الدكتور عبد العزيز حسين الصويغ

النفط والسياسة العربية





مؤلف هذا الكتاب الدكتور عبد العزيز حسين الصويغ من الكتّاب السعوديين الذين تدل كتاباتهم على مسلك متميز في الحياة الفكرية السعودية المعاصرة.

تخرّج من قسم العلوم السياسية بجامعة الرياض في عام ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م . عمل ملحقاً سياسياً بوزارة الخارجية قبل أن يبتعث للدراسات العليا حيث تحصّل على الدكتوراه من جامعة كليرمونت بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦م، في العلاقات الدولية. عمل بعدها أستاذاً مساعداً ثم رئيساً لقسم العلوم السياسية بجامعة الرياض حتى عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. كما عمل مستشاراً غير متفرغاً بوزارة الاعلام حتى عين وكيلاً مساعداً للوزارة للاعلام الخارجي في عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

بسم الله الرحمن الرحيم

النفط والسياسة العربية

د. عبد العزيز حسين الصويغ

النفط والسياسة العربية

مركز الخليج للتوثيق والإعلام

الطبعة الأولى
١٤٠١ هـ - ١٩٨١م

توزيع
مركز الخليج للتوثيق والإعلام
الرياض - المملكة العربية السعودية
ص.ب ١٦٦٢٣ تلكس GCDC ٢٠٣٢٧٤
تلـيفون ٤٦٤٧٨٨٩ — ٤٦٥٥٤٢٨

الإهداء

إلى كل من كتب حرفًا
فى خدمة قضايا أمتنا العربية ..
أهدى هذا الكتاب
مؤمنا أن الكلمة مثلها فى ذلك مثل الرصاصة والمدفع
يمكنها إذا ما وجهت التوجيه الصحيح
أن تكون سلاحًا بتارًا .

تمهيد

هناك اتفاق شبه تام بين المراقبين السياسيين على أن الشرق الاوسط دون نفط كان سيصبح منطقة أخرى غير ما هي عليه الآن. فبالاضافة الى التغيير الظاهر لأجزاء عديدة من المنطقة فلقد ساعد النفط على تشكيل سياسات واتجاهات غالبية بلدان الشرق الأوسط ليس فقط فيما بينها وبعضها البعض بل ايضاً في علاقاتها مع دول العالم الأخرى والدول الكبرى بوجه خاص التي بالمقابل وجدت مصالحها البترولية ومطامعها النفطية في الشرق الأوسط تتخطى علاقاتها العامة فيما بينها. مما جعل المنطقة بحق مركزا للتوتر العالمي لفترات طويلة.

وتلعب الطاقة اليوم دورا حيويا في المجتمع الدولي ويعتبر النفط مصدرا لأكثر من نصف احتياجات العالم من الطاقة. وخلال عقد واحد فقط في السبعينات استهلك العالم من النفط أكثر مما استهلكه خلال القرون السابقة مجتمعة. ولعل ازدياد أهمية النفط كمصدر أساسي للطاقة هو ما دفع الدول الغربية خاصة الدول الكبرى منها الى توجيه اهتماما خاصا بمناطق انتاجه الرئيسية والتي تتركز في الوقت الحاضر في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي على وجه الخصوص.

ولقد كانت منطقة الشرق الأوسط تتميز في السابق بمركزها الاستراتيجي الجغرافي الذي يجتذب القوى المتصارعة اليها والذي عرضها للهجمات والغزوات الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .. في ذلك الوقت كان لبريطانيا مركزا فريدا في المنطقة حيث كانت تتحكم في شريان المواصلات المتمثل بقناة السويس من خلال احتلالها لمصر، كما كانت فرنسا تحظى بالهيمنة على سوريا ولبنان بينما قسمت ايران بين بريطانيا وروسيا وكانت الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط باستثناء ايران تحت سيادة الامبراطورية العثمانية.

الا أنه بعد الحرب العالمية الأولى واكتشاف النفط في المنطقة تصدر النفط قائمة الأطماع الاستعمارية في الشرق الأوسط وارتبط تاريخ المنطقة الحديث مع تاريخ الغزو الاستعماري ومجهودات الدول الغربية لضمان سيطرة مطلقة على الموارد النفطية

المتفجرة. ونتيجة لانهيار الامبراطورية العثمانية وتجزيء الأراض العربية بين بريطانيا وفرنسا تحققت السيطرة الأوروبية وفيما بعد الأمريكية ـ على النفط بواسطة سلسلة من الامتيازات منحت بموجبها السلطات المحلية حقوق التنقيب عن استخراج وتسويق النفط الى شركات أجنبية لقاء دفعات نقدية فورية كعائدات مخفضة مشروطة لكل طن من النفط المنتج.

ولقد استمرت الأمور على ذلك المنوال لسنوات طويلة حتى استطاعت الدول المنتجة للنفط السيطرة على مواردها النفطية. فمع بداية الستينات أنشأت تلك الدول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) التي كانت خطوة أولى تبعتها خطوات بناءة كان أكثرها تميزا التطورات التي حدثت في أوائل السبعينات في الفترة ما بين ١٩٧٠–١٩٧٣. وانطلق المارد العربي من بعد ثبات عميق كقوة سياسية فعالة وأصبحت السيطرة على موارد النفط نقطة ارتكاز للسياسة النفطية العربية بل والسياسة العربية على وجه الاطلاق.

وحتى حرب رمضان المجيدة في عام ١٩٧٣ كانت الدول الغربية المستوردة للنفط تعتبر توفر النفط بالكميات التي ترغبها وبالسعر الذي تفرضه أمرا مسلما به وكانت غير مدركة بعد للتغيرات التي كانت تأخذ مكانها داخل هيكل الصناعة النفطية. الا أن معركة النفط في عام ١٩٧٣ شدت الانتباه الى حقيقة التغير وأبعاده ونتائجه. كما أن تلك المعركة جاءت لتلقي الضوء على حقيقة خفيت على الكثير من المشتغلين بأمور النفط والطاقة وهي أن النفط ظاهرة لا يمكن فصلها عن الظواهر التي تتفاعل في المنطقة التي تحفل بكثير من التغيرات وهو كظاهرة وان كانت حديثة على المنطقة الا أنها ظاهرة يومية تتعلق بميادين الحياة والنشاط لغالبية دول المنطقة وتشغل حيز كبير من تفكيرهم وأمور حياتهم اليومية بنفس القدر الذي تلعب فيه على النطاق الدولي كمسألة حياة أو موت للتقدم الصناعي الغربي.

لذا فان النفط ليس موضوعا منعزلا عن التطورات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط بل انه يتفاعل مع المشكلات التي تواجهها المنطقة وفي مقدمتها مشكلة فلسطين أو ما نطلق عليه اليوم بالمشكلة العربية ـ الاسرائيلية .. أو مشكلة الشرق الأوسط. ولقد أدت حرب رمضان ١٩٧٣ الى اظهار مدى تشابك وتعقيد هذه المشكلة الذي يشكل الصراع العربي ـ الاسرائيلي وجهاً واحداً منها فلقد أثرت الحرب على العديد من العناصر المتعلقة بتلك المشكلة. وان معالجة كل هذه العناصر والمتغيرات هو أمر أكثر أهمية في التأثير على السياسات العالمية مما تكشفه هذه الدراسة.

وقبل حرب رمضان تعرض الشرق الأوسط لسياسة النفط ثلاث مرات في عشرين سنة: في عام ١٩٤٨ وفي عام ١٩٥٦ وأخيراً في عام ١٩٦٧ كما أن هناك محاولة أخرى حدثت في عام ١٩٤٦ الا أنها مرت دون أي تأثير يذكر في ذلك الحين. وخلال حرب رمضان نجح أعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابيك) في فرض قوتهم النفطية على دول الغرب الصناعية لأنهم ـ أي العرب ـ تعلموا كيف يستخدموا قوتهم النفطية بفعالية وذكاء. ان معركة النفط العربية خلال رمضان كانت تجربة لم يواجهها العالم من قبل، تجربة اعترف الجميع بأنها غيرت جوهر الصناعة النفطية وأعلنت نهاية سيطرة شركات النفط الكبرى والدول الغربية على مجريات الشؤون النفطية وبداية عصر نفطي جديد أصبحت فيه الدول المنتجة المتحكمة الوحيدة في ثرواتها الطبيعية والموجهة لسياساتها النفطية.

لقد مر الآن أكثر من سبع سنوات على معركة النفط التي تعرض لها العالم الصناعي في عام ١٩٧٣، وقد يقال أنها أزمة مؤقته قد ولت غير أن هذا القول ليس صحيحا على علاته فليس الأمر بهذه البساطة، فلو أن المشكلة كانت في تجارة النفط أو في مشكلة ديناميكية العرض والطلب عليه في السوق النفطية العالمية لهان الأمر. لكن المشكلة أكبر من النفط بل أكبر من الحرب التي أثيرت في الشرق الأوسط في ذلك العام. إنها في الواقع مشكلة هي سبب كل الازمات التي تعرضت لها المنطقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ألا وهي المشكلة الفلسطينية التي تفجرت بسببها حرب رمضان وأدت الى معركة النفط العربية.

ويحاول الكاتب في هذا المؤلف أن يعطي بعض الضوء على السياسة النفطية العربية واستخدام النفط كأداة سياسية في الحرب العربية الاسرائيلية وتتبع الخطوات التي أدت الى استخدامه في ذلك الميدان. وسيحاول أن يثبت أن المشكلة الفلسطينية ومعركة النفط هما مشكلتان متلازمتان وأنه لا يمكن التفريق بينهما.

وقد ذهب بعض الكتاب أما عن جهل بالواقع أو نتيجة لانحيازهم الى جانب اسرائيل الى الفصل بين النفط والسياسة أو النفط والمشكلة العربية الاسرائيلية بالقول بأنه حتى لو حلت مشكلة الشرق الأوسط اليوم فان الدول النفطية لن تقوم بتخفيض ولو سنتا واحدا من سعر نفطها، وهم بهذا يحاولون فصل الجانب السياسي من النفط عن المشكلة الفلسطينية أو مشكلة الشرق الأوسط. إلا أننا نذهب الى الرأي بأن المشكلة العربية الاسرائيلية وسلاح النفط هما حركتان متلازمتان إلا أن هذا لا يعني في نفس الوقت أن حل مشكلة الشرق الأوسط سيؤدي الى انخفاض الأسعار ولكن يعني بلا شك فك الارتباط بين النفط والسياسة فيما يختص بالمشكلة

الفلسطينية بمعنى أنه اذا حلت مشكلة الشرق الأوسط فانه ستحل قضية استخدام النفط كأداة سياسية في النزاع العربي الاسرائيلي كما أن الدول العربية النفطية لن تستخدم هذا السلاح في أي قضية أخرى عدا القضية الفلسطينية وهذا ما يثبته الواقع منذ قيام اسرائيل وبداية النزاع العربي الاسرائيلي الذي تأتى من انشاء الدولة اليهودية في قلب العالم العربي في فلسطين العربية.

وهكذا قد لا يكون هناك علاقة بين أسعار النفط والمشكلة الفلسطينية ولكن هناك بلا شك علاقة بين تسييس النفط وتلك المشكلة. أي بين استخدام العرب لسلاحهم النفطي وبين المشكلة العربية الاسرائيلية.

ان تسييس النفط أو استخدام النفط كأداة سياسية لا ينحصر فقط في زيادة أسعار النفط ولكن زيادة الأسعار ما هي الا أداة واحدة أو اسلوب واحد من أدوات أو اساليب الاستراتيجية العربية النفطية الشاملة التي نطلق عليها حرب النفط أو معركة النفط وهناك عدة أدوات أخرى استخدمها العرب بمهارة ومرونة وذكاء واستطاعوا بواسطة تلك الاستراتيجية ان يحققوا من حرب رمضان المجيدة انتصارا ليس فقط في الميدان العسكري بل في الميدان السياسي ودبلوماسية النفط حيث أصبح العرب بعد هذه الحرب ينظر اليهم كقوة عالمية سادسة.

• وهكذا فان أزمة **١٩٧٣** ليست أزمة طارئة بل انها عملية مستمرة نستطيع أن نمثلها كبركان خامد يمكن ان يثور في أية لحظة اذا ما تفاعلت عناصره ومكوناته ليصبح بركانا متفجراً يهدد ما حوله بالدمار والفناء، وهذا هو الحال بالنسبة لمشكلة النفط وأزمة الشرق الاوسط وأزمة المنطقة والنزاع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام.

ان أزمة **١٩٧٣** لم تنشأ من الفراغ ولم تتكون بين يوم وليلة بل هناك ظروف وملابسات أدت الى بلورة تلك الأزمة والى خروجها بالشكل الذي ظهرت به حرب نفطية شاملة في عام **١٩٧٣**. إن تاريخ هذه الأزمة كما تناولنا في هذا الكتاب يعود بالفعل الى بداية إنشاء الدولة الاسرائيلية في قلب العالم العربي. لذا فان تاريخ ما يسمى الآن بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي وأزمة النفط انما هما متلازمان يسيران جنبا الى جنب تتطور مع تطور هذه المشكلة ولن تنتهي الا بانتهائها والوصول الى حل عادل لمشكلة الشعب الفلسطيني. كما ان القوة النفطية العربية لم تتكون من لا شيء انما تطورت ونمى استخدام الدول العربية النفطية مع نمو هذه الثروة ازدياد خبرة هذه الدول بأمورها النفطية وازدياد وعيها وسيطرتها على هذه الثروة الغالية. فالقوة ليست بوجودها ولكن في كيفية استخدامها واستخدامها بفعالية. فيمكن أن توجد

القوة في أضعف الدول دون ان تترجم إلى نفوذ. الا انها لا تصبح قوة ونفوذاً الا اذا استطاعت الدولة تجسيدها بالشكل الملائم الذي يجعلها قوة مواجهة تخدم مصالحها الوطنية وتؤدي الى تحقيق الأهداف التي تسعى اليها تلك الدولة أو الدول في تحقيق أمانيها الوطنية.

ان امتلاك العرب للنفط يعود الى أوائل الثلاثينات. فمن البداية أدرك القادة العرب أهمية ثروتهم النفطية كعامل قوة في عالم السياسة. **فالنفط هو القوة** في كلا الحالتين **في وقت السلم ووقت الحرب**، الا أن هؤلاء القادة لم تكن لديهم السيطرة على مواردهم النفطية كما لم يكن لديهم بعد الوعي اللازم لتسخير امكانياتهم النفطية والاتفاق على استراتيجية موحدة لاستخدام تلك الامكانيات. وعلى أي حال، فان الامكانيات بالاضافة الى المقدرة على استخدامها بفعالية هي القوة. فالدول ليس فقط عليها استخدام ثروتها لمستوى عالي من الكفاية بل يجب عليها أيضا ان تكون قادرة على الارتقاء لمقابلة الأوضاع الجديدة. فالنفط لم يصبح حقيقة سياسية حتى تقرر استخدامه في الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣.

ورغم ما للنفط من أهمية سياسية واقتصادية في ذاته فان أهمية الشرق الأوسط المعاصرة مستمدة أساسا من مدى أهمية تفاعله مع بقية العالم. اذن فمن خلال هذا الكتاب، فان الجهود لن تقتصر فقط على تسليط الضوء على تأثير الطاقة النفطية في قلب المنطقة ولكن أيضا لمناقشة اطار العمل للنظام العالمي ككل. وبشكل عام فان الكتاب تناول المواضيع التالية:

أولا : العلاقة بين المشكلة العربية الاسرائيلية وادراك العرب للنفط كسلاح سياسي بتتبع منشأ وخلفية الاستراتيجية العربية للنفط منذ تأسيس اسرائيل سنة ١٩٤٨ وحتى حرب رمضان ١٣٩٣ هـ.

ثانيا : بحث وسائل الاستراتيجية العربية النفطية، خفض انتاج النفط، الحظر على الامدادات النفطية، زيادة معدلات أسعار النفط والتأميم للشركات الأجنبية وخاصة شركات النفط الأمريكية.

ثالثا : بحث القول بأن الخلاف العربي الاسرائيلي هو العامل المباشر للتشدد في الاستخدام السياسي للطاقة النفطية وذلك بمناقشة:

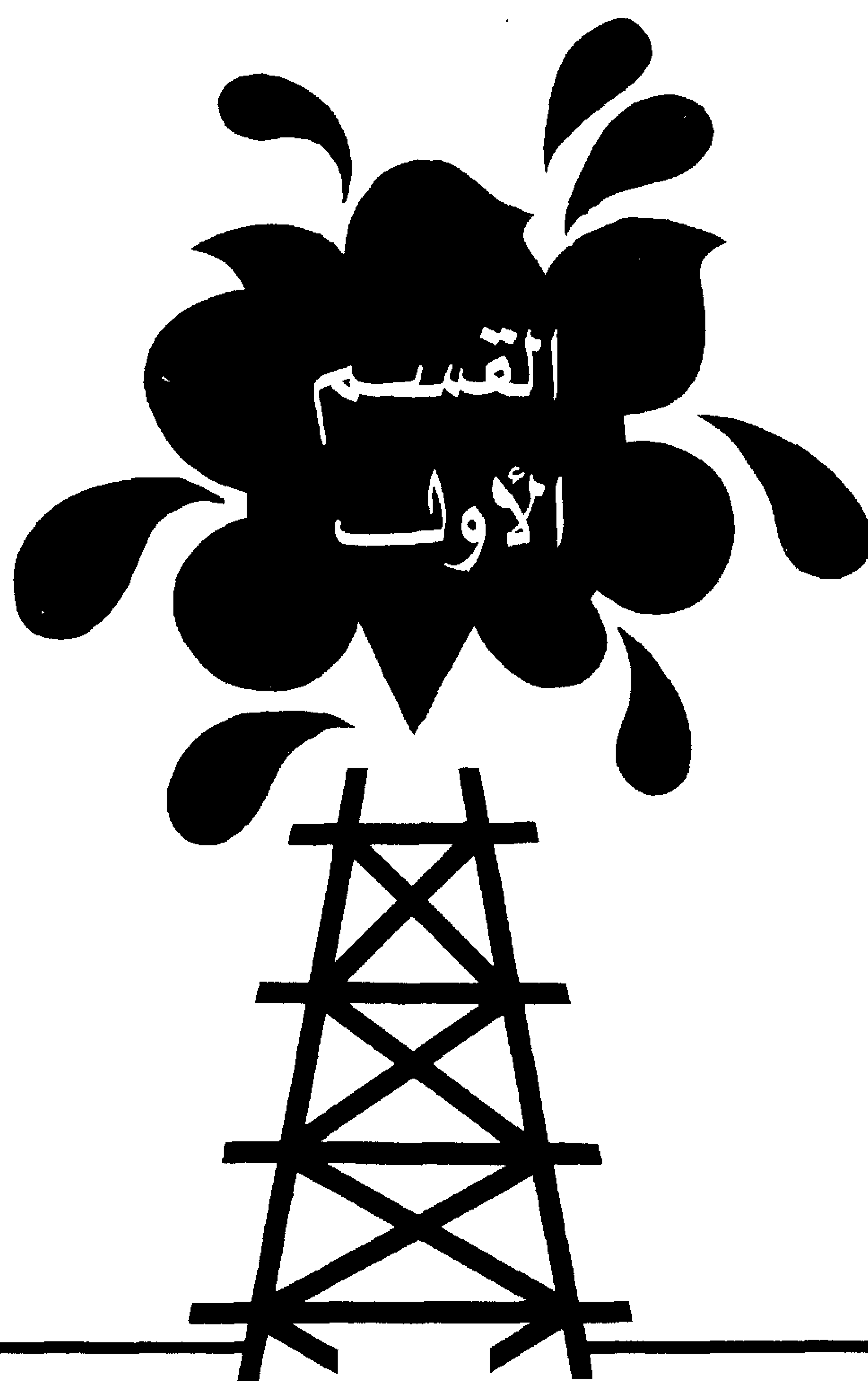
أ ـ الأهداف التي يأمل العرب تحقيقها عن طريق استخدام الطاقة النفطية.

ب ـ رد الفعل لدى المستهلكين من استخدام العرب لطاقتهم النفطية.

جـ - تأثير الطاقة النفطية على موقف المستهلكين نحو المشكلة وخاصة أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة.

رابعا : وأخيرا مناقشة كل من حدود وامكانات القوة النفطية وذلك ببحث اسس القوة النفطية ومدى أهمية النفط إلى غيره من أشكال الطاقة الأخرى.

وعلى هذا فان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة تقويم دور الطاقة النفطية التي استخدمت من قبل البلدان العربية المنتجة كقوة لتحقيق أهدافهم السياسية. ولكي نقوم بذلك يبدو من المهم لنا التعامل مع النظام العالمي للنفط بتحليل التفاعل فيما بين ثلاثة قوى رئيسية في صناعة النفط الدولية هي: شركات النفط، البلدان المستهلكة، والبلدان المنتجة للنفط. هذا الاطار سوف يستخدم كخلفية لفهم الموقف العربي المؤثر في ميزان النفط العالمي. ان فهم هيكل الصناعة النفطية هو المفتاح لفهم قوة النفط. غير انه من الواجب الاشارة هنا الى ان هذه الدراسة تقتصر فقط على المظاهر السياسية للقوة النفطية أما الناحية الفنية والاقتصادية والاعتبارات الجغرافية فسنتناولها فقط عندما تتعلق بموضوع الدراسة هذا.


القسم
الأول

العالم العربى والصناعة النفطية

العالم العربي والصناعة النفطية

مقدمة

تعتبر الصناعة النفطية صناعة ناشئة لم تظفر بأهميتها الحالية الا في مطلع القرن العشرين. وفي خلال بضعة عقود فقط تصدرت هذه الصناعة كافة الصناعات الأخرى وأصبحت أهم صناعة عالمية على الاطلاق كما أصبح النفط مصدرا أساسيا للطاقة. فقد تنامى انتاج النفط الخام من مليون طن (٧ مليون برميل) عام ١٨٧٢ الى ١٠ مليون طن (٧٧ مليون برميل) في عام ١٨٩٠ الى ١٠٠ مليون طن (٧٦٦ مليون برميل) عام ١٩٢١ حتى وصل الى ١٠٠٠ مليون طن (٧٦٣ مليون برميل) في عام ١٩٦٠. وقد ازداد هذا المعدل بشكل مضطرد فما هي الا خمس سنوات فقط حتى بلغت الزيادة ٥٠٠ مليون طن جديدة. وفي عام ١٩٦٨ أي بعد ثلاث سنوات فقط زاد انتاج النفط ٥٠٠ مليون طن أخرى ليبلغ انتاج النفط العالمي في نهاية الستينات الى ما يزيد على ٢٠٠٠ مليون طن ويبلغ ٣٠٠٠ مليون طن في منتصف السبعينات ويتوقع خبراء النفط أن يصل معدل انتاج النفط الى ما يقارب ٤٠٠٠ مليون طن في نهاية الثمانينات.

وقد أدى تزايد الاقبال على استخدام النفط كمصدر رئيسي للطاقة الى ارتفاع الأهمية النسبية للنفط الخام في نطاق الانتاج العالمي للمصادر التجارية للطاقة (الفحم واللجنيت والغاز الطبيعي والقوة الكهرومائية) حتى تصدر معظم هذه المصادر بشكل يصعب معه لأي مصدر آخر منافسة النفط كمصدر رئيسي للطاقة. وقد أدى إدراك الدول الصناعية الكبرى الأهمية المتزايدة لهذا المصدر الى تزايد اهتمامها بالسيطرة على أماكن وجوده واخضاعها ضمن مناطق نفوذها. ولقد اتاح اكتشاف الاحتياطيات الضخمة من النفط في الشرق الأوسط النمو السريع لانتاج النفط الخام في هذا الاقليم اذ ارتفع من ٢ مليون برميل في عام ١٩١٣ الى ١١٨ مليون برميل في عام ١٩٣٧ ثم الى ١٩٢٦ مليون برميل (٢٦١ مليون طن) في عام ١٩٦٠. ومن ناحية أخرى فانه بالرغم من هذا التزايد السريع في الانتاج، فان الشرق الأوسط الذي بلغ نصيبه من الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة في عام

١٩٦٠ ما يعادل ٦١,١٪ لم ينتج الا ٢٥,١٪ من جملة الانتاج العالمي للنفط الخام في ذلك العام، بينما أنتجت الولايات المتحدة ٣٣,٦٪ من الانتاج بينما لم يتجاوز نصيبها من الاحتياطي العالمي ١١,٩٪، وبلغت هذه النسبة في فنزويلا ١٣,٦٪ للانتاج و٦,٥٪ للاحتياطي، وفي الاتحاد السوفيتي ١٤,١٪ للانتاج و٩٪ للاحتياطي وفي اندونيسيا ٢٪ للانتاج و٣,١٪ للاحتياطي، وهذه الأرقام لا تدل فقط على الأهمية المتزايدة لمنطقة الشرق الأوسط ولكنها تدل أيضا على الازدياد المضطرد لنصيب هذه المنطقة من اجمالي الاحتياطي العالمي. في تلك الفترة كان الشرق الأوسط يرسي قواعده كأحد الأقاليم الرئيسية ذات المكانة المميزة في السياسة الدولية.

وهكذا فلقد **كانت الأهمية الاستراتيجية للنفط وراء كل خطوة اتخذتها القوى العظمى في منطقة الشرق الأوسط وكان النفط عاملا هاما وراء صراع تلك القوى في هذه المنطقة منذ اكتشافه فيها في أوائل القرن العشرين.** وحتى الآن لا نجد من الكلمات ما يبرر الأهمية الاستراتيجية للنفط في ميزان القوى العالمي سوى مقولة اللورد كروزن المشهورة: «**لقد طفى الحلفاء الى النصر فوق أمواج النفط**». كذلك كان النفط عاملا هاما وراء جهود القوى العظمى للتأثير على المستقبل السياسي للشرق الأوسط كما أنه بمثابة القوة الدافعة وراء القوى العظمى في أولى خطوات كفاحها للحصول على امتيازات نفطية هناك. **وبسبب النفط أصبح الشرق الأوسط اليوم بمثابة مركز الاهتمام العالمي.**

ومن هذا المنطلق، فان ما يحدث في الشرق الأوسط، حيثما يقارب ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، أصبح ذا أهمية كبرى لجميع الدول الصناعية. ويتطلب تقدير المكانة الاستراتيجية للنفط العربي في التوازن العالمي دراسة المركز النفطي للشرق الأوسط، والدول العربية منها على وجه الخصوص، في الانتاج والاحتياطي العالمي، وللقوى الكبرى التي تتألف منها صناعة النفط الدولية وما يرتبط بها من نشاط اقتصادي وسياسي.



١ أطراف المعادلة النفطية

شركات النفط The Oil Companies

يسير تاريخ صناعة النفط الدولية جنبا الى جنب مع تاريخ انشاء شركات النفط العالمية أو ما يطلق عليه «الشركات الكبرى» ويجري العمل في صناعة النفط على الصعيد العالمي من خلال شبكة معقدة من العلاقات التي تربط معظم دول العالم. وتمثل صناعة النفط الكبرى صناعة عالمية من حيث الحجم، ولعلها الصناعة الدولية الوحيدة التي تهم كل دولة من دول العالم، ونتيجة للبعد المكاني أو الجغرافي بين مناطق الانتاج الرئيسية والمناطق التي تستهلك كميات كبيرة من النفط فان النفط يعد أكبر وأهم سلعة تسيطر تماما على التجارة الدولية.

الا أن ملكية هذه الصناعة الكبرى وتوجيهها أمران ظلت السيطرة عليهما ولوقت قريب في يد مجموعة صغيرة جدا من الشركات التي تسيطر على الصناعة النفطية بأسرها. ويمكن تصنيف هذه الشركات الى مجموعتين: الشركات الكبرى Majors والشركات المستقلة Independents.

١ ـ وتُعرف الشركات الدولية السبع الكبرى في الغالب بـ«الاخوات السبع» the «Seven Sisters» أو «العمالقة الدوليون» the «International Majors» أو ببساطة «العمالقة» the «Majors» وتضم هذه الشركات السبع خمس

شركات أمريكية وشركة بريطانية وشركة انجليزية هولندية. أما الشركات الأعضاء في هذه المجموعة فهي:

أ ـ شركة ستاندرد اويل اوف نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey
والمعروفة بـ(اكسون) Exxon وهي أقوى الشركات وغالبا ما يطلق عليها النموذج الأصلي للاحتكارات الدولية.

ب ـ شركة شل The Royal-Dutch-Shell Group (Shell)

جـ ـ شركة الزيت البريطانية British Petroleum (B.P.)

د ـ مؤسسة نفط الخليج Gulf Oil Group. (Gulf)

هـ ـ شركة تكساكو Texas Oil Co. (Texaco)

و ـ شركة سوكال / شيفيرون
Standard Oil Co. of California (Socal or Chevron)

ز ـ شركة موبيل اويل Mobil Oil Co. (Mobil)

وثمة شركة أخرى هي الشركة الفرنسية للنفط Compagnie Francaise des Petroles (C.F.P.) وقد زادت أهميتها على الصعيد الدولي منذ الثلاثينات وهي أيضا واحدة من الشركات الكبرى ولو أن

جدول رقم (١)

شركات النفط الكبرى

الشركة	مبيعات * (١٩٧٢)	أصول (١٩٧٢)	المستخدمين (١٩٧٢)	الأرباح † (١٩٧٢)	الأرباح † (١٩٧٣)
اكسون	١٨,٧	٢٠,٣	١٤٣٠٠٠	١٥٣٢	٢٤٤٠
شـل	١٢,٧	١٩,٧	١٨٥٠٠٠	٧٠٤	١٧٨٠
موبيـل	٨,٢	٨,٦	٧٥٣٠٠	٥٧٤	٨٤٣
تكساكو	٧,٥	١٠,٩	٧٥٢٠٠	٨٨٩	١٢٩٢
جلف	٥,٩	٩,٥	٥٧٢٠٠	١٩٧	٨٠٠
ب. ب.	٥,٢	٧,٩	٧٠٦٠٠	١٧٨	٨٠٣
سوكال	٥,١	٧,٥	٤٢٥٠٠	٥٤٧	٨٤٤

* ببلايين الدولارات الأمريكية.
† بملايين الدولارات الأمريكية.
المصدر: فورتيون، ١٩٧٢، فاينانشيال تايمز ١٣ مايو ١٩٧٤.

قوتها الاقتصادية ليست على قدم المساواة مع الشركات الأخرى. ومن ثم فان الشركات الكبرى تتبع أربع جنسيات هي: أمريكية، وبريطانية، وفرنسية، وهولندية. ويبين الجدول رقم (١) مبيعات وأصول الشركات الكبرى.

٢ ـ أما الشركات المستقلة الدولية أو ما يطلق عليها بالوافدين الجدد The «New Comers» فانها تضم ما بين ٢٠-٣٠ شركة نفط صغيرة وشركات تعود ملكيتها لبعض الدول وقد دخلت هذا المجال خلال الخمسينات والستينات، ومع هذا فان مجال عملياتها يتزايد ببطء. ومن بين هذه الشركات الصغرى ستاندارد أويل أوف انديانا Standard Oil of Indiana، فيليبس بتروليام Phillips Petroleum ، كونتيننتال أويل Continental Oil، جيتي Getty، واينتي ناسيونالي ادروكاربوري (ENI) Ente Nazionale Idrocarburi والحقيقة أن الشركات الكبرى الدولية والشركات المتعددة الجنسيات كانت تسيطر على صناعة النفط العالمية سيطرة كاملة. فقد كانت تقوم بتمويل عمليات التنقيب بما تنطوي عليه من مخاطر وكانت تحدد معدل الانتاج وتحدد أسعار المنتجات النفطية وتقوم بتوزيع هذه المنتجات في كافة أنحاء العالم وغير ذلك من العمليات. وباختصار فان هذه الشركات كانت تسيطر على كل جانب من جوانب صناعة النفط.

وبعد الحرب العالمية الثانية، دخلت بعض الشركات الصغرى المستقلة الى مجالات الشركات الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وبدأت في خفض سيطرتها على صناعة النفط الى حد ما. الا أنه سواء أكانت الشركات شركات كبرى أم صغرى فان الهدف الأساسي لكل من المجموعتين واحد: وهو تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح. ولعل انريكو ماتي هو خير مَن بيّن كيف ظهرت قوة الشركات الكبرى، ففي كلمة القاها عام ١٩٥٩ قال:

لا شك أن كون صناعة النفط أصبحت متمركزة بشكل متزايد في أيدي مجموعة صغيرة من المؤسسات ذات التكامل الرأسي والتي ترتبط معا بأشكال مختلفة ونظرا لأن تلبية أو اشباع الحاجات النفطية قد ظل يعتمد تقريبا ولمدة طويلة على تلك الشركات ولا يزال الأمر كذلك الى حد بعيد وهذا يرجع ـ في المقام الاول ـ للظروف التي بدأت فيها صناعة النفط وتطورت.

ولا شك أن هذا النظام قد وفّى بالاحتياجات العسكرية واحتياجات الاقتصاد العالمي في مرحلة النمو، الا أنه لا شك أيضا في أن مستهلكي المنتجات البترولية قد دفعوا مبالغ هائلة مقابل الخدمات التي قدمت لهم.

ومما هو جدير بالملاحظة أنه بالنسبة لعدد قليل جدا من الشركات الدولية الكبيرة ـ ومعظمها

يعمل أيضا في صناعة النفط بالولايات المتحدة ويسيطر على انتاج النفط العالمي الخام ــ كان هناك اهتمام كبير في استغلال الموارد المتاحة في كافة المناطق بدون زيادة الناتج في منطقة بيعها. والحقيقة أن هذه الشركات ظلت طيلة حوالي ثلاثين عاما وحتى الآن تعمل على تنظيم الانتاج وتسهم في تلبية الطلب العالمي الذي يحدده مستوى الأسعار والسياسة المالية لكل دولة من الدول المستهلكة فيما بين المناطق المختلفة والشركات المنتجة المختلفة.

ومن الواضح أن هذه الحالة لم تكن وليدة خطة منسقة ولكنها كانت وليدة مجموعة من الظروف وقد كان للاتفاقات أثرها في أية لحظة فيما يتعلق بالتخلص من المنافسة بين الشركات الكبيرة والتحدي أو المنافسة المرتقبة بالنسبة لهذه الشركات من قبل المؤسسات الصغيرة.

الا أن النظام كان يقوم أيضا على خدمة مصالح شركات النفط الدولية الكبرى بما يتواءم والمصالح القومية للولايات المتحدة الامريكية ونعني أن سعر بيع النفط الخام ينبغي أن يكون مرتفعا بالدرجة الكافية لتحقيق قدر من الأرباح حتى في أمريكا نفسها.[1]

ولقد سيطرت هذه الشركات الكبرى، سواء أكانت تعمل بشكل مستقل أو بشكل جماعي، على العمليات الرئيسية الثلاث: الانتاج والتكرير والتسويق، ومنذ أواخر عام ١٩٦٨ أصبحت هذه الشركات تسيطر على ٧٧,٩٪ من الانتاج العالمي، خارج اطار الدول الشيوعية وأمريكا الشمالية وعلى ٦٠٪ من التكرير و٥٥,٦٪ من خدمات التسويق العالمية. كما أصبحت هذه الشركات أيضا تسيطر على الغالبية العظمى من الاحتياطيات النفطية التي كانت معروفة في ذلك الوقت.

ولقد قامت هذه الشركات بانشاء معامل تكرير في أماكن متفرقة من العالم في اليابان واستراليا وفي دول غرب أوربا الكبرى. وأصبحت أساطيلها من الناقلات تجوب البحار السبعة شاحنة النفط الخام والمنتجات النفطية من الخليج العربي، وأندونيسيا، وفنزويلا وغيرها من مراكز الانتاج الى الأسواق في كل مكان، بينما نجد أن أسعارها تسير في انسجام هائل، أما تقاسمها للانتاج العالمي فقد كان قائما على تعادل أو توازن منطقي. وفي مجال التسويق فان هذه الشركات تسمح لنفسها بالمنافسة الشديدة ولذا فان قدرا طيبا من اقتصاديات الشركات الكبيرة تشتت بسبب الازدواجية فيما تقوم به كما هو الحال في السوق المحلية بالولايات المتحدة، الا أن العداء بين هذه الشركات لا يتم توجيهه نحو بعضها البعض، ولكن ضد المستهلكين في كافة الدول لزيادة الثروات الهائلة لتلك الشركات. لذا فانه يمكن القول أن هناك اتفاق تام بين تلك الشركات على أن تحصر تنافسها في الاستفادة التامة من المستهلك بحيث لا تؤدي المنافسة الى الاضرار بمصالح الشركات النفطية وهي بذلك تُكون تكتلاً فريداً من نوعه في مواجهة الدول المستهلكة والمنتجة على السواء.

جـدول رقـم (٢)

شركات النفط الكبرى بالخليج ١٩٧١

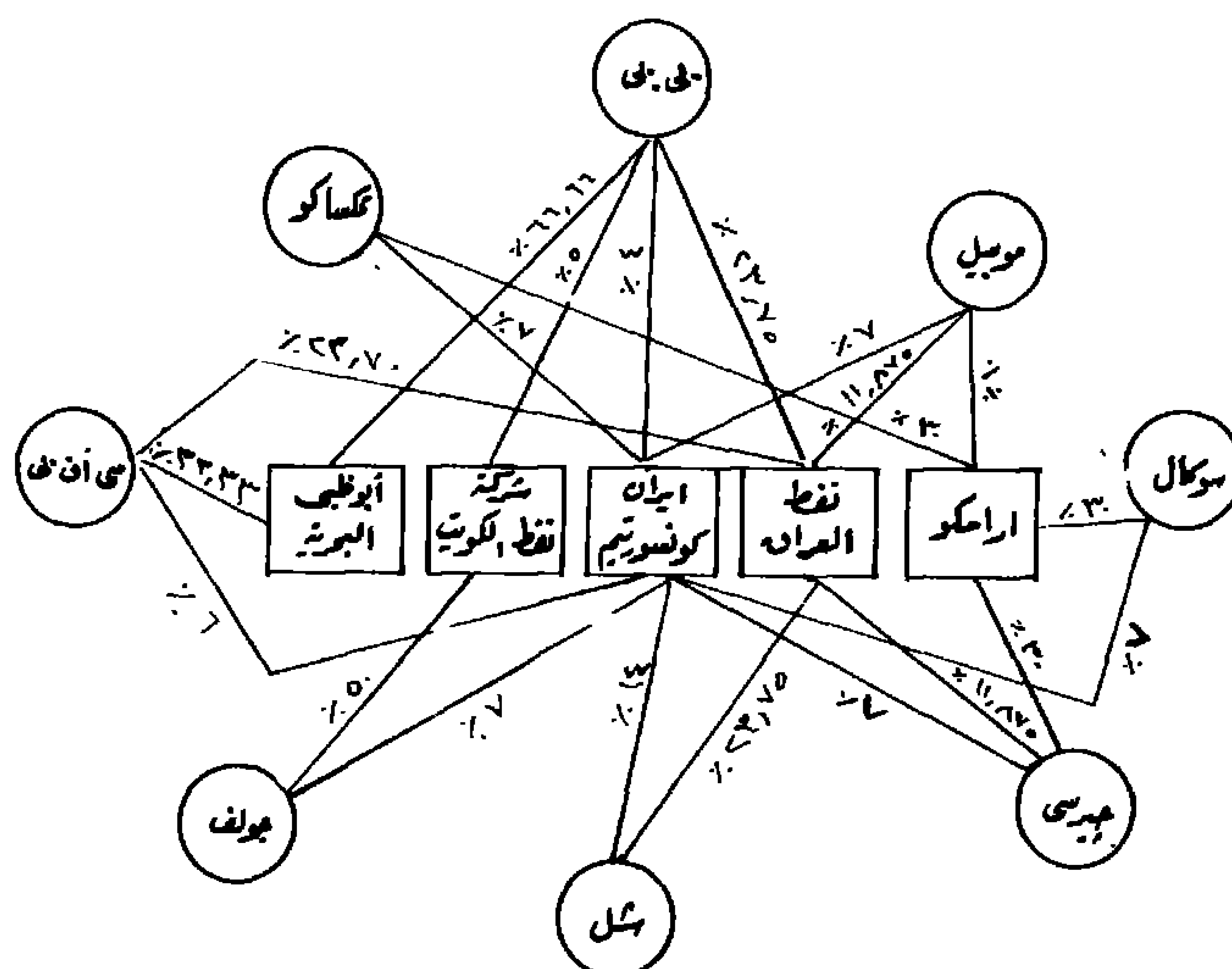
(بملايين الأطنان المترية)

دول الأوبـك	اسو	شل	ب ب	جلف	تكساكو	سوكال	موبيل	سرفب	آخرون	المجموع
ايـران	١٤.٥	٢٩.١	٨٣,٨	١٤,٥	١٤.٥	١٤,٥	١٤,٥	١٢,٥	٢٦,٣	٢٢٧,٠
العربية السعودية ...	٦٦.٦	—	—	—	٦٦,٦	٦٦,٦	٢٢,٢	—	—	٢٢٢,٠
الـكـويـت..........	—	—	٧٢,٥	٧٢,٥	—	—	—	—	—	١٤٥,٠
الـعـراق	٩,٨	١٩,٧	١٩.٧	—	—	—	٩,٨	١٩.٧	٤,٣	٨٣,٠
ابـو ظـبي..	٣,٢٥	٦.٥	١٧,٨	—	—	—	٣,٢٥	١٢,٢	*١,٤	٤٤,٥
منطقة التقسيم	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٦,٤	٢٦,٤
قـطـر.............. ...	١.١	١٢.٥	٢,٤	—	—	—	١,١	٢,٤	*٠,٥	٢٠,٠
الـمـجـمـوع	٩٥.٢	٦٧,٨	١٩٦,٢	٨٧.٠	٨١.١	٨١,١	٥٠.٨	٤٦,٨	٥٨,٩	—

* تمثل فوائد جلبينكيان ٥٪ مُسوَّقة عن طريق أكبر المشاركين في أي. بي. سي، أ. دي. بي. سي، كيو. بي. سي. وفي الواقع يمكن أن نعتبر هذه الأرقام كجزء من انتاج الشركات الكبرى.

شكل رقم (١)

العلاقة بين شركات النفط الدولية
ودول الشرق الأوسط المنتجة للنفط



ونظرا لزيادة وعي الدول المنتجة واحساسها بمسؤولياتها تجاه مواطنيها فانها بدأت في العمل على أن يكون لها نصيب أكبر في عملياتها النفطية في الوقت الحاضر، فان نصيب الشركات في الجوانب المختلفة المتعلقة بالنفط وتمويله بدأ ينخفض على نحو سريع. ويبين الجدول رقم (٢) شركات النفط الرئيسية العاملة في منطقة الخليج العربي، كما يبين الشكل رقم (١) العلاقة بين هذه الشركات ودول الشرق الأوسط المنتجة للنفط.

وقد حدثت خلال بضعة العقود الأخيرة تطورات عديدة غيرت الاطار الذي تعمل فيه شركات النفط الدولية. في أوائل عام ١٩٥٠، بدأت الدول المنتجة للنفط تهتم بشكل أكبر بعمليات وأنشطة الشركات وأصبح وعي الدول النفطية أمرا طبيعيا. وفي عام ١٩٦٠ اصبح واضحا بالنسبة لبعض المراقبين أن الظروف التي كانت تتم فيها المساومات الاحتكارية بين الشركات والحكومات تتغير لصالح الحكومات، وأن قدرا كبيرا متزايدا من العائد الاقتصادي الناتج عن انخفاض تكاليف الانتاج في الشرق الأوسط ومن وضع الأسعار، هذا القدر سوف يتم استيعابه بواسطة الحكومات. وفي منتصف الستينات كان واضحا أن القطبين الأساسيين اللذان يملكان القوة العسكرية والسياسية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والسيطرة على انتاج النفط وهما الولايات المتحدة وبريطانيا هذان القطبان بدأ نفوذهما في التقلص والانحسار.

وهناك عوامل هامة متنوعة أسهمت في انخفاض سيطرة شركات النفط على صناعة النفط العالمية. فنجد أولا: ان الستينات شهدت انخفاضا في معدلات الربح في صناعة النفط العالمية ويعزي هذا الى حد ما الى تضاعف المنافسة من قبل الشركات الصغيرة الجديدة مما أدى الى انخفاض أسعار النفط الخام. كما أن النمو السريع في حجم الشركات الاوروبية الهامة مثل شركات النفط الفرنسية (CFP) وشركات النفط الايطالية (ENI) كان بمثابة عامل هام في تحييد القوة المطلقة للشركات الكبرى. ومع نجاح هذه الشركات الصغيرة الجديدة في الحصول على امتيازات كبيرة في الشرق الأوسط وغيره من المناطق أصبح واضحا أن الأمر مازال مستتبا للقوة الاحتكارية للشركات الأمريكية التي اعتادت على العمل على الصعيد المحلي والتي أصبحت منذ بداية الخمسينات تسعى الى النفط الخارجي والأسواق الخارجية. ولقد كان نجاح هذه الشركات في الحصول على أسواق خارجية لما لديهم من نفط وبصفة خاصة في غرب أوروبا على حساب النشاط التجاري الذي كان في الامكان أن يكون من نصيب الشركات الكبرى.

ثانيا: ان نمو المشاكل المتعلقة بالبيئة، وبصفة خاصة بالولايات المتحدة وبشكل متزايد باليابان وغرب أوروبا قد أضاف قدرا كبيرا من الشك في أن مصادر الطاقة سوف تصبح مهيمنة خلال الأعوام القادمة. ومن ثم فلقد ترددت الشركات في توسيع نطاق عملياتها في الدول المنتجة للنفط.

ثالثا: ان الموجة الجديدة لتأميم وتملك عمليات النفط من قبل الدول النفطية الكبرى بالشرق الأوسط وشمال افريقيا جعل شركات النفط مترددة في الدخول في استثمارات جديدة قد تتعرض مستقبلا للخطر.

وأخيرا، فان ضعف النفوذ الغربي بالمنطقة ـ وقد كان من قبل مسيطرا على المصادر الكبرى للنفط فيها ـ يعد بمثابة عامل هام في تقليص هيمنة شركات النفط العالمية على صناعة النفط الدولية.

ولا شك أن هذه الظروف بمثابة خطر يهدد شركات النفط الدولية الكبرى وذلك من خلال التهديد بحرمانها من سلطتها الاحتكارية بالنسبة لامدادات النفط الزهيدة التكاليف وأيضا من خلال التهديد بجعل السيطرة أقل فائدة اذا ما ظهرت بدائل أخرى للطاقة منافسة للنفط. الا أن الشركات الكبرى الاحتكارية في عالم النفط تبدو مهيأة بالنسبة للمستقبل. فاستجابة منها لهذا الموقف اتخذت شركات النفط الكبرى لنفسها استراتيجيات من شأنها السعي وراء عودة الوضع الاحتكاري والأرباح من خلال فرض سيطرتها على كافة مصادر الطاقة. وقد تم وضع بعض الأساليب التكتيكية لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وكانت أولى الخطوات وأكثرها حيوية فرض السيطرة على المناطق المتصلة بمناطق تشغيل النفط. وقد استمرت هذه العمليات طيلة الستينات وذلك بمعدل ملحوظ من السرعة. وفي عام ١٩٦٢ أصبحت شركات النفط تمتلك أو تقوم بتشغيل ما يزيد على ثلث مصانع البتروكيماويات بالولايات المتحدة.

وفي أوائل الستينات أصبحت شركات النفط شركات «طاقة» أيضا وذلك عندما دخلت في دائرة المنافسة على مصادر المواد الخام: الفحم، اليورانيوم وحتى مصادر الطاقة الغريبة التي تستعمل للصواريخ والعربات الفضائية exotic sources مثل الطاقة الحرارية Geothermal Energy. وقد كان للنجاح الذي حققته تلك الشركات في مشروعاتها البتروكيماوية الأولى أثره في تدعيم الاستراتيجيات الجديدة لها ـ ولقد أدركت شركات النفط من خلال خبرتها الطويلة في صناعة النفط وسيطرتها على أسواقه. أن أكبر ميزة أو فائدة للشركات أن تكون بمثابة شركات

احتكارية للمواد الخام. ومن هذه الصناعات يمكن لأية شركة أن تحصل على أكبر قدر من الأرباح لنفسها ويعزي هذا الى أن السيطرة على المواد الخام يمكن أن تحول دون دخول أية عناصر جديدة في هذه الصناعة بما يعود بالتالي بمعدلات مرتفعة جدا من الفائدة على الاستثمارات.

ومن التغيرات الهامة التي حدثت في حقل النفط تنفيذ مبدأ «المشاركة» الشهير حيث أدى الى نقل السيطرة الخاصة بعمليات التنقيب والتجارة في النفط من أيدي شركات النفط الى الدول المنتجة. الا أنه في نفس الوقت تظل شركات النفط بمثابة الأداة الرئيسية في ميدان النفط. ولما كان هذا الحقل وما يرتبط به من نشاط اقتصادي مربحا بالنسبة للدول المنتجة للنفط ومع ازدياد الطلب من قبل أعداد كبيرة من الدول المستهلكة على الموارد النفطية فان شركات النفط الدولية ستظل تلعب دورا هاما في العلاقات التجارية الدولية. وبالتالي فان شركات النفط الدولية يمكن أن تقوم بدور الوسيط بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط. الا أنه لاشك في أن هذه الخطوة تؤدي الى انخفاض حرية التصرف لدى هذه الشركات فاذا أضفنا الى هذا التنظيمات الحكومية فان هذا قد يؤدي الى استبعاد هذه الشركات كوسيط بين الدول المصدرة والدول المستهلكة للنفط. ولقد بدأت هذه العملية في الحدوث فعلا. وكما ذكر الشيخ أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي:

ان حكومات الدول المنتجة للنفط تحتفظ اليوم بالسلطات الكاملة لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بتحديد الأسعار ومستويات الانتاج وأية توسعات لاحقة في المرافق المرتبطة بالنفط والى حد كبير بالجهات التي يصدّر اليها النفط. ومن ثم، انتهى الدور الذي كانت تقوم به شركات النفط بنجاح كجسر أو وسيط بين الدول المصدرة والدول المستهلكة للنفط وقد أدى هذا الى ظهور الحاجة الى ملء الفراغ الناجم عن العلاقة بين مجموعتين من الدول. ولاشك أن الدور الذي تلعبه شركات النفط اليوم هو دور المشتري والقائم على عمليات تكرير البترول والتزود بالتقنية. [2]

الدول المستهلكة للنفط The Oil Consuming Countries

والقوة الثانية الهامة في مثلث النفط الدولي هي الدول المستهلكة للنفط. وفي نطاق هذه المجموعة نستطيع أن نميز بين طرفين رئيسيين:

(١) الحكومات المالكة لشركات النفط الدولية.

(٢) مجموعة دول العالم الثالث المستوردة للنفط.

الحكومات المالكة لشركات النفط الدولية:

للحكومات التي تتبعها شركات النفط الدولية مكانة هامة في صناعة النفط الدولية اذ أن كافة شركات النفط الكبرى تتبع الدول الغربية الكبرى. وتعتبر الولايات المتحدة حتى الآن هي أبرز حكومة غربية بالنسبة لصناعة النفط الدولية حيث أنها بمثابة الحكومة التي تتبعها خمس من الشركات الكبرى السبع أو الثمان وغالبية الشركات الصغرى الجديدة. وتعتبر المملكة المتحدة هي ثاني قوة نفطية غربية حيث ان نصيب الحكومة هو النصيب الأكبر في شركة النفط البريطانية (BP) كما أن لها ٤٠٪ في شركة شل، أما فرنسا فانها تمتلك شركتين للنفط، احداهما تساهم الحكومة فيها مساهمة جزئية وتعتبر الشركة الثامنة بين الشركات الدولية الكبرى وهي (CFP)، وأما ايطاليا فلديها شركة (ENI)، واليابان لديها شركة الزيت العربية وهناك دول أخرى تمتلك الشركات الجديدة الهامة.

وخلال الفترة ما بين ١٨٥٩ الى ١٩٠٩ تميزت الصناعة النفطية بكونها صناعة أمريكية بحتة وارتبطت تاريخيا باسم جون دي روكفلر مؤسس شركة ستاندارد أويل التي كانت بمثابة مركز صناعة النفط الأمريكية. ولقد سيطر روكفلر تماما على كل عمليات الصناعة النفطية من انتاج ونقل وتكرير وعمل بذلك على فرض وضع احتكاري استغلالي تميزت به الصناعة النفطية العالمية. ولم يجانب هارفي اوكونور الواقع حين قال:

لقد ظل تاريخ النفط، هو في نفس الوقت التاريخ الشخصي لجون روكفلر وذلك طيلة نصف قرن. ذلك الرجل الذي قام بترويض صناعة تتسم بالفوضى وأخضعها للسيطرة المباشرة لشركة ستاندارد أويل. ولم يصمد المتنافسون وكذلك الأمر بالنسبة للمشرعين والموظفين العموميين. وقد استخف بالقوانين وذلك من طريق الحصانة أو الاختلاس.[(3)]

وخارج الولايات المتحدة فان احتكار شركة ستاندارد أويل ووجه بمنافسة ظلت حتى عام ١٩٢٨ وذلك من قبل شركة شل (وهي شركة انجليزية هولندية). وكان التنافس الانجليزي الأمريكي في العشرينيات هو أوضح مثال على مبادرة الحكومات الى انقاذ شركات النفط التابعة لها. في هذا الوقت بدأ الشرق الأوسط يلعب دورا هاما لذا تميز تاريخ صناعة النفط في الشرق الأوسط بكفاح الحكومة الأمريكية من أجل دخول منطقة الشرق الأوسط التي كانت بريطانيا تسيطر عليها «**وهو كفاح شكل بنيان صناعة النفط الى حد كبير كصناعة بزغت بعد الحرب العالمية الثانية**».[(4)]

وحتى أوائل القرن العشرين لم يكن للولايات المتحدة أية سيطرة على انتاج

النفط الأجنبي. وحتى في عام ١٩١٤ فان بعض الشركات الأمريكية حصلت على حقوق انتاج في كل من المكسيك ورومانيا فقط ولم تتعدى نسبة الانتاج الأجنبي بواسطة مواطنين أمريكيين أكثر من ١٥٪ من اجمالي انتاج النفط خارج الولايات المتحدة.

وقد جذبت الحرب العالمية الأولى الاهتمام الى النفط بصفته مادة استراتيجية ذات أولوية كبرى كما أنه ذو حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي. أما الدروس المستفادة من الحرب فقد جعلت النفط بمثابة الشغل الشاغل للقوى العظمى أكثر من ذي قبل وأدت الى زيادة حدة المنافسة بينها بما يضع النفط في نصابه الصحيح. الا أن الدول أصبحت تدرك أن أهمية النفط لا تقتصر على أوقات الحروب فحسب بل انها قائمة في أوقات السلم كذلك.

ولا شك أن الأهمية المتزايدة للنفط قد جعلت وفرته أمرا حتميا لازما. وأدت زيادة الطلب عليه الى جعل انتاجه وتوزيعه أمرا ذو جاذبية تجارية. ومن ثم فان الكفاح من أجل النفط والذي نشأ منذ أن قام ايدوين دريك بحفر أول بئر له عام ١٨٥٩ أصبح موضع تنافس شديد بدرجة أكبر مما كان عليه الحال عقب الحرب العالمية الأولى.

وقد قامت شركات النفط الأمريكية بتشجيع من الحكومة وبحافز من الفزع المحلي إزاء نقص على المستوى المحلي بالبدء في اكتشاف كل منطقة يمكن أن يتوفر فيها النفط. وشهدت العشرينات توسعا هائلا في امتيازات التنقيب الأجنبية التي حصلت عليها شركات أمريكية، حيث تحول الاهتمام من المجال المحلي الى صراع دولي على مصادر الطاقة. الا أن المجال لم يكن خاليا تماما بالنسبة للشركات الأمريكية بما يتيح لها التحرك بحرية مطلقة. فلقد واجهت هذه الشركات منافسا قويا صامدا هو المملكة المتحدة التي تعلمت من الحرب أن النفط شيء ضروري لبقائها.

وقبل بدء الحرب العالمية الأولى، فزع القادة البريطانيون ازاء الوضع النفطي المرتقب لبريطانيا حيث كان على بريطانيا أن تحصل على كافة امداداتها النفطية من مناطق بعيدة. وفي حالة نشوب أية حرب يصبح على بريطانيا العظمى أن تؤمن نقلا لنفطها الى شواطئها عبر مسافات بعيدة. وللتغلب على تلك المشاكل أو الصعوبات فلقد تم وضع سياستين مختلفتين: أما السياسة الأولى فلقد نادى بها لورد فيشر الذي يطلق عليه أحيانا «مجنون النفط» بانجلترا وتتمثل في وقف شركة شل والشركة الانجليزية الايرانية والشركة المكسيكية وشركة نفط بورما والشركات الأمريكية ضد

بعضها البعض وذلك عن طريق شراء النفط في الأوقات المناسبة وتخزينه في أماكن استراتيجية لاستخدامه بواسطة الاميرالية.

الا أنه كانت هناك سياسة أخرى نادى بها ونستون تشرشل، الذي أصبح فيما بعد أول لورد في الاميرالية، وهي سياسة تقوم على شراء الأميرالية لأكبر نصيب في شركات النفط البريطانية وعن طريق هذه الشركات فانه يمكن شراء حقوق وامتيازات النفط في دول أجنبية بغرض السيطرة على امدادات النفط العالمية في المستقبل. وقد عبر تشرشل عن هذه السياسة التي أصبحت فيما بعد أساس الاستراتيجية النفطية البريطانية حيث قال أمام مجلس العموم في ١٧ يوليو ١٩١٣:

إنها سياسة مزدوجة. فهناك سياسة نهائية كما أن هناك سياسة مباشرة. أما سياستنا النهائية فتتمثل في أن تصبح الأميرالية المالك والمنتج المستقل لامداداتها الخاصة من الوقود السائل وذلك عن طريق تكوين احتياطي نفطي في هذه الدولة يكفي لجعلها في أمان في حالة نشوب أية حرب كما يجعلها تستطيع التغلب على أي تذبذب في الأسعار في أوقات السلم، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عن طريق اكتساب القوة للتعامل في النفط الخام حيث يرد الى السوق رخيص التكاليف. ويتضمن هذا الجانب الثاني من سياستنا النهائية أن يصبح في مقدور الأميرالية تكرير وتنقية النفط الخام بكافة أنواعه حتى يصل الى النوعيات المطلوبة للاستخدام في البحرية.

أما الجانب الثالث للسياسة النهائية هو أنه ينبغي أن نكون ملاك أو على أي نحو المسيطرون على تلك الموارد أو على الأقل جزء من الامدادات من النفط الخام التي نحتاج اليها. وبالنسبة لكافة هذه الجوانب فاننا نتقدم بسرعة .. وتتضمن السياسة المباشرة في القيام على الفور باجراء عدد من العقود وثالثا البحث عن امدادات نفطية في أقرب فرصة ممكنة من مصادر تخضع للسيطرة البريطانية أو النفوذ البريطاني وعلى طول تلك الطرق البحرية التي يمكن للأسطول البريطاني أن يوفر لها تماما الحماية.[5]

ولتنفيذ هذه السياسة فلقد تحركت الحكومة البريطانية على نحو سريع. وكانت المنطقة ـ التي تحركت اليها ـ هي الشرق الأوسط. فلطالما اهتمت بريطانيا اهتماما كبيرا بالشرق الأوسط كمنطقة استراتيجية في الطريق الى الهند والشرق. وفيما بعد اكتشفت بريطانيا الامكانيات النفطية للمنطقة. في الموصل كان للبريطانيين مقدار الربع في شركة النفط التركية ويشاركهم الأتراك والألمان. وفي خلال بضعة شهور قام مجلس الوزراء البريطاني بزيادة حصة بريطانيا في هذه الشركة الى ثلاثة أرباع وتبقى للألمان مقدار الربع فقط مع حرمان الأتراك كلية منها وقد كانوا يسيطرون على المنطقة وكذا العراقيين أصحاب الأرض التي بها حقول النفط وأخذ البريطانيون الامتياز من الأمريكيين.

ولقد كانت هذه هي البداية فقط. في عام ١٩١٣ أوفد ونستون تشرشل بعثة

الى ايران فأوصت بأن تقدم الحكومة البريطانية الدعم المالي اللازم لزيادة حجم شركة النفط الانجليزية الايرانية APOC وأن يكون لها صوت في توجيه السياسة العامة للشركة. وفي ٣٠ مايو ١٩١٤ تم تنفيذ توجيه تشرشل ووقع عقدا مع شركة النفط الانجليزية الايرانية اشترت الحكومة البريطانية بموجبه حصة تعادل ١١ مليون دولار في الشركة المذكورة. وكان لابد، والامر هكذا، أن يعين مديرا في مجلس الادارة الانجليزي الايراني وقد كان هذان المديران يمثلان الأميرالية ولهما حقوق الفيتو (الاعتراض) بالنسبة لكافة المسائل ذات الصبغة الاستراتيجية. ومن خلال هذا العقد مضى ٤٨ عاما من الاحتكار لمعظم الامبراطورية الفارسية التي كانت تمتلك في ذاك الوقت أغنى حقول نفط في الشرق.

وعقب الاتفاق العسكري شرعت الحكومة البريطانية في وضع خطة تشرشل موضع التنفيذ مرة أخرى وكان هدفها: تحقيق السيطرة البريطانية على موارد النفط العالمية. الا أنه في هذا الوقت لم يكن الصراع على النفط منافسة بين قوتين عظمتين ولكنه كان صراعا بين الدول. فبعد الحرب العالمية الأولى دخل الصراع على النفط مرحلة جديدة من المواجهة.

ولقد كان الهدف الرئيسي من السياسة النفطية البريطانية بالتنسيق مع فرنسا وهولندا موجها نحو التقليل من نفوذ شركات النفط الأمريكية في الأراضي أو الدول الأجنبية والتقليل من المكانة الأمريكية الخارجية. وقامت وزارة الخارجية البريطانية بتقوية خطوطها الدبلوماسية للدفاع عما تدعيه من امتيازات في الشرق الأوسط ومناطق أخرى وبسط يدها عليها. وتشجعت الشركات البريطانية على أن تكون أكثر عدوانية في السعي وراء الامتيازات النفطية بالدول الأجنبية والحصول عليها.

وفضلا عن أنشطة شركة دوتش شل في هذا السبيل فلقد كان هناك شركتين أخرتين تم اختيارهما للسير قدما للحصول على امتيازات أجنبية جديدة. وهاتين الشركتين هما شركة دارتي للتنقيب والشركة الانجليزية الايرانية التي تمتلكها الحكومة البريطانية مباشرة وكان هناك شركة British Controlled Oil Field, Ltd. وهي شركة تأسست بموجب القانون الكندي وقد تم انشاؤها على وجه لتحول دون وصول الولايات المتحدة الى دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية.

وأخيرا، وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية سان ريمو في ٢٤ ابريل ١٩٢٠. وبموجب هذه الاتفاقية تشكل اتحاد بريطاني فرنسي كان الهدف منه ابعاد الولايات المتحدة عن كافة حقول النفط وأسواقه في المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني

والفرنسي والمناطق الخاضعة للانتداب والتي تم أخذها من دول المحور وحلفائها.

وقد أثارت هذه الاتفاقية ضيق الأمريكيين. في مايو عام ١٩٢٠ قدم الرئيس ويلسون الى مجلس الشيوخ تقريرا من وزير الخارجية عن التمييز ضد الامريكيين في مجال التنقيب عن النفط بالخارج. وفي يوليو من نفس العام جاء في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية مايلي:

ليس من الواضح بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كيف يمكن أن تتفق هذه الاتفاقية مع مباديء المساواة في المعاملة تلك المباديء المدركة والمقبولة بموجب مفاوضات السلام في باريس.(6)

وفي عام ١٩٢١ اتهم وزير الداخلية السناتور هنري كابوت لودج بريطانيا العظمى بأنها قد قامت بمنع الأمريكيين من العمل في أي حقل من حقول النفط الذي تسيطر عليه بريطانيا كما قامت بوضع قيود شديدة عليهم.

ولقد بدأت شركات النفط الأمريكية مدعمة بالرأي العام الأمريكي والكونجرس بحملة شديدة لاقناع الحكومة بالتدخل لصالحهم ضد ما وصفه واحد منهم بهذا «الميل الغير متوازن» وتحت ضغط هائل بدأت وزارة الخارجية في التحرك بحزم وبسرعة. وبدأت فترة من تبادل المذكرات الدبلوماسية بين وزير الخارجية روبرت لانسنج ونظيره البريطاني لورد كيرزون. وأصرت الولايات المتحدة على أن تحصل على نصيب من ثمار النصر. وعلى حد قول أحد المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية:

لقد أسهمت هذه الحكومة [الأمريكية] في هذا النصر المشترك وبالتالي فان لها الحق في أن تصر على عدم استبعاد المواطنين الأمريكيين من الحصول على نصيب معقول في استخراج الموارد بالمناطق الخاضعة للانتداب.(7)

وفي نفس الوقت فعلى الرغم من قبول بريطانيا للمبدأ فانها أكدت أنها لن تتنازل عن الحقوق التي منحت قبل الحرب.

وكانت سياسة الباب المفتوح Open Door Policy من أولى الفقرات ذات الأولوية الكبرى لدى الدبلوماسيين الأمريكيين وكانت تقوم على المساواة في الحقوق والفرص والانصاف والروح الطيبة. وكان أهم اجراء اتخذته الحكومة الأمريكية لتنفيذ هذه السياسة هو من خلال تأمين اشتراك الشركات الأمريكية في استغلال الموارد النفطية بالعراق.

وأخيرا تم بعد الحرب العالمية الأولى حل الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا بالنسبة لمفهوم سياسة الباب المفتوح عندما قامت فرنسا بالغاء اتفاقية سان ريمو التي أثارت ضيق واشنطن. ومن ثم ففي عام ١٩٢٨ وبعد أعوام كثير من الصراع أو الكفاح تغلبت الشركات الأمريكية في النهاية على المقاومة الصلبة للشركات البريطانية والهولندية والفرنسية واستطاعت أن تؤمن أولى مصالحها الجوهرية في الموارد النفطية الكافية في الشرق الأوسط. واتفق كل من البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين على تحديد أسهم في شركة النفط العراقية IPC. ومن ثم فلقد تحققت سياسة الباب المفتوح في النهاية. وكما ذكر ليونارد موسلي فان **باتفاقية ١٩٢٨ «قام البريطانيون أخيرا بفتح الباب أمام الأمريكيين بالنسبة لحقول النفط في الشرق الأوسط وسمحوا للأمريكيين بأن تطأ أقدامهم هذه الحقول. ومنذ ذلك الوقت فان الصراع سينحصر في إبعادهم عن الحقول الأخرى.»**[8]

وهكذا فلقد لعبت وزراة الخارجية الأمريكية دورا هاما في اشتراك شركات النفط الأمريكية في الشرق الأوسط ومهدت الطريق أمام النفوذ الأمريكي في المنطقة خلال الفترة ما بعد ١٩٤٥، ولقد خرج جاك اندرسون في دراسته الممتازة لعدد كبير من الأوراق السرية لوزارة الخارجية عام ١٩٦٧ بما يأتي:

غالبا ما تتخذ وزارة الخارجية سياساتها ممن يعملون مع مديري شركات النفط. فعندما لا تستطيع شركة بيج أويل أن تحصل على ما تريده من الدول الأجنبية فان وزارة الخارجية تحاول ان تحصل لها على ذلك .. وفي كثير من الدول، تعمل السفارات الأمريكية في الحقيقة كمكاتب فرعية لمصالح شركات النفط.

ويمكن أن نجد وزارة الخارجية دائما الى جانب «الاخوان السبعة» حيث أن الشركات الكبرى معروفة داخل صناعة النفط.[9]

ويرى البعض أن هذه الوساطات المتتابعة لصالح شركات النفط تحقق غرضا معنويا وحاجات سياسية هي بمثابة امتداد خارجي طبيعي للوضع الذي كان قائما في القرن التاسع عشر. والحقيقة أن هذا مثال يعوزه التأييد لسياسة القوة في التطبيق العملي ولعل الأمر الأهم هو أن الخطوات أثبتت أن الولايات المتحدة ومواطنيها برزوا كقوة عالمية ذات مصالح اقتصادية وسياسية في كل قارة من قارات العالم.

الدول النامية المستوردة للنفط:

والطرف الثاني في نطاق الدول المستوردة للنفط هي الدول النامية الغير منتجة للنفط. وهذه الدول هي أكثر الدول حساسية بالنسبة للتغيرات التي تقع في صناعة

النفط الدولية. ويشكل استهلاك الطاقة في تلك البلدان جزءا صغيرا من اجمالي الاستهلاك العالمي، ولكنه ينمو بمعدل أسرع بكثير مما مضى. ومن المتوقع أن ينمو استهلاك الطاقة التجارية في تلك البلدان بنسبة ٦,٢٪ سنويا خلال عقد الثمانينات، وهو معدل ابطأ من المعدل الذي ظهر في السنوات السابقة على الزيادات التي طرأت على سعر النفط ابتداء من سنة ١٩٧٣. ففي السنوات الخمسة والعشرين التي جاءت قبل عام ١٩٧٣، كانت النسبة بين النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي والطلب على الطاقة في البلدان النامية ١,٣ : ١، وقد انخفضت هذه النسبة الى حوالي ٠,٨ : ١ خلال الفترة من ١٩٧٥–١٩٨٠. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في نسبة نمو الطلب مع الارتفاع المتوقع في أسعار الطاقة في خلال فترة الثمانينات. يبين الجدول رقم ٣ الاستهلاك العالمي من الطاقة التجارية، كما يبين الجدول رقم ٤ تصنيف للبلدان النامية بالنسبة للطاقة.

جدول رقم (٣)
الاستهلاك العالمي من الطاقة التجارية
(مليون برميل يوميا من المكافيء البترولي)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	متوسط النمو السنوي (٪)		
					١٩٥٠–٧٤	١٩٧٥–٨٠	١٩٨٠–٩٠
العالم..................	١٢٢,١	١٣٧.٨	١٦٦,٠	٢٠١.٥	٥,٠	٢,٥	٣,٩
البلدان النامية	١٣.٩	١٦.٧	٢٢.٣	٣٠.٦	٦.٩	٣.٧	٦,٢
البلدان النامية المستوردة للبترول......	١٠,٤	١٢,٤	١٦.٨	٢٢,٨	٦.٩	٣,٦	٦,٣

المصادر : البيانات الواردة في **تقرير التنمية العالمية**، **١٩٨٠**، الجدول ٢، **تقرير التنمية العالمية**، **١٩٧٨**، الجدول ١٩، **امدادات الطاقة العالمية**، **١٩٥٠–٧٤**، الأمم المتحدة، سلسلة الوثائق الاحصائية للأمم المتحدة، رقم ١٩ (نيويورك: ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ١٩٧٤).

جـدول رقـم (٤)

تصنيف للبلدان النامية بالنسبة للطاقة

صافي واردات النفط كنسبة مئوية عند الطلب على الطاقة (ب)	البلدان النامية المصدرة الصافية للنفط		البلدان النامية المستوردة للنفط (أ)				
	أعضاء أوبك	غير أعضاء في أوبك	٠ – ٢٥٪	٣٦ – ٥٠٪	٥١ – ٧٥٪	٧٦ – ١٠٠٪	
	الجزائر	البحرين	[الأرجنتين]	[تشيلي]	[ألبانيا]	بهاماز	موريشيوس
	غابون	بوليفيا	[كولومبيا]	منغوليا	[البرازيل]	[بربادوس]	نيكاراجوا
	ايران	ماليزيا	كوريا	يوغوسلافيا	جمهورية	كوستاريكا	بنما
	العراق	المكسيك	الديمقراطية		كوريا	[كوبا]	بابواغينيا
	الكويت	عمان	[رومانيا]		لبنان	قبرص	الجديدة
	ليبيا	بيرو	جنوب		تركيا	جمهورية	باراجواي
	قطر	سوريا	افريقيا			الدومينيكان	البرتغال
	العربية	ترينيداد				فيجي	سورينام
	السعودية	وتوباغو				[جواتيمالا]	اروجواي
	الامارات	تونس				جويانا	
	العربية					ساحل	
	المتحدة					[العاج]	
	فنزويلا					جامايكا	
						الأردن	
						مالطة	
البلدان التي تواجه مشاكل حالية أو متوقعة بالنسبة لحطب الوقود (ج)							
	اكوادور	انغولا	[الهند]	[بنجلاديش]	أفغانستان	بنين	موريتانيا
	اندونيسيا	بورما	فيتنام	بوتسوانا	بوروندي	بهوتان	[المغرب]
	نيجيريا	الصين	زيمبابوي	موزامبيق	[غانا]	الكاميرون	نيبال
		الكونغو		[باكستان]	ملاوي	كيب فيردي	النيجر
		الشعبية			رواندا	جمهورية	[الفلبين]
		مصر				وسط افريقيا	ساوتومي
		زائير				تشاد	وبرنسيب
						كومور	السنغال
						السلفادور	سيراليون
						غينيا الاشتراكية	جزر سليمان
						اثيوبيا	الصومال
						غامبيا	سري لانكا
						جرينادا	السودان
						غينيا	سوازيلند
						غينيا بيساو	تنزانيا
						هايتي	[تايلاند]
						هندوراس	توجو
						كمبوتشيا	اوغندا

صافي واردات النفط كنسبة مئوية من الطلب على الطاقة (ب)	البلدان النامية المصدرة الصافية للنفط			البلدان النامية المستوردة للنفط (أ)			
	أعضاء أوبك	غير أعضاء في أوبك	٠ - ٢٥٪	٣٦ - ٥٠٪	٥١ - ٧٥٪	٧٦ - ١٠٠٪	
						كينيا جمهورية لاو الديمقراطية ليسوتو ليبريا مدغشقر ملديف مالي	فولتا العليا ساموا الغربية جمهورية اليمن العربية جمهورية اليمن الديمقراطية
عدد السكان (بالملايين)	٣٢٠	١١٨٠	٨٢٠	٢١٠	٢٤٥	٣٩٥	

الدول المذكورة في العمود الاول والدول التي بين قوسين [ ] في بقية الاعمدة هي دول منتجة للنفط أو الغاز أو كليهما. وهذا الجدول مأخوذ من **وثيقة الأمم المتحدة لاحصاءات الطاقة العالمية ١٩٧٨** (باستثناء بهوتان وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلند التي ورد الوضع الخاص بها في الجدول على أساس تقديري والاحصاءات عن عدد السكان مأخوذة من **تقرير التنمية العالمية ١٩٨٠**. وهذه البيانات مدورة الى أقرب ٥ ملايين

(أ) باستثناء البلدان التي يزيد اجمالي الناتج القومي فيها لعام ١٩٧٨ عن ٣٠٠٠ دولار. والبلدان التي يقل عدد سكانها عن ٠٫٥ ملايين والتي ليست أعضاء في البنك الدولي

(ب) واردات ١٩٧٨

(ج) البلدان المذكورة في هذه الفئة هي البلدان التي لا يمكن أن تستمر في استهلاكها السنوي التقديري من حطب الوقود حتى عام ٢٠٠٠ بدون احداث أضرار للبيئة. وذلك بمستوى قدره ٠٫٧٥ متر مكعب للفرد على أساس أن دخل الفرد (في ١٩٧٨) كان أقل من ٣٠٠ دولار. حيث ينخفض ذلك المستوى الى ٠٫٥٠ متر مكعب عند ٦٠٠ دولار والى صفر عند ٩٠٠ دولار. والكثير من البلدان التي لم تذكر في هذه المجموعة تواجه. أو ينتظر أن تواجه مشاكل بالنسبة لحطب الوقود في المناطق المحلية

وتواجه البلدان النامية المستوردة للنفط مشاكل خاصة في الحفاظ على تقدمها الاقتصادي في العصر الحاضر، اذ أنه الى جانب سعي الكثير من تلك الدول لمواءمة خططها الاستثمارية طويلة الأجل مع ارتفاع تكاليف الطاقة، نجد انها تواجه صعوبة كبيرة في تمويل وارداتها الحالية من النفط. وتعود معظم المشاكل التي تواجه الدول النامية والتي تعوق نموها الاقتصادي الى عدد من الاسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا : يتطلب التصنيع والتحديث بصفة عامة قدرا من النمو السريع في استهلاك الطاقة أكبر من اجمالي الناتج الاقتصادي.

ثانيا : تعاني كثير من الدول من نقص في موارد الطاقة الوطنية اما بسبب الطبيعة أو نقص المعلومات عن أماكن الموارد القائمة.

ثالثا : تعاني معظم الدول من نقص النقد الأجنبي الذي يمكن استخدامه لاستيراد الكميات اللازمة من الطاقة وبصفة خاصة النفط.

رابعا : تعتمد كثير من الدول بدرجة زادت أو قلت على المساعدات الخارجية وذلك لسد العجز القائم لديها في النقد الأجنبي.

خامسا : وأخيرا، فان قطاع البترول الداخلي سواء تم استغلاله بشكل طيب أو بشكل سيء غالبا ما تسيطر عليه شركات النفط الدولية التي تعتبر الحكومات التابعة لها وبصفة خاصة الولايات المتحدة بمثابة المصادر الأولى للمساعدات الخارجية.[10]

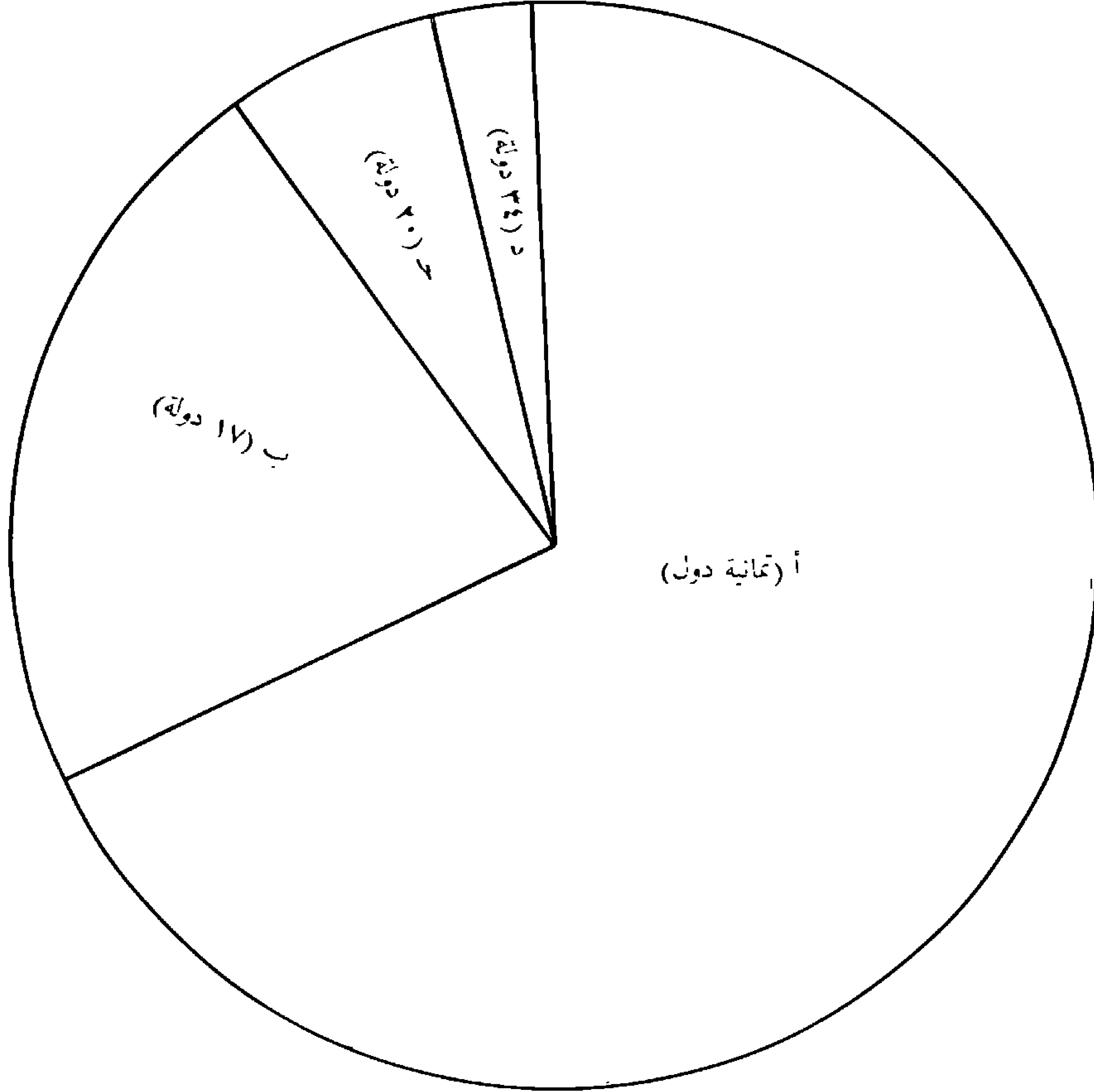
وتعتبر الهند نموذجا للدول النامية وهي تبين كيف أثرت وبشكل خطير التغيرات الأخيرة في صناعة النفط الدولية والأحداث التي صحبتها في اقتصادها. فالقيود التي فرضها نجاح منظمة اوبك في رفع أسعار النفط العالمية على استراتيجية التنمية بالهند تبين حرية التصرف المحددة المتاحة لكثير من دول العالم الثالث. الا أنه ينبغي أن نتذكر أن الهند ــ على خلاف كثير من الدول النامية ــ تعتبر غنية نسبية في مواردها المعدنية ولو أن كثيرا من هذه الموارد المعدنية لم تستغل بعد.

وعلى الرغم من أن الفحم لايزال هو أهم مصدر للطاقة التجارية في الهند فان مساهمته قد انخفضت بشكل ثابت من ٨٢٪ عام ١٩٥٠ الى ٦٩٪ عام ١٩٦٥. وقد ارتفع استهلاك النفط بشكل سريع جدا فقد كان عام ١٩٥٠ : ٢١ مليون برميل ووصل عام ١٩٦٥ الى ٨٨ مليون برميل وزادت مساهمته من ١٤٪ الى ٢٢٪. ولاشك ان الفجوة المتزايدة بين موارد الطاقة وضخامة الطلب بالنسبة لها والضغط الشديد لواردات الطاقة على ميزان المدفوعات بالنسبة لكل دولة انما يعكس الحاجة الملحة الى بدائل. (يبين جدول رقم ٥ صافي واردات النفط للدول غير الأعضاء في الأوبك.)

جدول رقم (٥)

صافي واردات النفط للدول النامية غير الأعضاء في الأوبك. ١٩٧٧

المجموع ٣،٨٤٨،٦٠٠ برميل في اليوم



أ = ٧٠.٧ بالمائة الدول التي تستهلك أكثر من ١٠٠،٠٠٠ برميل يوميا.
ب = ١٩.١ بالمائة الدول التي تستهلك بين ٢٠،٠٠٠ و١٠٠،٠٠٠ برميل يوميا.
جـ = ٧ بالمائة الدول التي تستهلك بين ١٠،٠٠٠ و٢٠،٠٠٠ برميل يوميا
د = ٣.٢ بالمائة الدول التي تستهلك أقل من ١٠،٠٠٠ برميل يوميا.

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. **دراسات في صناعة النفط العربية** (الكويت ١٩٨١)، ص: ٤٧٩.

وفي عام ١٩٧٤ بلغ اجمالي الواردات النفطية للهند ١٧ مليون طن. وقد كانت ايران مصدر ٩,٥٥ مليون طن. وكانت العراق مصدر ٢,٨٠ مليون طن، والمملكة العربية السعودية ٣,٨٥ مليون طن. ووفقا لتقديرات مجلة ذابترولیام ایکونومست كان على الهند أن تدفع ١,٢٤١ مليون دولار مقابل وارداتها النفطية عام ١٩٧٤ أي ما يعادل ٤٠٪ من متحصلاتها الناجمة عن صادراتها وما يعادل ضعف مالديها من احتياطيات نقدية أجنبية. وقد ذكر س. مانوهاران ـ بالمعهد الهندي للتجارة الأجنبية مايلي:

هناك قدر طيب من الشكوك تدور حول قدرة الحكومة الهندية على توفير مصادر النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الكمية الهائلة من النفط والتي تبلغ ١٧ مليون طن وذلك بسعر متوسط للبرميل الواحد ١٠ دولارات أي ما يصل تكلفته الى ٩٠٠٠ مليون روبية هندية غير متضمنة أجور الشحن. وسوف يكون هناك حساب آخر للمنتجات البترولية مثل الكيروسين الذي نعاني عجزا فيه وينبغي استيراده. ومن ثم فان اجمالي التكاليف تصل ببساطة الى ١٢,٠٠٠ مليون روبية هندية وذلك مقابل ٢٠٤٠ مليون روبية هندية عام ١٩٧٢/١٩٧٣. [11]

ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة لقيام دول العالم مجتمعة باتخاذ الاجراءات الفعالة لخفض استهلاكها من الطاقة، ولكن الأمر لا يحتمل أن تنتظر كل دولة حتى يأتي الوقت الذي يضطلع فيه العالم بجهد دولي موحد. أما فيما يختص بالدول النامية، فأنه أصبح من المحتم عليها مواصلة وتعزيز جهودها لترشيد استخدامها للطاقة على نحو من الكفاءة، فليس في صالح تلك الدول أن تعمد الى التبذير في استخدام الطاقة المتاحة، فمع نمو خططها الاقتصادية تنمو حاجتها الى مزيد من الطاقة لذا فان تحقيق أهدافها التنموية طويلة الأجل يعتمد في المقام الأول على مدى قدرتها على التكيف مع الوضع الجديد للطاقة. وبالرغم من أن هذه البلدان تستهلك كميات صغيرة من الطاقة التجارية، الا أنها في وضع أفضل لتكييف استخدامها لها عن البلدان الصناعية فهي أقل التزاما من الأخيرة بالرصيد الرأسمالي وأسلوب الحياة التي طورته البلدان الصناعية في عصر كان تكلفة الفحم والنفط فيه زهيدة.[12]

وفي الجانب الآخر تقوم الدول المنتجة للنفط (وهي دول نامية نفسها) بدور أساسي في مساعدة الدول النامية المستوردة للنفط للتغلب على المشكلات التي تقف عقبة في طريق نمو تلك الدول وذلك عن طريق برامج المعونات الاقتصادية التي أصبحت عاملاً هاماً في العلاقات الاقتصادية الدولية، وجانباً ذا أثر في الدور المالي، بل والسياسي، الذي تلعبه الدول المنتجة للنفط، خاصة العربية منها، في المجتمع الدولي اليوم. ولم تعد المعونات العربية للدول النامية تلك الظاهرة المتواضعة التي

جدول رقم (٦)

نسبة المعونات التي تقدمها الأقطار العربية الى ناتجها القومي الاجمالي ١٩٧٣ - ١٩٧٦ (في المائة)

أ ـ الارتباطات

القطر	١٩٧٣			١٩٧٤			١٩٧٥			١٩٧٦		
	ت	غ	م	ت	غ	م	ت	غ	م	ت	غ	م
الامارات المتحدة	٥,١٩	٤,٥٢	٩,٧١	٩,٦١	٤.٣١	١٤.٠٧	١٣,٧٢	٢,٩١	١٦,٦٣	١١.٣٦	٤,٩٢	١٦.٢٨
الجزائر	٠.٤٣	٠,٠٥	٠,٤٩	٠.٦٥	٠,٠٧	٠,٧٢	٠,٥٣	٠,١٦	٠,٦٩	٠.٥٤	٠,٠٢	٠,٥٦
الجماهيرية الليبية	١٢,٣٩	٤.٤٨	١٦.٨٧	٢.٤٠	١,٥٣	٣,٩٣	٣,١٦	٢,٩١	٦,٠٨	٠,٨٦	٠,٦٠	١.٤٦
العراق	٢,٦٣	—	٢,٦٣	٥,١٧	٠,٧٥	٥,٩١	٣.٠٧	٠.٢٦	٣,٣٣	٠,٥٣	٠,٠٣	٠.٥٦
العربية السعودية	٧.٠٩	١,٤٣	٨,٥٢	٦,٠٤	١٠,٦٢	١٦,٦٦	٨.٩٠	٦.٥٣	١٥.٤٣	٦.٦٩	٣,١٥	٩,٨٥
قطر	١٦.٠٥	٣,٣٨	١٩,٤٣	١٢.٧٠	٢.٢١	١٤,٩١	١٧,١٤	٥,٧٧	٢٢,٩١	٨.٠٧	١٤,٥٥	٢٢.٦٢
الكويت	٧.٨١	٧,٢٦	١٥.٠٨	٩,٥٢	١٠.٢٢	١٩,٧٣	٧.٨١	١٢,٩٠	٢٠.٧٢	٤.١٣	١٢,٦٩	١٦,٨٢

ب ـ المدفوعات الفعلية

القطر	١٩٧٣			١٩٧٤			١٩٧٥			١٩٧٦		
	ت	غ	م	ت	غ	م	ت	غ	م	ت	غ	م
الامارات المتحدة	٣,٦٦	٠,١٠	٣.٧٦	٦.٨٣	٣,١٦	٩,٩٩	١٢,٠١	٣,٤٨	١٥,٤٩	١٠.٢٠	٢,٠١	١٢,٢٢
الجزائر	٠,٣١	٠,٠٥	٠.٣٦	٠,٤٣	٠,٠١	٠,٤٣	٠,٣٠	٠,٠١	٠.٣٠	٠.٤١	٠.٠٧	٠,٤٨
الجماهيرية الليبية	٣,٣٨	٣.٠٣	٦.٤١	١.٢٣	٠,٥٩	١,٨٣	١,٧٣	١,٢٦	٢,٩٩	٠.٨٨	٠,٨٢	١.٧١
العراق	٠,٢١	—	٠,٢١	٣.٩٥	٠.١٧	٤,١٢	١,٧٨	٠,٤٠	٢.١٨	٠.٥٣	٠.٠٤	٠.٥٧
العربية السعودية	٣,٨٤	٠.٣٧	٤.٢١	٤,٦٥	٥,٨٦	١٠.٥١	٦,٢٢	٥,٤٢	١١,٦٥	٥.٧٢	٣,٣٧	٩,٠٤
قطر	١٥,٦٤	—	١٥,٦٤	١١,٠٢	١,٦٥	١٢.٦٧	١٣,٧٠	٣,١٨	١٦,٨٨	١٠.٣٠	٨,٥٢	١٨.٨١
الكويت	٦,١٤	٣,٤٩	٩.٦٢	٥,٧٤	٦,٨٠	١٢,٥٢	٦,١٠	٨.٠٥	١٤,١٥	٣.٨٣	٨,٠٢	١١.٨٥

ت = تدفقات تساهلية ميسرة الشروط (نسبة عنصر الاعانة فيها تجاوز ٢٥٪)
غ = تفقات عير تساهلية م = مجموع التدفقات (ت + غ).
المصدر:

United Nations Conference on Trade and Development, Financial Solidarity for **Development Efforts and Institutions of the Members of OPEC 1973 - 1976 Review, TD / B / C.7 / 13** (New York: U.N., 1979).

جدول رقم (٧)
قائمة الدول العشر ذات أعلى معدل للمعونات الميسرة الشروط والمدفوعة فعلا منسوبة الى الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٤ - ١٩٧٨

١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨*	
الدولة	المعدل ٪	الدولة	المعدل ٪	الدولة	المعدل ٪	الدولة	المعدل ٪	الدولة	المعدل ٪
١) قطر	٩.٢٦	١) قطر	١٥,٦٢	١) الامارات	١١.٠٢	١) الامارات	١٠.٠٦	١) الامارات	٥.٣٧
٢) الامارات	٧.٥٧	٢) الامارات	١٤.١٢	٢) قطر	٧.٩٥	٢) الكويت	١٠,٠٨	٢) الكويت	٤.٥٣
٣) الكويت	٥.٧١	٣) الكويت	٨.١١	٣) السعودية	٥.٧٣	٣) قطر	٧,٨٣	٣) قطر	٣,٤٨
٤) السعودية	٤.٤٦	٤) السعودية	٥.٤	٤) الكويت	٤.٣٥	٤) السعودية	٤.٣٠	٤) السعودية	٢.٣١
٥) العراق	٣.٩٨	٥) الجماهيرية الليبية	٢.٣١	٥) العراق	١.٤٤	٥) السويد	٠,٩٩	٥) السويد	٠,٩٠
								٥م) النرويج	٠,٩٠
٦) الجماهيرية الليبية	١.٢٣	٦) العراق	١,٦٥	٦) ايران	١.١٣	٦) هولندا	٠.٨٥	٦) هولندا	٠.٨٢
٧) ايران	٠.٨٨	٧) ايران	١.١٣	٧) السويد	٠.٨٢	٧) النرويج	٠,٨٣	٧) الجماهيرية الليبية	٠.٧٧
				٧م) هولندا	٠.٨٢				
٨) السويد	٠.٧٢	٨) السويد	٠,٨٢	٨) النرويج	٠.٧٠	٨) الجماهيرية الليبية	٠.٦٢	٨) الدنمارك	٠,٧٥
٩) هولندا	٠.٦٣	٩) هولندا	٠.٧٥	٩) الجماهيرية الليبية	٠.٦٣	٩) الدنمارك	٠,٦٠	٩) فرنسا	٠,٥٧
						٩م) فرنسا	٠,٦٠		
١٠) فرنسا	٠.٥٩	١٠) النرويج	٠.٦٦	١٠) فرنسا	٠.٦٢	١٠) كندا	٠,٥٠	١٠) كندا	٠.٥٢
								١٠م) بلجيكا	٠.٥٢

* المعلومات عن سنة ١٩٧٨ هي معلومات أولية لم يتم التحقق منها بصفة نهائية

المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development, **Development Cooperation 1975** (Paris: OECD, 1975)
Idem, **Development Cooperation 1976** (Paris: OECD, 1976).
Idem, **Development Cooperation 1977** (Paris: OECD, 1977).
Idem, **Development Cooperation 1978** (Paris. OECD, 1978)
Idem, **Development Cooperation 1979** (Paris. OECD, 1979).

جـدول رقـم (٨)
قائـمة الدول العشر التي تقدم أكبر قدر من المعونات للدول النامية
(بالمليون دولار أمريكي للمبالغ الصافية المدفوعة فعلا) ١٩٧٤-١٩٧٨

١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨*	
الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ
١) الولايات المتحدة	٣٤٣٧	١) الولايات المتحدة	٤٠٠٧	١) الولايات المتحدة	٤٣٣٤	١) الولايات المتحدة	٤١٥٩	١) الولايات المتحدة	٤٨٥٧
٢) فرنسا	١٦١٦	٢) فرنسا	٢٠٩٣	٢) السعودية	٢٤٠٧	٢) السعودية	٢٤٠١	٢) فرنسا	٢٦٨٩
٣) المانيا	١٤٣٣	٣) السعودية	١٩٩٧	٣) فرنسا	٢١٤٦	٣) فرنسا	٢٢٦٧	٣) اليابان	٢٢١٥
٤) اليابان	١١٢٦	٤) المانيا	١٦٨٩	٤) المانيا	١٣٨٤	٤) الكويت	١٤٤٢	٤) المانيا	١٩٨٤
٥) السعودية	١٠٢٩	٥) اليابان	١١٤٨	٥) اليابان	١١٠٥	٥) اليابان	١٤٢٤	٥) السعودية	١٤٥٤
٦) المملكة المتحدة	٧١٧	٦) الامارات	١٠٤٦	٦) الامارات	١٠٦٠	٦) المانيا	١٣٨٦	٦) المملكة المتحدة	١٢٢٦
٧) كندا	٧١٢	٧) الكويت	٩٧٥	٧) كندا	٨٨٦	٧) الامارات	١٢٢٩	٧) هولندا	١٠٧٢
٨) الكويت	٦٢٢	٨) كندا	٨٨٠	٨) المملكة المتحدة	٨٣٥	٨) كندا	٩٩٢	٨) كندا	١٠٥٣
٩) الاتحاد السوفياتي	٦٠٠	٩) المملكة المتحدة	٨٦٣	٩) هولندا	٧٢٠	٩) المملكة المتحدة	٩١٤	٩) الكويت	٨٥٥
١٠) الامارات	٥١١	١٠) هولندا	٦٠٤	١٠) الكويت	٦١٤	١٠) هولندا	٩٠٠	١٠) السويد	٧٨٣

* المعلومات لسنة ١٩٧٨ هي معلومات أولية لم يتم التحقق منها بصفة نهائية.
المصدر:

بدأت الكويت بإنشاء الصندوق الكويتي في أوائل الستينات ضمن اطار مؤسس لتمويل مشروعات انمائية عربية. فقد جاوزت هذه المعونات كل التوقعات خاصة بعد زيادة الدول العاطية على تقديمها نتيجة لزيادة دخلها النفطي بعد ثورة النفط عام ١٩٧٣ التي ساعدت بقدر كبير ليس فقط على استمرار المعونات العربية بل وعلى توسيع نطاقها لتشمل أكبر قدر ممكن من الدول النامية، وأيضا على زيادة الحجم الاجمالي للمعونات. وتبين الجداول رقم (٦) و(٧) و(٨) نسبة المعونات العربية الى غيرها من المعونات الخارجية خاصة اذا ما قورنت بالناتج القومي.

في حين تبلغ المعونات الرسمية التي تقدمها الولايات المتحدة، أغنى دول العالم حوالي ٠,٢٢٪ سنويا من ناتجها القومي الأصلي، نجد أن هذه النسبة تجاوزت ١٠٪ في حالة بعض دول الخليج العربي. وفي حين عجزت الدول الغربية في مجموعها عن تحقيق المعدل الذي وضعته الأمم المتحدة منذ أكثر من عشر سنوات لتدفق الأموال الرسمية من الدول المتقدمة الى الدول النامية (١٪ سنويا من الناتج القومي الاجمالي، يقدم منها في شكل ما يسمى بـ«مساعدات التنمية الرسمية» أي التدفقات المالية الرسمية التي تتضمن عنصر اعانه لا يقل عن ٢٥٪) نجد أن جميع الأقطار العربية العاطية تقريبا قد تجاوزت هذا المعدل في السنوات الأخيرة، بل أن أربعة منها قد قدمت أضعافا مضاعفة له، كما يتبين من الجدول رقم (٦). ونتيجة لذلك احتلت الأقطار العربية العاطية منذ عام ١٩٧٤ المكانة العليا في قائمة الدول العاطية في العالم أجمع، بالنظر الى نسبة ما تعطيه لناتجها القومي الاجمالي (الجدول رقم ٧). بل وأصبح بعضها يحتل مكانة عالية جداً، اذا اعتبرنا المبالغ المقدمة على أساس مجموعها المطلق وليس فقط على الأساس النسبي (الجدول رقم ٨).[13]

الدول المنتجة للنفط The Oil Producing Countries

ظلت صناعة النفط الدولية في معظمها حتى الخمسينات تحت سيطرة شركات النفط الدولية. وقد وصفها عويس سكري قائلا:

ان تاريخ شركات النفط الكبرى (الاخوان السبعة) يشبه الى حد كبير أسطورة يونانية قديمة تقول بأن مصير العالم كله ترك في أيدي بضعة آلهة. وقد نشبت حرب بين هذه الآلهة بعضها البعض وبطريق الصدفة تزوجت إحداها الأخرى في احتفالات هائلة. وأحيانا كانت هذه الآلهة تظهر سلطتها وغضبها من خلال معاقبة الناس الموجودين بالعالم والذين كانوا من المفروض أن يطيعوا دون جدال ارادة تلك الآلهة. فاذا سلمنا بالحكم المطلق لتلك الآلهة القوية فان الناس لم يسألوا عن مدى صحة وجودهم لفترة طويلة من الزمن.[14]

الا أن الحكم الالهي للاخوان السبعة الأقوياء (أعني شركات النفط الكبرى) توقف في النهاية اذ أدرك الناس أخيرا أن ما كانوا يعبدونه لم يكن إلها عظيما بل شيطان متنكر. ووصلت تلك العظمة أو القوة في النهاية الى المستوى الدنيوي (العالم السفلى) وارتطمت بالواقع بعد أن أفاق الناس من الزيف وخرجوا الى النور.

وقد حقق النظام الدولي تغيرات هائلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكان من أهم العناصر في هذه التغيرات هو نهضة قوة دول العالم الثالث. وفي ذلك الوقت كانت هناك تغيرات هامة تحدث في صناعة النفط الدولية. وحتى قبل الحرب كان هناك عامل جديد في مجال النفط العالمي يمكن ادراكه ـ ذلك هو مصادر النفط المشجعة في منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم فلقد استحوذ اكتشاف تلك المنطقة الهامة على اهتمام خاص. وقد فوضت وزارة الداخلية الأمريكية بعثة فنية خاصة بدراسة الامكانيات النفطية بالشرق الأوسط. وقد أظهرت هذه البعثة أهمية نفط الشرق الأوسط حينما أشارت في تقريرها الى:

ان مركز الجاذبية في الانتاج العالمي للنفط يتحول من منطقة الخليج الكاريبي الى الشرق الأوسط وبالذات الى منطقة الخليج الفارسي (العربي) ومن المحتمل ان يستمر في التحول حتى يستقر في تلك المنطقة.[15]

وبدأت الأهمية المتزايدة للشرق الأوسط كمنطقة كبرى للموارد النفطية تؤثر في وضع الشركات التي تم انشاؤها منذ أمد بعيد. وبدأت الدول المنتجة للنفط في تحدي نواحي الظلم التي وقعت عليها من جراء اتفاقيات الامتيازات النفطية. وثمة شعور بالاستياء أو عدم الرضا تولد مع امتيازات تلك الدول التي منحتها لشركات النفط وقد ترتب على هذا الشعور اعتقاد بأن وضع والتزامات الشركات الأجنبية لابد وأن يخضع لنظام جديد وقد بدا هذا جليا في كثير من الدول المنتجة للنفط.

ان تاريخ النفط في منطقة دول العالم النامي المنتجة للنفط هو تاريخ الاستعمار. ففي خلال القرن العشرين تشكل مصير الدول المنتجة للنفط كلية بواسطة القوى الاستعمارية الغربية وبصفة خاصة شركات النفط الدولية والحكومات التي تتبعها هذه الشركات. ولقد وطدت الشركات الدولية الكبرى أنفسها في الدول المنتجة للنفط بواسطة وسائل مثيرة للتساؤل الى حد كبير. وكما قال الشيخ مانع سعيد العتيبة وزير النفط في دولة الامارات العربية المتحدة:

لقد تم منح امتيازات النفط الكبيرة وبصفة خاصة في الشرق الأوسط في ظل ظروف سياسية واجتماعية لم تكن في صالح الدول المنتجة حيث أن معظمها في ذلك الوقت لم يمارس

حقوق السيادة كاملة على أراضيها أو على ما لديها من موارد طبيعية وفضلا عن هذا فان مواطني هذه الدول كانت تعوزهم المعرفة والخبرة اللازمة للتقيم السليم أو المناسب للقيمة الحقيقية لحقوق النفط الممنوحة. فالعراق على سبيل المثال كانت مهددة بفصل منطقة الموصل عن أراضيها ما لم توافق الحكومة على منح امتيازات لشركة النفط التركية .T.P.C التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم شركة نفط العراق .I.P.C. [16]

ومن ثم فلا عجب ان يكتسب اصطلاح «امتياز» concession في دول الشرق الأوسط دلالة غير طيبة، وذلك بدرجة كبيرة حتى أن استخدامه في بعض الأحيان أصبح بمثابة ادانة كأمر ينتقص من الانتماء أو الشرف الوطني. ومع ذلك فان تطور صناعة النفط بالمنطقة بدأ بهذا المفهوم. وعلى الرغم من أن اتفاقات الامتيازات تلك تختلف من دولة الى أخرى فان ثمة بعض الخصائص المشتركة من الناحية العملية بالنسبة لكافة الامتيازات الممنوحة من قبل الدول المنتجة. ويمكن أن نلخص العناصر المشتركة في هذه الامتيازات في النقاط التالية:

١ ـ حجم مناطق الامتيازات: بصفة عامة حجم منطقة الامتياز يكون كبيرا جدا. وفي بعض الحالات يشمل الدولة كلها (مثلما هو الحال في الكويت، البحرين وقطر) وفي حالات أخرى يغطي الامتياز منطقة كبرى تشمل كيان اقليمي محدد جيدا ويعزى هذا الى تكوينها الجيولوجي أو طابعها السياسي (كما هو الحال بالنسبة للامتياز الايراني الذي استبعد خمسة مناطق شمالية وهي التي كانت تعتبر في نطاق النفوذ الروسي).

٢ ـ الحقوق التي تتضمنها الامتيازات: وكقاعدة فان الامتيازات كانت تعطي للشركات الحق المطلق في التنقيب والتكرير وتصدير النفط الخام والمواد الأخرى المتصلة (مثل الغاز الطبيعي) وذلك في نطاق الامتياز.

٣ ـ مدة الامتياز: وهي في العادة كانت تتراوح ما بين ٦٠ الى ٧٥ عاما.

٤ ـ يطلب من الشركات بصفة عامة ان تمد الحكومات المضيفة باحتياجاتها من النفط والمنتجات النفطية وذلك للاستهلاك المحلي. وفي العادة يصحب هذا الشرط شرط آخر مؤداه أن الكميات التي يتم التزود بها ينبغي ألا تخضع لحسابات الامتيازات وتحتسب على أساس أدنى من تلك الأسعار السائدة في الأسواق العالمية.

٥ ـ كما تمنح حقوق الانشاءات وحق الملكية التامة (للأرض). وفي اطار هذه الحدود فان للشركات الحق في أن تنشيء نظامها الخاص للنقل والاتصالات وذلك من أجل تحقيق ادارة فعالة لعملياتها ومن بين هذه

التسهيلات، الاذاعة، البرق والهاتف وكذا السكك الحديدية والسفن والطائرات عادة ما يرد تحديدا لها في اتفاقات الامتيازات.

٦ ـ وثمة حقوق أخرى تمنح مثل الاعفاء من كافة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والاعفاء من القيود الحكومية المتعلقة بشروط الانتاج والتسويق.

٧ ـ ويستلزم الأمر أن تقدم الشركات الى الحكومات المضيفة تقريرا سنويا عن عملياتها بما في ذلك بيانات عن اكتشاف مناطق جديدة للنفط وخطط وسجلات جيولوجية. وتعامل هذه المعلومات بصفة سرية من قبل الدولة المضيفة.

٨ ـ ولم يرد اتفاقات الامتيازات على ذكر تخلي شركات النفط عن المناطق التي لم يتم التنقيب عن النفط منها بعد فترة معينة. ومن ثم فان الشركات تستطيع ان تحتفظ بكافة المناطق التي تشملها اتفاقية الامتيازات الأصلية على الرغم من عدم القيام بعمليات تنقيب حقيقية فيها. ومن ناحية أخرى فان الشركات ترفض السماح لأية شركات أخرى أو الحكومة المضيفة باستغلال هذه المناطق.

وقد علقت منظمة الأمم المتحدة في احدى تقاريرها على اتفاقيات شركات النفط بالشرق الأوسط فقالت:

ان شروط امتيازات شركات النفط الأجنبية تعطيها حرية التصرف، وهذا يعزلها بشكل أساسي عن اقتصاديات دول الشرق الأوسط وثمة اعتبارات تتصل بالظروف العالمية لا الظروف المحلية هي التي تحدد الانتاج. وفضلا عن هذا فان الشركة هي التي تمتلك وسائل النقل سواء كانت خطوط أنابيب أو ناقلات نفط الشرق الأوسط الى أسواقها. وتتجمع كميات النقد الأجنبي الكبيرة الناتجة عن مبيعات النفط لدى شركات النفط التي تحتفظ بها. ومن ثم فان تأثير العمليات البترولية في الدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط تأثير غير مباشر بصورة أساسية كما أن الفوائد الناجمة عن هذه العمليات فوائد محدودة.[17]

وفي مجال الحديث عن الجوانب المتسمة بالظلم في الامتيازات النفطية لخص جورج ستوكنج خبير اقتصاديات النفط المعروف هذه الجوانب في الكلمات القليلة التالية: «**لم تقدم الحكومات في أي وقت أبدا مثل هذا الكم الكثير الى ذلك العدد القليل ولأمد طويل**». [18]

ولذا فانه لم يكن أمرا يدعوا الى الدهشة ان تبدأ الدول المنتجة للنفط بعد حصولها على استقلالها السياسي وبعد أن أصبح مصيرها في يدها تماما في المطالبة باعادة النظر بصورة مطلقة في شروط الامتيازات القديمة وبين أوائل الأربعينات

وظهور منظمة اوبك فان الدول المضيفة اتخذت اجراءات تراوحت بين اجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومات وشركات النفط من أجل اعادة النظر في اتفاقات الامتيازات النفطية ووصلت في حدها الأقصى الى التأميم لثرواتها النفطية. الا أن أكبر تقدم وقع عام ١٩٦٠ بانشاء منظمة الدول المصدرة للنفط Organisation of Petroleum Exporting Countries المعروفة باختصار الأحرف الأولى «أوبك» OPEC.

1. Enrico Mattei, *Problems of Energy and Hydrocarbons* (Rome ENI, 1961), pp. 13 ff.

2. Ahmed Zaki Yamani, "Oil: Towards a New Producer-Consumer Relationship." *The World Today* 30 (November 1971), p. 480.

3. Harvey O'Connor, *Empire of Oil* (New York: Monthly Review press, 1962), p. 10.

4. Neil H. Jacoby, *Multinational Oil*, (New York: Macmillan Publishing Company, Inc., 1974) p. 25.

5. L. Vernon Gibbs, *Oil and Peace* (Los Angeles: Paxer, Stone and Baird Co., 1929), pp. 33-34.

6. Correspondence between His Majesty's Government and the United States Ambassador Respecting Economic Rights; Mandated Territories (Cmd. 1226, 1921), p. 4.

7. "United States Foreign Petroleum Policy "State Department paper, February 10, 1944, subcommittee for *Investigation of the National defence program*. Addition report of the special committee Investigating the National defence program, U.S., Congress, senate, 78th Congress, 2nd Sess.Washington, 1944) Report N°. 10, part 15 *Report of Subcommittee Concerning Investigations Overseas*, p. 576.

(8) فتبعا لهذه الاتفاقية استطاعت الولايات المتحدة الحصول على نسبة ٢٣,٧٥٪ لعدة شركات امريكية في شركة النفطة العراقية IPC. وكانت هذه الشركات هي ستاندرد أون نيويورك أوف نيوجرسي، بان أمريكان بتروليوم اند ترانسبورت (ستاندرد)، اتلانتك اريفيبنج (ستاندرد) وجلف ريفيينج.

9. Jack Anderson, *Washington Expose* (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1967), p. 202.

10. Michael Tanzer, *The Energy Crisis: World for Power and Wealth* (New York: Monthly Review press, 1974), pp. 104-105.

11. *The Times of India*, February 20, 1974. Quoted in S. Monoharan, *The Oil Crisis: End of an Era* (New Delhi: S. Chand and Co., Ltd., 1974), p. 120.

(12) الطاقة في الدول النامية، (البنك الدولي آب / أغسطس ١٩٨٠)، ص ٥٢

(13) د. ابراهيم شحاتة «مستقبل المعونات العربية» مقال نشر ضمن سلسلة الأبحاث التي ينشرها صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١٩٨٠). صص ٦٧ ـ ٦٨.

14. Owais R. Succari, *International Petroleum Market: Policy Confrontations of the Common Market and the Arab Countries* (Louvain: Université Catholique de Louvain, 1968), p. 51.

15. U.S. Congress, Senate, Special Committee Investigating Petroleum Resources, Wartime Petroleum Policies Under the Petroleum Administration For War, 19th Cong., 1st. Sess., November 28-30, 1945, pp. 6, 10.

16. Mana Saeed Al-Otaiba, *OPEC and Petroleum Industry* (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1975), p. 29.

17. United Nations, *Review of Economic Conditions in the Middle East*, 4/1910 (New York: n. p., 1951).

18. George W. Stocking, *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy* (Nashville, Tenn.: Vanderbilt University Press, 1970) p. 130.



اوبك وصناعة النفط الدولية

يعد انشاء منظمة أوبك بمثابة نقطة تحول خطيرة في العلاقات بين الدول المنتجة للنفط من ناحية وشركات النفط والدول المستهلكة من ناحية أخرى. ولقد كان انشاء تلك المنظمة بمثابة أول محاولة جادة تقوم بها حكومات الدول المنتجة للنفط لتنظيم أنفسها على نحو جماعي.

وترجع محاولات التنسيق بين سياسات الدول المنتجة للنفط الى منتصف الأربعينات ففي ذلك الوقت تم انشاء جامعة الدول العربية التي حثت أعضائها على التنسيق فيما بينهم فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بامتيازات النفط الأجنبية. وبعد محاولات كثيرة أدرك العرب في النهاية أن أية سياسة صائبة ينبغي أن تأخذ في الحسبان الدول الأخرى غير العربية المنتجة للنفط. وفي ذلك الوقت كانت فنزويلا تدعوا الى تبني دول النفط استراتيجية مشتركة لمواجهة السيطرة المطلقة لشركات النفط على صناعة النفط الدولية. وفي عام ١٩٤٧ تم اجراء اتصال دبلوماسي بين دولتين نفطيتين رئيسيتين هما فنزويلا وايران لتحقيق ذاك الهدف. وفيما بعد وعلى وجه التحديد في سبتمبر ١٩٤٩ تم ايفاد وفد فنزويلي خاص الى الشرق الأوسط حاملا نفس الرسالة، وقد قام هذا الوفد بزيارة مصر والمملكة العربية السعودية والكويت وايران والعراق وسوريا لهذا الغرض. ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح حيث أن تلك الدول لم تكن تستشعر بعد ضرورة التعاون الجماعي لمواجهة الدول الصناعية المستهلكة للنفط. ولكن الأحداث توالت فكانت سابقة تأميم النفط الايراني عام

١٩٥١ واغلاق قناة السويس عام ١٩٥٦ بمثابة الشرارة التي انطلقت لتوقظ الدول النفطية الى أهمية خلق نوع من التنسيق فيما بينها.

ويعتبر توقيع الاتفاق السعودي العراقي عام ١٩٥٣ تطورا هاما في مجال توحيد سياسات الدول النفطية العربية فقد طالبت الحكومتان بتبادل المعلومات النفطية واجراء مشاورات دورية بخصوص السياسات المشتركة التي يمكن أن يضعها الطرفان في الأمور النفطية. ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية أول تجمع على غرار أوبك بين الدول المنتجة للنفط وقد يسر السبيل الى تعاون حقيقي على المستوى الحكومي في مجال النفط. الا أنه عدا هذه الاتفاقية لم تتخذ أي خطوات جادة نحو انشاء هيئة أو رابطة للدول المنتجة للنفط حتى أواخر الخمسينات.

ولا شك أن التخفيضات المتتابعة في أسعار النفط من جانب كل من شركات النفط الكبرى عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ كانت هي السبب المباشر لانشاء منظمة أوبك. وكان أول تخفيض في عام ١٩٥٩ بمثابة الشرارة الأولى لولادة المنظمة. ففي شهر ابريل من هذا العام عقد أول مؤتمر نفطي عربي تحت رعاية المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية. وتمت دعوة كل من ايران وفنزويلا لحضور هذا المؤتمر كمراقبين. وأوصى المؤتمر بالا يكون هناك أي تخفيض في الأسعار المعلنة دون الرجوع الى الدول المنتجة للنفط. وتم تبادل الآراء بين الدول العربية وغير العربية بخصوص انشاء منظمة للدول المصدرة للنفط. وكانت هناك محادثات خاصة بين الشيخ عبدالله الطريقي مدير المديرية العامة لشئون البترول في المملكة العربية السعودية وبيريز الفونسو وزير المناجم الفنزويلي أدت الى اصدار تصريحا في الثالث عشر من مايو عام ١٩٦٠ يوصي الدول المصدرة للنفط بانتهاج سياسة موحدة لحماية مصالحها المشروعة ويطرح فكرة انشاء منظمة لتحقيق هذا الغرض.

وكانت هذه التوصية على حد ما ذكر الفونسو، «**البذرة الأولى لانشاء منظمة أوبك**»[1]. الا ان هذه المحاولة لم تمثل خطرا حقيقيا على شركات النفط كما أن الدول النفطية لم تتحرك بجدية للتوصل الى تحقيق ما نصت عليه الاتفاقية السعودية ـ الفنزويلية.

وعلى الرغم من الموقف القوي الذي اتخذته الدول المنتجة للنفط وتحذيراتها للشركات بعدم اجراء أي تخفيض في الأسعار بشكل فردي أو من جانب واحد فان الشركات مضت في اجراءاتها وقامت للمرة الثانية باجراء خفض في أسعار النفط وذلك في أغسطس ١٩٦٠. وفي ذلك الوقت كان مستوى أسعار النفط المعلنة في

الشرق الأوسط أقل من مستوى عام ١٩٥٣. وقد أدى تخفيض الأسعار مرتين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ بمقدار حوالي ٢٧ سنت في البرميل الواحد الى خسارة كبيرة في متحصلات الدول الرئيسية المنتجة للنفط بالشرق الأوسط. ففي خلال عشرة أعوام (١٩٦٠-١٩٧٠) خسرت الدول العربية ما يقدر بأربعة بلايين دولار أمريكي. وأمام هذه الاجراءات التعسفية من جانب شركات النفط الدولية اجتمعت الدول الخمس التي تعد مسئولة عن ٨٠٪ من صادرات النفط العالمية وهي: المملكة العربية السعودية، العراق، ايران، الكويت وفنزويلا وأعلنت عقب اجتماع عقد في بغداد في الفترة ما بين ١٠ و١٤ أغسطس ١٩٦٠ عن انشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وقد حدد المؤتمرين أهداف المنظمة الجديدة فيما يلي:

أ ـ سيكون الهدف الرئيسي للمنظمة هو تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل الوسائل لتأمين مصالحها بصورة فردية وجماعية.

ب ـ سوف تنتهج المنظمة الطرق والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية وذلك بهدف التخلص من التذبذبات الضارة غير اللازمة.

جـ ـ سوف تولي المنظمة اهتماما مناسبا في كافة الأوقات لمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين دخل ثابت لتلك الدول، هذا فضلا عن تأمين امداد اقتصادي فعال منتظم من البترول للدول المستهلكة، الى جانب عائد معتدل عن رؤوس الأموال لأولئك الذين يستثمرون في صناعة النفط.

ولقد أوضح الأستاذ فؤاد روحاني أول أمين عام لمنظمة الأوبك أهداف المنظمة على النحو التالي:

أولا : السعي بكافة الوسائل الممكنة للعودة بأسعار النفط الخام الى المستوى الذي كان قائما قبل التخفيضات.

ثانيا : ضمان تثبيت شركات النفط لأسعارها عند مستوى ثابت مع تجنب التقلبات غير الضرورية.

ثالثا : المطالبة بضرورة رجوع شركات النفط الى الدول المعنية في كل مرة ترى فيها أن ظروف السوق تتطلب تعديلات في الأسعار. وفي هذه الحالة فان عليها أن تقدم تفسيرا كاملا لتبرير وجهة نظرها.

رابعا : وضع صيغة لضمان ثبات الأسعار ويمكن اللجوء لتحقيق ذلك الى نظام

لمراقبة الانتاج.

خامسا : اجراء دراسات لأوجه نشاط المنظمة على أن تكون منسقة مع الأهداف التالية: ضمان عائد ثابت للدول المنتجة، ضمان امداد فعال اقتصادي منتظم من النفط للدول المستهلكة وضمان عائد متوازن للمستثمرين.

سادسا : وضع نظام للاستثمارات المنتظمة بين الدول الأعضاء بهدف تنسيق وتوحيد سياساتها النفطية وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها المشتركة بشكل فردي وجماعي.»[2]

ومن ثم، فلقد تم انشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) كجهاز دفاعي لتكوين جبهة مشتركة في مواجهة شركات النفط الأجنبية والدول المستوردة للنفط. ومنظمة أوبك على خلاف منظمة أوابك (منظمة الدول العربية المصدرة للبترول) التي تكونت من الدول العربية الأعضاء في أوبك عام ١٩٦٨ فان هدفها ليس تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء اقتصاديا واجتماعيا ولكن هدفها الأساسي هو التنسيق بين السياسات المتعلقة بالتصدير لدى الدول الأعضاء بالنسبة لسلعة واحدة هي النفط.

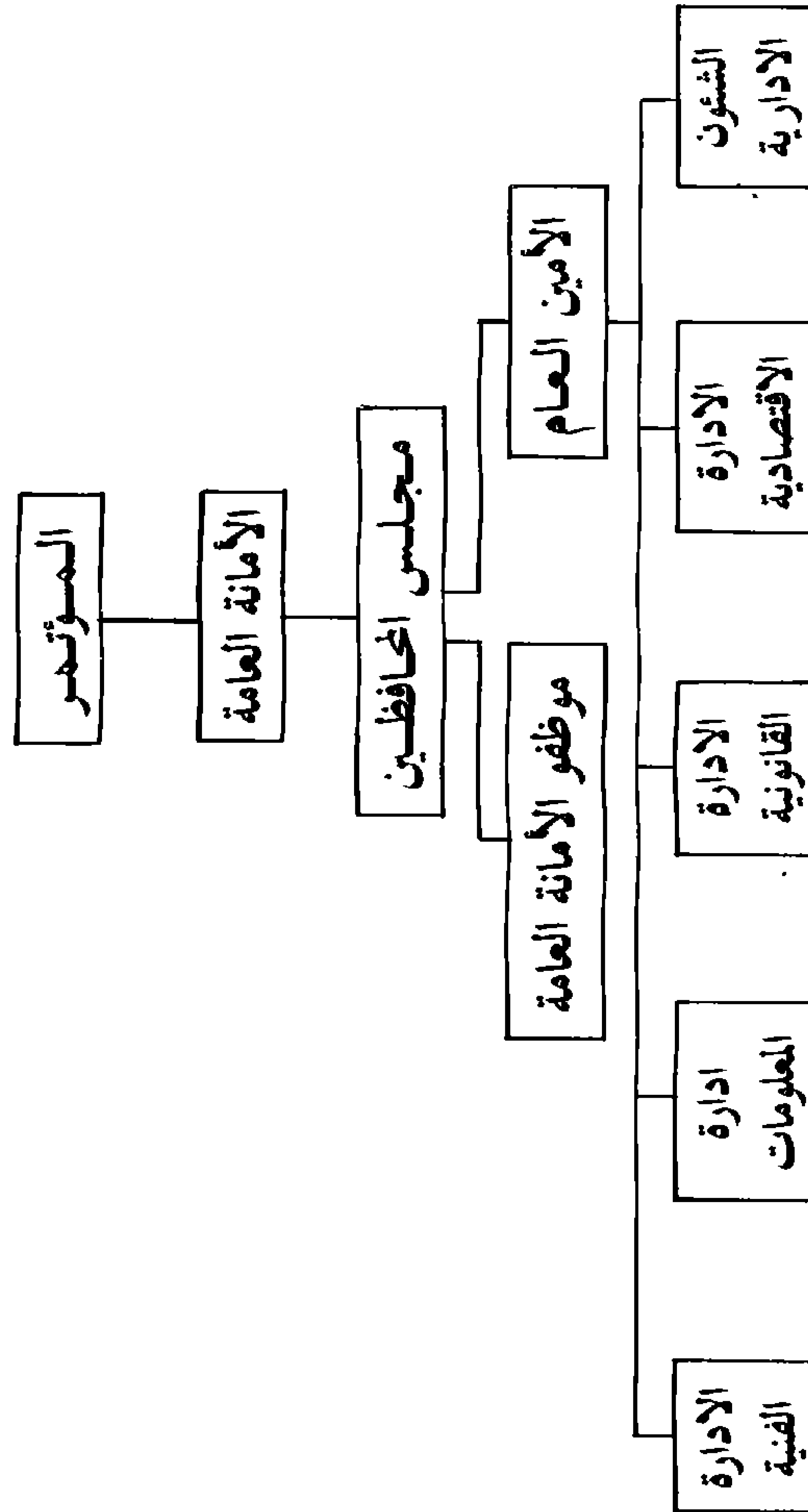
الهيكل التنظيمي للأوبك

تم في يناير ١٩٦١ الوصول الى اتفاق بشأن البنيان التنظيمي الأساسي لمنظمة الأوبك عرفت بلائحة كراكاس وقد تم انشاء ثلاثة أجهزة رئيسية هي: المؤتمر، مجلس المحافظين، والأمانة العامة.

١ ـ المؤتمر The Conference: وهو يعتبر السلطة العيا للمنظمة ويتكون من ممثل واحد عن كل دولة من الدول الأعضاء. وينعقد المؤتمر في دورة عادية مرتين في كل عام. ويجوز عقد المؤتمر في دورة استثنائية اذا طلب ذلك أحد الأعضاء بعد استشارة الأمين العام لمجلس المحافظين والحصول على موافقة الدول الأعضاء. ولا يصح عقد المؤتمر الا بحضور ثلاثة أرباع الدول الأعضاء ويتولى المؤتمر صياغة السياسات العامة للمنظمة ويحدد الطرق والوسائل المناسبة لتحقيقها، كما يتخذ القرارات بالنسبة للتقارير والتوصيات التي يتقدم بها مجلس المحافظين وكذلك النظر في طلبات العضوية في المنظمة، وهو الذي يدرس ميزانية المنظمة كما للمؤتمر أن ينظر في الأموال التي لم ينص على انها تدخل في اختصاص جهاز آخر. ويعمل المؤتمر على أساس مبدأ الاجماع وحقوق التصويت المتكافئة لجميع الأعضاء.

شكل (٢)

الهيكل التنظيمي للأوبك



٢ ـ مجلس المحافظين The Board of Governors : ويتألف من ممثل عن كل دولة من الدول الأعضاء ويقر المؤتمر ترشيحه لمدة عامين. مهمة المجلس هو التوجيه والاشراف على الشئون الادارية للمنظمة وامكانية تنفيذ القرارات التي تصدر عن المؤتمر، ويقدم التقارير واصدار التوصيات الى المؤتمر في الأمور التي تقع ضمن اهتمام المنظمة كما يقوم مجلس المحافظين باعداد جدول أعمال المؤتمر. ويعقد المجلس اجتماعين على الأقل كل عام. ويجوز أن يعقد دورة استثنائية بناء على طلب الرئيس أو الأمين العام أو ثلثي المحافظين ويرأس المجلس رئيس يعينه المؤتمر لمدة عام.

٣ ـ الأمانة العامة The Secretariat General : وتقوم الأمانة العامة بالمهام التنفيذية للمنظمة تحت اشراف مجلس المحافظين. ويعتبر أمين عام المنظمة على رأس الجهاز التنظيمي للأمانة العامة وهو المنهل الرسمي للمنظمة يساعده أمين عام مساعد وعدد من الموظفين، وهم جميعا موظفون دوليون يخضعون للأحكام العامة للموظفين الدوليين.

وتتكون الأمانة العامة من خمس ادارات رئيسية هي: ادارة الشئون الادارية، الادارة الاقتصادية، الادارة القانونية، ادارة المعلومات والادارة الفنية.

وتضم عضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ثلاث عشرة دولة نفطية وهي حسب تاريخ انضمام كل منها الى المنظمة كالتالي:

١٩٦٠ الدول المؤسسة: ايران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا.

١٩٦١ انضمت قطر الى المنظمة.

١٩٦٢ انضمت كل من اندونيسيا وليبيا الى المنظمة.

١٩٦٢ انضمت أبو ظبي الى المنظمة.

١٩٦٩ انضمت الجزائر الى المنظمة.

١٩٧١ انضمت نيجيريا الى المنظمة.

١٩٧٣ انضمت اكوادور الى المنظمة وانضمت جابون كعضو منتسب.

١٩٧٤ حلت دولة الامارات العربية المتحدة محل أبو ظبي.

وفي عام ١٩٨٠ بلغ انتاج الدول الأعضاء ٤٨,٩٪ من انتاج النفط الخام العالمي وبلغت حصته في صادرات النفط العالمية ما يقارب ٨٥٪.

---

1. Perez Alfonso, "*The Organization of Petroleum Exporting Countries*," Monthly Bulletin (1966).

2. Fuad Rouhani, *A History of OPEC* (New York: Praeger, 1971), p. 79.



انجازات الاوبك

يمكن الحكم على انجازات منظمة الدول المصدرة للنفط خلال العشرين سنة التي تمثل حياة هذه المنظمة وفقا لما عاد على الدول الأعضاء من مكاسب سواء أكانت اقتصادية أو غير اقتصادية. فرغم أن المنظمة خلال العشرة أعوام الأولى من وجودها لم ترنو الى مستوى أهدافها المعلنة الا أن ما حققته الأوبك مع بداية السبعينات يعتبر نقلة جذرية في الصناعة النفطية الدولية واعلانا بحلول عصر نفطي جديد. ولقد ركزت أوبك منذ بداية انشائها على وضع استراتيجية موحدة للدول الأعضاء فيها وتلافي الاختلافات فيما بينهم من ناحية وبين شركات النفط والدول المستهلكة من ناحية أخرى خاصة فيما يتعلق بالأسعار والعائدات والانتاج.

أوبك وأسعار النفط الخام:

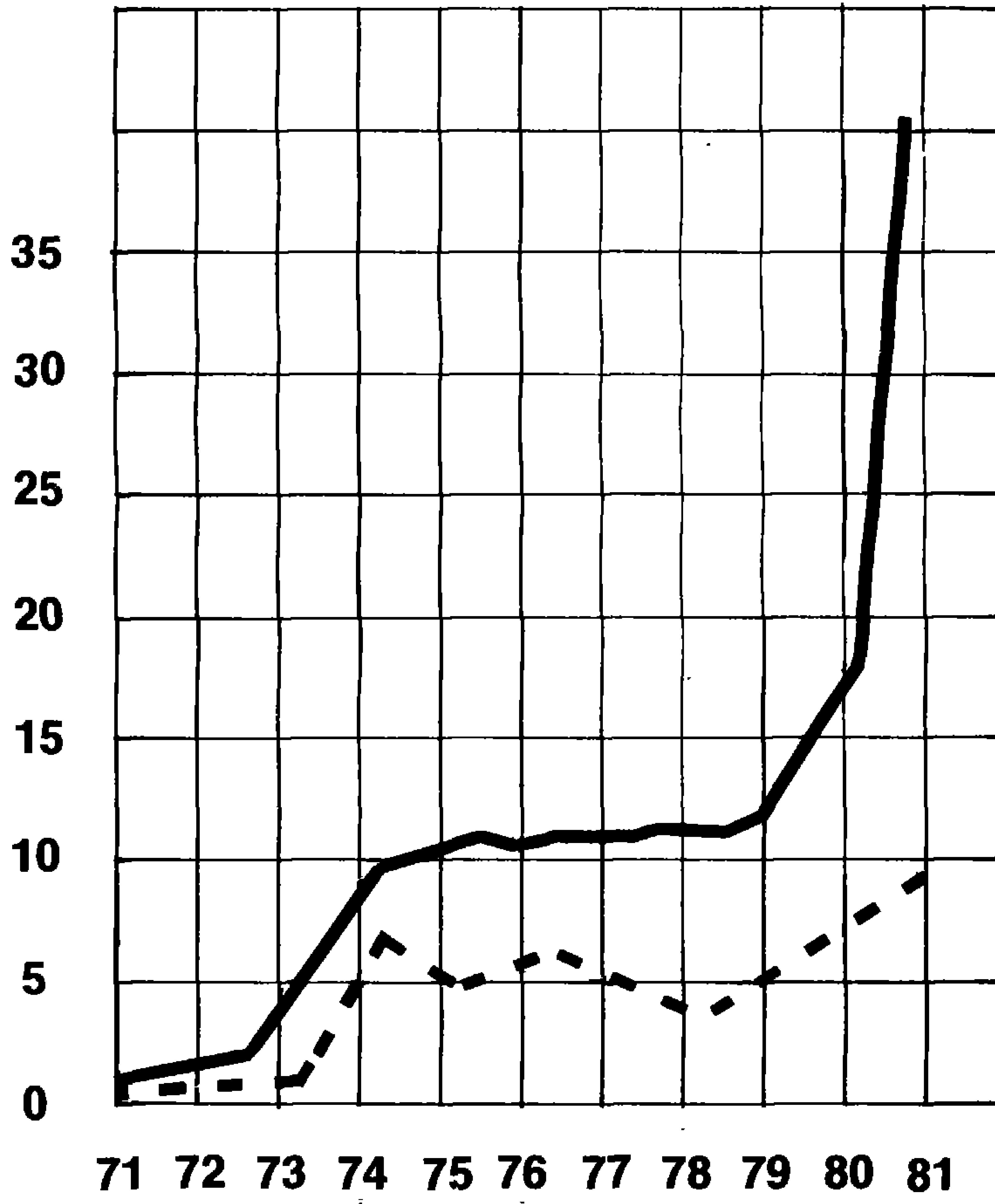
تعتبر مشكلة أسعار النفط الخام السبب الرئيسي وراء انشاء منظمة أوبك فمنذ انشائها عام ١٩٦٠ كان الشغل الشاغل للدول الأعضاء فيها هو الأسعار ومشكلة انفراد شركات النفط بالتسعير. وقد وفق جيه أي هاركشورن في الاشارة الى هذه الحقيقة حين قال:

ان منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لم تأت من العدم بل انها كانت رد فعل مباشر... للتغيرات غير الشائعة في الأسعار في هذه الصناعة. فقد جاء تخفيض الأسعار ليبلور رد فعل الدول المنتجة الذي كان في طور التكوين منذ سنوات طويلة، ولولا تخفيضات الأسعار التي

شــكل رقـم (٣)

أســعار النفــط ٧٢ ـ ١٩٨١

(أسعار البرميل بالدولار الأمريكي)



المصدر : Department of Energy

بسـعر الـدولار الثابت عـام ١٩٧٢ (ـــــ)

بالأسـعار الجـاريـة للـدولار (- - -)

بدأتها شركة ستاندر، لما ظهرت منظمة الدول المصدرة للنفط الى حيز الوجود ـ في ذلك الحين. [1]

ولقد برزت أولوية أسعار النفط الخام بشكل واضح في أول توصية لمنظمة أوبك اتخذتها في المؤتمر الأول في بغداد، حيث جاء في نص هذه التوصية:

ان الدول الأعضاء لا تستطيع ان تظل في وضع اللامبالاة اذاء الموقف التي تتخذه شركات النفط في اجراء تعديلات الأسعار.

وأن للدول الأعضاء أن تطالب شركات النفط بتثبيت أسعارها وأن تجعلها غير خاضعة لأية تذبذبات غير ضرورية.

أن الدول الاعضاء سوف تسعى بكافة الوسائل المتاحة لها الى جعل الأسعار الحالية عند مستوى الأسعار السائدة قبل التخفيض.

وأنها تؤكد أنه في حالة وجود أية ظروف جديدة فان على شركات النفط أن ترجع الى الدولة العضو أو الدول الأعضاء وذلك لشرح هذه الظروف بشكل تفصيلي.

وقد ترددت هذه التوصية مرة أخرى في توصيات المؤتمر الرابع للأوبك الذي عقد في جنيف في ابريل ١٩٦٢. كما تضمنت أيضا توصيات للمطالبة بتوحيد التنظيمات المالية والضرائبية ونفقات حقوق الامتياز لمعاملة حقوق الامتياز كنفقات منتظمة وليس كاعتمادات دائنة مقابل خصوم ضريبة الدخل، والتخلص من الاستثناءات التسويقية التي تمنحها كافة الدول الأعضاء. وبعد مناقشة مطولة تم الاتفاق بخصوص كافة العناصر المذكورة وذلك بين حكومات دول الشرق الأوسط وشركات النفط الدولية.

وقبل تخفيضات الأسعار التي تمت عام ١٩٦٠ كانت شركات النفط لبعض الوقت تبيع نفطها بأسعار أقل من الأسعار المعلنة وذلك على الرغم من أنها استمرت في حساب مدفوعاتها الضريبية على أساس الأسعار المعلنة. وعندما قامت بتخفيض السعر المعلن، قامت بخفض أساس حساب مدفوعاتها من ضريبة الدخل للدول الأعضاء. ومن ثم فان منظمة أوبك أعطت تعلميات للدول الاعضاء للتفاوض حول اتفاق مع شركات النفط لاعادة الأسعار الى ما كانت عليه وذلك لتحديد التزاماتها الضريبية.

وحرصت أوبك على استمرار جهودها للوصول بالتدريج الى أهدافها الرئيسية لاعادة الأسعار الى مستواها السابق.

لذا فلقد كانت سياسة الأوبك تعتمد على تأجيل المجابهة مع الدول الصناعية

المستوردة الكبرى وتأجيل أي محاولة لزيادة مستوى الأسعار والاستعاضة بذلك بالحيلولة دون فرض شركات النفط لأية تخفيضات أخرى في أسعار النفط. وقد نجحت دول أوبك في مسعاها هذا الى حد بعيد. فخلال الفترة ما بين ١٩٦٠–١٩٧٠ ظلت الأسعار المعلنة ثابتة، وكما يقول جو ستورك أحد الكتاب الأمريكيين:

حتى ولو أن منظمة أوبك فشلت في مسعاها لاعادة أسعار النفط المعلنة الى وضعها السابق وبالتالي عملت على تشتيت الهدف السياسي الذي أدى الى انشائها فان هذه المنظمة من خلال قوتها القائمة والمرتقبة المستمرة قد نجحت في الحيلولة دون أية تخفيضات بالنسبة للانخفاض المستمر في أسعار النفط بالسوق الأوربية.(2)

ولقد أدركت الدول الأعضاء في أوبك أخيرا أنها كانت عاجزة عن رفع الأسعار ومنذ عام ١٩٦٢ بدأت تسعى للحصول على ما لم تستطع الحصول عليه من خلال زيادة الأسعار وذلك عن طريق زيادة العائدات النفطية.

أوبك والعائدات النفطية:

في ظل ظروف الاتفاقات الأولى للامتيازت كانت الاتاوات أو العوائد Royalties المصدر الرئيسي لدخل الدول المنتجة من انتاج النفط ولقد تطور مفهوم الاتاوة أو الريع مع تطور الامتيازات النفطية. وفي بعض هذه الاتفاقات يمثل الريع مبلغا ثابتا تتقاضاه الدولة المنتجة عن كل طن من الانتاج. وأحيانا كان يحسب على أساس نسبة مئوية من أرباح صاحب الامتياز (وقد كانت هذه النسبة ١٦٪ بموجب شروط امتياز دارسي D'Arcy القديم في ايران).

الا أنه عقب الفشل الى حد ما في الضغط لاحداث أي تغيير في أسعار النفط بدأت المرحلة الثانية من حملة أوبك لتأمين امتيازات أفضل للدول المنتجة للنفط. اذ تخلصت أوبك أولا من الخصومات والتخفيضات التي كانت تحصل الشركات من خلالها على أرباح أكبر وذلك باطلاق أسماء أخرى عليها، ثم نجحت أوبك في ادخال تحسنات على «نصيب» حكومات الدول المنتجة للنفط من الاتاوات العائدة لها.

وبعد انشاء منظمة أوبك أصبح الدفع للحكومات المضيفة بالنسبة للريع على أساس فرض نسبة معينة من الاتاوة عن البرميل الواحد وهي عادة ١٢,٥٪ من السعر المعلن. ولقد كانت فنزويلا هي الدولة الوحيدة العضو في أوبك التي استفادت بريع أعلى من ١٢,٥٪ وفضلا عن هذا فان الشركات احتسبت مدفوعات أو

جـدول رقـم (١٠)

قيمة الصادرات النفطية (خامات ومنتجات) وغير النفطية والعائدات النفطية للأقطار الأعضاء في المنظمة

(مليون دولار)

		١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الامارات العربية.	نفطية	١٠٣٢	١٧٣٨	٦٤٠١	٦٦٦٢	٨٣٥٠	٩١٣٠
	غير نفطية	٤٦	٦١	٨٧	١٥٠	٣٠٩	٣٧٨
البحرين:	نفطية	٢٤٥	٣٣١	١٠٧٦	٩٧٩	١١٥٨	١٤٣١
	غير نفطية	١٠٤	١٤٩	١٧٩	٢١١	٣٣٩	٣٩٤
الجزائر:	نفطية	١٠٢٥	١٤٨٠	٤٣٨٤	٣٩٠٩	٤٥٠٣	٤٩٧٧
	غير نفطية	٥٤	٣٠١	٤٢٦	٣٦٧	٣٨٣	٤٤٨
العراق.	نفطية	١٠٢١	١٨٨٨	٦٥٣١	٨٢٠٩	٩١٥١	٩٥٤٥
	غير نفطية	٨٦	١١١	٩٥	١٢١	١٥٥	١٥٥
قطر:	نفطية	٣٨٥	٥٩٩	١٩٥٣	١٧٢٦	٢١١٦	٢٠٠٨
	غير نفطية	١٥	١٧	٣٦	٥١	٧٢	١٨
الكويت	نفطية	٢٤١٦	٣٠٤٢	٩٥٢٧	٧٧٧٦	٩١٦٠	٩١١٧
	غير نفطية	١٩١	٢٩٠	٥٨٨	٧٤٤	٨٩٥	٩٨٤
الجماهيرية الليبية	نفطية	٢٤٣٩	٣٥٠٧	٧١٧٢	٦١٣٠	٨٤٨٨	١٠٠٣٦
	غير نفطية	٣	١	٢	٣	٥	١١
مصر *	نفطية	غ م	١٦	١٠٤	١٦٤	٢٣٢	٢٦١
	غير نفطية	٨٢٦	١١٣٨	١٤٣٨	١٢٦٣	١٣١٥	١٤٧٨
السعودية:	نفطية	٤٤٨٦	٧٨٨٩	٣٠٧٣٩	٢٨٠٢٠	٣٦٦١٧	٤١٤٠٩
	غير نفطية	١٤	١٤	٢٨	٥٤	٥٧	٤٨
سوريا:	نفطية	٥٣	٧٦	٤٣٤	٦٤٢	٦٤٣	٦٢٥ **
	غير نفطية	٢٤٧	٢٧٧	٣٥٣	٢٨٨	٣٩٩	٤٥٢
المجموع:	نفطية	١٣١٠٢	٢٠٥٦٦	٦٨٣٢١	٦٤٢١٧	٨٠٤٣٨	٨٨٥٣٩
	غير نفطية	١٥٨٦	٢٣٥٩	٣٢٣٢	٣٢٥٢	٣٩٢٩	٤٣٦٦
الزيادة المئوية:	نفطية		٥٧	٣١٩.٧	(٦)	٢٥.٣	١٠.١
(بالمائة)	غير نفطية		٤٨.٧	٣٧	٠.٦	٢٠.٨	١١.١
نسبة الصادرات النفطية لاجمالي الصادرات (بالمائة)		٨٩.٢	٨٩.٧	٩٥.٥	٩٥.٢	٩٥.٣	٩٥.٣
العائدات النفطية		٨٤٩٥	١٢٧٥٦	٥٢٨٩٨	٥٧٩٨٦	٧٣٧٩٢	٨٢٥٥٦
نسبة العائدات الى الصادرات النفطية (بالمائة)		٦٤.٨	٦٢	٧٧.٤	٩٠.٣	٩٠.٥	٩٣.٢

ملاحظات. استخدمت ارقام الصادرات الواردة في بند International Transactions من مصدر (IFS) وذلك لكل دولة على حدة وقد تم تحويل قيمة الصادرات الى دولارات حسب معدلات التحويل السنوية

* بالنسبة لمصر، اعتبرنا العائدات النفطية تمثل قيمة الصادرات النفطية لعدم توفر بيان بذلك.

** تقديري على أساس توفر ارقام الربع الاول والثاني والثالث لعام ١٩٧٧.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدره للبترول. تقرير الامين العام السنوي الخامس. الكويت: ١٩٧٩

استحقاقات الريع على أساس أنها تكلفة انتاج ضرورية وذلك عند حساب الأرباح. وعندما وافقت الشركات في أوائل الخمسينات على صيغة المشاركة في الأرباح على أساس ٥٠/٥٠ فلقد احتسبت الشركات الريع أو الأتاوة كجزء من حصة الحكومة التي تعادل ٥٠٪ وبذلك جعلت النصيب الفعلي للحكومة أقل. وبالتالي فان الريع مدفوعا للشركات وليس للدول. وكما ذكر فؤاد روحاني المفاوض الرئيسي لمنظمة أوبك مع شركات النفط:

اما أن تقوم شركات النفط بدفع ضريبة دخل بالمعدل الذي حدده القانون ولكن بدون أتاوات، أو أن تقوم هذه الشركات بدفع الأتاوات ولكن على أن تصبح ضريبة الدخل التي تدفعها تصل الى حوالي ٤١٪ من الدخل وليس ٥٠٪. [3]

وانطلاقا مما ذكرنا اتخذ المؤتمر الرابع لمنظمة أوبك الذي عقد في جنيف عام ١٩٦٢ التوصية رقم ٣٣ وحدد أهدافها على النحو التالي:

على كل دولة من الدول الأعضاء المعنية أن تتصل بالشركة أو الشركات المعنية بهدف وضع صيغة تتم بموجبها تحديد قيمة الاتاوات بمعدل ثابت يعتبره الأعضاء متوازنا ولا ينبغي أن يعامل كجزء من النفقات التي تخصم من ضريبة الدخل على الشركات.

الا أن الاتصال بالشركات لمناقشة مسألة الاتاوات لم يكن أمرا سهلا. فالمفاوضات حول هذه المسألة والتي استمرت من ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ تميزت من قبل أوبك على أنها أطول وأعنف وأكثر المفاوضات صراحة في تاريخ صناعة النفط الدولية. وطيلة المفاوضات ظلت شركات النفط تعترض باصرار على مبدأ المساومة الجماعية التي انتهجته منظمة أوبك في تعاملها مع الشركات. وعلى الرغم من أن شركتين أو أكثر من تلك الشركات كانت شركات تضامنية كشركات صاحبة امتياز في كل دولة من دول الشرق الأوسط المصدرة وقد اعتادت أن تستعمل قوتها المشتركة في التفاوض مع الدول فرادى فانها كانت غير راضية بالاعتراف والموافقة على مصلحة مشتركة مماثلة بالنسبة للدول التي كانت تتعامل معها.

ولقد أشارت صحيفة التايمز اللندنية الى هذا التصرف من قبل شركات النفط في مقالة افتتاحية حيث قالت:

يمكن النظر الى هذه المعارضة على أنها مثل آخر على محاولات شركات النفط لابطاء العملية الكلية للمفاوضات والتصرف بأسلوب امبريالي عفا عليه الزمان. واذا حدث هذا فلن تجد صناعة النفط من تلومه غير نفسها. ولم يتردد بعض أعضائها البارزين من معاملة منظمة أوبك كجهاز معاد وهي على استعداد للاعتراف بوجودها بصفة مطلقة. الا أن للحكومات الحق المطلق في انشاء جهاز يرعى مصالحها المشتركة. وفضلا عن هذا فان هذه المصالح تستفيد منها

الشركات الى حد كبير. فالكل يستفيد من النفط. واذا ما نسيت الحكومات أحيانا هذه الحقيقة فان على الشركات أن تبين قدرا أكبر من الحكمة وذلك بالتقليل من كبريائها ازاء منظمة أوبك.[4]

وأخيرا وافقت الشركات على مضض على مبدأ المساومة الجماعية مع الدول الأعضاء في منظمة أوبك وانتهت المفاوضات العنيفة الطويلة بموافقة الشركات على تحسين نصيب الدول المنتجة للنفط فيما يتعلق بالاتاوات أي أنه كان ولا بد من خصم الاتاوة قبل حساب الأرباح وتقسيمها وبذلك يزاد ما يعطى فعلا للحكومات عن كل برميل نفط. الا أن تسوية الاتاوات سمحت للشركات بأن تقوم بتخفيض الأسعار المعلنة بنسبة ٨,٥٪ عام ١٩٦٧، ٧,٥٪ عام ١٩٦٥، ٦,٤٪ عام ١٩٦٦ وذلك عند حساب ما عليها من ضريبة دخل. الا أن التسوية تضمنت ان يتم التشاور عام ١٩٦٦ بين الحكومات والشركات بخصوص التخفيضات الممكنة في المستقبل بالنسبة لمعدل التخفيض.

وفي ابريل ١٩٦٦ وعند انعقاد المؤتمر الحادي عشر لمنظمة أوبك أقرت الدول الأعضاء توصية بأن تتخذ الدول الأعضاء خطوات نحو التخلص تماما من التخفيض الذي يمنح لشركات النفط. وتمشيا مع هذه التوصية بدأت المفاوضات بين الدول المنتجة للنفط المعنية. الا أن هذه المفاوضات كانت كغيرها صعبة. وعندما تفجر الصراع العربي الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧ لم يكن هناك حل مرتقب. وعقب هذه الواقعة أدى قرار الدول العربية بحظر الامدادات النفطية الى بعض الدول الغربية واغلاق قناة السويس الى عودة أسعار النفط الى ما كانت عليه. وأدى هذا بالتالي الى تحسين موقف الدول الأعضاء في منظمة أوبك في مواجهة شركات النفط. وفي مؤتمر أوبك الذي عقد في روما خلال شهر سبتمبر ١٩٦٧ قرر المؤتمر انه ينبغي على الدول الخمس الأعضاء ذات العلاقة بزيادة الاتاوات أن تلتقي للتشاور على هذه المسألة يومي ٥، ٦ اكتوبر وهذه الدول هي: المملكة العربية السعودية، ايران، الكويت، ليبيا، وقطر. وفي ٩ يناير ١٩٦٨ وعقب مؤتمر لمنظمة أوبك استمر لمدة يومين في بيروت، أعلنت الدول الأعضاء المعنية انها قبلت عرضا مقدما من الشركات في ٦ يناير الى كل من ايران والمملكة العربية السعودية ويلزم كافة الشركات بالعمل مع الدول الأعضاء في أوبك وفي اطار الاتفاق الذي تم التوصل اليه كان ولابد من استبعاد فكرة التخلص من التخفيضات وذلك خلال أربعة أعوام، يهبط معدل التخفيضات من ٥,٥٪ عام ١٩٦٨، ٤,٥٪ عام ١٩٦٩، ٣,٥٪ عام ١٩٧٠، ٢٪ عام ١٩٧١، وتتوقف تماما عام ١٩٧٢. ولقد جاءت أخيرا

الثورة النفطية عام ١٩٧٣ لكي تغلب على جميع حسابات شركات النفط ولتجعل الدول النفطية تملي شروطها ويكون لها اليد العليا في القرار كما سنناقش فيما بعد.

أوبك والسيطرة على الانتـاج:

منذ عام ١٩٦٠ دأبت منظمة الأوبك على دراسة امكانية انشاء جهاز للتحكم الشامل في الانتاج وقد كان الشيخ عبدالله الطريقي الذي كان وزيرا للنفط في المملكة العربية السعودية آنذاك نصير هذه الفكرة بين العرب وقد قام الطريقي بمناقشة هذه الفكرة مع وزير المعادن والهيدروكربونات الفنزويلي في ذاك الوقت بيريز الفونسو وذلك خلال حضوره للمؤتمر الأول للنفط العربي في ابريل ١٩٥٩. وقد تم تبادل للآراء حول هذا الموضوع من جديد بين الوزيرين وذلك عندما التقيا في مؤتمر النفط العالمي الخامس في يونيو ١٩٥٩ في مدينة نيويورك. وعلى الرغم من ادراكهما للصعوبات والمشاكل التي ينطوي عليها مثل هذا العمل الا أن كل من الرجلين كانا ثابتين على اعتقادهما بأنه من خلال التعاون المشترك فان الدول المنتجة للنفط يمكن أن تصل الى صيغة ما لتحقيق أهدافها المشتركة.

وقد اعترفت منظمة أوبك في المؤتمر الثاني الذي عقد في كاراكاس في ١٦ يناير ١٩٦١ بأن الصيغة العادلة لتسعير النفط التي يساندها توزيع النفط دوليا على أساس حصص انما تتطلب دراسة تفصيلية. وقد تم اسناد هذا العمل لشركة أمريكية هي ارثر دي ليتيل كلفت باعداد تحليل شامل للأرباح والأسعار والناتج في صناعة النفط الدولية وتقديم توصيات فيما يتعلق بمدى امكانية تحكم الدول الأعضاء في الأوبك في انتاجها. الا أنه لم يعلن عن التوصيات التي قدمتها تلك الشركة الأمريكية، الا أنه من المعروف على نطاق واسع أن التحليل الشامل لدراسة ليتيل لم يكن مشجعا للدول الأعضاء في منظمة أوبك.

الا أن الدول المنتجة للنفط لم تتخلى تماما عن جهودها لتحسين وضعها. اذ أنه حتى قبل انشاء منظمة أوبك كانت هناك عملية مبدئية مؤداها قيام الدول المنتجة للنفط بمعالجة مشكلة الانتاج وقد تم في كثير من هذه الدول انشاء شركات وطنية تختص بانتاج النفط منها: شركة النفط الوطنية الايرانية NIOC في ايران عام ١٩٥٤، شركة النفط الوطنية الكويتية KNPC في الكويت عام ١٩٦٠، شركة بترومين PETROMIN بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٦٢ شركة سوناتراخ SONATRACH بالجزائر عام ١٩٦٣، شركة النفط العراقية الوطنية INOC في العراق عام ١٩٦٥،

شركة النفط الوطنية LINOCO في ليبيا عام ١٩٦٩ الخ. وقد كان الهدف الصريح لهذه الشركات هو السيطرة التدريجية على الانتاج الوطني وفي النهاية الاستيلاء على نصيب أكبر من الفائض. ومنذ عام ١٩٦٠ وهذه الشركات تستفيد من وجود شركات جديدة توقع عقودا معها تتيح للشركات الوطنية سلطة التحكم في عمليات الانتاج.

الا أنه حتى عام ١٩٧٠ فان النتائج التي تم للدول الأعضاء في أوبك الحصول عليها كانت محدودة الأثر والمدى. ويمكن القول بصفة عامة بأن أعظم نجاح حققته منظمة أوبك في الستينات كان في المجالات التي قبلت فيها الشركات عن تراضي أن تقدم تنازلات للحكومات بصفة فردية وعلى العكس من هذا فانه في الأمور الأخرى خارج هذا النطاق خاصة فيما يتعلق بالمطالب التي تنظر اليها شركات النفط بأنها تهدد «مصالحها الحيوية» فانه يمكن القول بأن أوبك لم تحقق أي نجاح. الا أنه على الرغم من القيود والتناقضات التي ميزت منظمة أوبك فلقد كانت المنظمة مفيدة بالنسبة لأعضائها ولولا وجودها لكان وضع الدول المنتجة للنفط قد صار الى أسوأ. وكما وصفها الكاتب دون بيريز:

فان استمرار وازدهار منظمة أوبك لما يزيد على عقد من الزمان قد نسف مقولة كانت سائدة عن دول الشرق الأوسط وهي ـ أنها لا تستطيع ان تحقق أي شيء وهي مجتمعة.[5]

ويمكن ان نعزي العجز الأساسي لمنظمة أوبك في تحقيق تغييرات أساسية في وضع الدول المصدرة للنفط في الستينات وفشلها في تحقيق أهدافها الأساسية في مواجهة شركات النفط الى العوامل التالية:

أولا : لم تكن الشركات لتتنازل بسهولة عن أية نقطة تجد فيها مصلحة حيوية لها مهددة بالخطر خاصة بالنسبة للتحكم في الأسعار أو الانتاج. وبالتالي فلقد استخدمت تلك الشركات كافة الوسائل الممكنة وبصفة خاصة من خلال اثارة اعتراضات قانونية وذلك لفرض سيطرتها على الانتاج.

ثانيا : محاولات الدول المنتجة لفرض سيطرتها على مواردها النفطية واجهت معارضة الدول المستهلكة الكبرى. وقد كانت أية محاولة من قبل الدول الأعضاء في أوبك لفرض سيطرتها على حقوقها النفطية يعد من قبل شركات النفط والدول الغربية المستهلكة للنفط بمثابة تدخل غير شرعي مباشر في التفاعل الحر لكل من ميكانية العرض والطلب.

ثالثا : لم تكن الدول التي بدأت لتوها في تصدير نفطها الخام مثل ليبيا والجزائر

ونيجيريا وأبو ظبي في وضع يسمح لها بتحديد انتاجها. وبالنسبة لهذه الدول فان هذا الأمر كان ليؤدي حتما الى خسارة في متحصلاتها الأساسية. وفي ذلك الوقت فلقد رأت هذه الدول أنه من الأجدى أن تزيد مستوى متحصلاتها الكلية من خلال بيع كميات متزايدة بشكل مستمر ولو كان ذلك بسعر منخفض نسبيا الا أن تقيد عن طواعية انتاجها.

رابعا : لقد فسرت الشركات والدول المستهلكة الاهتمام المتزايد من قبل منظمة أوبك بالتفاوض والتشاور عالميا بأنه علامة من علامات الضعف ـ وقد فتح الباب للمفاوضات واستمرارها بشكل أتاح للشركات أن يكون بيدها عنصر المبادرة وألا يكون أمام الشركات سوى الخيار في قبول أو رفض عروض الشركات. وكما يقول مايكل تانزر:

استجابة للرأي العام العالمي خاطرت أوبك نفس المخاطرة التي خاطرتها استجابة لقدر طيب من الرأي العام في العالم العربي نفسه ـ أي انها بشكل حتمي تقدم مذكرة نصح يمكن ان يقال عنها انها في الغالب عبارة عن توسل يميل الى اصرار أو تعنت أولئك الذين يتسمون بالنصرة القومية ويعتقدون ان العرب وكل من كان في وضعهم ينبغي ان يتخذوا اجراءات مشددة بغرض السيطرة او الهيمنة. (6)

وقد انتقد عبدالله الطريقي الذي ساهم في انشاء منظمة أوبك ما حققته المنظمة عام ١٩٦٥ على نفس الأساس. ولا ينبغي على حد قوله أن تتبع الدول الأعضاء في منظمة أوبك الطريق «المرن» للمفاوضات والتراضي بل ينبغي عليها أن تتمتع بامتيازات السيطرة وتستخدم حقها كدول ذات سيادة في اصدار التشريعات والقوانين التي تستطيع بواسطتها تحقيق ما تعجز عنه أساليب المفاوضات والمساومات العقيمة وبذلك يمكنها أن تحقق نتائج ايجابية وأن تصل الى ما تتوقعه. وفي كلمة اتسمت بالحماس في المؤتمر البترولي العربي الخامس قال الطريقي:

لقد كان من الأفضل بالنسبة لوفود أوبك ان يربطوا أحزمتهم. ذلك لأن أوبك لا تستحق سوى القليل أو هي لا تستحق اي فضل بالمرة .. في مفاوضات (١٩٦٤) بين شركات النفط والحكومات الأعضاء في منظمة أوبك وافقت الشركات من حيث المبدأ على مبدأ الاتاوات ولكن بشرط أن تمنح تخفيض قدره ٨,٥٪ من الأسعار المعلنة، يالها من المهانة ان تملي الشركات ارادتها على مجموعة من الحكومات ذات السيادة بهذا الأسلوب ـ خاصة اذا وضعنا في الاعتبار أن الهدف الأساسي لمنظمة أوبك هو اعادة الأسعار الى ما كانت عليه قبل مستوى أسعار أغسطس.

وأخيرا، فلقد بدا أن ضعف منظمة أوبك انما يعكس انقسامات أساسية وعدم تضامن بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك. وكما ذكرنا في النقطة الثالثة فان ثمة مصالح مختلفة تكمن في مواضع مختلفة قد حالت دون هذه الدول وانشاء جبهة متحدة في أوائل الستينات لمواجهة شركات النفط ولقد ثبت أن القوة والوحدة هما بمثابة اللغة الوحيدة التي يمكن لشركات النفط أن تفهمها. وكما قال مايكل تانزر:

ان شركات النفط (وكذلك الحكومات التابعة لها تلك الشركات) لن تستسلم الا اذا شعرت بأنها ستواجه بموقف يسيء الى مركزها اذا لم تستجب (لطلبات الدول النفطية). [7]

ومع ذلك فانه بعد ما يزيد على قرن من السيطرة من قبل شركات النفط والحكومات الغربية استطاع الوعي النفطي في الشرق الأوسط وفي الدول الأخرى النامية المنتجة للنفط أن يضع أخيرا نهاية لسيطرة طويلة دامت قرنا من الزمان على مقدرات تلك الدول. أما فترة ما بعد الحرب وخاصة في الستينات فلقد حدث بشكل لم يسبقه مثيل من حرية شركات النفط الدولية فيما يتعلق باتخاذ قرارات بمفردها على ضوء مصالحها الخاصة ومتابعة فرص زيادة أوجه نشاطها في مجالات تكرير وتسويق النفط. ولقد كان الوعي في الدول المصدرة أمرا لا مفر منه الا أنه تحقق ببطء لأن الشركات الكبرى كان لديها الأساليب القوية لعرقلته وتأخيره. وهكذا فان الأمر قد استغرق ما يقارب من نصف قرن حتى استطاعت دول النفط ان تقلب الموازنة النفطية وأن تحدث تحولا خطيرا في ميزان القوى النفطي في أوائل السبعينات.

وهكذا خلال سنواتها العشرين قطعت منظمة الأوبك شوطا طويلا من أجل أن تحقق لأعضائها السيطرة الكاملة على مقدراتها النفطية معلنة بذلك انتهاء حقبة نفطية ودخول حقبة نفطية جديدة في تاريخ صناعة النفط العالمية. ووفقا لتقرير لجنة المصارف والنقد المنبثقة عن مجلس النواب الأمريكي فلم يكن هناك شك في نهاية عام ١٩٧٣ في أن يتخذ اتحاد أوبك بالفعل كافة القرارات الهامة الخاصة بتجارة النفط العالمية. ومنذ عام ١٩٧٠ تحركت أوبك بشكل جدي وسريع، ومن نتائج ذلك تخفيض الوضع الاحتكاري للشركات وجعل المساومة مسألة ذات صبغة سياسية بشكل أكبر فيما بين الحكومات.

ولقد ادى هذا المعدل السريع الذي حققت به الدول المنتجة قوة اقتصادية ومالية وسياسية الى زيادة مخاوف المراقبين السياسيين في الغرب لما يمكن أن تصبح عليه قوة الدول النفطية خاصة مع ازدياد اعتماد دول الغرب الصناعية على نفط

الأوبك. وخير تصوير لهذا هو بيان لفريد ل. اثرتون (الابن) مساعد الأمين العام لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وذلك أمام اللجنة الفرعية للشرق الأدنى وجنوب آسيا المنبثقة عن لجنة مجلس النواب الخاصة بالشئون الخارجية وذلك في ٧ أغسطس ١٩٧٤ قال فيه:

لقد أصبحت معظم دول الخليج فجأة قوى مالية. وفي كثير من الحالات لم تعد اقتصادياتها قادرة على استيعاب الزيادة الهائلة في المتحصلات النفطية. وقد أعطتها قوتها المالية المتزايدة وسيطرتها على موارد الطاقة نفوذا مرتقبا في الشئون العالمية أكبر كثيرا من حجم سكانها وقوتها العسكرية.

وفي المؤتمر العاشر لأوبك الذي عقد في فيينا في ديسمبر ١٩٦٥ اقترحت اندونيسيا عقد اجتماع لممثلي شركات النفط الوطنية العاملة في الدول الأعضاء وذلك لدراسة وبحث الوسائل الممكنة للتعاون بين هذه الشركات. ونتيجة لهذا فان أول اجتماع لممثلي شركات النفط الوطنية العاملة في الدول الأعضاء في أوبك والذي تم عقده في كاراكاس في اكتوبر ١٩٦٦ أوصى بست توصيات تطالب بمعلومات عن الأسواق الداخلية وتبادل المعلومات الفنية ذات الطابع غير السري بصفة منتظمة ودراسة الوسائل الممكنة للتنسيق بين السياسات النفطية لشركات النفط الوطنية في السوق الدولية. كما تضمنت هذه التوصيات الاستخدام المشترك للمعاهد الأكاديمية الاقليمية ومراكز البحوث وعقد حلقات البحوث لمدد قصيرة في مجالات محددة. وهكذا فقد زودت منظمة أوبك الدول الأعضاء والشركات الوطنية التابعة لها بصيغة لتبادل المعلومات والخبرة.

وانطلاقا من اهتمام الأمين العام لأوبك بالأثر العكسي للمنافسة الشديدة في السوق الدولية حول أسعار النفط الخام ومتحصلات ضريبة الدخل فلقد أجرى الملاحظات التالية في الاجتماع الاول لشركات النفط الوطنية في كاراكاس في اكتوبر ١٩٦٦:

انه لما يدعو للاهتمام والقلق البالغين لكل منا اذا كان دخول شركاتنا الوطنية للنفط بدون خطة وسيطرة في السوق الدولية سيؤدي الى زيادة خطورة الموقف الحالي الخطير بالفعل. ان دوركم في هذه اللعبة هو أن تقفوا الى جانبنا، جانب أوبك، لمساندة جهودنا نحو خلق ظروف صحية يمكن في اطارها أن تعم المزايا بشكل متساو وعادل حيث يتم تأمين مصالح الأطراف الثلاثة: مصلحة الدول المنتجة في أسعار معتدلة وضمان دخول ثابتة، مصلحة الدول المستهلكة في امدادات اقتصادية فعالة ثابتة من النفط، ومصلحة الشركات المستثمرة في الصناعة في عائد عادل بالنسبة لاستثماراتها.

وخلال العشرين عاما التي مضت على وجود أوبك فلقد ساهمت في خلق تضامن وشعور بالوحدة بين أعضائها. ولقد انعكس هذا من خلال ملاحظات

أبداها وزير المعادن والمواد الهيدروكاربونية في فنزويلا وذلك في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الأول لشركات النفط الوطنية حيث قال:

لقد تعلمنا خلال لقاءات أوبك أن هناك تضامنا كبيرا بين الدول الأعضاء في المنظمة وأنني على يقين من أن هذا التضامن سوف ينعكس في هذا الاجتماع أيضا. وعلى الرغم من المسافة التي تفصل بين بعض دولنا فلقد اكتشفنا أن هناك مسائل (جمة) تجمعنا معا وتعلمنا الكثير كذلك في تبادل الآراء حول أفضل الظروف لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وقبل انشاء المنظمة كانت الدول المصدرة للنفط بصفة عامة تعمل بدون توفر معلومات عن الظروف والمشاكل النفطية التي تحيط بها. أما اليوم فان الدول الأعضاء في أوبك تعمل بتنسيق حول المشاكل المشتركة، ومع الالمام بقوة أي اجراء يتم بصفة مشتركة. وعلى الرغم من اختلاف المصالح فانه يبدو ان دول أوبك مقتنعة بأن المسائل غير النفطية ينبغي ألا تفسد المسائل النفطية المشتركة. وخير دليل على ذلك تعاون كل من العراق وايران داخل اطار المنظمة رغم الخلاف بين الدولتين والحرب المشتعلة بينهما. فلقد دفعت المصالح المشتركة بين دول المنظمة كل خلاف خارج قاعة الاجتماعات وركزت تلك الدول جهودها للتصدي للتحديات المصيرية التي تواجهها المنظمة. لذلك فلقد استفاد الأعضاء كل فرصة للعمل متعاونين بدلا من المواجهة وذلك لتحقيق أهدافهم. ويبدو من غير المحتمل تحقيق بعض هذه المكاسب اذ لم يتم التنسيق بين الدول الاعضاء في سياساتها واجراءاتها وذلك في اطار أوبك قوية بقوة تضامن أعضائها.

---

1. J.E. Hartshorn, *Politics and world Oil Economics: An Account of International Oil Industry in its Political Environment*, 2nd Ed. (New York: Praeger, 1962), pp. 20, 23.

2. Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis* (New York: Monthly Review Press, 1977), p. 95.

3. Muhamad A. Mughrabey, *Permanent Sovereignty over Oil Resources: A Study of Middle East Oil Concessions and Legal Changes* (Beirut: Middle East Research & Publishing Center, 1968), pp. 141-142.

(4) التايمز اللندنية، ٣ أغسطس ١٩٦٣.

5. Don Peretz, "Energy: Israelis, Arabs, and Iranians," in *The Energy Crisis and U.S. Foreign Policy*, ed. Joseph S. Szyliowicz and Bard E. O'Neill (New York: Praeger, 1975), p. 91

6. Michael Tanzer, *The Energy Crisis: World Struggle for Power and Wealth.* (New York: Monthly Review Press, 1974), p. 69.

7 *Middle East Economic Survey*, March 26, 1965, p. 25 "Opec and the Principle of Negotiation," quoted in Stocking, Op. Cit., pp: 7, 15.


القسم
الثانى

النفط العربى والمشكلة الفلسطينية

النفط العربي والمشكلة الفلسطينية

مـقـدمـــة

ان الأزمة النفطية(*) لم تنتج عن فراغ بل انها جاءت كنتيجة طبيعية لتكاثف عدة عوامل سياسية وغير سياسية أدت في النهاية الى خلق تلك الأزمة وجعلها شبحاً يهدد دول العالم الصناعية بين الفينة والأخرى. ويجيء في مقدمة العوامل السياسية المشكلة الأزلية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط والتي نسميها اليوم بالمشكلة العربية ـ الاسرائيلية والتي هي في الواقع تطور جزئي لمشكلة أكبر أو على الأصح تحوير لمشكلة أصلية وهي المشكلة الفلسطينية. وعندما نتناول طرق معالجة المشكلة الأولى، أي الأزمة النفطية بمعزل عن المشكلة الأصلية، أي المشكلة الفلسطينية، فإننا نكون قد جانبنا الخوض في أصل المشكلة وتعلقنا بقشورها. **فالوصول الى مخرج أو حل للأزمة النفطية يقتضي في باديء الأمر الوصول الى مخرج مناسب للمشكلة الأم وعندما نصل الى الحل المناسب للمشكلة الفلسطينية فانه عندئذ فقط يمكن أن نوجد القاعدة السليمة لمعالجة المشكلة النفطية.**

وهكذا كانت المشكلة الفلسطينية هي العامل الجوهري ان لم نقل الأوحد وراء تسخير النفط كأداة سياسية أصبح بعدها النفط والسياسة توأمان لا ينفصلان. ولكي نعرف مدى ارتباط المشكلة الفلسطينية بتسييس النفط العربي Politicization of Arab Oil بمعنى استخدام النفط «كأداة ضغط سياسية» Political Leverage ضد الدول المؤيدة لاسرائيل، فان علينا تتبع دور الغرب في انشاء اسرائيل.

(*) عندما نتكلم عن الأزمة النفطية هنا فنحن لا نقصد ما يسمى بأزمة الطاقة و إنما نعني المشكلة التي تأتت من استخدام العرب لسلاح النفط، أي أننا نتناول الجانب السياسي من المشكلة (أي قضية تسييس النفط) الذي هو أمر مرتبط في اعتقادنا بالمشكلة الفلسطينية.

والحقيقة ان ما نطلق عليه اليوم الصراع العربي الاسرائيلي هو نتاج فرعي لتلك المشكلة الجوهرية الكبرى ولا نستطيع أن نفهم تأثير الصراع العربي الاسرائيلي واستخدام النفط كسلاح سياسي أو مستقبل النفط بالنسبة لمستقبل الصراع بدون أن نرجع الى الوراء عندما دخلت الصهيونية السياسية في قاموس سياسات الشرق الأوسط. ومن المهم للغاية الرجوع الى منشأ أو أصل الصراع لوضع كافة تفصيلات أو أجزاء المشكلة معا ودراسة أبعاد المشكلة الحالية. وكما ذكر محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام السابق في كتابه المعنون الطريق الى رمضان:

لقد أكدت حرب رمضان مرة أخرى أهمية البعد التاريخي. لقد كان كل من الاسرائيليين والأمريكيين دائما على خطأ في اتخاذ المواقف ازاء ما يعتقدونه بأنه أسلوب أو منهج علمي محدد. لقد كانوا يرونه فحسب بالتركيز على الحاضر الى درجة تقرب من الاستبعاد الكلي للماضي. كم من مرات سمعت فيها مصر من روجرز وكيسنجر وسايسكو وغيرهم الأمريكيين يقولون هنا: نحن لا يهمنا أن ننبش في الماضي، لننظر الى الموقف كما هو عليه اليوم «الا أن موقف اليوم هو نتاج الأمس.[1]

ان تاريخ المشكلة الفلسطينية لم يبدأ مع خلق اسرائيل في جسم الأمة العربية في عـام ١٩٤٨م بل ترجع جذورها الى ما يقرب من خمسين عاما قبل ذلك التاريخ وبشكل أدق الى عام ١٨٩٧ عندما أخذت الصهيونية شكلها السياسي خلال المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة بازل في سويسرا. ولا نهدف هنا الى مناقشة التاريخ التفصيلي للصراع العربي الاسرائيلي إلا أنه لفهم تأثيرات حرب رمضان ومعركة النفط فمن الضروري فهم خلفية هذا الصراع. ويقسم بعض الكتاب العرب تاريخ هـذه المشكلة الى أربعة مراحل رئيسية هي: مرحلة التسلسل فيما بين ١٨٨٢–١٩١٧، مرحلة الاختراق من ١٩١٧–١٩٤٨، مرحلة الغزو من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧، مرحلة التوسع فيما بين ١٩٦٧ و١٩٧٣.[2]

ولقد بدأت أولى موجات الهجرة الى فلسطين منذ عام ١٨٨٢ كنتيجة لمعاداة السامية في كل من روسيا وأوروبا الشرقية. وقد أدت هذه الموجة الأولى للهجرة الى انشاء المنظمة التي عرفت باسم أحباب صهيون «Hovevei Zion» في «اوديسا» وانشاء المستعمرات الصهيونية الأولى في فلسطين. وقد توافقت أولى هذه الهجرات ليهود شرق اوروبا مع الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢. ومن هنا فلقد رأى المفكرون العرب في الصهيونية لونا أو شكلا من أشكال الامبريالية الغربية في العالم العربي.

الا ان الحركة الصهيونية ظلت الى حد كبير بعيدة عن مسرح الأحداث حتى

العقد الأخير من القرن التاسع عشر عندما أصبح ثيودور هيرزل (١٨٦٠-١٩٠٤) زعيما لها. وأصبح كتابه المعروف باسم «الدولة اليهودية» الذي ألفه عام ١٨٩٦ انجيل العقيدة الصهيونية وقد أعطى هذا الكتاب للحركة الصهيونية دفعة سياسية محددة. الا أن أولى مزاعم اليهود المنظمة بشأن فلسطين لم تظهر الى الوجود حتى عام ١٨٩٧. ففي ذلك العام، وكبادرة من هيرزل، انعقد المؤتمر الصهيوني العالمي في بازل بسويسرا وقد حضره حوالي ٢٠٠ مندوب. وقد بذل هيرزل، الذي اصبح أول زعيم للمنظمة الصهيونية العالمية، جهدا كبيرا للحصول على فلسطين من السلطان العثماني الذي كان معظم العالم العربي خاضعا لسيطرته. الا أن السلطان العثماني رفض طلب الزعيم الصهيوني.

وقد لقيت الصهيونية معارضة حتى في أوساط اليهود أنفسهم الا أنه على الرغم من النكسات الأولى فان الصهيونية كحركة سياسية استمرت في التقدم بنجاح. وزاد الاستيطان اليهودي في فلسطين، وباندلاع الحرب العالمية الأولى كان هناك حوالي ٥٦,٧٠٠ يهودي في فلسطين. وكان معظمهم من المهاجرين من شرق اوربا وروسيا. وفي عام ١٩١٧ كان السكان اليهود يمثلون حوالي ٨٪ من اجمالي عدد سكان فلسطين. الا أنه كان نجاحا للحركة الصهيونية، فانه في الحقيقة لولا تعاون بريطانيا قبل ١٩٣٩ والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لواجهت الصهيونية مشاكل جمة في تحقيق أهدافها.

وهكذا فقد استغرق الأمر نصف قرن من التعاون بين الصهيونية والغرب لكي يتم في النهاية اقامة دولة اسرائيل في قلب العالم العربي. ولما كانت اسرائيل هي صنيعة الغرب فقد كانت النظرة اليها على أنها شكل من أشكال الامبريالية الغربية الهدف منه هو تأمين المصالح الغربية في العالم العربي، ومن بينها النفط. ويعتبر النفط بالنسبة للغرب مصدرا طبيعيا حيويا بدونه لم يكن في الامكان ان تنتشر الثورة الصناعية الحديثة.

وكما ستبين الدراسة فان النفط والصراع العربي الاسرائيلي متغيران غير منفصلين. ومن المؤكد أن المصالح النفطية كانت دائما قائمة في اعتبار الدول الغربية عندما قامت بالتصويت على انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨، وقد كشف ناحوم جولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية وهو يخاطب تلك المنظمة في ٣١ مايو ١٩٤٩ عن محادثة تمت بينه وبين ايرنست بيفن الذي كان يعمل وزيرا لخارجية بريطانيا. ووفقا لجولدمان فقد ذكر بيفن ما يلي:

ان فلسطين اليوم هي مركز الاستراتيجية العالمية وهي بمثابة أداة للسيطرة على السياسات

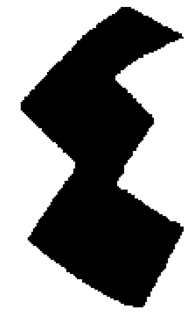
العالمية. أما مسائل العدالة والأمانة فليست هي ما يعني العالم حيث تحدد الشعوب والحكومات مواقفها وفقا لمصالحها الفعلية .. وعندما يفكر أحد القادة أو الساسة في الصهيونية اليوم فانه لن يسلك أبدا مسلك الانبياء أو الشعراء. بل انه سوف يجري حساباته تبعاً للحقائق الواقعية : [اي] للنفط والشرق الأوسط ، وروسيا ، والولايات المتحدة. [3]

ان الصراع العربي الاسرائيلي اليوم هو انعكاس لصراع القوى بين الامبريالية والقومية وينبغي على المرء ان ينظر اليه وفقا لهذا المنظور. فالاستراتيجية الغربية في بحث دائب عن القوى الاقليمية التي يمكن أن تخدم مصالحها في مناطق معينة حول العالم. **وتبعا لهذه الاستراتيجية فان الغرب ينظر الى اسرائيل على أنها «كلب حراسة» للمصالح الغربية في الشرق الأوسط.** وتعتبر حربي ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ براهين حية على تلك النوايا. الا انه وكما ستبين هذه الدراسة فان اسرائيل تعد أمرا سلبيا بالنسبة للمصالح الغربية في الشرق الأوسط. وفي كل حرب تقوم بين العرب واسرائيل فان التأييد الغربي لاسرائيل يؤدي الى تقليص النفوذ الغربي بالمنطقة. وعلى الرغم من أن الامريكيين قد لعبوا دورا أقوى في المنطقة العربية بعد حرب عام ١٩٧٣ ، فان الاختلافات حول اسرائيل صارت أكثر حدة. ومن ثم فانه من المحتمل أن أي دعم ظاهر للنفوذ الأمريكي في العالم العربي سوف يثبت أنه قصير الأجل.

(1) Mohamed H. Heikal, *The Road to Ramadan*, (New York: Quadrangle Books, 1975), pp. 260-261.

(2) أحمد صادق الدجاني. **ماذا بعد حرب رمضان** (بيروت : الشركة المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص: ٥٧.

(3) نقلا عن: حامد ربيع . **التعاون العربي والسياسة البترولية**، (القاهرة. المكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١)، ص: ١٨.



الغرب وإنشاء إسرائيل

منذ بداية الحركة الصهيونية عمد زعماؤها الى الاعتماد على تأييد دولة كبرى كانت بمثابة الأب الروحي الذي يلجأون اليه كلما صادفتهم العقبات فتعمل الأخيرة على تسهيل الطريق لهم واسداء النصح ومد يد المساعدة حتى استطاعت تلك الحركة من الوقوف ثابتة القدمين. الا أنه من الانصاف أن نقول أن نشاط زعماء الحركة منذ البدء وتنظيمهم الفائق واصرارهم على نجاح دعوتهم كانت المحرك الرئيسي الذي أدى الى وصولهم الى أهدافهم المنشودة في خلق وطن قومي لهم في فلسطين. ولقد كان للاستعمار البريطاني في البداية ثم للامبريالية الأمريكية الدور الأكبر في تدعيم الحركة الصهيونية وظهورها في المنطقة العربية وأدى في النهاية الى انشاء دولة اسرائيل التي نعرفها اليوم.

ويرجع النشاط الصهيوني في بريطانيا الى بداية القرن الحالي حيث عقد فيها عام ١٩٠٠ المؤتمر الصهيوني الرابع حيث أعلن هيرتزل أنها الدولة الوحيدة التي لا يواجه فيها اليهود باللاسامية. وفي ذلك الحين كان البريطانيون منزعجون من ازدياد الهجرة اليهودية الى بلادهم، لذا كان بعض القادة البريطانيين على استعداد لايجاد وطن قومي لليهود في احدى المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار وحينذاك كانت فلسطين تحت الحكم العثماني، لذا فانها كانت بعيدة عن الاعتبار. فكان أن اقترحت بريطانيا اعطائهم أوغندا التي قبلها اليهود في باديء الأمر الا أنهم تراجعوا أخيرا ليعلنوا أنهم لن يقبلوا بديل عن فلسطين. وقد جاءت الحرب العالمية الأولى لتعطي

القادة الصهاينة أملا في أن دخول تركيا الحرب وانهزامها سيجعل باب فلسطين مفتوحا أمامهم وأنهم بمساعدة بريطانيا سيستطيعون الولوج الى الأرض المقدسة وقد كانت سنوات ثلاث هي ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧ ذات تأثير جذري على مستقبل الحركة الصهيونية بشكل خاص.

وكانت بريطانيا تخوض الحرب ضد دول المحور، التي انضمت اليهم الامبراطورية العثمانية، في أشد الحاجة الى وقوف العرب الذين كانوا أنفسهم يسعون لتخليص بلادهم من السيطرة العثمانية فرأت فيهم بريطانيا حلفاء يمكن الاعتماد عليهم. وفعلا تم الاتفاق من خلال ما عرف فيما بعد بـ«مراسلات الحسين ـ مكماهون» على استراتيجية للعمل المشترك وعدت فيها بريطانيا الشريف حسين الذي كان يعتبر نفسه يمثل «الثورة العربية» ضد العثمانيين باستقلال الدول العربية وتكوين دولة عربية موحدة تحت قيادته. الا أن بريطانيا كانت في نفس الوقت تتفاوض مع كل من فرنسا وروسيا فيما عرف فيما بعد باتفاقية سايكس ـ بيكو التي وقعت بموافقة روشيتد اتفق فيها بين الحلفاء على تقسيم المنطقة المسماه بالهلال الخصيب الى ثلاث مناطق نفوذ: الأولى وتضم لبنان وسوريا تحت السيطرة الفرنسية، الثانية وتضم العراق والأردن تحت السيطرة البريطانية، بينما توضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وكانت هذه الاتفاقية متعارضة بشكل أساسي مع الاتفاقيات البريطانية العربية .. والوعود البريطانية الى الشريف حسين. وقد وصفها جورج انتونيوس أحد المؤرخين الغربيين بمايلي:

ان اتفاقية سايكس بيكو هي وثيقة مخجلة. انها ليست فقط نتيجة للخسة في أحط معانيها، بمعنى القول بأنها كانت نتيجة لجشع وشكوك الحلفاء، ولكنها تقف في حد ذاتها كمثال مروع من المعاملة المزدوجة. (1)

ولم تقف الاستراتيجية الغربية تجاه الأمة العربية عند هذا الحد، اذ جاءت الضربة الثانية ضدهم في عام ١٩١٧ حينما أعلنت بريطانيا وعد بلفور The Balfour Declaration معلنة بذلك المرحلة الثانية من الصراع العربي الاسرائيلي وهي «مرحلة الاختراق» وقد تضمن هذا الوعد مايلي:

عزيزي اللورد روتشيلد:

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك بأن حكومة جلالته تنظر بعين العطف الى اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وسوف تفرغ حيز مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية، وليكن معلوما أنه لا يسمح باجراء شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين الآن. أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلاد الأخرى مركزهم السياسي فيها.

وهكذا فانه ما أن انتهت الحرب العالمية الأولى وبدأت بريطانيا في ممارسة الانتداب على فلسطين حتى بدأت الحركة الصهيونية في التحرك داخل فلسطين نفسها وتوافدت الهجرات اليهودية الى البلاد حيث بلغت في تلك المرحلة ١٩١٥–١٩٤٨ اكثر من ٢٠٠,٠٠٠ يهودي كانوا قبل ذلك لا يتجاوز عددهم ٧٠,٠٠٠ يهودي وتغير الوضع في فلسطين من مهمة التبشير الى مهمة بناء الدولة. ومع تصديق عصبة الأمم على اتفاقية الانتداب البريطاني على فلسطين في عام ١٩٢٢ حصل الصهاينة على أول دعم عالمي لهم وبالتالي قوى ادعائهم في حق سياسي في فلسطين. وفي حقيقة الأمر فان وثيقة الانتداب نفسها أكّدت ودعّمت المصالح الصهيونية في فلسطين. فبينما أشارت صراحة الى اليهود الذين كان لا يتجاوز عددهم ١٠٪ من السكان جاءت الاشارة الى السكان العرب الفلسطينيين باعتبارهم «الفئة الأخرى» من السكان.[2]

وهكذا ساعدت بريطانيا الحركة الصهيونية لوضع بذورها في الأرض العربية، وانتهى الدور البريطاني مع اندلاع الحرب العالمية الثانية نفسها واتجهت الحركة الصهيونية الى وجهة أخرى الى حليف جديد قوي يستطيع اكمال ما بدأه الحليف القديم وكان هذا الحليف الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت المنتصرة الوحيدة من الحرب التي أنهكت أوروبا.

ويرجع النفوذ الصهيوني على صانعي السياسة الأمريكية الى الحرب العالمية الأولى. اذ أن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون لم يتعاطف مع أهداف الصهيونية فحسب، ولكنه كان يشير الى نفسه على أنه صهيوني. وفضلا عن هذا فان سلفه في البيت الأبيض لم يكن أقل اهتماما بتطلعات أو طموحات الحركة الصهيونية.

وقد تركز اهتمام الولايات المتحدة فيما قبل الحرب العالمية الثانية على مساعدة الشركات الأمريكية في الحصول على أكبر قدر من الامتيازات الخاصة باحتياطات النفط الهائلة في منطقة الشرق الأوسط. وكانت منطقة الشرق الأوسط حتى قيام الحرب تعتبر من وجهة النظر السياسية منطقة بريطانية. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح واضحا أن الموقف قد تغير بشكل جوهري. وقد انخفضت قوة بريطانيا بدرجة هائلة مما اضطرها بالتالي الى خفض التزاماتها. ومن ثم فلقد اعتبرت منطقة الشرق الأوسط فيما بعد الحرب منطقة حيوية بالنسبة للقواعد الدفاعية الأمريكية ويعزي هذا بشكل أساسي الى النفط، المواصلات والموقع الاستراتيجي. ونتيجة لهذا فمنذ عام ١٩٤٥ دخلت الولايات المتحدة في كل أزمة كبرى بالشرق الاوسط.

وبدخول أمريكا الحرب بدأ القادة السياسيين الأمريكيين بدأوا يتناقشون حول مصير تطلعات الحركة الصهيونية في فلسطين وقد قامت الحكومة البريطانية التي كانت تدرك الموقف الأمريكي المؤيد لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بدراسة رأي وموافقة الرئيس الأمريكي ويلسون على منطوق بيان بلفور. وبعد محادثات ومراسلات وتقييم غير رسمي لمسودة البيان أبدى الرئيس ويلسون موافقته للحكومة البريطانية على الصورة النهائية لما عرف فيما بعد بوعد بلفور. ومن ثم نشره والتصديق عليه من قبل كافة الحكومات الحليفة. وفي ٣١ اغسطس ١٩١٨ أقر الرئيس ويلسون بصفة رسمية بيان بلفور وذلك من خلال الخطاب التالي الذي بعث به الى الحاخام استيفن س. وايز:

لقد راقبت باهتمام عميق مخلص تقدم الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة وفي الدول الحليفة منذ البيان الذي صدر عن مستر بلفور باسم الحكومة الانجليزية وموافقة بريطانيا العظمى على انشاء وطن قومي للشعب اليهودي.[3]

وفي الثاني من مارس ١٩١٩ أبدى الرئيس ويلسون مرة أخرى انحيازه السافر للقضية الصهيونية عندما ذكر أمام جماعة من القادة اليهود ما يلي:

كممثلين مهتمين بفلسطين فلقد سبق لي أن عبرت عن مواقفي الشخصية ببيان الحكومة البريطانية الخاص بفلسطين. وفضلا عن هذا فانني مقتنع بأن الدول الحليفة موافقة على وضع أسس الدولة اليهودية في فلسطين وذلك من خلال حكومتنا.[4]

ونجح الصهاينة عام ١٩٢٢ في الضغط من أجل ما أطلق عليه «مشروع لودج ـ فيش» بشأن فلسطين. وقد تبنى مجلس الكونجرس هذا المشروع، وقد كشف السناتور هنري كابوت لودج وهو المحرك الأول لهذا المشروع في الكلمة التي القاها امام الكونجرس السابع والستين في ٣٠ يونيو ١٩٢٢ عن تعاطفه مع الشعب اليهودي وحث الكونجرس على الموافقة على توصية تقوم على «عدم تهديد أو الاضرار بحقوق أي شعب آخر»[5]. وقد وافق مجلس الشيوخ بالاجماع على هذه التوصية وبعد جدال ساخن تمت الموافقة على النص أو الصيغة النهائية للتوصية المشتركة Joint Resolution وذلك في ١١ سبتمبر ١٩٢٢ وقد تم هذا من خلال موافقة البيت الأبيض على صياغة مجلس الشيوخ. وتتضمن هذه التوصية مايلي:

أوصى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب المجتمعين في الكونجرس الأمريكي بأن تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وقد أصبح واضحا بأنه لن يتم شيء ما يضر الحقوق المدنية والدينية للجماعات التي تعيش في فلسطين وأن الاماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين سوف تتم حمايتها على نحو طيب.[6]

واعتبر الصهاينة التوصية المشتركة للكونجرس عام ١٩٢٢ بمثابة نجاح مبدئي فحسب .. الا أنهم في نفس الوقت كانوا يتطلعون الى استجابات وتأييد مستقبلي أي خلال الأعوام القادمة. وكانت الخطة المواتية للخطوة الثانية بعد بضعة أعوام فقط وذلك عندما تم تنظيم اللجنة الأمريكية الفلسطينية في مايو ١٩٣٢ من أجل تأييد للحركة الصهيونية وأهدافها. وأعلنت اللجنة أن وظيفتها هي:

تمشيا مع التوصية المشتركة للكونجرس الأمريكي التي تم اقرارها في ١٩٢٢ وتضمنت موافقة الولايات المتحدة على انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين .. ومن أجل خلق رأي عام واع في الولايات المتحدة بين غير اليهود بخصوص أوجه النشاط الصهيوني، الأهداف والانجازات في فلسطين ... فلقد درست اللجنة أيضا الضرورة الملحة للصهيونية. (7)

ولم يكن انشاء اللجنة الأمريكية الفلسطينية بدون ثمرة: فسرعان ما انضم اليها ٦٧ من أعضاء مجلس الشيوخ و١٤٣ من أعضاء مجلس النواب ولا شك ان هذا يعد بمثابة نجاح هائل. ولذا فعندما أعلن البريطانيون ورقة ماكدونالد البيضاء عام ١٩٣٩ أظهر الكونجرس مرة ثانية تعاطفه مع القضايا الصهيونية بينما هاجمها ١٥ من الـ ٢٥ عضوا من أعضاء لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب و٢٨ من أعضاء مجلس الشيوخ. وقد قال هؤلاء بأن الدفاع عن المصالح اليهودية في فلسطين يعد «التزاما معنويا بالنسبة للولايات المتحدة» وأطلقوا على السياسة البريطانية الجديدة «معاهدة انتهاك». (8)

الا أن الورقة البيضاء البريطانية سببت قدرا كبيرا من الشك لدى الزعماء الصهاينة بالنسبة للنوايا البريطانية في المستقبل نحو الصهيونية. وسرعان ما أدرك الصهاينة الحاجة الى تحويل مراكز قياداتهم من بريطانيا الى الولايات المتحدة.

وفي الوقت الذي حاولوا فيه التخلص من الورقة البيضاء واذا لزم الأمر من بريطانيا نفسها والتغلب على أي تهديد أو خطر من جانب العرب فان هدفا ثالثا للصهاينة تمثل في كسب النية الحسنة وتأييد الولايات المتحدة التي ادركوا مدى أهميتها لتحقيق والحفاظ على الدولة اليهودية. وقد تضمن هذا كسب التأييد السياسي لحكومة الولايات المتحدة من ناحية بهدف الضغط على بريطانيا وضمان اهتمام وموافقة والمساعدة المالية ليهود أمريكا من ناحية أخرى. (9)

وقد كتب ديفيد بن جوريون، وهو أكبر مؤيد لهذه الاستراتيجية الجديدة، في مقالة بعنوان «نحن نتطلع الى أمريكا» معبرا عن هذا الاتجاه في الاستراتيجية الصهيونية الجديدة حيث قال:

لقد كنت على يقين من أن مركز القرار قد تحول من أوروبا الى أمريكا .. ومن ثم فلقد كان من الضروري تعبئة كافة القوى والنفوذ لدى الشعب اليهودي هذا فضلا عن الـ Yishuv [أي

الشعب اليهودي في فلسطين] وقد وجد أن هذا أمرا يمكن أن يتحقق في أمريكا. ويهود أمريكا وحدهم هم الذين كان في استطاعتهم أن يكون لهم وزن دولي اذا شاءوا وبذا تكون لهم القدرة في تعبئة جل قوتهم ونفوذهم. وبالنسبة لأمريكا فبمجرد أن اندلعت الحرب لعبت دورا هاما للغاية .. لقد كانت هذه هي الفئة اليهودية الوحيدة [يعني يهود أمريكا] التي كان لها نفوذا هاما ـ ربما كان قاطعا ـ اذا استطاعت تعبئة كافة قوتها في الكفاح من أجل مستقبل الشعب اليهودي في «وطنه».[10]

الا أن بن جوريون اعترف بأن تحقيق هذا الهدف لم يكن بالأمر السهل. وكما كان يدرك، فلقد كان النفوذ اليهودي يتضاءل في كثير من مناطق العالم. ومع أن الجالية اليهودية في بريطانيا كانت تمارس ضغطا هائلا على الحكومة البريطانية لسحب الورقة البيضاء التي أصدرتها عام ١٩٣٩، الا أن «نفوذ يهود بريطانيا على سياسة الحكومة كان من الناحية العملية لا شيء».[11] وفي روسيا السوفيتية، لم يكن الموقف يختلف كثيرا بالنسبة لليهود السوفيت. اذ أنهم كانوا مثلهم مثل كافة الأقليات الأخرى مكبوتين منذ قيام الثورة البلشيفية. وفي أوروبا، لم يعط النازيون لليهود الا القليل من الوقت ليفكروا في أي شيء سوى بقائهم على قيد الحياة.

أما في الولايات المتحدة فعلى الرغم من أن الجالية اليهودية لم تكن تتعدى ٣٪ من مجموع السكان فانها ـ أي هذه الجالية وقد كانت أكبر جالية يهودية في العالم ـ حققت أهمية سياسية كبرى الا أن الجالية اليهودية الأمريكية لم تكن حتى ذاك الوقت مجتمعا ذا طابع صهيوني ـ وكما قال موشيه شيرتوك في ذلك الوقت:

أعتقد أن كل انسان يوافق على أن أمريكا سوف يكون لها نفوذ قاطع في نهاية الحرب .. أما مسألة قوتنا في أمريكا فقد كانت هامة للغاية. ان وايزمان ينظر الى أمريكا على أنها القوة الوحيدة، الا أن هذه القوة لم تستغل لدعم السياسة اليهودية (الصهيونية).

ان هناك ملايين اليهود النشطين المنظمين جيدا في أمريكا، ولا شك أن موقفهم أو وضعهم في الحياة يمكنهم من أن يكونوا ديناميين (متحركين لا ساكنين) وفعالين للغاية. انهم يعيشون في مراكز عصبية بالدولة ويمثلون مراكز هامة في السياسة والتجارة والصحافة والمسرح والاذاعة. ولقد كان في استطاعتهم ان يؤثروا على الرأي العام، الا أن قوتهم غير ملموسة حيث أنها ليست مدعمة وموجهة نحو «الهدف الصحيح».

ان المنظمة الصهيونية بأمريكا متضائلة النفوذ ... وتبدي الجماهير اليهودية اهتماما عميقا واخلاصا طبيعيا باديا لقضيتنا الا أن هذا الاهتمام أو الشعور لم يستغل لتحقيق غايات عملية.[12]

أما الياهو جولومب فقد رسم صورة أظلم للحركة الصهيونية بالولايات المتحدة عندما ذكر:

ينبغي عليّ أن أقول أن يهود أمريكا اليوم ليسوا راغبين كما أنهم غير قادرين على الكفاح من اجل الصهيونية .. ويمكن أن تبرز قوة من بين يهود أمريكا من أجل جهد سياسي ومساعدة عملية لقضيتنا الا انه حتى الآن لا توجد هذه القوة بالفعل ــ انها قوة كامنة فحسب ولاخراجها الى حيز الوجود فان ثمة جهد كبير لابد أن يتم. [13]

لقد كان الواجب الأساسي المناط بالاستراتيجية الجديدة هو لم شعث الجالية اليهودية وتنظيمها لدعم الأهداف الصهيونية وتوجيه كافة ضغوطهم نحو انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وكما ذكر موشيه شيرتوك:

قد لا تكون فرص النجاح لدينا كبيرة، الا أنه ينبغي القيام بجهد. ومن الآن فصاعدا فان المسألة ليست مسألة نفوذ يهود أمريكا وممارسته على الادارة الأمريكية (وهي مسألة هامة في حد ذاتها) ولكن المسألة تتمثل في نفوذ يهود أمريكا وتوجيهه نحو الحكومة البريطانية. اذ أنه حتى الآن لم يتم شيء في هذا. [14]

وكان عام ١٩٤٢ بمثابة نقطة تحول في الاستراتيجية الصهيونية الجديدة وذلك من قاعدة الصهيونية الجديدة بالولايات المتحدة الأمريكية. فلقد عقد العديد من الجماعات اليهودية والصهيونية اجتماعات واحتجاجات منظمة ومظاهرات ضد السياسة البريطانية في فلسطين وذلك في اطارات مختلفة لدعم قضيتهم. ووصلت الحركة الصهيونية الى ذروة نجاحها فيما عرف باسم برنامج بالتيمور عام ١٩٤٢. اذ أنه حتى الحرب العالمية الثانية تجنب الصهاينة المطالبة عن قصد بدولة يهودية ولم يطالبوا الا بوطن قومي. وفي عام ١٩٤٢ وفي مؤتمر بالتيمور في مدينة بالتيمور في ولاية ميرلاند، حدث تحول رئيسي. ففي مايو ١٩٤٢ دعت لجنة الطواريء الامريكية للشئون الصهيونية The American Emergency Committee for Zionist Affairs الى مؤتمر اشترك فيه ٦٠٠ مندوب .. وفي هذا المؤتمر تم بحث انشاء جهاز ذو كيان من الدياسبورا الصهيونية (وتمثل الدياسبورا أولئك اليهود الذين يعيشون خارج فلسطين) لتبني برنامج بالتيمور الذي انتهي بما يلي:

يعلن المؤتمر أن النظام العالمي الجديد الذي سوف يأتي عقب النصر لا يمكن أن يقوم على أسس السلام والعدل والمساواة ما لم تحل مشكلة اليهود الذين لا وطن لهم بصفة نهائية. ويطالب المؤتمر أن يتم فتح أبواب فلسطين وأن يوكل الى الوكالة اليهودية بتنظيم الهجرة الى فلسطين واعطائها السلطة الكافية لبناء الدولة، بما في ذلك تنمية الأراضي غير المسكونة غير المزروعة وأن يتم انشاء فلسطين كدولة يهودية متكاملة في بنيان العالم الديمقراطي الجديد. وعندئذ فقط يتم تصحيح العهد القديم الخاطيء بالنسبة للشعب اليهودي. [15]

وقد قطع هذا البرنامج شوطا أبعد من بيان بلفور وأصبحت الأهداف الصهيونية الآن واضحة. أما وقد أفصح الصهاينة عن مطالبهم فلقد أبدوا قناعتهم المتزايدة بأن

سياسة الاعتدال لن تؤتي ثمارها وأنه لا يمكن الاعتماد على بريطانيا بعد ذلك وانه من الضروري السعي وراء تأييد أو دعم الولايات المتحدة. وقد سار برنامج بالتيمور جنبا الى جنب وبشكل مركز مع النشاط الصهيوني وذلك بيد كبار الساسة في الولايات المتحدة الذين حملوا لواء تدعيم مبادىء الصهيونية السياسية والمتمثل في:

استقلال اليهود في فلسطين وبناء اقتصاد قادر على التدفق الهائل ليهود أوروبا. وكان الأمريكيون هم المؤيدون لهذه السياسة طيلة أعوام الحرب .. وكان الصهاينة الأمريكيين بمثابة أقوى جهاز سياسي واقتصادي في الحركة العالمية وقد عقدوا العزم على عدم تحمل أي حل وسط. وقد تحول ميزان القوة في الجالية اليهودية الامريكية حتى أن عددا من الشخصيات المرموقة في اللجنة اليهودية قد بدأوا في النهاية عن غير رضا ومع عدد من الشروط يؤيدون فكرة الدولة اليهودية التي كانوا يعارضونها بشكل تقليدي.[16]

وفي هذا الوقت تقريبا .. فان أسطورة الابادة المنظمة لملايين اليهود (على يد النازي في المانيا) قد دفعت الكثير من الناس سواء من اليهود أو غيرهم الى قناعة مؤداها أن اليهود ينبغي أن يكون لهم دولة خاصة بهم. وابتداء من عام ١٩٤٣، نظم الصهاينة الأمريكيون حملة مركزة بهدف دفع الرأي العام الأمريكي الى مؤازرة الأهداف الصهيونية. وفي يناير ١٩٤٤ قدم الى مجلس النواب والشيوخ بالكونجرس توصيات تؤيد «برنامج بالتيمور الصهيوني». ومن هذه التوصيات توصية تطالب باجراء محدد من جانب حكومة الولايات المتحدة الامريكية:

لاستخدام مساعيها الحميدة واتخاذ الاجراءات المناسبة حتى النهاية حتى تصبح أبواب فلسطين مفتوحة للدخول غير المشروط أمام اليهود في تلك الدولة، وأن تتاح الفرصة كاملة للاستعمار حتى يستطيع الشعب اليهودي في النهاية أن يعيد انشاء فلسطين كدولة يهودية ديمقراطية.[17]

وكانت هذه التوصية بمثابة «نقطة انطلاق ثورية» فلقد كسب الصهاينة التأييد الأمريكي الشامل بالنسبة للدولة اليهودية. الا أن الجهود الصهيونية للحصول على تأييد الرئيس الأمريكي على هذه التوصية لقيت رفضا من جانب رئيس الأركان الجنرال جورج سي مارشال. اذ اعترض جنرال مارشال قائلا بأن هذه الخطوة قد تضر مصالح الحلفاء في العالم العربي. وعلى الرغم من الضغط المتواصل من جانب الصهاينة على روزفلت فلقد كان الشعور السائد أن الصهاينة لم ينجحوا الى حد كبير في الحصول على تأييده الكامل لسياساتهم، الا أنه خلال ادارة روزفلت، فلقد اقاموا سابقة ليس لها نظير وأصبح البيت الأبيض فيما بعد وسيلة للتأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وفي عهد ترومان استطاع الصهاينة أخيرا أن يجدوا مخرجا وأن يضعوا الأساس لشكل العلاقات الصهيونية ـ الأمريكية لسنوات قادمة.

القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة:

أصبح واضحا بعد الحرب العالمية الثانية أن كبار المسئولين الأمريكيين راضون تماما عن التحرك الصهيوني من أجل قيام دولة يهودية جديدة. وتم تقديم توصيات جديدة للكونجرس، كما كان هناك بضع دعوات من أجل هجرة يهودية غير محدودة. وفي ١٩٤٥/٨/٣١ أرسل الرئيس الأمريكي ترومان الى رئيس وزراء بريطانيا كليمنت أتلي يطالبه بالسماح فورا لمائة ألف لاجيء يهودي لدخول فلسطين. ومرة ثانية في ١٩٤٦ وهو عام كان فيه انتخابات الكونجرس، أصدر الرئيس ترومان بيانا يؤكد فيه الدعوة بالسماح فورا لمائة ألف يهودي لدخول فلسطين. كما أيد أيضا اقتراح الوكالة اليهودية الخاص بانشاء دولة يهودية ذات كيان تسيطر على سياساتها الخاصة بالهجرة والاقتصاد وذلك في منطقة مناسبة من فلسطين. وعقب ذلك بيومين أعلن توماس ديوي المرشح الجمهوري لمنصب حاكم نيويورك بأن «عدة مئات من الآلاف من اليهود ينبغي ان يسمح لهم (بدخول فلسطين)». لذا فان الادارة الأمريكية وكذلك الخصم الجمهوري أصبحا ملتزمين بشكل أكبر بتأييد الصهيونية وفي نفس الوقت في فلسطين اصبحت المعارضة البريطانية خافتة بصورة بطيئة. اذ أن الحكومة البريطانية تحت ضغط أمريكي رسمي ومشدودة بين الصهاينة من ناحية والعرب من ناحية أخرى في نفس الوقت التي تواجه فيه اضطرابات متزايدة في المنطقة الخاضعة للانتداب البريطاني ازاء هذا كله فلقد قررت عرض المشكلة على الأمم المتحدة وفي الثاني من ابريل ١٩٤٧ طلبت بريطانيا عقد جلسة خاصة للجمعية العمومية لبحث المشكلة. وقد شكلت الجمعية العمومية التي اجتمعت في الفترة ما بين ٢٨ ابريل الى ١٥ مايو لجنة خاصة تابعة للامم المتحدة لفلسطين (UNSCOP) وفيما بين ٢٦ مايو و٣١ أغسطس ١٩٤٧ عقدت اللجنة المذكورة عدة اجتماعات عامة وخاصة في نيويورك والقدس وبيروت وجنيف. وقامت بدراسة تقارير وسجلت محاضر لأشخاص وجماعات معنية بفلسطين كما قامت بزيارات ميدانية الى فلسطين وبعض الدول العربية كما زارت مخيمات اللاجئين اليهود في أوروبا.

وعلى الرغم من عدم اتفاق أعضاء اللجنة المذكورة UNSCOP فلقد وافقوا بالاجماع على احدى عشرة توصية أساسية أهمها ما يلي:

(١) ضرورة انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في أقرب فرصة ممكنة ومنحها الاستقلال النهائي.

(٢) ضرورة النص على حماية الأماكن المقدسة.

(٣) ضرورة اتخاذ الخطوات للحفاظ على الوجهة الاقتصادية لفلسطين.

(٤) «ضرورة عدم اعتبار أي حل لفلسطين بمثابة حل للمشكلة اليهودية بصفة عامة» وينبغي على الجمعية العمومية أن تعمل على حل مشكلة اللاجئين اليهود من خلال جهد دولي يهدف الى «تخفيف حدة المشكلة الفلسطينية». [18]

وتضمن تقرير اللجنة المذكورة أيضا اقتراحين من أجل تسوية فلسطينية. مشروع أغلبية أقرتها كل من كندا، تشيكوسلوفاكيا، جواتيمالا، هولندا، السويد وأرجواي وهي تتضمن تقسيم فلسطين الى دولة عربية ودولة يهودية وتدويل مدينة القدس. ومشروع أقلية اقترحتها كل من الهند، ايران، يوغسلافيا وهي تؤيد اقامة دولة فيدرالية فلسطينية تضم دولتين مستقلتين احداهما عربية والأخرى يهودية. وقد تضمن هذا المشروع فترة انتقال لمدة ثلاثة اعوام يتم خلالها السماح بهجرة يهودية محدودة على أن تقوم لجنة مشتركة تضم ممثلين عن العرب واليهود والأمم المتحدة بتحديد عدد المهاجرين وعلى أن يتم ذلك أيضا وفقا لطاقة الدولة الفزيقية.

وقد أيدت الدول العربية مشروع الأقلية حيث أنها كانت تعني بمطالبهم الأساسية أعني قيام دولة مستقلة يكون العرب فيها الأغلبية وتحديد الهجرة اليهودية. الا أن الصهاينة ولو أنهم كانوا غير راضين الى حد ما قبلوا بمشروع الأغلبية.

وقد قامت لجنة خاصة منبثقة عن الجمعية العمومية في جلسة خريف ١٩٤٧ بمناقشة كل من المشروعين. وفي ٢٩ نوفمبر من نفس العام صوتت الجمعية العمومية لصالح تقسيم فلسطين وكانت الاصوات المؤيدة ٣٣ مقابل ١٣ معارض و١٠ غياب.

ولقد كان قرار الأمم المتحدة المؤيد لمشروع التقسيم مثالا لتأثير سياسية الضغط في أقصى مداها. وقد تم تجنيد كافة الأجهزة السياسية الصهيونية: لقد كانت عملية واسعة المدى لاغراء الأمم المتحدة على انشاء دولة صهيونية في فلسطين. وقد عبر وزير خارجية أمريكا جورج مارشال عن تأييد الولايات المتحدة الكامل للتقسيم المقترح في ١٩٤٧/٩/١٧ عندما أعلن:

ان الولايات المتحدة تعطي وزنا كبيرا لا للتوصيات التي لقيت قبولاً عاما فحسب من اللجنة الخاصة، بل أيضا لتلك التوصيات التي تمت الموافقة عليها بواسطة أغلبية أعضاء اللجنة. [19]

وفي نفس الوقت مارس الرئيس ترومان مزيدا من الضغط على وزارة الخارجية الأمريكية وذلك لكي تقوم بالضغط على الدول التي تدور في الفلك الغربي لتصوت لصالح تقسيم فلسطين. وكما قال الصحفي درو بيرسون:

قام ترومان بدعوة لوفيت القائم بسكرتارية البيت الأبيض يوم الأربعاء ومرة أخرى يوم الجمعة وحذره من أن يطلب تفسيرا شاملا اذا لم تقم الدول التي اعتادت أن تقف الى جانب الولايات المتحدة بذلك بالنسبة لفلسطين. وكان في ذهن ترومان دولاً مثل ليبريا التي تعتمد بصفة مطلقة على الولايات المتحدة، اليونان التي يمكن ان تسقط بين يوم وليلة بدون مساعدة أمريكا، هايتي التي تتبع دائما خط امريكا، وأثيوبيا وهي مدينة ايضا للولايات المتحدة وقد كانت هذه الدول تنحوا عن الخط الأمريكي بالنسبة لفلسطين.[20]

وقد تم اعطاء تعليمات لمندوبي بعض هذه الدول (في الأمم المتحدة) من الحكومات التابعين لها للتصويت ضد مشروع التقسيم. وقد قام وفد الفليبين، الذي استسلمت حكومته فيما بعد للضغط الامريكي، بالقاء كلمة من أكثر الكلمات تأثيرا ضد قرار التقسيم. وفي تلك الكلمة دافع الجنرال كارلوس رومولا بحرارة عن:

الحقوق الاساسية المشروعة لشعب يريد الحفاظ على سلامة أرضه ... اننا نعتقد بأن الأمم المتحدة لن تفرض حلا لمشكلة فلسطين يمكن أن يعود الى الوراء على طريق المباديء الخطرة للعنصرية والى الوثائق المهجورة لحكومات ثيوقراطية ... ان مشكلة اليهود الاوربيين الراحلين يمكن أن يكون لها حل آخر غير انشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين.[21]

وقد تم ارسال موجة من البرقيات من ٢٦ عضو صهيوني مؤيد في مجلس الشيوخ لمندوبي هاييتي، اليونان، لكسمبرج، الأرجنتين، كولومبيا، الصين، السلفادور، الحبشة، هوندوراس، المكسيك، الفليبين، وارجواي تحثهم على تأييد القرار الخاص بالتقسيم وقد كانت معظم هذه الدول اما ضد التقسيم مثل الفليبين أو ليس لها موقف ازاء المشكلة. ومع الضغط الرسمي من قبل واشنطن غيرت خمسة دول أصواتها الى «نعم» وسبعة من «لا» الى «غائبة». وقد كانت حدة الضغط الذي تمت ممارسته على وزارة الخارجية الأمريكية من القوة بمكان جعلت روبرت لوفيت وكيل الوزارة يقول:

انه لم يخضع في حياته أبدا لمثل هذا الضغط الذي خضع له خلال الثلاثة أيام التي بدأت منذ صباح الخميس وانتهت مساء السبت (وذلك خلال المرحلة الأخيرة للتصويت).[22]

بل انه وحتى الرئيس ترومان الذي أعطى اسرائيل اعترافا فوريا على أساس الأمر الواقع، اعترف في مذكراته بالضغوط الرهيبة التي مارسها اللوبي الصهيوني تجاه البيت الأبيض لذا نراه يقول:

ان واقع الأمر لم يكن مجرد وجود ضغوط على الأمم المتحدة مما لم يسبق له مثيل ولكن البيت الابيض أيضا كان خاضعا لضغط مستمر. أعتقد بأنني لم أواجه ضغطا ودعاية بهذا القدر الذي واجهه البيت الأبيض كما كان في هذه الحالة. ولا شك أن مثابرة عدد من القادة الصهاينة المتطرفين مصحوبة بدوافع سياسية فضلا عن تهديدات سياسية قد أقلقتني وأزعجتني .. (لقد

كان بعض القادة الصهاينة) يقترحون علينا الضغط حتى على دول ذات سيادة لتصوت لصالحهم في الجمعية العمومية.[23]

وهكذا فان القوى المؤيدة لانشاء دولة اسرائيل حصلت أخيرا على مبتغاها. في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ صوتت الأمم المتحدة لصالح تقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى «يهودية». ورفض العرب قبول هذا المشروع. وفي ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن الصهاينة عن قيام دولة اسرائيل وبعد ذلك ببضعة دقائق اعترفت الولايات المتحدة دبلوماسيا باسرائيل. ودخلت الجيوش العربية فلسطين وتحول الصراع أخيرا الى حرب.

وليس هناك ما يدعو الى مناقشة مجرى الصراع. وقد انتهى الى توقيع اتفاق عسكري عام ١٩٤٩ مع اسرائيل وباحتلال الأخيرة لمنطقة أكبر مما تم تحديدة لها في مشروع التقسيم. وهكذا فان المرحلة الثالثة للحركة الصهيونية، مرحلة الغزو كان قد تم تحقيقها. وبعد ذلك ببضعة شهور وبمساعدة أمريكا تم قبول اسرائيل في الأمم المتحدة.

وليس هناك كلمات أوقع للتنبؤ بمستقبل هذه المأساة من كلمات قالها السير ظفر الله خان، وزير خارجية باكستان خلال مناقشة الأمم المتحدة:

ان أولئك الذين لم ينفذوا الى ما يجري وراء الكواليس قد عرفوا الكثير من الصحافة لكي يروع قلوبهم لا بالنسبة لهذه المشكلة فحسب ـ حيث انها مشكلة فردية ـ ولكن لأن المناقشات المنصبة على المسائل الحساسة لهذا الجهاز العظيم والتي تناط به آمال أو تطلعات المستقبل نقول ان هذه المناقشات لن تترك مطلقة.

ولنذكر دول الغرب انكم سوف تحتاجون في الغد الى أصدقاء وانكم قد تكونوا في حاجة الى حلفاء في منطقة الشرق الأوسط. انني ارجوكم الا تفسدوا وتنسفوا الثقة بكم في تلك البلاد.[24]

---

1. George Antonius, *The Arab Awakening*, 5th Ed., (New York: Capricorn Books, 1965), Appendix, pp. 413-427.

2. Fred J. Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma* (Syracuse: Syracuse University Press, 1974), pp. 16-17.

3. Ray S. Baker, *Woodrow Wilson, Life and Letters*, Vol. 8. (Garden City, New York: Double day, page & Co., 1927), pp. 372 ff.

4. Carl Herman Voss, *The Palestine Problem Today: Israel and its Neighbors* (Boston: The Beacon Press, 1953), p. 11.

5. U.S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, *The Jewish National Home in Palestine*. Address by Senator Henry Cabot Lodge, June 30, 1922, 78th Cong., 2d Sess., referred to in Hearings February 8,9,15,16,1944, p. 375.

6. Quoted ın Frank E. Manuel *The Realities of American-Palestine Relations* (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1959), p. 282

7. Quoted in Reuben Fink,. (ed.) *America and Palestine* (New York: American Zionist Agency Council, 1944), p. 59.

8. Manuel, Op. Cit., pp. 307-308.

9. Richard Allen, *Imperialism and Nationalism in the Fertile Crescent*, (New York: Oxford University Press, 1975), pp. 247-248.

10. David Ben-Gurion, "We Look Towards America," in *From Haven to Conquest*, ed., Walid Khalidi, (Beirut: The Institute For Palestine Studies, 1971), pp. 481-488.

11. Ibid.

12. Ibid, p. 483

13. Ibid, p. 484

14. Ibıd, p. 484

15. Biltmore Declaration, May 11, 1942. Quoted in Fred J. Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma* (Syracuse: Syracuse University Press, 1974), pp. 29-30.

16. Manuel, Op. Cit., p. 310

17. *The Jewish National Home in Palestine*.referred to in Hearings, February 8,9,15,16, 1944, p. 391.

18. Khouri, Op. Cit., p. 46.

19. Joseph Dunner, *The Republic of Israel* (New York: McGraw-Hill, Inc., 1948), p. 78.

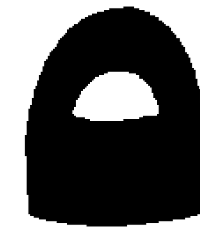
20. Robert John and Sami Hadawi, *The Palestine Diary*, Vol. II (Beirut: The Palestine Research Center, 1970), p. 262.

21. Alfred M. Lilienthal, *There Goes The Middle East* (New York: The Devin-Adair Company, 1957), pp. 4-5.

22. Alan R. Taylor, *Prelude to Israel: An Analysis of Zionist Diplomacy*, 1897-1947. (Washington, D.C.:Tje Philosophical Library, 1959), p. 103.

23. Harry S. Truman, *Memoirs*, Vol. 2, Years of Trial and Hope (Garden City, New York: Doubleday, p. 158.

24. John and Hadawi, Op. Cit., Vol. 2, p. 263.



٥ إسرائيل والاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط

رغم أن العرب مروا بفترات تتسم بالمرارة من جراء الاستعمار الغربي وما صحبه من قمع واستغلال لهم فانهم بعد استقلالهم سعوا الى تحسين علاقاتهم مع الغرب واعادة توثيق العلاقات الودية مع الدول الغربية. وقد كان للعلاقات العربية الأمريكية بصفة خاصة تاريخا طويلا حافلا الا انه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت المصالح الأمريكية محدودة الى حد كبير وقاصرة على المجالات الثقافية والتعليمية. وقد كان الاهتمام بالنفط حينذاك في أول عهده. ولم تبدأ الولايات المتحدة في دخول المنطقة سياسيا وعسكريا الا في فترة ما بعد الحرب. ومع تزايد هذا الوجود الأمريكي تغيرت العلاقات الأمريكية وتوطدت روابط الصداقة بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية. الا أن المشكلة الرئيسية التي وقفت عقبة أمام اطراد العلاقات العربية والأمريكية بالمستوى المطلوب كانت هي المشكلة الفلسطينية. فلقد تأثر كل قرار جوهري يتعلق بسياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالعالم العربي الى حد كبير بشكل مباشر أو غير مباشر بموقف الولايات المتحدة من هذه المشكلة.

ولقد أدى اقامة دولة اسرائيل الى عزوف معظم الدول العربية عن الغرب. اذ أن العرب رأوا أن اسرائيل صنيعة الغرب وألقوا باللائمة على الولايات المتحدة وبريطانيا لمساعدتهما الحركة الصهيونية في جهودها لانشاء الدولة اليهودية. فالصورة التي تترآى دوماً لكل عربي على مختلف المستويات من القاعدة الى القمة هي أن

اسرائيل قاعدة أمريكية في منطقة بعيدة وهي حليف مستقل مخلص رغم أن اخلاصة لأهدافه الذاتية تفوق اخلاصه لحليفه الأمريكي حيث نجح في توجيه العلاقات الأمريكية لتتمشى مع المطامع الصهيونية في المنطقة. وكما ورد في صحيفة الجارديان البريطانية فان **اسرائيل تعد بمثابة عمدة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط (تدير حدود العالم الحر ضد تعدي الامبريالية السوفيتية. وفي هذا الاطار فان الولايات المتحدة تلتزم بأمن اسرائيل مثلما كان الحال بالنسبة لفرنسا والجزائر الفرنسية ـ فهذه امريكا وولاية اسرائيل.** (1)

ولقد كان هذا الموقف بمثابة العامل الرئيسي في توجيه صلب العلاقات بين العرب والغرب من ناحية وبين اسرائيل والغرب من ناحية اخرى.

وتمتد جذور السياسة الخارجية الاسرائيلية الى بداية الحركة الصهيونية الحديثة ـ ومن الأساليب الأساسية للسياسة الخارجية الاسرائيلية الاعتماد على القوة والتكتلات الدبلوماسية في مواجهة القوى التي تعارض برامجها. ولذا فان دولة اسرائيل ومثلها في ذلك مثل الحركة الصهيونية من قبلها ظلت دائما تعتمد على وصاية احدى القوى العظمى. وقد أكد كل من هيرتزل وفاتسمان الاهمية الاستراتيجية لفلسطين والتي تتمثل في حماية الجانب الشرقي لقناة السويس والتي تعد مصدرا اقليميا لقوة أو نفوذ الدولة التي ترعاها (ترعى اسرائيل). ولقد سارت اسرائيل الجديدة على نفس الدرب الذي سارت عليه اسرائيل القديمة فيما يتعلق بقوة عظمى تعيش في ظل حمايتها. ويزعم زعماء اسرائيل أن وجود اسرائيل ورفاهيتها انما تفيد من يحميها حيث ـ في رأيهم ان لدى اسرائيل القدرة على أداء أعمال تتعلق بحفظ النظام والأمن بالمنطقة وهذا أمر قد يكون غير مناسب بالنسبة للدولة الحامية اذا ما هي تولته بنفسها بشكل مباشر. ويرى كثير من المسئولين الاسرائيليين أن الولايات المتحدة تستطيع عن طريق «قوة اسرائيل» أن يكون لها قدر معين من السيطرة على التطورات السياسية والاقليمية في الشرق الأوسط ويمكنها في نفس الوقت أن تعوق نمو النفوذ السوفيتي. وتقوم وجهة نظر الجنرال موشيه دايان وزير الدفاع السابق ووزير الخارجية السابق في حكومة مناحم بيغن بالنسبة للعلاقة الاسرائيلية الأمريكية وذلك كما نقلتها صحيفة ها ارتيز الاسرائيلية على نقاط ثلاثة:

(١) في استطاعة اسرائيل أن تقاتل بنفسها وكل ما تحتاج اليه من الولايات المتحدة هو الأسلحة وليس الجنود.

(٢) ان قوة اسرائيل العسكرية يمكن أن تؤدي الى يأس العرب من أي حل عسكري. وهكذا يمكن الحفاظ على السلام والحيلولة دون امكانية قيام مواجهة بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط.

(٣) يمكن لاسرائيل ان تخدم المصالح الامريكية على نحو طيب بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط

ـ وبصفة رئيسية بالنسبة لتدفق النفط وذلك عن طريق حماية نظم الحكم العربية «المعتدلة» في منطقة الخليج العربي من الدول «الراديكالية» مثل (مصر!) وسوريا.

وكما جاء على لسان دايان في مقالة الصحيفة المذكورة:

لقد قلنا ان الجيش الاسرائيلي، بقوته الحقيقية وليس بمجرد قوته النسبية يعد بمثابة خط دفاع أول للمصالح الامريكية في منطقة البحر الابيض المتوسط.(2)

وهناك بعض المسئولين الأمريكيين في الولايات المتحدة يؤيدون هذه النظرية التي تقول بأهمية اسرائيل بالنسبة للمصالح الغربية وعلى الأخص المصالح الأمريكية. فنرى مثلا السناتور هنري جاكسون من (ولاية واشنطن) والذي يعتبر من أكبر مؤيدي اسرائيل في الكونجرس الأمريكي يقول:

لقد ساهمت الولايات المتحدة بشكل فعال في انشاء اسرائيل، ومنذ انشائها فان شعب هذه الدولة الفتية قد حظي باعجاب الغالبية العظمى من الأمريكيين وذلك من خلال البسالة التي أبداها هذا الشعب في الموقف الحازم أمام جيرانهم الذين يناصبونهم العداء. واسرائيل على عكس بعض الدول في الشرق الأوسط تعد ديمقراطية مستقرة تتحقق فيها روح المساواة، كما أن هذه الصفات توحي باحترام الكثير من الأمريكيين الذين يشعرون بروح من المشاركة الشخصية بالنسبة لمصير اسرائيل.

وتعد اسرائيل اليوم بمثابة خط الدفاع الأول للغرب في الشرق الأوسط.(3)

وكذلك نجد حاكم كاليفورنيا السابق والرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريغان يذهب الى اعتبار اسرائيل قلعة استراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط حيث نجده في مقال ظهر له في العام الماضي يقول:

ان وجود اسرائيل كان ملائما للاتحاد السوفيتي ولكن الأهداف الروسية في السيطرة على المنطقة بكاملها كانت موجودة قبل ولادة اسرائيل بكثير. ولولا وجود قلعة الحرية والديمقراطية هذه في المنطقة لاقتصر الكرملين على دعم الأنظمة المتصلبة ضد الحكومات المحافظة الموالية لأمريكا، ولا تكون هذه الأخيرة حينئذ قادرة على تحويل انتباه وطاقات الراديكاليين بعيدا عنها باستخدام «الدولة الصهيونية» كـ«مانع صواعق» يحميها. وفوق ذلك فان موقفنا ذاته سيكون أضعف دون الفوائد السياسية والعسكرية التي تزودنا اسرائيل بها. ومع ذلك فان قادة السياسة الأمريكية يقللون من أهمية اسرائيل الجغرافية كقوة تبعث على الاستقرار وكذلك كقوة ردع في وجه الهيمنة الراديكالية، وأيضا كوزن ثقل عسكري مضاد للاتحاد السوفيتي.

ولقد زاد سقوط ايران من أهمية اسرائيل بوصفها ربما الذخر الاستراتيجي الوحيد الذي بقي لنا في المنطقة والذي يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد عليه حقا ... ان قوة اسرائيل ناجمة عن واقع أن انجذابها نحو الغرب وعلاقتها معه لا يعتمدان على بقاء حاكم متسلط أو نزوي. فاسرائيل تتمتع بارادة ديمقراطية وتماسك قومي وقدرة تكنولوجية ونسيج عسكري تمكنها جميعا من الوقوف صامدة كحليف أمريكا الموثوق ... وقد تكون بعض الدول العربية بعينها، كمصر مثلا، صديقة لنا في لحظة معينة ومستعدة فعلا لأخذ موقع أمامي في الدفاع عن المصالح الأمنية

الغربية. وذلك بالطبع يخلق وضعا أفضل الى الحد الذي تشارك فيه دولة واحدة أو أكثر. ولكن مثل هذه الروابط الثانوية لا يمكن أن تحل محل اسرائيل قوية في شرق أوسط مضطرب أبدا.

ولذا فان من الحماقة المخاطرة بأضعاف أخطر ذخر استراتيجي بقي لنا في المنطقة ... ولا يمكن لنا ان نبني قاعدة افشال مخططات موسكو بصدد أراض وموارد حيوية الأهمية لأمننا ولرفاهنا القومي الا بالوعي الكامل للدور الحاسم الذي تلعبه دولة اسرائيل في حساباتنا الاستراتيجية.[4]

ولذا فلا عجب أن نجد أن البند الأول في جدول الأعمال الغربي بعد انشاء اسرائيل هو بذل كافة الجهود لضمان الوجود المستمر لتلك الدولة «الناشئة ذات الطابع الديمقراطي» في ابريل ١٩٤٩ وعند توقيع المعاهدة الخاصة بحلف شمال الأطلنطي المعروف بـ (ناتو) الذي دخلت كل من تركيا واليونان فيما بعد كعضوتين فيه، بدأت الدول الغربية في تنظيم كتلة عسكرية سياسية في الشرق الأوسط. ومن ثم، فلقد اعتبرت اسرائيل بمثابة حجر الزاوية بالنسبة للأمن والسيطرة أو الهيمنة المستمرة على المنطقة. وفي ٢٥ مايو ١٩٥٠ صدر الاعلان الثلاثي الذي شمل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لضمان المكاسب الغربية بالمنطقة والحفاظ على الوضع القائم من خلال الحفاظ على أمن اسرائيل. وأعلنت الدول الثلاثة الكبرى عن نواياها لضمان الاتفاقات العسكرية التي عقدت عام ١٩٤٩ بين الدول العربية واسرائيل. «لحماية الأمن الداخلي والدفاع الشرعي لتلك الدول»، ويعني هذا تمكين تلك الدول من «تحقيق المهمة المناطة بها (أي بالنسبة لكل من العرب واسرائيل) في الدفاع عن المنطقة كلها».[5]

وتمت عملية ممارسة ضغط على الدول العربية للمشاركة في المشاريع المتعاقبة التي بدأت بما عرف باسم منظمة الشرق الأوسط الدفاعية(MEDO) عام ١٩٥١ الى مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧. وتمثل لب الاستراتيجية الغربية في المنطقة في عزمها على ضمان وقوع الدول العربية في الدائرة الكلية للغرب تحت ستار مواجهة التهديد أو الخطر السوفيتي، الا ان هذا المشروع لم يقض على الشعور السياسي القومي المضاد والمناهض للغرب الذي تكون لدى العرب ذلك الشعور الذي بدأ في الظهور بعد انشاء اسرائيل. ومن وجهة نظر الدول العربية نفسها فان السياسات الغربية كانت بمثابة شباك القصد منها هو الابقاء على النفوذ الغربي بالمنطقة واجهاض الجهود الرامية الى توحيد الدول العربية، هذا فضلا عن أنه كان هناك على مستوى العالم العربي كله اعتقاد راسخ بأن العدو الحقيقي للعرب هو اسرائيل والغرب وليس الاتحاد السوفيتي أو الشيوعية. وعلى حد ما ذكر علي عبد النور الذي حل محل البريجيدير جلوب عام ١٩٥٥ كقائد للقوات العربية بالأردن:

اننا لا نعرف انه من الامور الاكثر حيوية الدفاع عن انفسنا ضد روسيا لا الغرب ولقد سمعنا عن الشيوعية فحسب .... الا انه لم تكن لنا تجربة سيئة معها مثلما حدث بالنسبة للسيطرة الغربية. (6)

وفضلا عن اسرائيل، فان مفتاح السياسة الأمريكية في العالم العربي كان يكمن في مصر. الا أن رفض مصر والدول العربية المشاركة في أي مشروع دفاعي وضع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كلها أمام مشكلة رئيسية. وكان الرئيس جمال عبد الناصر ـ رحمه الله ـ بمثابة عقبة رئيسية أمام أية امكانية حقيقية لتحسين العلاقات العربية الأمريكية. ووصلت العلاقات الأمريكية المصرية الى حد فاصل عام ١٩٥٥ عندما أعلن الرئيس عبد الناصر عن اتفاقية الأسلحة السوفيتية المصرية وكان أكثر المراقبين السياسيين في ذلك الوقت ينظرون الى هذا التطور الذي كسر الاحتكار الغربي للأسلحة على أنه نقطة تحول كبرى في الشرق الأوسط وأنه بمثابة نهاية عصر وبداية عصر آخر. وتمت الصفقة رسميا في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥. ووصف الرئيس المصري الاتفاقية في ابريل ١٩٥٥ على النحو التالي:

لقد طلبنا مساعدة الاتحاد السوفيتي ولطالما طلبنا من جهة أخرى ذلك، لقد تحولنا الى الكتلة السوفيتية بعد أن عرفنا ان الدول الغربية لا تنوي التعامل معنا معاملة الند للند. وجاءت مساعدة الكتلة السوفيتية سريعة سرعة جفاف الحبر من على طلبنا. (7)

وكان رد الفعل الفوري لوزارة الخارجية الأمريكية هو أن تبين لعبد الناصر انه لايزال في حاجة الى الولايات المتحدة ففي يونيو ١٩٥٦ قامت الولايات المتحدة بسحب عرضها الخاص بتمويل السد العالي. وثأر عبد الناصر وكان رد فعله أن اعلن تأميم شركة قناة السويس. ووصل الانهيار في العلاقات الانجليزية الامريكية مع العالم العربي الى ذروته ابان أزمة السويس عام ١٩٥٦، وكانت تلك الظروف فرصة نادرة لكي تثبت اسرائيل للغرب أنها أداة حيوية لتأمين المصالح الغربية وأنها الحليف الوحيد الموثوق به بالنسبة للغرب في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد استشيرت أثناء الأزمة بالنسبة لاحتمالات استخدام القوة، فان الرئيس ايزنهاور لم يحُط بالاجراء العسكري قبل الهجوم الفعلي. وخشي كل من رئيس وزراء بريطانيا ايدن ورئيس وزراء فرنسا موليه من الا توافق واشنطن على اجراءاتهما و إلى احباط عملياتهما العسكرية المزمعة. ولذا، فلا عجب أن نجد انه عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر ان قامت الولايات المتحدة بادانته. ففي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ عشية الغزو الاسرائيلي لمصر دعى الرئيس الأمريكي ايزنهاور فورا الى اجتماع خاص مع كبار مستشاريه في البيت الأبيض. وفي

هذا الاجتماع وصف ما حدث على النحو التالي:

لقد نظر البعض الى الهجوم الاسرائيلي على أنه بمثابة عمل لجس النبض بينما اعتقد آخرون بأنه حركة سريعة تأخذ القوات الاسرائيلية الى السويس خلال ثلاثة أيام على الاكثر وهذا هو نهاية المطاف. أما فوستر فيعارض وجهتي النظر المذكورتين.

لقد قال فوستر دالاس أن الموقف كان أكثر خطورة. فاذا توقف السير بالقناة فانه كان يحق لكل من بريطانيا وفرنسا أن تتدخلا. ولقد ارتابته الشكوك بأن الدولتين قد خططتا لذلك فعلا.

وتكهن البعض في الاجتماع بأنه ربما كانت كل من بريطانيا وفرنسا تأملان في انضمام الولايات المتحدة اليهما عندما يندلع القتال كيفما كانت اختلافاتهم الا أننا لم نضع هذا التصرف في الاعتبار.[8]

وعلى حد ما ذكر الاستاذ هشام شارابي، فان الموقف الأمريكي خلال الحقبة كلها كان موقفا دقيقا. ويصور الأستاذ شارابي الموقف الامريكي تجاه المشكلة على النحو التالي:

ان الولايات المتحدة مجرد أن تلتزم باجراء يتخذ عن طريق الأمم المتحدة فان عليها أن تنهج هذا الخط السياسي وذلك لنتيجته المنطقية. لقد كانت الخيارات أمام دالاس قليلة. فالثورة المجرية والمعارضة الأمريكية القوية للتدخل السوفيتي هناك جعل من المستحيل للولايات المتحدة أن تؤيد العدوان الثلاثي على مصر أو حتى تتخذ موقفا حياديا حياله.

وينبغي أن نتذكر أن السياسة الأمريكية قد أيدت عدم الاستعمار في افريقيا وآسيا ولا يمكنها الآن أن تخاطر بتأييد الامبريالية البريطانية والفرنسية. ومن وجهة نظر الدول المستعمرة السابقة والدول المستقلة السابقة، فان غزو مصر كان بمثابة صحوة للامبريالية الأوربية مما أكد النظريات المتعلقة بالاستعمار الجديد والامبريالية الجديدة في وجه التدخل السوفيتي في المجر والحفاظ على وضعها في وجه الكتلة الافريقية الآسيوية لهذا لم يكن أمام الولايات المتحدة الا أن تؤيد الدعوة الى وقف اطلاق النار فورا وادانة العدوان والمطالبة بالانسحاب غير المشروط للقوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية.[9]

وهكذا فان المعارضة القوية من جانب الولايات المتحدة للعدوان البريطاني الفرنسي الاسرائيلي ضد مصر كانت معارضة شكلية تعمدتها الولايات المتحدة حتى لا يفقد الغرب آخر معاقل نفوذه في الشرق الأوسط بعد أن بلغ تدهور العلاقات العربية مع الغرب أدنى مستواها، فكانت المعارضة الأمريكية حينذاك اذن معارضة تكتيكية حذقة الا أنها ينبغي ألا تحجب الهدف المشترك بين دول الغرب وهو عزل مصر كقوة سياسية عن طريق التخلص من عبد الناصر الذي كان يمثل عقبة كيداء في هيمنة النفوذ الغربي على المنطقة.

ولقد استصوبت الولايات المتحدة الرأي القائل بأن التدخل العسكري المباشر في مصر قد يكون له اثر عكسي وقد يدعم مكانة عبد الناصر بين الجماهير ويزيد

الصعوبات أو المشاكل السياسية لنظم الحكم الضعيفة في كل من الأردن والعراق وغيرهما آنذاك. وهكذا فلم يكن مستغربا أنه عقب انتهاء أزمة السويس بفترة وجيزة أن وضحت الأهداف الحقيقية لأمريكا في المشروع الذي عرض باسم «مشروع ايزنهاور» الذي شكل حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لفترة من الوقت وكما يذكر الأستاذ هشام شارابي:

لقد خرج الشرق الأوسط من حرب لم تعتدي فيها الشيوعية على السلام ولكنها الامبريالية الغربية والصهيونية هما اللتان أصابتا السلام في منطقة الشرق الأوسط وعرضتا العالم الى خطر مواجهة عالمية. وقد وجدت الدول العربية حتى أكثرها اعتدالا بل حتى الدول الموالية للغرب أن من الصعب عليها الاشتراك في المشروع الجديد الذي تخطى التهديد المباشر الى تهديد لم تشعر به الدول العربية مباشرة.[10]

وقد أكد مشروع ايزنهاور على النقاط التالية:

(١) التزام من جانب الولايات المتحدة لدعم استقلال وسيادة كافة الدول بالشرق الأوسط التي تهددها السيطرة الشيوعية.

(٢) استخدام القوات المسلحة الامريكية بعد التصديق على ذلك من الكونجرس لحماية أية دولة أو مجموعة من الدول في الشرق الأوسط تطلب هذه المساعدة لمواجهة أي عدوان سوفيتي صريح أو مباشر.

(٣) تأمين التعاون من قبل دول الشرق الأوسط في برنامج لمساعدتها على زيادة قوتها الاقتصادية بغرض الحفاظ على استقلالها الوطني.

. وعلى حد تعبير البرفسور الأمريكي كوينسي رايت أستاذ العلاقات الدولية:

«ان هذا المشروع لم يؤد الى اقناع الدول العربية التي قاست من العدوان. لا من الشيوعية الدولية ولكن من اسرائيل وبريطانيا العظمى وفرنسا، بأن الولايات المتحدة قد غيرت سياستها التي عارضت هذا المشروع»[11]

أما السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أثناء ادارة الرئيس ايزنهاور وبعد ذلك فلقد أصبحت عبارة عن جهد دائب لتنفيذ مشروع ايزنهاور واقناع العالم العربي بحيوية هذا المشروع بالنسبة لأمن الشرق الأوسط. ولم يقبل بهذا المشروع من الدول العربية سوى لبنان. وبدون الافاضة في التفصيلات فان الأحداث الرئيسية التي وقعت في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٧ حتى نهاية ادارة ايزنهاور عام ١٩٦١ كانت مرتبطة بمشروع ايزنهاور اما بشكل مباشر أو غير مباشر.[12]

فالأزمة السورية في أغسطس ١٩٥٧، والاضطراب الذي وقع في الأردن في نفس العام والحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٥٨، كل هذه الوقائع اتخذتها الولايات

المتحدة ذريعة لتطبيق مشروع ايزنهاور. الا أنه كان من الواضع أن الولايات المتحدة لم تستطع فرض رغباتها على الشرق الأوسط ومن ثم فان النتيجة النهائية للتدخل الأمريكي كانت فائدة للسوفيت والقوى العربية المناهضة للغرب وقد وصف الرئيس الأمريكي جون كيندي قبل أن يتولى الرئاسة سياسة الولايات المتحدة والغرب في الشرق الأوسط على النحو التالي:

يعد الشرق الأوسط اليوم بمثابة نصب تذكاري لسوء الفهم من قبل الغرب في خلال الأعوام الثمانية الماضية عمل الغرب بجهالة على اضعاف قوته بالمنطقة بينما استطاع الاتحاد السوفيتي ان يوطد أقدامه بها. لقد ترنحت السياسة الأمريكية وسارت على غير هدى بدرجة أكبر من أية دولة غربية أخرى.

ولم يتحسن الموقف نتيجة مشروع ايزنهاور الذي يرمي في ظاهره الى حماية المنطقة من أي عدوان خارجي الا أن الثورة العربية القومية في الحقيقة الى جانب الاتجاهات الشيوعية الداخلية كانت بمثابة عوامل حاسمة.

ويبدو بالنسبة لي ان أخطاءنا بالشرق الأوسط كانت بشكل أساسي أخطاء موقف. فلقد نزعنا الى التعامل مع هذه المنطقة في اطار الصراع بين الشرق والغرب ووفقا لمعركتنا ضد الشيوعية الدولية. أما مشكلتهم الخاصة بالقومية والتنمية الاقتصادية والعداءات السياسية المحلية فلقد غابت عن بال صانعي سياساتنا كأمور تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

لقد أدرك العرب أن بلادهم لم تحتل أبدا من قبل قوات سوفيتية الا أنهم قد احتلوا بواسطة قوات غربية .. ولم يكونوا على استعداد للتضحية بقواتهم أو حيادهم من أجل الدخول في حلف مع الدول الغربية .. باختصار منذ ذلك الوقت لم تعد المسألة ما اذا كان ينبغي علينا أن نعترف بقوة القومية العربية، ولكن كيف نستطيع أن نوجهها في اتجاهات بناءة.

ان مواقف الماضي الخاطئة، ومفاهيمنا السابقة الخاطئة والحواجز النفسية ينبغي أن نطرحها جانبا من أجل العرب ومن أجلنا نحن أيضا ... ينبغي علينا أن نتحدث بالفاظ تتعدى مفردات الحرب الباردة .. مفردات أو الفاظ تترجم نفسها الى قيم ملموسة ومصالح ذاتية للعرب ولنا كذلك. [13]

وخلال الفترة القصيرة التي تولى فيها كيندي رئاسة البيت الأبيض عمل على تحسين العجز في العلاقات العربية. الا أن سياسة الرئيس كيندي العربية لم يكن أمامها الوقت الكافي للنضوج. اذ سرعان ما انتهت فترة شهر العسل ـ التي تمتع بها الطرفان ـ خلال ادارة الرئيس كيندي وذلك باغتياله عام ١٩٦٣. وكان تورط ادارة جونسون في فيتنام عمل غطى تماما على أية مسألة أخرى بما في ذلك مشكلة الشرق الأوسط. وفضلا عن هذا فان موقف جونسون تجاه العالم العربي بالمقارنة بموقف كيندي يبدو وقد تأثر تأثرا كثيرا بوجهة نظره «المحدودة» في السياسة .. فلقد كان جونسون على حد ما ذكر جون بادو السفير الأمريكي السابق في مصر «ضيق

الصدر بالنسبة للمسائل أو الشئون العربية».

وفي نهاية عام ١٩٦٦، كان من الواضح أن السياسة الأمريكية في طريقها الى التغير من صداقة محدودة وعلاقات طبيعية الى عداء ... ووصل التوتر في العلاقات بين الطرفين الى ذروته خلال أزمة ١٩٦٧. فلقد اعتبرت الولايات المتحدة واسرائيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر العقبة الرئيسية في سبيل السيطرة الغربية على العالم العربي. ومنذ أزمة السويس، أصبح عبد الناصر أكثر ميلا الى الاتحاد السوفيتي. وفضلا عن تطلعاته القيادية في العالم العربي، فلقد كان يحاول أيضا أن يجعل من نفسه حجر الزاوية في عالم ثالث بازغ. ومن مقالة نشرتها مجلة بنتهاوس الأمريكية أكد انطوني بيرسون انه في عام ١٩٦٥ أن المسئولين في الحكومة الأمريكية واسرائيل كانوا على اتفاق في أنه من الضروري الاطاحة بعبد الناصر. الا أن المشكلة تمثلت في كيفية اتمام ذلك. وكما ذكر الكاتب:

كان من المستحيل الاطاحة بعبد الناصر من داخل مصر بواسطة أي نوع من الانقلابات .. اذ أن تهديدات عبد الناصر الدائبة والمتزايدة ضد اسرائيل وتأكيده لشعبه بأن الخطر الاسرائيلي ينبغي القضاء عليه أوحى لوكالة المخابرات المركزية بأن هزيمة مصر يمكن أن تحقق عن طريق خداع عبد الناصر يعني جعله يواجه اسرائيل فعلا.[14]

وفي عدة اجتماعات سرية تمت في كل من تل أبيب وواشنطن بين مسئولين أمريكيين واسرائيليين بما في ذلك ممثلين عن وكالة المخابرات الأمريكية تقرر تأييد قيام حرب بين اسرائيل ومصر ـ حرب لا تؤثر على الحدود الاقليمية ـ وكذلك بين اسرائيل وسوريا والأردن.

وقامت الحرب كما خطط لها. وشنت اسرائيل هجومها الضارب ضد مصر وتم تدمير الطيران المصري في صباح اليوم الأول للقتال. وانتصرت اسرائيل خلال بضعة ساعات. وفي اليوم الرابع للقتال وقعت القدس وهزمت الأردن. ولم يتبق غير سوريا. وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة كان في ذلك الوقت هو هزيمة عبد الناصر فان الطبيعة التوسعية لدولة اسرائيل لم تستطع مقاومة الاغراء. اذ أن اسرائيل قامت بهجومها الضارب بمساعدة الولايات المتحدة وكان أمامها فرصة كبيرة لم يفوتها قادة اسرائيل ولم يترددوا في استغلالها. اذ أنه على الرغم من أن الخطة الاسرائيلية لم تتفق والخطة المشتركة التي تم الاتفاق عليها بين كل من الولايات المتحدة واسرائيل وقد تضمنت شن حرب اقليمية محدودة فلقد نهج الاسرائيليون وفقا لمخططاتهم الخاصة. الا أنه كما ذكر انتوني بيرسون فلقد كانت الباخرة الأمريكية «ليبرتي» بمثابة عائق أمام خطة اسرائيل الحاسمة للعمل في الشرق الأوسط وفقا

للمصالح الاسرائيلية. ولما كانت السفينة الامريكية على مسرح العلمليات فلقد قامت الولايات المتحدة بالكشف عن انتهاك اسرائيل للخطة الأصلية. ولذا، فلقد قرر قادة اسرائيل ضرورة التخلص من «ليبرتي».[15]

وفي الثامن من يونيو كان لا يزال أمام اسرائيل ثلاثة أيام حتى تصل الى أهدافها النهائية. وكان من الممكن اتخاذ أية اجراءات جوهرية في أي وقت. كما كان القادة الاسرائيليون يخشون من أن الوجود المستمر للسفينة «ليبرتي» قرب سواحل سيناء حيث كانت تراقب أنشطتهم لصالح كل من الحكومة الأمريكية والأمم المتحدة حيث ان وجودها في اعتقادهم قد يؤدي الى احباط مخططاتهم، فاذا ما تم اغراق الباخرة تماما فقد يلقى باللائمة على المصريين أو ربما على الطائرات المقاتلة الروسية من احدى الناقلات السوفيتية وقد يفيد هذا أيضا في احتواء الأمريكيين مباشرة وضمهم كلية الى جانب اسرائيل. لقد كانت خطة جريئة الا أنها كانت مرسومة ومنفذة على نحو جيد تماما ويبدو من العجب أنها فشلت. وظهر أن كل شيء كان معبأ ضد «ليبرتي» ــ كما ثارت شكوك بعض الكتاب عن احتمال تعاون انجليزي أمريكي مع اسرائيل خلال حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ضد مصر وسوريا والأردن. وذكر الاستاذ هشام شارابي:

ان الدول العربية تتهم كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالتحالف مع اسرائيل. الا أن كل من الحكومتين قامتا بانكار ذلك. وتماما كما بدأت أسرار مؤامرة قناة السويس تظهر تدريجيا بعد ١٩٥٦، كذلك بالنسبة للاحداث قبل وأثناء حرب حزيران ١٩٦٧ فسوف تصبح معلومة في وقت مناسب. الا أنه في نفس الوقت، فان الخبراء العسكريين يشيرون الى أنه لم يكن في مقدور اسرائيل أن تشن هجوما شاملا على ٢٥ قاعدة جوية في الجمهورية العربية المتحدة تمتد الى حوالي ٢٥٠٠ ميلا وفضلا عن هذا تهاجم أهداف في العراق وتمتد يدها أيضا لتنال الجبهتين الأردنية والسورية في وقت واحد بدون أن تحصل على طائراتها وحتى لو كان هذا ممكنا، فان الخبراء يشيرون الى أن هذه العملية الجوية الواسعة لم يكن في الامكان أن تظل سرا مغلقا بالنسبة للأسطول السادس الأمريكي والسفن الحربية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط والحقيقة أن عدم تحذير الأسطول الأمريكي والسفن البريطانية للجمهورية العربية المتحدة بهذا الهجوم المرتقب في ذاك الوقت كان يعني أحد أمرين: فاما أن أجهزة الرادار لكل من الأسطولين كانت قديمة أو أنه كان هناك قدر كبير من التشويش سمح بتحقيق عنصر المفاجأة بنجاح. وبالنسبة لأي شخص راجح، فالأمر الأخير يمكن أن يكون أكثر اقناعا. ونفس الحقيقة التي تتضمن أن الولايات المتحدة حذرت الجمهورية العربية المتحدة من ألا تطلق الطلقة الأولى ثم ساندت فيما بعد الموقف الاسرائيلي فان هذا يعد في حد ذاته بمثابة تواطؤ.[16]

وتبقى الاجابة على سؤال هو: الى أي مدى أسهمت اسرائيل في الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؟ وللاجابة على هذا السؤال: ينبغي تحديد

الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. أن هناك أربعة أهداف رئيسية للسياسة الأمريكية في المنطقة في ذلك الوقت:

(١) حماية المنطقة من الوقوع تحت سيطرة أو نفوذ الاتحاد السوفيتي. أو أية قوى كبرى معادية لمصالح أمريكا.

(٢) حماية وحفظ حقوق الانتقال الجوي والبحري للولايات المتحدة وحلفائها. وأهم شيء هو حرية الحركة بالنسبة للأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط. وتعد قناة السويس أيضا ذات اهمية حيوية بالنسبة لحركة التجارة ونقل السلع الصناعية من الأسواق الغربية الى المنطقة، وكذا نقل البترول من منطقة الشرق الأوسط، وعلى الأخص من الخليج العربي الى الأسواق الغربية. كما أن الموقع الاستراتيجي للقناة يجعلها ذات قيمة عسكرية كبيرة للعالم الغربي.

(٣) الابقاء على التدفق المستمر للنفط بالشرق الأوسط الى الأسواق الغربية.

(٤) الحفاظ على سلام وأمن المنطقة، وهذه السياسة تهم الى حد كبير دولة اسرائيل.

وكما ذكر روبرت هنتر: «فان للولايات المتحدة علاقة من نوع خاص مع هذه الدولة (اسرائيل) وهذه العلاقة هي نتيجة لربط تاريخي. وببساطة شديدة فان للولايات المتحدة سياسة تتعلق بفلسطين قبل أن يكون لها سياسة خاصة بالشرق الأوسط بزمن طويل». [17]

ولنعد مرة أخرى الى سؤالنا، هل نجحت الولايات المتحدة في تحقيق هذه الأهداف الرئيسية؟ ان الاجابة على هذا السؤال تتأتى من خلال ما كتبه أحد الدبلوماسيين الأمريكيين وليام بولك الذي يقول:

كان من الواضح أن الولايات المتحدة فشلت في تحقيق أو الحفاظ على المصالح الأمريكية. فلقد غيرت حرب يونية ١٩٦٧ وجه الشرق الأوسط كله. في ذلك الوقت، كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة على المستوى العالمي هو تجنب أية مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفيتي. ولقد تحقق هذا من خلال اتفاق ضمني بين القوتين العظمتين ومن خلال سرعة ومجرى الأحداث في الشرق الأوسط. في الوقت الذي لم يقع فيه الشرق الأوسط تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي فان العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين كل من الولايات المتحدة والدول العربية، والاستقطاب المتزايد للمنطقة من خلال القنوات أو الاتجاهات السوفيتية والاسرائيلية الغربية، والحضور السوفيتي الهائل بمنطقة الشرق الأوسط، وبصفة خاصة في سوريا والعراق ومصر لا شك أن هذا قد عرض (الأهداف الأمريكية) للخطر. [18]

وهكذا فشلت الولايات المتحدة في تحقيق هدفها الأول في القضاء على النفوذ السوفيتي في المنطقة، كما فشلت أيضا في تحقيق هدفها الثاني الخاص بتأمين حرية الملاحة لها ولحلفائها اذ تم اغلاق قناة السويس وكانت تكلفة ذلك هائلة بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من الدول. أما الهدف الثالث وهو تدفق النفط فلقد ثبت عدم ارتقائه الى مستوى الأزمة حتى أكتوبر ١٩٧٣.

وحتى قبل اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ واستغلال العرب لقوتهم النفطية، طالب كثير من الأمريكيين باعادة النظر في السياسة الامريكية بالمنطقة. الا أنه على حد قول جون هـ. ديفز:

لقد تمثلت احدى العقبات الرئيسية بالنسبة لمعظم الأمريكيين في فهم طبيعة وتاريخ ومشاكل الشرق الأوسط في صعوبة وخطورة اثارة تحفظات تدور حول سياسات الحكومة الاسرائيلية أو علاقاتنا مع اسرائيل. وفي هذه المجالات غالبا ما تؤدي المناقشات المنطقية الى اثارة جدل ذو طابع انفعالي وقد يعتبر صاحب السؤال مؤيد للعرب أو مناهض لاسرائيل أو ما هو أسوأ. وبالتالي، فلم يكن هناك في بلدنا هذا أو في أي بلد آخر أجنبي أي حوار علني ذو دلالة حول المشاكل الانسانية في العلاقات العربية الاسرائيلية وكيف يمكن لدولتنا أن تسهم بصورة أكثر ايجابية أو فعالية في تحسن تلك العلاقات. وعلى الصعيد الوطني نجد الاهتمام الوحيد بهذه المشاكل يأتي بصفة دورية من قبل الكونجرس وذلك كل أربعة اعوام مع دخول المرشحين الأمريكيين والعديد من أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس في حملة لتبيان من يستطيع أن يعد بأكبر قدر ممكن من التأييد ـ أو الدعم الأمريكي لاسرائيل.(19)

وهكذا فان اسرائيل اعتبرت قاعدة للغرب في المنطقة العربية، عن طريقها يوجهون أهدافهم. فهي حسب تعبير كثير من الكتاب العرب «خنجر في ظهر الأمة العربية» تحركه الامبريالية الأمريكية متى أرادت اخماد أو الحد من التحرك العربي. الا أن الاحداث أثبتت حتى الآن أن اسرائيل وان كانت مرحليا تخدم بعض الأهداف الغربية فانها انما تسخره ـ اي الغرب ـ لخدمة أهدافها الاقليمية التوسعية وهي بذلك تسيء للأهداف والمصالح الغربية على المدى البعيد أكثر مما تخدم تلك المصالح. كما أثبتت الوقائع أنه مع كل نجاح تحققه اسرائيل في تحقيق أهدافها مدعومة من الغرب، فان هناك فشل معاكس تجنيه السياسة الغربية في المنطقة وتدهور وتقلص في النفوذ الغربي وفي العلاقات العربية مع الدول الغربية عامة والولايات المتحدة بشكل خاص. وتجاه التحدي الذي تمثله اسرائيل تجاه الأهداف والمصالح العربية فان العرب لم يتوانوا عن استخدام كافة الطاقات والامكانات المتوفرة لهم وفي مقدمتها النفط العربي. لذا فلا غرابة ان برز هذا الموضوع على حيز البحث باستمرار وكان من أولى الموضوعات المعروضة في جدول أعمال المنظمة الاقليمية الجديدة التي انشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية باسم جامعة الدول العربية.

1. Hisham B. Sharabi, *Palestine and Israel: The Lethal Dilemma* (New York: Pegasus, 1969), p. 33.

2. *The Link*, Vol. 7, N° 1 (January/February, 1974), p.2.

3. Henry M. Jackson, *The Middle East and American Security Policy*, Report to the Committee on Armed Forces, U.S., Congress, Government Printing Office, 1970), p. 2.

(4) الرئيس الأمريكي رونالد ريغن، في مقال ظهر له في خريف ١٩٨٠ في مجلة الشئون الخارجية قبل توليه الرئاسة الأمريكية.

5. U.S., Congress, Senate Committee on Foreign Relations, *A Select Chronology and Background Documents Relating to the Middle East*, 89th (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1967), p. 64.

6. Emil Lengyel, *Egypt's Role in World Affairs* (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1957), p. 42.

7. David Duncan, "Nasser, Frank and Startling Views," *Life*, April 16, 1956, p. 34.

8. Dwight D. Eisenhower, *Waging Peace: 1956-1961* Quoted in Sharabi, Op. Cit., p. 59.

9. Sharabi, Op. Cit., pp. 60-61.

10. Ibid, pp. 64-65.

11. Quincy Wright, "*The Legal Aspect of the Middle East Situation*, " Law and contemporary Problems (Winter 1968), p. 29.

(12) في مذكراته اعترف الرئيس الامريكي ايزنهاور ان الاستراتيجية الامريكية كانت قد وضعت خطة لاثارة بعض الاضطرابات في سوريا والاردن تتيح للولايات المتحدة تطبيق مشروع ايزنهاور. وكانت هذه الاستراتيجية تقضي بأن يعلن أن سوريا وقعت تحت النفوذ الشيوعي وأن يقوم بعد ذلك الجيش بانقلاب ضد الحكومة السورية يعطي له القادة السوريون في المنفى تأييدهم وينادوا الدول العربية الشقيقة بمساعدتهم حيث تقوم فرق عسكرية من العراق والاردن لنجدة سوريا تدعمهم قوات من لبنان وسوريا عند الضرورة. وقد كان دور الولايات المتحدة قاصرا على امداد السلاح والمال واجراء بعض العمليات العسكرية العلنية داخل سوريا. انظر في هذا 81-
Sharabi, op. cit., p. 67. and Stork, op. cit, pp. 80 ولقد كان التدخل الامريكي في لبنان عام ١٩٥٨ جزءا من هذه الاستراتيجية رغم انه ليس هناك أي أساس يدعو للتدخل الامريكي تبعا لمشروع ايزنهاور، فكما يقول الدكتور هشام شارابي فانه على الرغم من ان الرئيس شمعون رئيس لبنان طلب الحماية الامريكية فان هذا الطلب لا يمكن ان يفسر بانه تطبيقا لمشروع ايزنهاور الذي حدد التدخل الامريكي بأن يكون هناك خطرا من الشيوعية الدولية وليس من جراء الانتفاضات الداخلية، ولم تكن المعارضة الداخلية بلا شك تدخل شيوعي. لذا فان الانزال الامريكي في لبنان كان اجراءا تعسفيا قصد منه اظهار القوة الامريكية حتى وان تعارض مع مشروع ايزنهاور نفسه.

13. John F. Kennedy, *The Strategy of Power* (New York: Harper of Row, Publishers, 1960), pp. 106-108.

14. Anthony Pearson, "*The Attack on the U.S.S. Liberty: Mayday! Mayday!*" Penthouse Magazine (May 1976), p. 143.

(15) يذهب الكاتب انتوني بيرسون الى الاعتقاد بأن وجود سفينة التجسس الامريكية يو. اس. اس. ليبرتي كان خافيا على الجانب الاسرائيلي ولم يدخل في المخطط الامريكي الاسرائيلي لحرب يونيه. لذا فان الاسرائيليين اعتبروا وجود السفينة الامريكية في المنطقة عائقا كبيرا امام مخططاتهم الخاصة كان ينبغي ان يزول.

16. Sharabi, Op. Cit., p. 314.

17. Robert E. Hunter, "American Policy in the Middle East," *Asian Affairs,* V (1968-1969), pp. 265-266.

18. William R. Polk, *The United States and the Arab* World, 3rd Ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University press, 1975), p. 415.

19. John H. Davis, "America's Stake in the Middle East," *The Link,* IX (Summer 1976), p. 2.

٦

الجامعة العربية والسياسة النفطية العربية

أدى انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ في منطقة يعتبرها العرب جزءا لا يتجزأ من العالم العربي الى جمع شمل الدول العربية للدفاع ضد ما بدا لها تهديدا أو خطرا مشتركا للوجود السياسي لتلك الدول. وعلى حد ما ذكر زهـدي مكداشي :

فان عامل الدفاع أو التهديد المشترك الذي دفع برجال السياسة العرب الى المبادرة بانشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ أصبح أمرا أكثر ضرورة عندما ظهرت دولة اسرائيل الى حيز الوجود فيما كان يعرف بفلسطين العربية. ولا شك أن وجود دولة توسعية في جسم الأمة العربية كان وسيظل أمرا مصدر اهتمام خطير للفلسطينيين وللعرب عامة. ولقد أثر هذا بشكل واضح على الحياة الاقتصادية والسياسية للمنطقة.

وأمام الخطر المتزايد الذي يشكله انشاء الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية وقعت خمس دول أعضاء في جامعة الدول العربية هي مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن ـ يدفعها التصميم على مواجهة التحدي ـ معاهدة للأمن المشترك عرفت باسم معاهدة التعاون الدفاعي والاقتصادي المشترك وذلك في السابع عشر من يونيو ١٩٥٠ وقـد انضمت الى هذه المعاهدة فيما بعد دول عربية أخرى هي الجزائر، تونس، ليبيا، والسودان عام ١٩٦٩. ولقد أكدت المعاهدت الجديدة الترابط الوثيق بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالنسبة للأمور الاقتصادية والمالية. وكان أهم هذه الأمور هو أهمية التنسيق في استغلال الموارد

الطبيعية والصناعية وأهمها جميعا النفط. وقد أكدت الفقرة (د) من المادة (١) من معاهدت التعاون الدفاعي والاقتصادي المشترك (MDECT) ذلك حيث جاء فيها:

تقديم توصيات لاستغلال الموارد الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها من الموارد لدى الدول الموقعة على هذه المعاهدة وكذلك التنسيق بالنسبة لهذا الاستغلال لخدمة الجهود العسكرية والدفاعية المشتركة.[2]

وكان المقصود بمعاهدة ١٩٥٠ هو مواجهة الأخطار الخارجية والتعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء وكان هذا السعي أصلا بمثابة أمر ثانوي في الدفاع المشترك. وكان الشرط السابق هو اثبات بعض الأهمية للنفط على أساس أنه أهم مورد طبيعي في العالم العربي كما دلت على ذلك الوقائع.

ومنذ انشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ داءبت بعض التيارات السياسية داخل الجامعة على محاولة صبغ النفط العربي بالصبغة السياسية والاصرار على جعله على رأس قائمة الاهتمامات السياسية للجامعة العربية الناشئة. ومنذ منتصف الأربعينات كانت هناك موجة من المطالبات من قبل رجال الفكر والساسة العرب تدعو الى استغلال النفط كأداة سياسية للضغط على الدول الغربية التي تساعد المصالح الصهيونية لاقامة دولة في فلسطين. لذا فانه عند انشاء جامعة الدول العربية قامت هذه المنظمة الجديدة بدراسة فكرة انشاء جهاز سياسي يضم أعضاء من جامعة الدول العربية يمكن لهم معالجة المسائل النفطية، وكان هدفهم هو تحقيق انسجام وتعاون بين السياسات النفطية للدول الأعضاء. وكان التنسيق بين السياسات النفطية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أحد أهم الأهداف التي حددها ميثاق جامعة الدول العربية الذي تم التوقيع عليه في ١٩٤٥/٣/٢٢ بواسطة رؤساء كل من الدول العربية المستقلة آنذاك وهي: مصر ـ لبنان ـ المملكة العربية السعودية ـ سوريا ـ الأردن ـ واليمن، وشارك فيه وفد فلسطيني كمراقب، حيث أن فلسطين كانت عندئذ تحت الانتداب البريطاني. وحددت المادة الثانية هدف المنظمة التي تم انشاؤها حديثا فيما يلي:

من بين أهداف جامعة الدول العربية توثيق العلاقات بين الأعضاء وتنسيق سياستها وذلك لتحقيق التعاون بينها وحماية استقلالها وسيادتها والاهتمام عامة بمشاكل ومصالح الدول العربية.

ومن ثم فان أهداف جامعة الدول العربية كانت بصفة أساسية أهدافا دفاعية. كما أيدت الجامعة أيضا التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في الشئون الاقتصادية والمالية وشئون الجنسيات والشئون الاجتماعية والصحية. ومع تزايد المساندة الغربية للأهداف الصهيونية، فان جامعة الدول العربية في لقائها في بلودان في سوريا في

يونيو عام ١٩٤٦ أقرت مجموعة من التوصيات تدعو الى استغلال النفط العربي كسلاح. ومن ثم في عام ١٩٤٧ قامت وزارة الخارجية الأمريكية انطلاقا من اهتمامها بامكانية ظهور تنبيه عربي ـ بالتنبيه بخطورة تأييد الرئيس ترومان لمشروع تقسيم فلسطين.

الا أنه نظرا للاعتماد الكلي للعرب على النفط كمصدر رئيسي لدخلهم واعتمادهم على الشركات الأجنبية في ادارة أو تشغيل العمليات النفطية فان توصيات مؤتمر بلودان لم تؤخذ بالجدية الكافية سواء من الدول المنتجة أو الدول الغربية المستهلكة للنفط. وفضلا عن هذا فان بعض الدول العربية النفطية التي كانت لا تمتلك أي مصدر آخر للدخل كانت تعتقد أن عمليات النفط التجارية ينبغي الا تتأثر بالاعتبارات السياسية الا أن هذا القرار يمكن أن يعتبر بمثابة أول انذار عربي بالتلويح بامكانية استخدام النفط كسلاح ضغط سياسي لخدمة القضية الفلسطينية.

وعقب قيام اسرائيل مباشرة، تم قطع خطوط الأنابيب التي كانت تنقل النفط من العراق الى حيفا سواء للتكرير أو للشحن الى أوروبا الغربية. والى يومنا هذا فان هذه الخطوط لا تعمل. وعندما قامت شركة أرامكو بانشاء خط الأنابيب عبر شبه الجزيرة العربية (التابلاين) من حقلها على الخليج العربي للمملكة العربية السعودية الى ساحل البحر الأبيض المتوسط عمد الى تلافي المنطقة الاسرائيلية ولو أنها كانت لتؤدي الى طريق أقصر ـ كما مارست الدول العربية ضغطا على شركات النفط الدولية التي ليس لها علاقة بصناعة النفط الاسرائيلي. ونتيجة لهذا فلقد اضطرت اسرائيل الى انشاء المباني الخاصة بعمليات التكرير والحصول على نفطها بشكل رئيسي من دول غير عربية مثل ايران وفنزويلا.

الا أن الحملة العربية عام ١٩٤٨ للضغط على الدول الغربية وشركات النفط لكي تنهي كل ارتباطاتها باسرائيل هذه الحملة قد فشلت بصفة عامة لتحقيق أي هدف من أهدافها. وعلى الرغم من كافة التهديدات العربية، فلقد سارت الدول الغربية في طريقها كما ذكرنا آنفا وصوتت الى جانب تقسيم فلسطين، وبعد انشاء اسرائيل في مناطق أكبر من تلك كانت مخصصة لها حسب قرار الأمم المتحدة، لم تعترض أي دولة غربية على هذا الانتهاك. معلنة بذلك عدم اهتمامها بتهديدات العرب التي كانت فعلا لا تشكل أية قوة ضغط حقيقية على تلك الدول.

وفيما اذا كانت أية حملة منسقة كان يمكن القيام بها في ذلك الوقت لهذا أمر كان موضع شك الى حد كبير على أساس انخفاض مستوى الكفاءة الفنية والتنسيق

السياسي فيما بين الدول العربية. هذا فضلا عن الاعتماد المحدد للدول الغربية الصناعية في ذلك الوقت على البترول العربي. وعلى أية حال فان التهديد ظل أمرا غير واضح وبعيد عن الواقع.

وشكت الجامعة من أن الدول الأعضاء فيها ليس لهم رأي أو كلمة في المشاكل الأساسية التي تواجه صناعة النفط. ولم تكن لديهم سلطة على الانتاج أو الأسعار أو التسويق. وفضلا عن هذا، فان كافة التسهيلات، وناقلات النفط، ومعامل تكريره والأسواق كانت ملكا لشركات النفط الكبرى. وفي ظل هذه الظروف فلقد كان في مقدور الشركات وحدها التصرف في النفط الخام والمنتجات النفطية، ونتيجة لهذا، فلقد رأت جامعة الدول العربية بأن الأمتيازات القائمة لم تكن تتيح للشركات قدرا كبيرا من حرية العمل فحسب، ولكنها كانت أيضا تحول دون ممارسة الحكومات المضيفة لها أي قدر من الاشراف على أوجه نشاطها مما أدى الى خلق ما يشبه «حكومة مصغرة» من الشركات النفطية العاملة داخل الحكومة في الدول المنتجة للنفط.

وأمام هذا الواقع الذي كانت عليه صناعة العربية فلقد قررت جامعة الدول العربية أن تتخذ بعض القرارات الأساسية تتصل بالطبيعة التنظيمية والسياسية للمسائل النفطية. وفي الاجتماع الذي عقدته جامعة الدول العربية في أغسطس سبتمبر ١٩٥١ قررت اللجنة السياسية للجامعة انشاء لجنة الصادرات النفطية أنشئت في نفس العام وأصبحت الجهاز الرئيسي بالجامعة المختص بصياغة السياسات النفطية وكما ذكر الأستاذ زهدي مكداشي :

ان السبب الأساسي وراء انشاء لجنة الصادرات النفطية سبب سياسي هو الأمن القومي للدول العربية. ويعني هذا حماية الاستقلال السياسي والسيادة الاقليمية للدول العربية. وكان الأمل معقودا في أن يتحقق هذا في ذلك الوقت من خلال فرض مقاطعة اقتصادية عامة (ضد اسرائيل) بما في ذلك مقاطعة الامدادات النفطية لاسرائيل وذلك بهدف اضعاف قوتها العسكرية على التوسع في الدول العربية المجاورة.[3]

وقد اتخذت لجنة الخبراء للصادرات النفطية خلال سنوات من انشائها عدة توصيات أهمها مايلي :ـ

١ ـ ضرورة انشاء شركات نفط وطنية وتدعيم شركات النفط الوطنية القائمة، وهذا يتضمن انشاء شركات عربية للصهاريج ودراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع انشاء شركة عربية لانابيب النفط.

٢ ـ انشاء معامل تكرير جديدة في الدول العربية تشترك فيها رؤوس الأموال العربية

مجتمعة، وانشاء شركة وطنية لتوزيع المنتجات النفطية المكررة.

٣ ـ انشاء صناعات بتروكماوية عربية وللمشتقات النفطية الأخرى.

٤ ـ تسويق المنتجات النفطية الفائقة في الدول العربية وزيادة حجم المبادلات التجارية النفطية بين الدول العربية.

٥ ـ ضرورة انشاء مكتب بترولى دائم يتبع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتبادل المعلومات والاحصاءات المتعلقة بالنفط فيما بين الدول العربية بشرط انشاء هذا المكتب.

٦ ـ ضرورة توحيد المصطلحـات النفطية العربية.

وكان من أبرز المهام التي تولتها لجنة الخبراء العرب هوالاعلام عن المقاطعة العربية الكاملة ضد اسرائيل. ولما كانت اسرائيل قد أحجمت عن الانصياع لقرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٥٢ والذي يعطي اللاجئين العرب الفلسطينيين الحق في العودة الى وطنهم فإن اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية قد أقرت توصية اقترحتها لجنة الخبراء العرب تقول:

بالنظر الى الحق الشرعي في الدفاع عن النفس ونظرا لضرورة حد قوة اسرائيل العدوانية اذا أخذنا في الاعتبار دأب اسرائيل على انتهاكات قرارات الأمم المتحدة وتغاضي الأمم المتحدة عن انتهاك اسرائيل للقرارات، اذا أخذنا كل هذه الأسباب في الاعتبار فإنه على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تتكاتف تماما في احكام مقاطعة اسرائيل وعلى ناقلات وسفن وشركات شحن الزيت، بعد اخطارها بالظروف والقيود المفروضة من قبل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ضمان عدم وصول النفط الى اسرائيل سواء أكان منتجا محليا أو منقولا عبر مياهها الاقليمية.(4)

وللعمل بموجب التوصيات السابقة تم في ١٩٥٤/٧/١٧ انشاء مكتب دائم للنفط تحت اشراف اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية. وفي ١٩٥٩/١/١٥ تحول هذا المكتب الى ادارة الشئون البترولية. وقد كان من أهم أنشطة هذه الادارة اقامة ورعاية مؤتمرات النفط العربية. وقد أوضح أمين عام جامعة الدول العربية في أن الهدف الحقيقي لمؤتمر النفط العربي هو:

تحقيق تعاون أوثق بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والمالية وتنطوي على نشر المعلومات العامة عن الشئون النفطية بين الشعوب العربية.(5)

وعلى الرغم من أن الأهداف الرئيسية لمؤتمر النفط العربي هي الأهداف ليست ذات طابع رئيسي في الأساس الا أنه كان من الطبيعي أن تطفو السياسة على كافة الشئون العربية خاصة عندما تكون مرتبطة بالقضية الفلسطينية التي يضعها العرب كواحدة من أهم الأولويات السياسية التي تشغل جانبا كبيرا من تفكيرهم السياسي.

فلقد كان انشاء اسرائيل في قلب العالم العربي بمثابة مناورة غربية أدت الى تشريد مليون ونصف مليون عربي فلسطيني، وخلق توتر دائم في منطقة الشرق الأوسط. ولذا فإن مؤتمر النفط العربي لم يتمكن من التغاضي عن شيئ يعتبر الشغل الشاغل للسياسة العربية بصفة عامة في الوقت الحاضر.

وبالنسبة لادارة الشئون البترولية فإن الأهداف العامة لمؤتمر النفط العربي كانت على النحو التالي:

(١) ترويج المعلومات البترولية بين الدول العربية: كان من الأهداف الرئيسية لعقد مؤتمر نفط عربي سنوي وتنظيم معرض نفطي كل أربعة أعوام هو ترويج أو نشر المعلومات أو المعارف البترولية بين العرب وخلق وعي نفطي بين الجماهير العربية ولدى المسئولين عن الشئون النفطية في العالم العربي. وقد قامت ادارة الشئون البترولية باعداد تقارير ومذكرات ووثائق وبحوث كانت لازمة في الاجتماعات أو اللقاءات التي تمت بين المسئولين العرب لمعالجة الأمور النفطية.

وقد كانت الحكومات العربية النفطية تلجأ الى شركات النفط العاملة لديها من أجل الحصول على المعلومات والتحليلات الاقتصادية التي تستخدم في صياغة أو وضع السياسات النفطية في الدول العربية المنتجة للنفط. ففي أواخر عام ١٩٥١ على سبيل المثال لم يعرف المفاوضون العراقيون في أي شيئ عن وظيفة الأسعار المعلنة التي تحتسب متحصلات بلدهم على أساسها ولم يتوفر لديهم دراسات اقتصادية تمكنهم من صياغة موقف تفاوضي أمام شركات النفط. وكان اصدار دراسة اللجنة التجارية الفيدرالية عن اتحاد النفط الدولي فيما بعد مصدرا لحقائق أساسية واستبصارات تحليلية أفادت كثيراً من المواطنين العرب الذين كانوا يحاولون فهم العمليات التي تنطوي عليها صناعة النفط في منطقة الشرق الأوسط.

(٢) تنسيق السياسات النفطية للدول العربية مع الأخذ في الأعتبار شروط الامتيازات النفطية القديمة ومواقف الحكومات أو الدول الكبرى تجاه الدول العربية وكان من المهام الرئيسية التي كان على جامعة الدول العربية أن تحققها هو انماء روح التعاون بين الدول الاعضاء في الشئون الاقتصادية والمالية. وكان النفط بمثابة المورد الوطني الأساسي لكثير من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وعندما حققت هذه الدول الاستقلال السياسي في فترة ما بعد الحرب، فإن رد فعل هذه الدول اختلف وفقا لنظرياتها لما كان ينبغي عمله لكي يكون لها كلمة أقوى من المسائل النفطية التي تخصها. وكما ذكرنا من قبل

فلقد طالب البعض بتأميم فوري لكافة شركات النفط بينما أبدى آخرون تفضيلهم للتعاون مع شركات النفط الكبرى بهدف أن يكون للعرب مساهمة أكبر في عملية اتخاذ القرارات في هذه الشركات.

ولقد عملت جامعة الدول العربية على تنسيق جهود أعضائها المشتته في مسألة التأميم موضوعا يتسم بالحساسية، فلقد كان معظم الخبراء العرب يقررون بصفة عامة في ذلك الوقت بأنه أسلوب غير واقعي بالنسبة للمسائل النفطية. وكانت ندرة الاداريين والفنيين المهرة في العالم العربي بمثابة عقبة أساسية وقفت حجر عثرة أمام أى نظرة جادة للتأميم، هذا فضلا عن العقبات السياسية التي ينطوي عليها ذلك.

ومن ثم فلقد وافقت غالبية الدول العربية المنتجة للنفط على أسلوب أكثر واقعية. في ذلك الوقت رأت جامعة الدول العربية أن أفضل تصرف هو التعاون مع الشركات الكبرى من أجل الحصول على شروط أفضل. واقترح المؤتمر الثاني للنفط بعض القواعد العامة للدول العربية المنتجة للنفط في تعاملها مع شركات النفط. ومن أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر هو الدعوة الى أن يكون للعرب جبهة موحدة تمكنهم من التفاوض من مركز قوة. وطالبت توصيات المؤتمر بما يلي:

أ ـ تحسين شروط امتيازات النفط. وقد عبر المؤتمر عن أمله في أن تستجيب الشركات استجابة طيبة ازاء هذه المطالب العادلة لضمان استمرار التعاون المثمر بين الطرفين.

ب ـ وعبر المؤتمر عن عدم رضائه عن الاجراء الذي تتخذه الشركات من جانب واحد في خفض كل من أسعار النفط الخام ومنتجاته الأخرى بدون الرجوع الى الدول العربية المنتجة للنفط.

جـ ـ كما أوصى المؤتمر بأن تضاعف الدول العربية جهودها لاستيعاب كافة الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية التي تفضى في مجموعها الى خبرة أفضل في المسائل البترولية.

وقد كان من أبرز التوصيات التي خرج بها المؤتمر الدعوة الى اقامة شركات بترولية وطنية تكون نواة صناعية بتروكيماوية عربية في المستقبل. وفي اللقاء الخامس للمؤتمر الذي عقد في القاهرة من ١٦ ـ ٢٣ مارس ١٩٦٥ أوصى المؤتمرون بأن تتخذ الحكومات العربية الاجراءات اللازمة لانشاء منظمة بترولية عربية، ومعهد عربي للبحوث البترولية وشركة بترولية عربية تدار بشكل جماعي في اطار جامعة الدول العربية. ومرة أخرى، كانت الأهداف هي خلق تعاون أوثق بين الدول العربية في صناعة سياستها النفطية وتدريب الباحثين العرب في القطاعات المختلفة اللازمة

لصناعة النفط. وقد انعقدت الآمال على البدء في التنمية الاقتصادية ودعم اقتصاديات الدول العربية. **الا أنه في هذا المؤتمر سمعت صرخة كبرى تنادى باستغلال النفط كسلاح سياسي.** وكانت الصبغة الغالبة على جلسات المؤتمر بلاغية وسياسية أكثر من أى مؤتمر من المؤتمرات السابقة. وعند افتتاح المؤتمر أعلن أحمد كمال البدري رئيس المؤتمر مايلي:

يعد النفط العربي كما كان من ذي قبل محور وموضوع كافة المؤتمرات التي تحاك بواسطة تحالف الاستعمار والصهيونية .. ان سلاح النفط العربي يمكن استخدامه ضد الصهيونية والاستعمار اذا حاول أى منهما القيام بأية أعمال عدوانية جديدة. (6)

وأوصى المؤتمر باستخدام النفط وغيره من المقدرات والثروات الاقتصادية كأسلحة فعالة في نضال الدول العربية من أجل تحرير فلسطين، كما أوصى بأن تتحدد العلاقات بين الدول العربية من ناحية والدول الأخرى من ناحية ثانية على ضوء مواقفها من القضية الفلسطينية. كما أقر المؤتمر المطالبة الأساسية لمنظمة الأوبك. الا أن هذه التوصيات التي خرج بها المؤتمر لم تلق التطبيق الفعلي حتى أزمة ١٩٦٧ عندما أعلن العرب استخدامهم لسلاحهم النفطي كأداة ضغط سياسية ضد الدول المؤيدة لاسرائيل. ورغم عدم نجاح هذه المحاولة الا أن هذه التجربة أظهرت للعالم الغربي مدى اقتران النفط بالسياسة العربية وكانت اول انذار جدي من نوعه تواجه الدول الغربية من دول النفط العربية. ورغم ما ألحقته أزمة ١٩٦٧ من أضرار ـ كانت ذات أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية ـ على الدول العربية فان العرب لا شك قد استفادوا منها في معركتهم النفطية خلال حرب رمضان المجيدة ١٣٩٣هـ.

ولربما كان عدم التنسيق في المواقف العربية الذي وافق التجربة العربية باستخدام النفط كسلاح سياسي خلال أزمة ١٩٦٧ هو ما دعى الدول العربية المنتجة للنفط الى انشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ـ أوابك (OAPEC) Organization of Arab Petroleum Exporting Countries في عام ١٩٦٨ وذلك لوضع استراتيجية نفطية عربية موحدة كانت هي المحركة الفعلية لمعركة النفط الكبرى عام ١٩٧٣.

1. Zuhayr Mikdashı, *The Community of Oil Exporting Countries* (London: George Allen & Unwin, Ltd., 1972), p. 27.

(2) جامعة الدول العربية، **جهود جامعة الدول العربية في الشئون البترولية: ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥** (القاهرة: منشورات ادارة الشئون البترولية، ٢٢ مارس ١٩٦٥) ص: ٧، ٨

3. Mıkdashi, op. cıt.

(4) جامعة الدول العربية، **جهود جامعة الدول**... مرجع سبق ذكره، ص: ٨

(5) نفس المرجع السابق، ص: ١٨

6. Benjamin Shwadran, *The Middle East, Oil and the Great Powers*, 3rd., (New York: John Wiley and Sons, 1973), p. 504.


القسم
الثالث

تسييس النفط العربى

تسييس النفط العربي

مقدمة

أدرك العرب منذ بدء اكتشاف أول بئر نفط في المنطقة، القوة الكامنة لنفطهم ومكانته الاستراتيجية في الشئون العالمية. ففي خلال اللقاء التاريخي الذي تم بين الرئيس الأمريكي روزفلت والمغفور له الملك عبدالعزيز اثناء الحرب العالمية الثانية، قال جلالته: «**إن من يسيطر على حقول النفط في الشرق الأوسط سوف تكون لديه القوة لكي يصنع السلام أو الحرب.**»[1] وفي كتابه فلسفة الثورة وصف الرئيس الراحل جمال عبدالناصر النفط كواحد من العناصر الثلاث الرئيسية التي تشكل القوة العربية، فلقد أكد عبدالناصر **أن «البترول هو العصب الحيوي للحضارة وبدونه لا يمكن أن توجد حضارة»**.

واستخدام النفط كسلاح سياسي في النزاع العربي ـ الاسرائيلي يمكن أن ينظر اليه في اطار عملية مقاومة الاستعمار التي استمرت في منتصف الخمسينات وتطورت اليوم الى ما يمكن أن نسميه «صراع الشمال والجنوب». الا أنه وكما قال الكاتب سيوم براون:

ان بلدان قليلة من دول العالم الثالث تحظى اليوم بموارد أولية طبيعية، مثل النفط يمكن أن يستخدم كسلاح للتفاوض مع الدول الصناعية أو أن يستخدم بشكل غير مباشر لتجميع الأرصدة المالية التي يمكن أن تدعم موقفها التفاوضي.[2]

لذا فانه ليس غريبا أن نجد النزاع العربي ـ الاسرائيلي وفكرة استخدام النفط كسلاح قد مضيا جنبا الى جنب في العالم العربي. كما أن هذه الفكرة نجد أنها برزت في كل مناقشة للمقدرات العربية والموارد التي يمكن أن تسخر لخدمة القضية العربية من العدوان الخارجي الذي تمثل بشكل جوهري في انشاء اسرائيل في قلب العالم العربي، فلسطين. لذا فلقد دعى المفكرون العرب الى هذا المسار منذ سنوات بعيدة

مما يدل على أن النفط والسياسة هما قضيتان متلازمتان منذ اكتشاف النفط في العالم العربي.

هناك ترابط وثيق بين تاريخ النفط وصراع الدول الكبرى من أجل الحصول على امتيازات نفطية في العالم العربي. ولقد اكتسبت لفظة «امتياز» كما ذكرنا سابقاً في جملته دلالات أو معاني غير طيبة وذلك بدرجة كبيرة جعلت من استخدامه أحيانا اهدارا أو تقليلا من شأن الانتماء الوطني. الا أنه لعل من أعطى هذا الاصطلاح دلالة غير طيبة هو الارتباط الوثيق بين الشركات صاحبة الامتياز ونظم الحكم التي تقوم على عقد اتفاقيات استسلامية وممارسات استعمارية. لذا فلم يجانب الدكتور محمد طلعت الغنيمي الحقيقة حين أشار في هذا الصدد الى ان:

العرب ينظرون الى نفطهم ـ على الرغم من الأرباح الهائلة التي يحققونها منه ـ في شك وريبة وهم يربطون بين شركات النفط التي تستغل هذا النفط وبين تاريخ الامبريالية في دولهم. وهم بهذا لا يجانبون الحقيقة حيث أن بريطانيا كانت تعتبر يوما ما أن قاعدتها العسكرية في عدن أمر لازم لحماية النفط (أو المصالح النفطية) الذي كان يتم استغلالها بواسطة استثمارات مالية بريطانية في منطقة الخليج العربي. [3]

ولم يكن من قبيل الصدفة أن يواكب تاريخ النفط في العالم العربي قوة الدفع التي تكونت لدى شركات النفط الدولية الكبرى لتنسيق سياساتها ازاء المنطقة. ففي عام ١٩٢٨ وقعت شركات النفط الكبرى مؤيدة من قبل الحكومات التابعة لها ما عُرف باتفاق الخط الأحمر Red Line Agreement الذي كان الهدف منه خلق كارتل فيما بين هذه الشركات لتقسيم مناطق النفط في العالم العربي فيما بينها. وبموجب هذا الاتفاق كان على كل مشترك في شركة النفط التركية TPC التي أصبحت فيما بعد شركة النفط العراقية IPC أن يحجم عن اتخاذ أي اجراء مستقل في أية منطقة من المناطق التي كانت تشمل معظم الامبراطورية العثمانية القديمة ـ وهي مميزة بخط أحمر على خريطة لمنطقة الشرق الأوسط. وكان لابد من استغلال هذه المنطقة على أساس عمل مشترك من قبل جميع المشتركين. وكما قال ريموند مايكيسل:

تعد هذه الاتفاقية بمثابة مثل بارز على وجود رباط محدود من اجل التحكم في جزء كبير من امدادات النفط العالمية بواسطة عدد أو مجموعة من الشركات التي تسيطر معا على السوق العالمية الخاصة بهذه السلعة. [4]

وكانت الدول الغربية تنظر دائما الى تحرك العرب نحو الاتحاد أو الوحدة على أنه تهديد لامداداتهم النفطية وسيطرتهم على المنطقة وكانوا يقابلون هذا بأكثر الطرق الاستعمارية فاعلية وهي سياسة «فرق تسد» ولهذا فلكي يضمن الغرب الامدادات

النفطية بشروط طيبة فلقد تم تقسيم العالم العربي الى دويلات وامارات صغيرة مصطنعة عدد سكان بعضها لم يكن يتعدى خمسة آلاف نسمة. وكان تطبيق كارتل ١٩٢٨ سمة هامة لمبدأ «فرق تسد». وعلى حد ما ذكر الدكتور حامد ربيع أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة:

ان هذا الاتحاد (الكارتل) الذي كان انعكاسا للمصالح الغربية وبصفة خاصة المصالح الانجلو ساكسونية الرأسمالية من خلال روح واحدة وكان دليله مبدأ واحد عبر عنه مندوب بريطانيا العظمى بالمنطقة في برقية مشهورة وذلك في ابريل ١٩٢٠ (قال فيها) «انني اقترح ابقاء المنطقة العراقية تحت السيطرة المطلقة لبريطانيا العظمى. وينبغي الا ندعها تتحد مع مناطق أخرى في العالم العربي. بل على العكس من ذلك فانه ينبغي علينا ان نعمل لعزلها بكافة الوسائل الممكنة عن مناطق الأمة العربية الأخرى». (5)

وبعد الحرب العالمية الأولى استخدم العرب كلمات الامبريالية والاستعمار لوصف السياسة الغربية تجاه العالم العربي. وهذه الصفات لم تكن تستخدم من قبل العرب لحبهم في استخدام الكلمات الضخمة وانما نتيجة لما خاضوه من تجارب وذكريات اليمة مع الغرب. فلقد حارب العرب خلال الحرب العالمية الأولى جنبا الى جنب مع قوات الحلفاء الا أنهم لم يجازوا فقط بتجزئة واحتلال الأراضي العربية وانما أيضا بمشروع بلفور الذي وعد قطعة استراتيجية من العالم العربي الى الحركة الصهيونية العالمية، لذا فان شركات النفط العاملة في العالم العربي، ومعظمها غربي، اتهمت من قبل المفكرين العرب بعمالتها للغرب وبأنها مجرد أدوات لخدمة المصالح الغربية في العالم العربي، ولا نكشف سرا حين نقول أن هذه الشركات ظهرت في العالم العربي في وقت كانت فيه السياسة الغربية تعمل لمد نفوذها لاحتواء العالم العربي. وقد عبر بيتر اوديل بحق عن هذه الظاهرة حين قال:

ان شركات النفط قد أصبحت السياط اللازمة للقوى الاستعمارية التي لم تعد تستطيع ان تسيطر على القرارات السياسية ولكنها كانت بالطبع تمارس نفوذا بالغا عن طريق سيطرتها على الموارد (الرئيسية). (6)

لذا فانه حينما استطاع العرب الحصول على استقلالهم السياسي نهائيا في أوائل الخمسينات وجدوا أنه من المستحيل عليهم أن يفصلوا مسألة النفط عن المسائل السياسية الأخرى. وقد كان هدفهم الأساسي هو التخلص من الاستعمار الغربي. الا أن ردود فعلهم تجاه هذا الأمر اختلفت من بلد لاخر. فبعضهم اتبع معايير متطرفة الى حد ما لتحقيق ذلك الغرض عن طريق تأميم جميع الشركات النفطية الغربية، بينما البعض الآخر فضل التعاون مع تلك الشركات مع اشتراط أن يكون للوطنيين

دورا أكبر في شئونهم النفطية.

وهناك في الواقع ثلاثة تطورات تاريخية، كل منها ذات طبيعة مختلفة وطريق مختلف، اجتمعت لكي تساهم في سيطرة الدول المنتجة للنفط على مواردها النفطية، هذه التطورات هي: أولا: التغير الجذري في هيكل صناعة النفط العالمية. ثانيا: المد الاستقلالي للدول الواقعة تحت الاستعمار وثورات التحرر الوطنية في منتصف الخمسينات وبداية الستينات، ثالثا: تزايد اعتماد الاقتصاد العالمي على النفط من بين موارد الطاقة الأخرى. بالاضافة الى تلك العوامل المشتركة بين الدول النفطية فان هناك عاملين آخرين اقتصر تأثيرهما على دول النفط العربية وساهم في تسخير الثروة النفطية لخدمة القضايا الوطنية «وتسييس» Politicization النفط العربي، هذين العاملين هما: النزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي ترجع جذوره الى انشاء وتوسع اسرائيل في العالم العربي في اراضي كانت في الماضي ملكا للفلسطينيين، وثانيا حركية وطبيعة العلاقات بين الدول العربية.

ورغم أن الثروة النفطية والقوة النابعة منها هي أمر جديد لم يعرفه القادة العرب الا حديثا فان الأهمية الاستراتيجية لهذا المورد الاقتصادي الهام في الشئون الدولية كان أمر لم يخف عن الساسة والمفكرين العرب منذ بدء الاهتمامات الغربية بالحصول على امتيازات نفطية في العالم العربي. وكان أكثر هؤلاء ينظرون الى النفط العربي كقوة كامنة. الا أن القوة هي المقدرة وكيفية استخدامها بفعالية فالدول لا يكفي أن يكون لديها الموارد التي يمكن أن تستخدم بكفاءة، ولكن لابد أن يكون لديها أيضا المقدرة على ان تعيد استخدامها لمواجهة الظروف والمواقف المتغيرة.

ورغم أن العرب قد جربوا استخدام النفط كسلاح في معركتهم المصيرية ضد اسرائيل والقوى المؤيدة لها في عدة مناسبات الا أن حرب رمضان جاءت لتثبت مدى فاعلية هذا السلاح وتأثيره في خلق ظروف جديدة في صالح القضية العربية. وسنقوم في هذا القسم بتتبع المحاولات السابقة لاستخدام النفط كسلاح في المعركة ضد اسرائيل ومن ثم الظروف المستجدة التي ساعدت على نجاح معركة النفط التي واكبت حرب رمضان المجيدة.

1. Ernest Jackh, *Background of the Middle East* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1952), p. 13.

2. Seymour Brown, *New Forces in World Politics* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1974), p. 93.

(3) محمد طلعت الغنيمي، **البترول العربي وازمة الشرق الاوسط** (القاهرة: كتاب الساعة، ١٩٧٤)، ص: ١١٨.

4. Raymond F. Mikesell and Hollis Clenery, American Oil: *America's Stake in the Middle East* (Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 1949), p. 45.

(5) حامد ربيع، **البترول العربي واستراتيجية التحرير** (القاهرة دار النهضة العربية ١٩٧١) ص: ٣٢.

6. Peter R. Odell, *Oil and World Power: Background to the Oil Crisis*. 3rd Ed. (Baltimore, Maryland: Penguin Books, 1974) p. 47.

المحـاولات السـابقة لاستخـدام النفط



قبل حرب رمضان المجيدة شهدت منطقة الشرق الأوسط الاستخدام السياسي للنفط ثلاث مرات في أقل من عشرين سنة: في عام ١٩٤٨، ١٩٥٦ ومرة أخرى في عام ١٩٦٧. كما أن هناك محاولة أخرى لاستخدام النفط كسلاح سياسي حدثت عام ١٩٤٦ الا أنها مرت دون أن تكون لها أي قيمة أو تأثير في ذلك الوقت. الا أنه في خلال حرب رمضان نجح أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط المعروفة بـ«أوابك» في فرض قوتهم على الدول الصناعية الكبرى لأن العرب، ولأول مرة، تعلموا كيف يستخدموا قوتهم النفطية بشكل فعال. فاستخدام العرب لقوتهم النفطية خلال الحرب كان أقرب الى الحرب الاقتصادية وهذا شيء لم تعهده المنطقة من قبل أبدا.

وربما يعتبر استخدام العرب لسلاح النفط خلال حرب يونية ١٩٦٧ هو أقرب المحاولات الى النجاح النسبي اذا ما قارناها بالمحاولات التي سبقت ذلك رغم أنها لا يمكن أبدا ـ أي المحاولات قبل حرب يونيه ـ أن تعتبر محاولات جدية لاستخدام السلاح النفطي. فعقب الهجوم الاسرائيلي العدواني على كل من مصر وسوريا والأردن في الخامس من يونيه ١٩٦٧، اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في بغداد لتحديد الرد العربي المناسب. وبعد مناقشات حول استخدام النفط كأداة ضغط سياسية في المعركة وافقت كل من الكويت وليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية على عدم تشغيل حقول النفط وعلى قطع الامدادات النفطية العربية عن الدول المؤيدة لاسرائيل.

وقد فشل العرب قبل حرب يونيه في الاتفاق حول استراتيجية موحدة لتسخير ثرواتهم النفطية. ففي عام ١٩٤٦ وعام ١٩٤٨ ومرة أخرى عام ١٩٥٦ خلال أزمة السويس خابت كل محاولاتهم بسبب الوقائع الصعبة في ذلك الوقت وعدم الحسم السياسي من قبل زعاماتهم. الا أنه يمكن القول أنه حتى ولو اتفق العرب حينذاك على مبدأ استخدام النفط كسلاح لكان من الصعب وضع هذا الأمر موضع التنفيذ نظرا للظروف التي كانت تحيط بالصناعة النفطية والاعتماد الكلي للدول العربية المنتجة للنفط على ثرواتهم النفطية لسد جزء كبير من احتياجاتهم المالية ودخلهم الوطني كما أن درجة اعتماد دول الغرب الصناعية على النفط العربي لم يكن حينذاك كما هي عليه الآن هذا الى جانب سيطرة شركات النفط العالمية العاملة في الدول العربية على معظم عمليات استخراج وانتاج وتسويق النفط وعلى قدر كبير من عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسة النفطية التي كان يغلب عليها تغليب الجانب التجاري والاقتصادي على الجانب السياسي. وكما أثبتت الأحداث فيما بعد فان أزمة السويس ربما كانت هي التي دفعت العمل العربي المشترك وشكلت الموقف العربي تجاه الغرب منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

لقد نشأت فكرة استخدام النفط كأداة ضغط سياسية مع كل مشكلة كبرى ومع كل تهديد خارجي واجه العرب وأصبح سلاح النفط أكثر فاعلية مع مرور الزمن. فمع كل فشل واجه محاولة استخدام النفط العربي كسلاح كان هناك عزم وتصميم من قبل قادة الفكر والسياسة العرب في أن تكون تجربتهم القادمة أكبر حظا في النجاح. ولا شك ان التغيرات التي حدثت في صناعة النفط الدولية في الخمسينات والجو السياسي الذي أحاط أحداث المنطقة كل هذا كان له تأثير مباشر وغير مباشر على القرارات العربية الخاصة بتجربة النفط (كسلاح) عام ١٩٥٦ ومرة ثانية عام ١٩٦٧.

وبلغت القوة والسيطرة الغربية في الدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط ذروتها عام ١٩٥٣ وهو العام الذي حدث فيه الانقلاب الانجلو أمريكي الذي الغى تأميم صناعة النفط وأعاد الشاه الى عرشه وفشلت مغامرة التأميم الايرانية ــ الا أنها كانت نذيرا لشركات النفط وللحكومات الغربية بحدوث شيء ما في المستقبل. ورغم أن التجربة الايرانية فشلت آنذاك وكانت نصرا لشركات النفط والصناعة العالمية الا أنها على نحو ما كانت مثابة بداية النهاية للاستغلال الغربي لثروات المنطقة. فبعد هذه التجربة بدأت التغيرات السياسية في الحدوث وذلك في أوائل الستينات بما أضعف قوة وسيطرة الغرب على صناعة النفط بالشرق الأوسط.

وكان تأميم النفط الايراني تحديا كبيرا للسيطرة الغربية وقد تطلب جمع وتوحيد قوة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا للعمل على استقرار الموقف. الا أن بذور التغير كانت قد بدأت في النمو فعلا. وفي يوليو ١٩٥٦، صدمت الدول الغربية **بتأميم** الرئيس المصري جمال عبد الناصر لشركة **قناة السويس**. وربما جاز لنا القول **أن هذا العمل يمكن ان يعتبر بداية أو مدخلا لكثير من التحركات الأخرى ضد النفوذ الغربي في المنطقة العربية خاصة والعالم الثالث بشكل عام.**

فلا غرابة في أن اتسم رد الغرب بالعصبية والتهور والفزع. الا أن مشكلة التأميم لم تكن هي سبب الفزع في الغرب. فكما يشير الكاتب بنجامين شوادرن:

لقد كان واضحا أنه وراء مشكلة قناة السويس المحدودة المباشرة وكذلك وراء أزمة الشرق والغرب عامة في منطقة الشرق الأوسط، كان هناك تساؤل عن احتياطيات النفط الخيالية بالمنطقة. وكان الحديث في الغالب عن النفط كسبب للأزمة، كما كان موضوع النفط يثار كتعويذة لوقف أية مناقشة والرد على أي انتقاد قد يوجه ضد سياسات وممارسات القوى الغربية في المنطقة.[1]

وشعرت الدول الأوربية الغربية التي كانت اقتصادياتها تعتمد الى حد كبير على نفط الشرق الأوسط ومشتقاته بخطر مباشر على مصير تجارتها البحرية من جراء التأميم وقد كان الغرب ينظر الى التأميم على أنه تحدي للكيان السياسي والاقتصادي الغربي بأسره. وكانت تقديرات خبراء النفط تشير الى أن المخزون النفطي لدى المملكة المتحدة كان في الامكان أن يكفيها ستة أسابيع فقط وأن الدول الأخرى في أوروبا الغربية كان لديها مخزون أقل مما كان لدى المملكة المتحدة.

وبعد تأميم قناة السويس انتهت المفاوضات التي دارت حول مستقبل القناة بالعدوان الثلاثي على مصر. وفي ٣١ اكتوبر ١٩٥٦، أغلق المصريون قناة السويس. وفي الثالث من نوفمبر دمر الجيش السوري عدة منشآت نفطية لشركة نفط العراق مما أدى الى وقف ضخ النفط من العراق الى البحر الأبيض المتوسط. وقد خلقت هذه الأحداث التي لم يسبق لها مثيل حالة لم يكن لها نظير في صناعة النفط. وكان خط أنابيب كركوك ــ طرابلس هو أكبر خط يتوقف في انتاج الشرق الأوسط. وكان لهذه العمليات آثار عالمية.

وبدون أن نخوض في غمار الأرقام والحسابات، يكفي القول بأن **الولايات المتحدة قد لعبت دورا هاما في خفض الآثار الحادة لنقص الامدادات النفطية الى حلفائها من الدول الأوروبية الغربية.** فلقد قامت الحكومة الأمريكية **فيما عرف باسم «عملية نقل طارئة للنفط الى أوربا»** «Emergency Oil Lift to Europe» بتنظيم

التوزيع العالمي للنفط الخام ومنتجات النفط وأساطيل ناقلات النفط وقد شاركت كلها في جهود هائلة لانقاذ أوروبا الغربية. **ولعل هذا العمل يأتي في المرتبة الثانية بعد خطة مارشال من حيث ضخامة حجم الاعتمادات وأهمية العمليات.**[2]

ومن ثم فرغم أن الأحداث التي جاءت عقب أزمة السويس عام ١٩٥٦ فشلت في احداث أي أثر ذي بال على الدول الصناعية الغربية أو توحيد الاستراتيجية العربية لاستخدام النفط كسلاح سياسي فان التأثير المستقبلي لهذه الأحداث لا يمكن تجاهله بسهولة.

وكانت التجربة الثانية الرئيسية التي استخدم فيها العرب سلاحهم النفطي حين وقع العدوان الاسرائيلي على مصر في الخامس من يونيه عام ١٩٦٧ تنفيذا لقرار مؤتمر بغداد الذي انعقد قبل وقوع العدوان ببضعة أيام الذي يقضي: «بمنع وصول البترول الى أية دولة تعتدي أو تشارك في الاعتداء على أي دولة عربية من العون العسكري الى اسرائيل واخضاع أموال شركات البترول والرعايا التابعين للدول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب».

ورغم أن الدول العربية لم تكن تعتقد في جدوى هذا القرار في ذلك الوقت، الا أنهم أدركوا أن اعتماد أوروبا على النفط العربي قد تضاعف بمقدار ثلاثة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٥٦. ومن ثم فلقد رأى بعضهم بأن فرص النجاح سوف تكون هائلة. وقد اعتمد هؤلاء في تقديرهم الى حقيقة أن أوروبا تعتمد كلية على النفط العربي وأن الانتاج الأوروبي سيتعرض للشلل اذا توقف تدفق النفط العربي. ولقد وضح وزير خارجية الجزائر هذه الحقيقة عندما قال: «ان الغرب يحتاج الى النفط العربي بدرجة أكبر من حاجة العرب الى بيع هذا النفط للغرب»[3]

وبالفعل عمدت بعض الدول العربية النفطية الى فرض حظر نفطي على تصدير نفطها الى الدول الغربية المؤيدة لاسرائيل. الا أن المقاطعة العربية لم تدم طويلا. فسرعان ما أدركت الدول العربية المنتجة للنفط أن الضرر الذي يقع عليها من جراء توقف تصدير نفطها هو أكثر من الضرر الذي يصيب الدول المقاطعة لذا فلقد تركت حرب يونيه الدول العربية المنتجة للنفط في حالة أسوأ من ذي قبل. واستفادت كل من فنزويلا وايران وهما الدولتان غير العربيتان العضوتين في أوبك من المقاطعة العربية وذلك من خلال رفع صادراتها النفطية الى أوروبا الغربية معوضة بذلك النقص الحاصل نتيجة للحظر النفطي العربي. بل وحتى ليبيا لجأت الى زيادة صادراتها النفطية الى ألمانيا الغربية. أما الولايات المتحدة التي كان المفروض ان تعاني كثيرا من

الحظر النفطي فلم تتأثر مطلقا. وفي الختام فعلى الرغم من الصبغة السياسية المتزايدة للنفط العربي فان آثار الحظر النفطي عام ١٩٦٧ لم تكن أشد كثيرا من تلك الآثار في عام ١٩٥٦. وعلى حد ما ذكر كريستوفر ت . راند:

على الرغم من الاختلاف أو الفروق بين هذين التاريخين فان الفرد يستطيع أن يقول بأن الحظر النفطي العربي كان أشد تأثيرا في عام ١٩٦٧ عنه في عام ١٩٥٦: بمعنى أن العرب وان كانوا قد أصبحوا أكثر ادراكا لقوة سلاحهم خلال ذلك العقد من الزمان عما كانوا عليه من قبل الا أنهم بشكل عام لم يصبحوا أكثر اقتناعا باستخدام هذا السلاح.(4)

ولقد اعترف الشيخ أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي بأن استخدام سلاح النفط قد اخفق تماما وقال: «**اننا اذا لم نستخدمه على نحو مناسب فاننا نتصرف مثل شخص يطلق طلقة في الهواء يخطيء العدو وجاعلا (الرصاصة) ترتد فتصيبه هو نفسه**» ومن ثم فان الحظر النفطي الثاني الرئيسي الذي فرضته الدول العربية لم يؤد النتائج المرجوة.

وهناك أسباب مختلفة أدت مجتمعة بالدول العربية الى اعادة مراجعة نفسها باستخدام النفط كسلاح سياسي والى فشل الحظر النفطي العربي خلال حرب ١٩٦٧ يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ــ كانت الدول العربية منقسمة على بعضها البعض، ولم يكن في نية الدول المنتجة للنفط استخدام نفطها الذي تعتمد عليه في مداخيلها الرئيسية من أجل مساندة دول المواجهة. فقد كان التوتر يسود العلاقات المصرية ــ السعودية بسبب حرب اليمن، كما كان هناك خلاف بين العراق وسوريا عمدت الأخيرة فيه الى منع ضخ النفط العراقي عبر أراضيها.

٢ ــ ان الحرب العربية الاسرائيلية انتهت في أيام قلائل لم تعط الفرصة للدول النفطية لاستخدام سلاح النفط، بل ان الهزيمة العسكرية المبكرة حالت دون تحمس الدول العربية المنتجة للنفط لاستخدام سلاح النفط.

٣ ــ ان الولايات المتحدة وهي الهدف الاساسي لسلاح النفط العربي كانت ذات مناعة ضد الحظر النفطي العربي المفروض من قبل الدول العربية المنتجة للنفط لأنها كانت في ذلك الوقت مكتفية ذاتيا مما يصلها من الامدادات النفطية من الدول المنتجة غير العربية التي عوضت نقص الانتاج النفطي العربي المحدود.

٤ ــ لم تكن الدول العربية متفقة على الهدف الأساسي الذي من أجله استخدم سلاح النفط، كما أنها لم تكن متفقة على خطة دقيقة لكيفية استخدامه. فلم

يكن هناك تفسيرا موحدا لمضمون الحظر النفطي، ولم تفرض حدود قصوى على الانتاج أو تحدد فترة أو مدة معينة لسريان الحظر النفطي.

٥ ـ ادت شركات النفط الدولية دورا بارزا من خلال قيامها بتعويض النقص في امدادات النفط العربية لدى الدول التي فرض عليها حظر نفطي وذلك من مصادر اخرى على الرغم من اغلاق قناة السويس. لذا فلقد تحول محور ازمة امدادات النفط العالمية من مجرد وفرة النفط الخام من مصادره الى مسألة سرعة نقل هذا النفط.

٦ ـ ان هناك دولا عربية لم تلتزم اصلا بقرار الحظر. فلم تعمد مثلا شركات النفط العالمية في شمال افريقيا الى قطع امداداتها النفطية الى المانيا الغربية وهي احدى الدول القريبة الرئيسية لامؤيدة لاسرائيل. وكانت النتيجة انه لم ينشأ أي نقص فعلي في امدادات النفط الى الدول الغربية التي هي في حاجة اليه.

وهكذا وايمانا منها بفداحة الضرر الذي وقع على الدو ل العربية والنفطية منها على وجه الخصوص فقد قررت الدول العربية المجتمعة في مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم في أول سبتمبر ١٩٦٧ «**استئناف ضخ النفط العربي باعتباره طاقة عربية ايجابية يمكن تسخيرها في خدمة الاهداف العربية وفي الاسهام في تمكين الدول العربية من الصمود لازالة آثار العدوان**». ووافقت الدول العربية المنتجة للنفط على ان تقدم دعما ماليا للدول العربية التي اضيرت من العدوان الاسرائيلي وذلك بدلا من قطع امداداتها النفطية الى الغرب كما يطالب بذلك القائلين بالاستخدام السياسي للموارد النفطية العربية.

ولقد رأت الدول النفطية أن النفط موردا اقتصاديا رئيسيا تعتمد عليه غالبية هذه الدول كمصدر أساسي لمداخيلها كما أنه يمكن أن يستخدم بشكل «ايجابي» لخدمة الأهداف العربية. وباختصار فان السياسة الجديدة التي تبناها المؤتمر تضمنت استخدام عائدات الصادرات النفطية لتكوين قاعدة مالية بهدف تحقيق أهداف سياسية وهو ما عُبر عنه **بالاستخدام الايجابي لسلاح النفط**. أما أبعاد هذه السياسة الجديدة فانها تتمثل في الاستفادة من زيادة حجم الصادرات النفطية فضلا عن الزيادة التي حدثت في قيمة كل برميل من حوالي ٣٠ سنت عام ١٩٤٦ الى حوالي ٨٠ سنت عام ١٩٦٦ والتي هي ولا شك زيادة واضحة.

ومع هذا فلقد كان واضحا أن الدول العربية كانت غير متفقة على سياسة نفطية موحدة. فلقد كانت وجهة نظر الدول المنتجة للنفط مختلفة عن وجهة نظر بعض

الدول العربية غير النفطية والتي غاب عنها مدى اعتماد الأولى على وارداتها النفطية. فلقد شعرت تلك الدول بأنها كانت مُكرهة على استخدام النفط كسلاح سياسي من قبل الدول «المتطرفة» التي كانت أقل اعتمادا على المداخيل النفطية وهي: مصر، سوريا، والجزائر، ولقد جاءت نتائج الحظر النفطي الفاشلة لتزيد من اقتناع الدول النفطية من عدم جدوى اهدار مواردها النفطية في معركة خاسرة لن يصيبها منها الا حرمانها من المصدر الرئيسي للدخل القومي. لذا فان كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا اجتمعت في عام ١٩٦٧ للتباحث في أمر انشاء منظمة نفطية عربية لتنسيق سياساتها النفطية فيما بينها وقد تم بذلك ولادة منظمة الدول العربية المنتجة للنفط التي عرفت فيما بعد باسم (OAPEC) Organization of Arab Petroleum Exporting Countries وكانت عضويتها مقتصرة على تلك الدول التي يشكل النفط فيها مصدرا أساسيا للدخل القومي. وعندما أنشئت منظمة أوابك عام ١٩٦٨ كانت الدولة المستقلة الوحيدة خلاف الدول المؤسسة والتي يمكن أن ينطبق عليها هذا الشرط هي العراق. الا أن العراق رفضت في ذلك الوقت الانضمام مع تلك الدول الثلاثة فيما زعمت بأنه «نادي المحافظين».

وعقدت منظمة أوابك أول اجتماع لها بالكويت من التاسع الى الحادي عشر من سبتمبر ١٩٦٨ وكانت العضوية قاصرة فقط على تلك الدول التي تحظى بموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة وكان لكل من هذه الدول المؤسسة حق الاعتراض (الفيتو). وأعلنت منظمة أوابك أنها منظمة غير سياسية، وأن أهدافها تتفق تماما مع أهداف منظمة أوبك، على الرغم من أن الغرض من منظمة أوابك هو خلق منظمة عربية تقوم بالتنسيق لتحقيق أهداف عربية بحته مميزة عن أهداف منظمة أوبك المتعددة الجنسيات. الا أن منظمة أوابك، على خلاف منظمة أوبك والتي كانت تهتم أساسا بالتنسيق بين الدول الأعضاء وسياساتها الخاصة بسلعة واحدة هي النفط خاصة في سوق التصدير، كانت تهدف الى تحقيق التكامل بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء فيها وذلك في اقتصاد اقليمي واحد، أي ان تكون بمثابة «السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية المنتجة للنفط» كما وصفها الشيخ احمد زكي يماني.

وفي عام ١٩٧٠، وبعد ثورة ليبيا توسعت منظمة أوابك ومنحت عضويتها الى دول عربية أخرى منتجة للنفط. في مايو ١٩٧٠ انضمت كل من الجزائر وأبوظبي والبحرين ودبي وقطر رسميا الى منظمة أوابك. وفي يونيو ١٩٧١ بعد خلاف شديد

حول عضوية العراق، قبلت الأخيرة كعضو في المنظمة وهي التي كانت أول من انتقدها حين تأسيسها. وكان حتما أن تأخذ أوابك طابعا سياسيا تتوج بتنظيمها لمعركة النفط في أكتوبر ١٩٧٣.

1. Benjamin Shwadran, "Oil in the Middle East Crisis, (V) *Middle Eastern Affairs* 8 (April 1957), p. 126.

2. Shoshana Klebanoff, *"Oil for Europe: American Foreign Policy and Middle East Oil,"* (Ph. D. Dissertation, Claremont Graduate School, 1973), p. 251.

3. John H. Lichtblan, "The Politics of Petroleum," (&) *The Reporter* (July 13, 1967), p. 26.

4. Christopher T. Rand, *Making Democracy Safe for Oil: Oilmen and the Islamic East* (Boston: Little, Brown and Company, 1975), p. 87.



الثورة النفطية العربية ١٩٧٠ - ١٩٧٣

في غضون أسبوعين من اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية في العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ التقى مندوبو الدول المكونة لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوابك في الكويت وقرروا خفض انتاج وتصدير النفط بحد أدنى يعادل ٥٪ شهريا من مستويات سبتمبر ١٩٧٣ وحظر كافة الشحنات الى الولايات المتحدة الى أن يتحقق: أولا، تغيير تلك الدولة موقفها المؤيد لاسرائيل وثانيا، انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها خلال حرب يونيو ١٩٦٧. ولم يكن هناك سوى العراق التي لم تقم بتخفيض انتاجها على الرغم من أن تضامنها مع أهداف منظمة أوابك كان تضامنا واضحا من خلال الاجراء الذي اتخذته من قبل بتأميم المصالح الأمريكية في شركة نفط العراق.

وكانت القرارات التي اتخذتها أوابك في الكويت مختلفة بشكل أساسي عن تلك القرارات التي تم اتخاذها عقب حرب يونيو ١٩٦٧ بالخرطوم. ولا شك أن التغيرات في الجوهر والموضوع بين الخرطوم والكويت انما كانت تعزي الى تطورات بنائية جوهرية حدثت في صناعة النفط الدولية فيما بين عامي ١٩٧٠، ١٩٧٣ أتاحت لتلك الدول اصدار قرارات ذات صبغة تنفيذية أخذت مسارها دون تأني أو ابطاء. ففي خلال تلك الفترة، بدأت سلسلة من المفاوضات بين شركات النفط والدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) وصفها مدير شركة اكسون جون روت John Root **بأنها كانت «أوسع المحادثات النفطية مدى منذ الحرب العالمية الثانية»**.

وكانت أولى علامات التطور تلك الزيادات الليبية في أسعار النفط في سبتمبر ١٩٧٠ ـ فحتى ذلك الوقت كان ما انجزته أوبك بالنسبة للزيادة في الأسعار محدودا جدا. وفي الحلقة الدولية الثانية عن الطاقة في روما في الفترة من ١١–١٣ مارس ١٩٦٨ قام فرانسسكو باراّ Francisco Parra امين عام منظمة اوبك بتقييم جهود منظمة أوبك على النحو التالي:

لايزال هناك بعض الضعف في الاسعار على الرغم من ان منظمة اوبك قد عملت بشكل فعال على استقرار اسعار النفط الخام المعلنة وحالت دون الهبوط العالمي في اسعار السوق .. ولا شك ان لهذا الضعف في الاسعار آثار فعالة على الدول الاعضاء في منظمة اوبك بالنسبة لوضع مستويات معتدلة للاسعار المرجعية (Reference Prices) في حساب الضرائب وبالنسبة لعوائد شركات النفط الوطنية التي تدخل السوق.[1]

ولقد حققت الدول الاعضاء في منظمة اوبك استقرارا في الاسعار من خلال اجراءات متنوعة مثل حقوق الامتيازات والضرائب كما ذكرنا من قبل الا ان النتائج التي تحققت لم تكن مرضية كثيرا للدول الاعضاء في منظمة اوبك. ففي صيف عام ١٩٦٨ لم تنجح اوبك الا في منع اية تخفيضات في الاسعار المعلنة منذ عام ١٩٦٠ والوصول الى جدول زمني متفق عليه بالنسبة للمحاسبة الكاملة الخاصة بحقوق الامتياز والتخلص من استثناءات التسويق. ولكنها حتى ذلك الحين لم تنجح في فرض أي زيادات جديدة في الأسعار.

وقامت ليبيا باحداث تغييرات في اسعارها المعلنة وذلك في سبتمبر ١٩٧٠ وقد ادى هذا بدوره الى ظهور اتفاقات طهران وطرابلس.

و يأتي جزء كبير من أهمية ليبيا اليوم من بزوغها في الستينات كدولة هامة في مجال النفط. وقد كان واضعو الاستراتيجيات النفطية الغربية ينظرون الى ليبيا كبديل للجو السياسي المضطرب الذي تميزت به بقية دول العالم العربي في الخمسينات والستينات. وزاد اعتماد اوربا الغربية على نفط ليبيا وشمال افريقيا مع زيادة التوفير في منطقة الشرق الاوسط منذ منتصف الخمسينات. وقفز الانتاج فجأة عامي ١٩٥٧، ١٩٥٨ بعد تأميم قناة السويس والاضطراب السياسي الذي تلا ذلك بالتدخل العسكري الامريكي البريطاني عقب ثورة العراق عام ١٩٥٨. ونجم عن حرب يونيو ١٩٦٧ اغلاق قناة السويس فضلا عن فرض حظر نفطي على الدول المؤيدة لاسرائيل. وقد أدت كل هذه الاحداث الى ملائمة الوضع في ليبيا، وزاد انتاج النفط في ليبيا زيادة هائلة لمواجهة الطلب الاوربي. وفي عام ١٩٦٨، قفز انتاج النفط الليبي بما يعادل ٤٩٪ بينما كانت الزيادة في انتاج النفط في الشرق

الاوسط لا تتعدى ١٢٪ وفي نهاية عام ١٩٦٨ بلغ انتاج النفط الليبي ٢.٨مليون برميل وبذلك فلقد تخطت الكويت واحتلت المكانة الثالثة بعد اكبر الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط بعد ايران والمملكة العربية السعودية.** وفي عام ١٩٦٩ حدثت قفزة اخرى في انتاج النفط الليبي تعادل ٢٢,٩٪ وبذلك وصل الانتاج اليومي لليبيا الى ٣,١ مليون برميل يوميا. وفي ذلك الوقت كانت ليبيا تقوم بتزويد المانيا بما يعادل ٤٥٪ من احتياجاتها النفطية وتقوم بتزويد ايطاليا بما يعادل ٢٨٪ والمملكة المتحدة بما يعادل ٢٢٪ وفرنسا ١٧٪ من الاحتياجات النفطية لتلك البلدان.

وكان حجم السوق الليبية في تزايد مستمر وذلك انطلاقا من ديناميكية المنافسة بين شركات النفط الكبرى وشركات النفط المستقلة وانطلاقا من عدم وجود أي تدخل سياسي من جانب الحكومة الليبية. الا ان اسعار النفط الخام الليبي ظلت ثابتة. ومع هذا فان وضع ليبيا الطيب شجع الملك ادريس السنوسي ملك ليبيا السابق على طلب زيادة تعادل ١٠٪ في السعر المعلن لنفط بلاده. وعندما ترددت شركات النفط خيّرهم الملك بين أمرين: فاما ان ترفع اسعار نفطهم المعلنة الى مستويات تقدرها الحكومة أو أن تكون هذه الشركات على استعداد لمواجهة اجراء من جانب واحد.

وكان آخر موعد للاختيار بين هذين الامرين هو أول سبتمبر ١٩٦٩، وفي هذا اليوم قامت في ليبيا ثورة وضعت على قمة السلطة في ليبيا بعض ضباط الجيش الشباب.

طرابلس : المرحلة الاولى

وحتى هذه النقطة لم تقم اية دولة من الدول المنتجة للنفط سواء بصورة فردية أو جماعية عن طريق منظمة أوبك بأية محاولة لزيادة متحصلاتها من خلال زيادة اسعار النفط. وفي نفس الوقت فان نظام الحكم الليبي اعلن ان ليبيا سوف تفي بامتيازاتها النفطية وانه ولو انه لن يكون هناك تغييرات جوهرية فان سياستها سوف تتضمن مزيدا من السيطرة الفعالة على انتاج النفط، وقد عبر وزير النفط الليبي عز الدين مبروك عن سياسة حكومته النفطية على النحو التالي:

اننا لا نرغب في التنقيب عن الماضي ولا ان نسترجع ذكراه. ولكن ما نريد ان نؤكده بكل وضوح وصراحة هو ان النظام الثوري الجديد في ليبيا لن يرضى بالاساليب السلبية السابقة في حل المشاكل. ان المطالب العادلة التي ننشدها هنا ليس الغرض منها احداث تغيرات اساسية في

البنيان الحالي لصناعة النفط العالمية، ولا في نظام الاسعار. ولا يعني هذا اننا نوافق على النظام الحالي أو نعتقد بأنه نظام عادل. وسوف توالي ليبيا دعم الجهود الجماعية التي تقوم بها منظمة اوبك لتغيير الظروف في هذا السبيل. وما نطلبه منكم يا سادة هو ان تعترفوا بالظروف المتغيرة في بلدنا وبالتالي فلتكن اعمالكم مطبوعة بالمرونة والتعقل.(2)

الا ان هذا لم يعط لشركات النفط والدول المستهلكة اية طمأنينة. اذ ان ما كانت تخشى وقوعه وقع فعلا بعد ذلك ببضعة أشهر. ففي يناير ١٩٧٠ دخلت ليبيا في مفاوضات مع شركتي إسو واوكسيدنتال كممثلتين للشركات الكبرى والشركات المستقلة على التوالي. وقد كانت هذه في الحقيقة بمثابة استمرار لمحاولة نظام الحكم السابق لزيادة السعر الاساسي للنفط الليبي. الا ان الشركات كانت فيما يبدو غير راضية عن تقديم الزيادة القديمة التي تعادل ١٠٪ وساد ركود واضح على المفاوضات طيلة شهرين بينما تولت الشركات دراسة طلب الحكومة ثم رفضته. وبدأ أمل الحكومة الليبية يخيب شيئا فشيئا ذلك بسبب التأجيل المستمر من قبل الشركات لقراراتها. وفي ابريل تولى رئيس الوزراء الليبي مسئولية المفاوضات بين الحكومة والشركات شخصيا وأعلن ان الزيادة التي تعادل ١٠٪ التي يتم مناقشتها بين الطرفين اصبحت غير كافية مما زاد في حدة الازمة في المفاوضات بين الشركات والحكومة الليبية. وفي نفس الوقت استمرت الازمة. وبعد ان قدمت الحكومة مطالبها الى كافة الشركات، ركزت اهميتها على شركة اوكسيدنتال التي تتركز معظم عملياتها المتصلة بالنفط في ليبيا. وفي مايو أمرت الحكومة الليبية شركة اوكسيدنتال بأن تخفض انتاجها النفطي بمقدار ٣٠٠,٠٠٠ برميل يوميا. وبعد ذلك بشهر اصبح اتحاد اويسيز The Oasis Consortim وهو عبارة عن ثلاثة شركات مستقلة يتولى انتاج ١٢٥,٠٠٠ برميل يوميا. وفي منتصف اغسطس ١٩٧٠ خفضت الحكومة انتاج إسو ESSO بمقدار ١١٠,٠٠٠ برميل يوميا وشركة موبيل بمقدار ٥٥,٠٠٠ برميل يوميا وأمرت باجراء تخفيض آخر قدره ٦٠,٠٠٠ برميل من انتاج شركة اوكسيدنتال. وانخفض الانتاج الليبي بما يقارب من ٨٠٠,٠٠٠ برميل يوميا. وقد أدت هذه الخطوات التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الشرق الاوسط الى نتائج مثمرة في دفع عجلة المفاوضات. وبالاضافة الى هذه التخفيضات فان الضرر الذي لحق بخط انابيب عبر شبه الجزيرة العربية (التابلاين) في مايو عن العام نفسه ادى الى وقف حوالي ٥٠٠,٠٠٠ برميل يوميا من المملكة العربية السعودية الى اوربا الغربية ورفضت سوريا متحالفة مع ليبيا ان تسمح للشركة باجراء الاصلاحات اللازمة.

ومع اقتراب العيد الاول للثورة الليبية ركز المسئولون الليبيون الذين ادركوا قوة

مركزهم على الضغط في المفاوضات مع شركتي اوكسيدنتال واسو. وفي ٣٠ اغسطس تراجعت شركة اوكسيدنتال تحت التهديد بالاستيلاء عليها. وتمت زيادة الاسعار المعلنة اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٧٠ بمقدار ٣٠ سنت لكل برميل، فضلا عن زيادة اخرى ليصل سعر البرميل الواحد اعتبارا من أول يناير ١٩٧١ الى ٢,٥٥ دولار امريكي وتمت زيادة الضرائب بنسبة ٥٨٪ وذلك عكس نظام مناصفة الارباح السابق ٥٠/٥٠. وسرعان ما أمرت الحكومة بأن يعود معدل انتاج شركة اوكسيدنتال الى ما كان عليه. وبعد ذلك امرت ليبيا الشركات الاخرى بأن تقبل ذلك أو ان ترحل. واستسلمت الشركات الواحدة تلو الاخرى، واختلفت معدلات الضرائب التي تدفعها للشركات الا ان المعدل الاساسي لربح الحكومة في ليبيا تحدد حينذاك بما يعادل ٥٥٪ الا ان هذا لم يكن سوى مقدمة لموجة عالية من المساومة بدأت عندما سارت دول اخرى اعضاء في اوبك على نفس الدرب الذي سارت فيه ليبيا. وكما قال مروان اسكندر :

لا شك في ان النجاح الليبي بدأ دحرجة كرة الثلج التي ادت، في ما بعد، الى القرار ١٢٠/٢١ وبالتالي الى اتفاقيتي طهران وطرابلس.[3]

اتفاقيتي طهران وطرابلس:

لم تكن شركات النفط الكبرى في حاجة الى كرة بلورية للتنبؤ بأن التسوية الليبية سوف تؤدي الى موجة جديدة عاجلة من المطالب من قبل الدول الأخرى المنتجة للنفط. ولن يقف أي شخص دون مطالبها. إذ أنه قبل أن تقوم هذه الدول بالتوقيع على الاتفاقيات الليبية الجديدة فان رئيس وزراء ايران طالب برفع معدل ضريبة الدخل الخاص به الى ٥٥٪ وزيادة في أسعار النفط المعلنة. وقد استتبع هذا خطوات أخرى إذ أصرت المملكة العربية السعودية ودول الخليج على رفع نصيبها من الأرباح. وفي غضون شهر وافقت الشركات الكبرى على معدل ضريبة الدخل البالغ ٥٥٪ في كافة دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط. وتأجلت مسألة الأسعار المعلنة حتى بعد المؤتمر شبه السنوي لمنظمة أوبك الذي عقد في ديسمبر ١٩٧٠ في كاراكاس في فنزويلا.

وفي الفترة من ٩–١٢ ديسمبر ١٩٧٠ عقد المؤتمر الحادي والعشرين لمنظمة أوبك في كاراكاس واتخذ القرار ١٢٠ الذي يوصي بالمباديء التالية:

(١) جعل الحد الأدنى لمعدل الضريبة التي تُحصل من الدخل الصافي للشركات

٥٥٪.

(٢) مستوى موحد للسعر المعلن في كافة الدول الأعضاء على أساس السعر القائم لدى الدول الأكثر استفادة.

(٣) زيادة موحدة في الأسعار المعلنة تعكس الاتجاهات المناسبة في أسعار السوق العالمية.

(٤) اقرار نظام جديد لحساب نوعية ومكان الفروق التي تؤثر في أسعار السوق.

(٥) التخلص من كافة التخفيضات على أسعار تصدير النفط الخام اعتبارا من أول يناير ١٩٧١.[4]

ولتحقيق الغايات السابقة قرر المؤتمر أن يكون هناك استراتيجية مفاوضات تضم تجمعات اقليمية: دول الخليج العربي، دول البحر الأبيض المتوسط المصدرة وفنزويلا واندونيسيا. كما اوضح المؤتمر أن أعضاءه كانوا على استعداد لاقرار الشروط الجديدة اذا لم تصل المفاوضات الى نتيجة مرضية. كما حدد القرار جدولا زمنيا من ثلاثة الى أربعة أسابيع عقب بدء المفاوضات. وفي خلال هذه الفترة يتوقع الأعضاء انتهاء المفاوضات. وفضلا عن هذا، فلقد هددت منظمة أوبك بأنه سوف يكون هناك اجراء متناسق يتم في وقت واحد من جانب كافة الدول الأعضاء لتحقيق اهدافها اذا لم تتحقق في الجدول الزمني المحدد. وكما أشار روث نولز:

ان قرارات منظمة اوبك التي تم اتخاذها في كاراكاس لم تترك مجالا للشك في أن المنظمة التي نهضت من جديد قد عرفت الآن مدى قوتها، ولقد صممت على استخدام هذه القوة. أما أهدافها فهي جعل الحد الأدنى لمعدل ضريبة الدخل ٥٥٪، التخلص من كافة الامتيازات الضريبية التي كانت الشركات تتمتع بها وفرض زيادة عامة موحدة في أسعار النفط في كافة الدول الأعضاء. ولا شك أن ثورة الدول المصدرة للبترول أصبحت الآن مكتملة القوة.[5]

وتحددت الجولة الأولى من المفاوضات مع الشركات في ١٢ يناير ١٩٧١ في طهران. أما فريق المفاوضات الممثل للخليج فكان يضم ايران، المملكة العربية السعودية، العراق. الا أنه في الثالث من يناير وحتى قبل أن تبدأ مفاوضات طهران تم استدعاء المندوبين المحليين الليبيين لشركات النفط بواسطة نائب رئيس الوزراء السيد عبدالسلام جلود. وقدمت ليبيا مجموعة جديدة من المطالب تمثلت فيما يلي:

(١) زيادة بما يعادل ٥٪ في معدل الضريبة ـ كما هو الحال في دول الخليج وذلك بأثر رجعي يتم دفعه اما نقدا (مع تخفيض ١٠٪) أو على أساس أقساط لمدة خمسة أعوام مضافا اليها الفائدة أو معدل ضريبة أكثر من ٥٥٪.

(٢) فرق شحن ما بعد ١٩٦٧ وفرق شحن ما بعد مايو ١٩٧٠ مساويا لـ٣٩

سنت عن كل برميل، و ٣٠ سنت عن كل برميل على التوالي.

(٣) يتم دفع استحقاقات الضرائب على أساس شهري لا على أساس كل ثلاثة أشهر.

(٤) زيادة الاستثمارات في المجالات البترولية وغير البترولية لكي تصل على الأقل الى ٢٥٪ كل برميل يتم تصديره. وتمت احاطة الشركات بأنها اذا لم تستجب لهذه المطالب فانها سوف ترغم على خفض انتاج النفط أو أن يتم تأميمها. وهذا الاجراء الذي تم من جانب واحد بواسطة ليبيا قد يكون هو الدافع الى الضغط على شركائها في منظمة أوبك قبل أن تبدأ مفاوضات طهران.

وقررت كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية بأنهما لا يمكن لهما تجاهل هذه التطورات وقررتا اتخاذ دور ايجابي في مساعدة الشركات في مؤتمر طهران المزمع عقده في يناير. وتمت لقاءات في واشنطن حضرها مندوبون عن الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، فرنسا، وهولندا لتنسيق استراتيجية الشركات وذلك تحت اشراف وبدعم من كافة الحكومات الغربية. وتبعاً لقول جين ـ ماري شيفاليه:

لقد أعطيت الشركات تفويضا رسميا للعمل بصفة جماعية وهذا من الناحية النظرية ضد القانون المناهض للاحتكارات. وكان معنى هذا أن الاتحاد أصبح رسميا وأن الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والألمانية قد قبلته. [6]

أما نتيجة هذه الاجتماعات فهي أن صناعة النفط قد أصدرت رسالة مشتركة الى منظمة أوبك وقّع عليها مندوبون عن شركة ستاندارد أويل نيوجيرسي، وشركة ستاندارد أويل كاليفورنيا، بريتيش بتروليام وجولف موبيل وتكساكو. وتم تصديق وزراة العدل الأمريكية على تلك الرسالة في ١٣ يناير ثم أرسلت الى حكومات أوبك في ١٦ يناير. واقترحت الرسالة النقاط التالية كأساس للتسوية:

(١) اعادة النظر في الأسعار المعلنة في كافة الدول الأعضاء في منظمة أوبك وذلك بغرض اجراء تعديلات سنوية معتدلة تأخذ في الحسبان التضخم العالمي أوأية مشكلة مماثلة.

(٢) تعديلات جديدة موقته في النقل تشمل نقل النفط الليبي وغيره الذي يتم نقله لمسافة قصيرة تختلف في السعر زيادة ونقصا تبعا للتغيرات في أسعار الشحن.

(٣) لا تتم أية تسويات للاستحقاقات بأثر رجعي ولا تتم أية زيادات جديدة في معدلات الضرائب فوق المستويات الحالية ولا يكون هناك استثمارات الزامية أو اجبارية.

كما عبرت الرسالة عن الاهتمام الكبير ازاء سلسلة مطالب منظمة أوبك المستمرة واقترحت اجراء مفاوضات شاملة بين كافة الشركات ومنظمة أوبك. وطالبت الشركات باستجابة أوبك على نحو سريع. وعرضت الشركات مقابلة ممثلين لمنظمة أوبك في أي وقت وفي أي مكان تحدده حكومات الدول المنتجة. وقد أوضح كل طرف موقفه بوضوح، وكان الطريق الى المفاوضات مفتوحا.

وانعقد مؤتمر طهران كما كان مقررا في ١٢ يناير في جو مشوب بتوتر شديد. ولم يثمر أول اجتماع عن أية نتائج مثمرة. وخابت آمال وزراء النفط في الدول الأعضاء في منظمة أوبك من جراء موقف الشركات، الا أنهم أوضحوا أنهم سيقفون وقفة ثابتة ضد أساليب الاعاقة التي تتبعها الشركات وعقب انهيار المحادثات حذر الوزير السعودي الشيخ أحمد زكي يماني قائلاً: «**انني أخشى أنهم بذلك سيدفعون ثمناً غالياً لأن هـذا سيضرهـم كمـا سيؤذي المستهلك البريء**»[7]

ومن ناحية أخرى فان ممثلي الشركات فزعوا تماما من الموقف المتدهور. ومن الواضح أنهم كانوا يماطلون بالنسبة للوقت، بينما كان يتم في نيويورك وضع استراتيجية لكيفية العمل في مفاوضات طهران وبالنسبة للمطالب الليبية وقد اقترح جون ماكلوي John Macloy المستشار القانوني للشركات أنه فضلا عن الاستراتيجية العامة للشركات «**سيكون من الحكمة اذا امكن دخول الحكومة في هذا الشيء واقناع رؤساء الدول في الاشتراك من اجل جعل مطالبهم تتسم بالاعتدال**»[8] ولتنفيذ هذه المهمة أرسلت وزارة الخارجية وكيل الوزارة جون ايروين John Irwin وعندما وصل ايروين لمقابلة الشاه في طهران، تم بذلك تبليغ رسالة الشركات الجماعية الى الدول الأعضاء في منظمة أوبك. وفاجأت الجبهة المتحدة (الشركات) المدعمة سياسيا كافة الدول الأعضاء في منظمة أوبك. وقام نائب رئيس الوزراء الليبي بشجب ما أطلق عليه «**الرسالة السامة**» وأعلن أن ليبيا سوف «تهزم الدول المستهلكة وكذلك شركات النفط». وفي ١٩ يناير مارست الحكومة الليبية الضغط على شركتي هانت واوكسيدنتال لكي لا يسيرا على نهج الشركات الأخرى «والا فعليهما مواجهة ما تتخذه الحكومة من اجراء».

وفي نفس الوقت في طهران قام الشاه ووزير النفط الايراني اموزيجار بمعارضة المفاوضات الموسعة مع أوبك. وعندما قابل وكيل الوزارة ايروين والسفير الأمريكي لدى ايران دوجلاس ماكارثر Duglas MacArthur II الشاه في ١٨ يناير أحيطا علما بموقف الحكومة الايرانية. ومن ناحية أخرى، فان ماكارثر الذي عرف عنه تأييد الموقف الايراني لم تكن لديه أية صعوبة في اقناع ايروين بالضغط على الشركات

للموافقة على «**فصل الخليج عن البحر الابيض**». وقد فوجيء جورج ت. بيرسي George T. Piercy نائب رئيس شركة اكسون وواحد من بين اثنين من المفاوضين الرئيسيين عن الشركات، وقام بالاتصال بمقر شركات النفط الرئيسية في نيويورك التي حاولت التملص من هذه التوصية وجعل المفاوضات مع الدول المنتجة موحدة بدلا من فصلها الا ان الشركات اذعنت في النهاية وأعلنت:

ينبغي علينا أن نفاضل وينبغي علينا أن نفكر فيما اذا كان من المفيد مع مرور الزمن أن تكون المفاوضات مع جماعة تمثل كافة الدول الأعضاء في منظمة أوبك. وبغض النظر عن هذا فاننا لا نستبعد امكانية اجراء مناقشة (أو مناقشات) منفردة مع جماعات تضم عددا أقل من الدول الأعضاء في منظمة أوبك.[9]

ومن ثم فلقد اعترفت الشركات بمطالب أوبك بالنسبة لاجراء جلستي مفاوضات منفصلتين. ومع هذا فان الشركات لا تزال تحاول أن تربط بين المفاوضات مع الدول الخليجية ودول البحر الأبيض المتوسط. وفي ٢٥ يناير قسموا الفريق: فثمة مجموعة يترأسها لورد سترات الموند عن الشركة البريطانية B.P. وهي مجموعة طهران، ومجموعة البحر الأبيض المتوسط برئاسة بيرسي من شركة اكسون Exxon.

وفي ٢٨ يناير بدأ سترات الموند مفاوضات مجموعة الخليج فقط. ورفض الليبيون التفاوض في طرابلس حتى تنتهي مفاوضات طهران. وحددت دول الخليج خمسة أيام كفترة لانهاء المفاوضات. واقترحت الشركات زيادة في السعر المعلن بمقدار ١٥ سنت عن كل برميل الى جانب فروق اضافية تقابل التضخم. وطالبت دول الخليج بمبلغ قدره ٥٤ سنت اضافية عن كل برميل الى جانب معدل أعلى للتضخم. وهددت الدول المنتجة بأنها سوف تتخذ اجراءاتاً قانونية من جانب واحد اذا لم تقبل الشركات طواعية مطالب أوبك. واذا لم تقبل الشركات هذه الاجراءات القانونية فسوف تتخذ أوبك خطواتاً مناسبة بما في ذلك فرض حظر تام. ولم يمتنع عن التصويت الى جانب الحظر التام سوى اندونيسيا.

اتفاقية طهران:

وتم التوقيع على اتفاقية طهران في ١٤ فبراير ١٩٧١ وفيما يلي نعرض في ايجاز شروط هذه الاتفاقية:

(١) زيادة أساسية فورية للأسعار المعلنة في دول الخليج بمقدار ٣٣ سنت عن كل

برميل. وفضلا عن هذا فانه ينبغي زيادة الأسعار المعلنة بمقدار ٥ سنت للبرميل الواحد اعتبارا من أول يونيو ١٩٧١، وبنفس المقدار اعتبارا من أول يناير في كل من الاعوام ٧٣–١٩٧٥.

(٢) وفي مواجهة التضخم العالمي تتم زيادة سنوية أخرى اعتبارا من أول يونيو ١٩٧١ بما يعادل ٢,٥٪ عن كل سعر من الأسعار المعلنة ويلي ذلك زيادة مماثلة اعتبارا من أول يناير من كل عام من الأعوام اعتبارا من ١٩٧٣ الى ١٩٧٥.

(٤) تتم زيادات محددة لأنواع معينة من النفط الخام بما في ذلك زيادة قدرها ٦ سنت عن كل برميل بالنسبة للنفط الخام للبصرة وزيادة ١ سنت عن كل برميل للزيت الايراني الثقيل الزيت العربي المتوسط والنفط الخام الكويتي.

(٥) سوف تكون ضريبة الدخل ٥٥٪ مع نفقات حق الامتياز شاملة بمعدل ١٢,٥٪ من الأسعار المعلنة.

(٦) النسبة المئوية للاستثناءات واستثناء الثقل النوعي واستثناء أو مسموح التسويق كل هذا يتم التخلص منه اعتبرا من سريان تاريخ الاتفاقية.

(٧) يسري التعديل الخاص بفارق الثقل النوعي على النحو التالي بالنسبة للثقل النوعي للنفط الخام من ٣٠ الى ٣٩.٩ درجة، وتمت زيادة السعر المعلن بمقدار ٠,٥ سنت للبرميل الواحد عن كل درجة من النفط الأقل من ٤٠، وفي اطار نظام جديد للمحاسبة سوف تخضع لفارق في الثقل النوعي على أساس ٠,١٥ سنت للبرميل الواحد عن كل درجة كاملة API ويتم الموافقة بعد ذلك بالنسبة لأنواع النفط الخام الثقيلة الأقل من ٣٠ درجة.

وفي المقابل أخذت الشركات ضماناً بألا تكون هناك مطالبات أخرى حتى بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ وألا يكون هناك تجاوزات اذا وافقت دول البحر الأبيض المتوسط المنتجة للنفط على شروط أفضل وعلى عدم فرض أي حظر خلال فترة هذه الاتفاقية.

وبعد اتفاقية طهران بأربعة أيام، بدأت المحادثات في طرابلس. وكان رئيس الوزراء عبد السلام جلود يرأس الفريق الليبي وقد علق على اتفاقية طهران قائلا انها لم تفِ بالحد الأدنى من مطالبنا. وفي عرض للتضامن التقى وزراء ليبيا، الجزائر، العراق والمملكة العربية السعودية في طرابلس في ٢٣ فبراير لتحديد الأساس المشترك للتفاوض. كما حصلت ليبيا على تأييد كل من سوريا ونيجيريا اللتين أعلنتا عن عزمهما على الانضمام الى منظمة اوبك.

اتفاقية طرابلـــس:

وفي الثاني من ابريل، وبعد ستة اسابيع من اتفاقية طهران، وقعت ليبيا نيابة عن مجموعة البحر الأبيض المتوسط على اتفاقية طرابلس ومدتها خمسة أعوام مع شركات النفط الخمسة عشرة. وكانت هذه الاتفاقية أكثر كلفة وتعقيدا عن تلك التي تم ابرامها مع دول الخليج. وقد تضمنت اتفاقية طرابلس: **٥٥٪** معدل ضرائب، **٩٠٪** بالنسبة للسعر المعلن (بما في ذلك **١٣٪** فارق شحن يتم خفضه وفقا لانخفاض اسعار الشحن في الخليج، كما يتم منح زيادة قدرها **١٠٪** بالنسبة لانخفاض نسبة الكبريت وتخفيض خاص بقناة السويس يتم حذفه حال اعادة فتح القناه وقدره **١٢٪**) بالاضافة الى زيادة **٥٪**، **٢٪** تخفيض على نسبة الكبريت المخفضة، **٢,٥٪** لمواجهة زيادة معدلات التضخم على ان تضاف سنويا. أما الطلب الليبي الخاص باطار استثمارات محدد فلقد ترك أمر اعداده لكل شركة على حده.

وأثمرت الصفقة الشاملة بالنسبة لليبيا عن **٣,٩** بليون دولار امريكي زيادة في المتحصلات خلال الخمسة أعوام التالية. وقدمت كافة الزيادات الى ليبيا واحد بليون دولار زيادة سنوية عما كانت تتلقاه عن نفس الانتاج في السابق. ووقعت كافة الدول المهتمة بنفط البحر الأبيض المتوسط اتفاقيات مماثلة خلال الشهور القليلة التالية.

ومن النتائج الرئيسية لاتفاقات طهران ـ طرابلس أنه تم لأول مرة الربط في أذهان الجماهير بين نفط الشرق وسياساته وبين «أزمة الطاقة». وتضمن قرار طهران أنه اذا فشلت شركات النفط الدولية في الانصياع للاجراءات القانونية السارية في الدول الأعضاء في منظمة أوبك خلال أسبوع من تاريخ اتخاذه، فان كافة الدول الاعضاء فيما عدا اندونيسيا «**سوف تتخذ الاجراءات المناسبة بما في ذلك اجراء حظر شامل لشحنات النفط والمنتجات البترولية**». وبذلك فانه للمرة الأولى منذ أزمة **١٩٦٧** اهتمت الدول المنتجة للنفط بمسألة الحظر النفطي. الا أنه في هذه المرة لم توافق الدول العربية على هذا الاجراء فحسب بل وافقت عليه دول أخرى غير عربية أعضاء في منظمة أوبك.

ولا شك ان اتفاقيتي طهران ـ طرابلس كانت لها دلالات تتعدى أثر كل منهما على متحصلات كل دولة. فلقد أدت هذه التطورات في موقف السوق النفطية في النهاية الى موقف طيب بصورة قاطعة بالنسبة للدول المنتجة. ومن المسلم به ايضا أن انشاء أو قيام أوبك كمنظمة قد لعب دورا هاما في مساعدة الدول المنتجة على تقييم

الموقف الدولي والاستجابة له ببصيرة وقوة. ولأول مرة قامت منظمة أوبك بأداء دور الوكيل المفاوض باسم الدول المنتجة.

ولقد حققت نجاحا في هذا السبيل. أما الأثر قصير المدى لهاتين الاتفاقيتين فقد تمثل في المتحصلات الهائلة التي عادت على دول أوبك منذ انشاء تلك المنظمة عام ١٩٦٠. وكان الاثر بعيد المدى هو دعم موقف أوبك كوكيل أو ممثل للدول المنتجة للنفط في المساومة وكقوة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

فلقد زادت متحصلات الدول المنتجة من سبعة بلايين دولار عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٨,٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ (وبدون الشروط الجديدة، فان متحصلات الدول الأعضاء في أوبك كانت ستزيد الى ١٠ بليون دولار عام ١٩٧٥) ولقد أدى جهد أوبك الى رفع سعر التحويل الخاص بالنفط بشكل هائل. وعلى الرغم من أن البيانات التي صدرت عن الدول المنتجة في طهران كانت ترمي الى طمأنة الدول المستهلكة بأن التسويات الأخيرة لا تتطلب رفع الأسعار، فلم يكن هناك مجالا للشك في أن زيادة أسعار النفط ومدفوعاته للدول المنتجة لابد وأن تنعكس في النهاية على أسعار المستهلكين.

ووصلت تكاليف الواردات النفطية الأوربية الى حوالي ٩,٥ بليون دولار عام ١٩٧٠، وبلغت الزيادة من جراء تسويات أوبك الجديدة ما يعادل ٥,٥ بليون دولار، وبالنسبة لليابان قدرت الزيادة بأكثر من ١,٥ بليون دولار. وباختصار فان مبلغ ٨,٥ بليون دولار الذي تجمع كزيادة في متحصلات الدول المنتجة للنفط فيما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ كان لابد وأن يدفع بواسطة الدول المستهلكة. وبذلك فان الشروط الاقتصادية لتجارة النفط العالمية قد تغيرت بشكل جوهري. ولقد تميز هذا بتحول أو تغير جوهري مماثل في الأوضاع السياسية والتأسيسية الخاصة بهذه الصناعة وبالدول المنتجة والمستهلكة.

وربط بعض الكتاب العرب بين شروط الاتفاقيتين وبين الصراع العربي الاسرائيلي. فهذا هو الكاتب المصري المشهور أحمد بهاء الدين يقول في أحد المقالات الافتتاحية التي نشرت بصحيفة الأهرام بأن الدول قد اذعنت لضغط الأسعار المرتفعة «**نتيجة لحرب ١٩٦٧، والخوف من جو العداء العربي نحو تلك الدول نتيجة للدعم الأمريكي لاسرائيل**». كما أنه يذهب الى القول بأنه نتيجة لهذا الشعور المتقد بين الدول المنتجة للنفط **فان «شركات النفط كانت حريصة على ازالة الاثار المحتملة لهذه الموجة من العداء وذلك بتلبية طلبات الدول المنتجة للبترول»**.(10)

فاذا أخذنا في الاعتبار تصريحات المسئولين الليبيين خلال المفاوضات مع شركات النفط فاننا لا نستطيع أن نستبعد افتراض أحمد بهاء الدين. ففي اجتماع مع مندوبين عن شركات النفط صرح رئيس الوزراء الليبي عبدالسلام جلود بأن مطالب ليبيا قصد بها الحاق الضرر بالشركات وبالتالي اجبارها على الضغط على الولايات المتحدة لتغيير سياستها المؤيدة لاسرائيل. وبالنسبة للشركات الأخرى غير الأمريكية أكد جلود بأنه ينبغي أن تدرك «آثار العدوان الصهيوني» وذلك لاجبار الحكومات الغربية على تغيير سياساتها الخاصة بالشرق الأوسط الى صالح القضية العربية وذكر جلود أنه «**عندما تعاني الشركات فانها قد تضطر الى القيام بشيء ما لتغيير سياسة الولايات المتحدة**».

اتفاقية جنيف:

كان من المتوقع أن تستمر اتفاقيتي طهران وطرابلس لمدة خمسة أعوام حتى عام ١٩٧٦. الا أنه لما كانا قد وقعا على نحو سريع فانهما لم تستمرا خمسة أعوام ولكن أقل من ثلاثة أعوام. وأسقطت كافة الخطط التي وضعت عام ١٩٧١ في اطار اتفاقيتي طهران وطرابلس وذلك من خلال ثورة أكتوبر ١٩٧٣ أثناء الجولة الرابعة من الصراع العربي الاسرائيلي. وعلى أية حال فان الليبيين لم يستطيعوا الصبر حتى يجف حبر اتفاقية طرابلس لكي يتقدموا الى الشركات بقائمة جديدة من الطلبات. وهكذا وفي منتصف ابريل ١٩٧١ تم توقيع اتفاقية جديدة يزداد بموجبها السعر المعلن للنفط الليبي ٨٠ سنتاً أخرى. وفي ذلك الأسبوع أعلن لورد ستراث الموند رئيس شركة النفط البريطانية B.P. أن الصناعة قد أصبحت وكالة لجمع الضرائب.

وفي نفس الوقت كانت منظمة أوبك تتهيأ لمعركة جديدة مع شركات النفط الحر لتسوية نهائية. ففي يناير ١٩٧٢ دعت الدول الخليجية المنتجة للنفط شركات النفط للاجتماع في جنيف لتسوية مسألتين:

(١) خلاف حول مراجعة اتفاقية طهران لتعويض الانخفاض في قيمة الدولار وعمل مواءمات مع العملات الاخرى العالمية. وذلك على اثر الاجراءات الاقتصادية التي اتخذها الرئيس نيكسون وأدت في النهاية الى تخفيض قيمة الدولار.

(٢) مشاركة الحكومات في ملكية الشركات.

واجتمعت شركات النفط في جنيف وفي العشرين من يناير ١٩٧٢ وافقت

الشركات على زيادة فورية تعادل ٨,٤٩٪ في الأسعار المعلنة بالنسبة لدول الخليج وفيما بعد وفي مايو من نفس العام تمت الموافقة على زيادة بنفس النسبة لليبيا.

ونتيجة لاتفاقية جنيف فان الزيادة في متحصلات دول الخليج التي وقعت على الاتفاقية قدرت بحوالي ٧٠٠ مليون دولار سنويا. وثمة تعديل جديد في اتفاقية جنيف تم التوقيع عليه في الثاني من يونيو ١٩٧٣ في جنيف لكي يسري حتى ١٩٧٥. وتضمن هذا التعديل زيادة فورية تعادل ١١,٩ في السعر المعلن مقابل انخفاض قيمة الدولار في فبراير بما يعادل ١٠٪. كما تمت الموافقة على تعديل الأسعار في المستقبل بصفة شهرية وذلك وفقا لحركة متوسطة معادلة بالنسبة لاحدى عشرة عملة رئيسية في مقابل الدولار. وهكذا تم تلبية احدى نقاط الخلاف بين دول الأوبك والشركات. أما نقطة الخلاف الأخرى حول المشاركة فانها ظلت احدى النقاط الشائكة حتى بين الدول النفطية نفسها.

---

1. Marwan Iskandar, *The Arab Oil Question*, 2nd Ed. (Beirut: Middle East Economic Consultancy, 1974), p. 11.

2. *MEES* (January 30, 1974).

(3) مروان اسكندر، **الدعم النفطي العربي: من مؤتمر الخرطوم ١٩٧٠ الى مؤتمر الكويت ١٩٧٣** (بيروت: منشورات مؤسسة الاستشارات الاقتصادية للشرق الاوسط، ١٩٧٣)، ص: ٧٨.

(4) في الفترة ما بين ١٩٦٠–١٩٧٠ قامت دول الاوبك بمنح خصومات رسمية على الاسعار المعلنة غير انه كان هناك اتفاق ان هذه الخصومات سوف تتلاشى تماما بحلول عام ١٩٧٥. وعلى هذا فان المؤتمر ادى فقط الى التعجيل في الغاء هذه الخصومات ليس الا.

5. Ruth S. Knowles, *America's Oil Famine* (New York: Conard, McCann and Geoghega, Inc., 1975), p. 87.

6. Jean-Marie Chevalier, *The New Oil Stakes* (London: Penguin Books, Ltd., 1975), p. 50.

7. *MEES* (January 15, 1971).

8. Anthony Sampson, *The Seven Sisters*. (New York: The Viking Press, 1975), p. 218.

(9) النيويورك تايمز ٢٨ يوليه ١٩٧٤.

(10) الاهرام، أول اكتوبر ١٩٧٢.

٩

بين المشاركة والتأميم

في فبراير ١٩٧٢ بدأت المناقشات بين دول الخليج الأعضاء في منظمة أوبك ومندوبين عن شركات النفط الدولية. وكانت الشركات تجهل تماما ما ستكون عليه مطالب الدول الأعضاء في منظمة أوبك. وفي مقابلة مع نديم بشاشي رئيس تحرير بتروليام تايمز في مايو ١٩٧١ أعلن أمين عام منظمة أوبك بلسان دول المنظمة أن الهدف المباشر لأوبك هو:

نحن الدول المنتجة نعتقد أنه في وقت ما في المستقبل ينبغي أن نشارك بشكل أكبر في العمليات الجارية في صناعة النفط. وانجاز هذا الهدف يعد الآن جزءا جوهريا من عمل أوبك. وحتى الآن فلم نحرز أي تقدم في سبيل تحقيق هذا الهدف الا أننا ندرس الموضوع بجدية وهناك لجنة وزارية مكونة من وزراء ايران، العراق، الكويت، ليبيا والمملكة العربية السعودية وسوف يلتقون قبل المؤتمر السنوي التالي الذي سوف يعقد في فيينا في الثاني عشر من يوليو لاتخاذ قرار بشأن شكل مشاركتنا في العمليات الجارية. ويعد هذا الهدف هو أهم هدف لمنظمة أوبك حيث ان مشكلة السعر المعلن قد تمت تسويتها. [1]

وخلال هذه المرحلة من المفاوضات مع شركات النفط كانت المسئولية تقع على عاتق المملكة العربية السعودية وكان وزير نفطها الشيخ أحمد زكي يماني هو الشخصية الهامة ونقطة الارتكاز في هذه الاجتماعات. ولقد اختارت منظمة أوبك الوزير السعودي الذي كان يؤيد المشاركة منذ عام ١٩٦٧ للتفاوض مع شركات النفط نيابة عن كافة دول الخليج المنتجة للنفط. وأعلن الشيخ يماني أنه سوف يسعى من أجل مشاركة بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى وأن التعويض سوف يحسب على أساس

القيمة الدفترية فقط لاستثمارات هذه الشركات ولن يتضمن أي فرق مسموح به لاحتياطيات النفط وذلك بسبب بسيط هو ان البترول مكلف.

وقد أوضح الشيخ يماني أسباب سعي دول الخليج الى توقيع اتفاقية المشاركة مع الشركات النفطية وأهدافها من تلك الاتفاقية في محاضرة ألقاها بالجامعة الأمريكية في بيروت في يونيو ١٩٦٩. وأكد الشيخ يماني أن المشاركة تخدم مصالح شركات النفط فهي حسب قوله:

سوف تنقذهم من التأميم وسوف تجعلهم على اتصال مستمر مع الدول المنتجة .. ومن ناحيتنا، فاننا لا نريد أن تفقد شركات النفط الكبرى قوتها وأن تضطر الى التخلي عن دورها كعنصر عازل بين الدول المنتجة والدول المستهلكة. اننا نريد استمرار الكيان أو الوضع الحالي أطول فترة ممكنة كما نريد تجنب أي احتكاك مؤلم بين المصالح يمكن أن يهز أسس قطاع النفط كله. وهذا هو السبب الذي من أجله ندعو الى المشاركة.[2]

وبدأ الوزير السعودي أولى مناقشات المشاركة مع شركة أرامكو. وحاولت أرامكو التملص من المشاركة باقتراح بديل وهو أن يكون للسعوديين نصيب ٥٠٪ من اكتشافات النفط في المستقبل. الا أن الشيخ يماني رفض الاقتراح صراحة. وخلال عام ١٩٧٢ استمر يماني في المساومة مع أرامكو الى اتفاق عام نص على مشاركة الحكومة بنسبة ٢٥٪ بدلا من نسبة ٢٠٪ السابقة في دول الخليج المنتجة للنفط. بحيث تتزايد هذه النسبة تدريجيا لكي تصل الى ٥١٪ عام ١٩٨٣. وتم توقيع الاتفاق النهائي العام بالرياض.[3] ويبين جدول (١١) النسب المئوية في كافة حصص المشاركة بالنسبة للانتاج الكلي لأية دولة.

وقد كانت النظرة الى التأميم من الناحية التاريخية على أنه الأسلوب الوحيد لكسر قبضة الاحتكار الأجنبي على دولة متخلفة. وكان يدعو الى اعادة توجيه الاقتصاد المحلي والتخلص من السيطرة الأجنبية. وفي نطاق صناعة النفط وقع التأميم قبل وبعد انشاء منظمة أوبك. الا أن الدول المنتجة للنفط بصفة عامة تجنبت اللجوء الى التأميم، ويعزي هذا الى حد ما الى الفشل الكلي لتأميم مصدق لشركة النفط الانجليزية الايرانية في ايران عام ١٩٥٣.

وبالنسبة لبعض المفكرين العرب، فان المفهوم الكلي للامتيازات النفطية التي كانت تمنح لشركات النفط في ظروف مختلفة وشروط غير عادلة كانت غير مقبولة اطلاقا. لذا فانهم رأوا ان الطريق الوحيد لتخليص أنفسهم من اتفاقيات الامتيازات غير العادلة هو التأميم.

جـدول رقم (١٠)

المشاركة والمقابل من النسب المئوية المرحلية على اساس الانتاج الكلي

العـام	مبدئي		أول زيادة		ثاني زيادة		ثالث زيادة		رابع زيادة		خامس زيادة		الاجمالي
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	
١٩٧٣	٢٥	٣.٧٥											٣,٧٥
١٩٧٤	٢٥	٧,٥٠											٧,٥٠
١٩٧٥	٢٥	١٢,٥٠											١٢.٥٠
١٩٧٦	٢٥	١٧,٥٠											١٧.٥٠
١٩٧٧	٢٥	١٦,٢٥											١٦,٢٥
١٩٧٨	٢٥	١٥,٠٠	٥	٤,٥٠									١٩,٥٠
١٩٧٩	٢٥	١٢.٥٠	٥	٤,٠٠	٥	٤,٥٠							٢١,٠٠
١٩٨٠	٢٥	١٠,٠٠	٥	٣,٧٥	٥	٤,٠٠	٥	٤.٥٠					٢٢,٢٥
١٩٨١	٢٥	٧,٥٠	٥	٣,٥٠	٥	٣,٧٥	٥	٤.٠٠	٥	٤,٥٠			٢٣,٢٥
١٩٨٢	٢٥	٢,٥٠	٥	٣,٢٥	٥	٣,٥٠	٥	٣,٧٥	٥	٤,٠٠	٦	٥,٤٠	٢٢,٤٠
١٩٨٣			٥	٣,٠٠	٥	٣,٢٥	٥	٣.٥٠	٥	٣,٧٥	٦	٤,٨٠	١٨.٣٠
١٩٨٤			٥	٢,٥٠	٥	٣,٠٠	٥	٣,٢٥	٥	٣,٥٠	٦	٤.٥٠	١٦.٧٥
١٩٨٥			٥	٢,٠٠	٥	٢,٥٠	٥	٣.٠٠	٥	٣,٢٥	٦	٤.٢٠	١٤,٩٥
١٩٨٦			٥	١,٥٠	٥	٢,٠٠	٥	٢,٥٠	٥	٣,٠٠	٦	٣.٩٠	١٢,٩٠
١٩٨٧			٥	٠,٥٠	٥	١.٥٠	٥	٢,٠٠	٥	٢,٥٠	٦	٣,٦٠	١٠,١٠
١٩٨٨					٥	٠,٥٠	٥	١,٥٠	٥	٢,٠٠	٦	٣,٠٠	٧,٠٠
١٩٨٩							٥	٠,٥٠	٥	١,٥٠	٦	٢,٤٠	٤,٤٠
١٩٩٠									٥	٠,٥٠	٦	١.٨٠	٢,٣٠
١٩٩١											٦	٠,٦٠	٠,٦٠

أ ـ ٪ للمشاركة

ب ـ للاجمالي المرحلي المقابل.

المصدر: مانع سعيد العتيبه، **أوبك وصناعة البترول** (نيويورك: شركة جون ويلي ب وأولاده) ص ١٧٢.

وقد ألقت صحيفة الرأي العام الكويتية اليومية نظرة على أهمية التأميم في بداية عام ١٩٧٠. وبعد أن ذكرت أنه كان هناك اجماع ما في الرأي على التأميم في الدول النامية فان هذا الاجماع، على حد ما جاء بالمقالة، ينبع من اعتقاد بأن الاجراء يؤكد سيطرة دولة ما على أراضيها وأنه هو أفضل وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية في أن الموارد التي يتم الحصول عليها تبقى في أيدي الدول المنتجة. وعلى الرغم من ان التهديد بالتأميم كان يستعمل كسلاح، فانه ينبغي أن نقر صراحة بأن الدوافع كانت تختلف اختلافا كبيرا. وتستطرد قائلة: **لقد استخدم البعض (التأميم) كشعار في حين نادى به آخرون عن عقيدة راسخة**. وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك أية نتيجة ايجابية فانها مشكلة شائكة وستظل وسيلة قوية للضغط لا يعدم بعض اولئك الذين يعملون من وراء الكواليس أن يطبقوها بمهارة.

الا أن معظم الدول الأعضاء في منظمة أوبك التي لم تنس الحدث المؤسف للدكتور مصدق، كانت تؤيد أكثر الطرق حذرا وهي المشاركة. ولقد أدى هذا الاتجاه الى ظهور ما أصبح يعرف بالمجموعة المعادية لأوبك من التكنوقراطيين والاقتصاديين في مجال النفط الذي يقوم برنامجهم السياسي بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط على حاجة الدول الى تأميم الشركات الأجنبية.

وبينما نجد أن معظم دول الخليج قد انتهجت درب المشاركة فلقد تآزرت كل من العراق وليبيا والجزائر معا لانتهاج خط سياسي مشترك ينطوي على سلسلة من المراحل التي تنتهي بالتأميم الكامل. ووفقا للبيان الذي صدر في الثالث والعشرين من مايو ١٩٧٠ عقب اجتماع الجزائر لوزراء البترول في كل من الجزائر وليبيا والعراق أكدت الدول الثلاث:

ان الاستخدام المنطقي المتعقل للموارد النفطية هو أحسن سلاح لتحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادي. ومن أجل تحقيق هذه الغاية فلقد أعلنوا تصميمهم على السعي من أجل تكامل العمليات البترولية في اطار الاقتصاد القومي وذلك لتوفير كافة متطلبات النجاح للجهود التي تتولاها النظم الثورية الثلاثة لتحقيق الآمال المشروعة لشعوبها من أجل حياة أفضل. ويرى الوزراء الثلاثة أن خير ضمان للنجاح يكمن في وجود صناعة وطنية راسخة في كافة المراحل الأساسية للعمليات النفطية بما في ذلك المرحلة الأولى الخاصة بالتنقيب المباشر والسيطرة الحكومية الكاملة على الموارد الوطنية.(4)

وفي العراق أصدرت حكومة عبدالكريم قاسم عام ١٩٦١ قانونا صودرت بموجبه كل منطقة الامتيازات التابعة لشركة النفط العراقية IPC فيما عدا تلك الحقول الجاري الانتاج فيها (حوالي ٩٩,٥٪ من المنطقة الكلية للامتياز). وقد شملت

الأرض المؤممة الحقول شمال الرميلة والتي كانت تتبع لشركة نفط العراق. وخلال الأعوام العديدة التالية، كان هناك كفاح سياسي حاد بالعراق يدور حول الاجراءات التالية. وفي عام ١٩٦٧ توصلت شركة نفط العراق والحكومة العراقية الى اتفاق جزئي. وفي عام ١٩٧٢ وقع مرة أخرى نزاع بين شركة نفط العراق والحكومة العراقية عندما قامت الشركة بخفض صادراتها النفطية الى البحر الأبيض المتوسط. وفي ابريل ١٩٧٢ تم تخفيض انتاج حقول البترول في كركوك بما يعادل ٥٠٪. وبدأت المحادثات بين الطرفين الا أنها لم تحرز أي تقدم. وأصدرت الحكومة في منتصف مايو انذارا تصر فيه على أن تعيد شركة نفط العراق انتاج كركوك الى مستوياته العادية. وعندما رفضت الشركة أن تستجيب على نحو مرضي في نهاية مايو تم تأميم أصول الشركة في أو يونيو ١٩٧٢.

أما الجزائر فلقد اتخذت أسلوبا فريدا في التأميم. ففي ٢٧ يوليو ١٩٦٥ عقدت شركة سونا تراخ وهي شركة تابعة للدولة اتفاقية مناصفة الأرباح (٥٠/٥٠) وأطلقت عليها Association Cooperative (Ascoop) مع شركة سوبيفال Sopefal وهي شركة نفطية فرنسية تدار بواسطة ERAP للتنقيب عن النفط واستغلاله وبيع النفط والغاز. وبعد ذلك بقليل قررت الحكومة الجزائرية وضع شركات النفط البريطانية والأمريكية بالجزائر تحت سيطرة الحكومة كعقاب على السياسات المؤيدة لاسرائيل من جانب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. وفي يونيو ١٩٧٠ قامت الجزائر بتأميم شركة شل، فيليبس وغيرها من الشركات الصغيرة. وأعلن وزير النفط الجزائري الاستراتيجية الكامنة وراء الخطوات النفطية للحكومة وذلك في كلمة ألقاها في اجتماع مع بعض خبراء الاقتصاد العرب:

باختصار ان الطريق ... هو السيطرة على صناعة النفط الوطنية. ولما كان الكثير من الأنشطة المتصلة بالانتاج والخدمات في هذا المجال ترتبط كما بكميات النقد التي تجلبها فان العمل على هذا النحو يهدف الى تحقيق التكامل التام في الحياة الاقتصادية للدولة وعن طريق التسوية المنتظم للمنتجات المشتقة من النفط فانه سيكون مصدراً ثابتاً للدخل. وبعبارة أخرى ان المسألة تتمثل في «بذر النفط والغاز» لكي نحصد المصانع ونطور زراعتنا وننوع انتاجنا ونخلق اقتصادا قوميا منظما هدفه التقدم.[5]

وبدلا من مصادرة الأصول الرئيسية مثل المعامل. تسهيلات أو منشآت الموانيء وخطوط الأنابيب قام الجزائريون بمصادرة ملكية الامتيازات المختلفة بمعنى الاستيلاء الاجباري على أنصبة الأطراف المعنية. ومن ثم فان التأميم الجزائري نجم عنه أن أصبحت شركة سونا تراخ أكبر صاحبة أسهم في معمل تكرير الجزائر وغيره وأصبحت تشارك بصورة ايجابية في الادارة مع المساهمين الآخرين مثل الفرنسيين.

وأخيرا في فباير ١٩٧١ أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين أن الجزائر ستتملك ما يعادل ٥١٪ من نصيب شركات النفط الفرنسية. الا أن الشريك الفرنسي فزع من ذلك واقترح التأميم الكامل. وقامت الحكومة الجزائرية مغتبطة بذلك.

أما التأميم الليبي فيقوم على مجموعة مختلفة من القواعد. في الوقت الذي قام فيه التأميم في العراق والجزائر على أسس اقتصادية فان التأميم الليبي كان دافعه الأكبر ذو صبغة سياسية. وعبر الرئيس الليبي معمر القذافي عن تحفظاته بالنسبة للتأميم في أوائل عام ١٩٧٣ وذلك قبل ان يبدأ حملته لشراء ٥١٪ من الامتياز الليبي. وقد ذكر في مؤتمر صحفي عقد في بنغازي:

ان الكلام عن التأميم (في ليبيا) يشبه المطالبة بالحرب في مصر. من ذا الذي سيشتري النفط؟ وعندما تم تأميم الشركة البريطانية B.P. في ليبيا لم يوافق السوفيت الا على شراء جزء صغير جدا من انتاجها منا. انظروا الى المشاكل بالعراق .. من الافضل المضي ببطء لانشاء بعض معامل التكرير وتدريب العاملين.[6]

الا أن القذافي رغم ذلك استمر في تأميم معظم الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا وكان هناك سبب واحد وراء هذا الاجراء، وهو سبب سياسي. وكما عبر هنري ماديلين عن ذلك:

ان التأميم أمر مستحيل عندما لا يكون لدى دولة ما المرافق الكافية والعمال المهرة الا أن امكانيته أو احتماله يمكن ان تفيد كتهديد طويل الأجل أو أداة انتقام.

وحيث أن حكومة «تقدمية» قد تولت السلطة في ليبيا فان خطواتاً كثيرة قد تم اتخاذها على درب تأميم شركة النفط. وأكثر الشركات تأثرا هي الشركات البريطانية والأمريكية ويعزي هذا خاصة الى رد الفعل القوي من جانب نظام الحكم العسكري للسياسة العسكرية (العدوانية) لكل من بريطانيا وأمريكا (تجاه الثورة الليبية).

وباختصار فان التأميم يعد أمرا سياسيا وليس من الضرورة أن يطبق المنطق الاقتصادي عندما تكون الاعتبارات السياسية هي الاعتبارات الغالبة.[7]

وفي مايو ١٩٧٣ سلم العقيد القذافي انذارا الى شركات النفط للموافقة على سيطرة ليبيا الكاملة (١٠٠٪) على عمليات النفط على أن يكون التعويض عن الاستيلاء على أساس صافي القيمة الدفترية، واحتفظت ليبيا لنفسها بالحق في بيع النفط بسعر السوق بدون اية ضمانات. ولم ينتظر القذافي حتى ترد الشركات. في الحادي عشر من يونيو في الاحتفال بالذكرى الثالثة لطرد القوى الامبريالية الأمريكية من قاعدة ويلس الجوية أعلن العقيد القذافي أنه قد صادر ممتلكات شركة

نيلسون لونكر هانت لكي «**يعطي للولايات المتحدة لطمة قوية على وجهها البارد الوقح**». **وصدر مرسوم ليبي رسمي تضمن تحذيرا للولايات المتحدة بالتخلص من «تهورها وعدائها للدول العربية»**. (8)

وعندما قامت العراق بتأميم أصول شركة نفط العراق في أول يونيو ١٩٧٢ قدمت لفرنسا الفرصة لشراء حصة شركة النفط الفرنسية وهي تعادل ٢٣،٧٥٪ من النفط المؤمم (٢٨٠،٠٠٠ برميل / يوميا) وذلك بسعر التكلفة (وهو نفس السعر الذي كانت تدفعه بموجب الامتياز) وذلك عرفانا «بالسياسة العادلة التي تنتهجها فرنسا نحو قضايا العرب وعلى وجه التخصيص نحو القضية الفلسطينية». (9)

وهكذا فليس من الصواب الفصل بين السياسة والنفط في المحيط العربي. وكما أشارت مجلة الايكونومست فان أول شيء ينبغي فهمه بالنسبة «**للنشاط الاقتصادي النفطي هو أنه ذو طابع سياسي أكثر منه ذو طابع اقتصادي**» ولا يمكن أن يصدق هذا في أي مكان بشكل أو بآخر الا في العالم العربي. **فالمشكلة أو الأزمة النفطية والقضية العربية وعلى الأخص القضية الفلسطينية متغيران مرتبطان مباشرة وذلك منذ أن أدرك العرب أهمية نفطهم كأداة سياسية، فما التأميم أو غيره من الاجراءات الا وسائل موجهة نحو هدف سياسي جوهري .. هو تحرير فلسطين.**

(1) بتروليوم تايمز ٧ مايو ١٩٧١.

2.. Anthony Sampson, *The Seven Sisters* (New York: The Viking Press, 1975), p. 231.

(2) احمد زكي يماني، «Participation Versus Nationalisation» محاضرة القاها معاليه في السيمينار الثالث عن اقتصاديات الصناعة البترولية في الجامعة الامريكية في بيروت في ربيع ١٩٦٩.

(3) تم حالياً التملك التام لأرامكو من قبل الحكومة السعودية مع استمرار قيام أرامكو بمهامها الادارية والفنية وبذلك انتهت مرحلة المشاركة الى الأبد.

4 *MEES* (May 29, 1970).

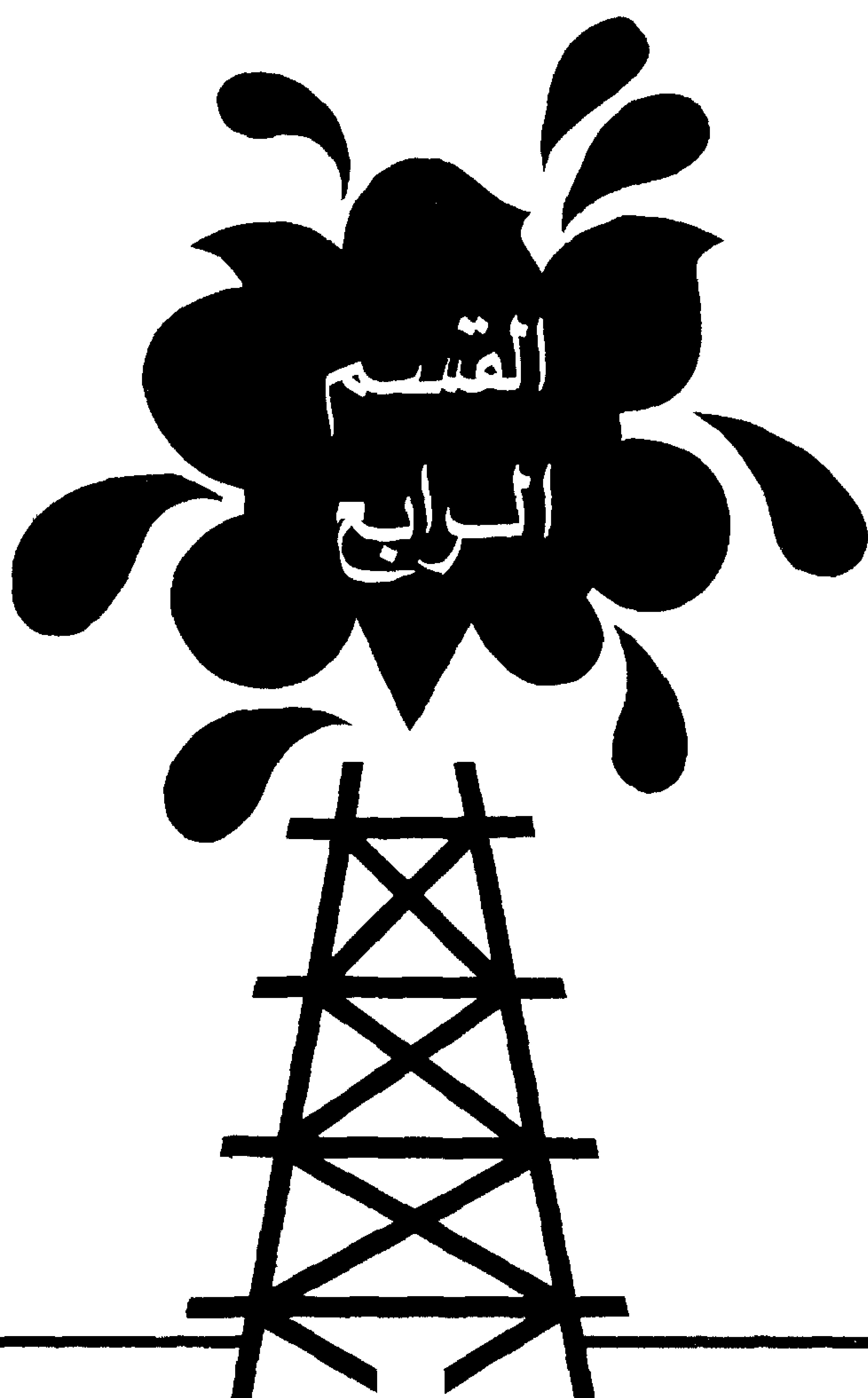
5. MEES (November 6, 1970).

6 Christopher T. Rand, *Making Democracy Safe for Oil: Oilmen and the Islamic East.* (Boston: Little, Brown and Company, 1975), pp. 132-133.

7. Henry Madelin, *Oil and Politics.* London: Saxon House, D.C. 'eath, Ltd., 1974), pp. 73, 75.

8. *New York Times*, August 12, 1973.

9. MEES (June 16, 1972).


القسم
الرابع

الاستراتيجية النفطية العربية

الاستراتيجية النفطية العربية

مـقـدمـة

أصبح النفط منذ قيام الحرب العالمية الأولى سلعة اقتصادية ذات أهمية استراتيجية خطيرة في ميزان القوى العالمي. غير أنه فضلا عن الأهمية الحيوية للنفط خلال أوقات الحرب فانه يلعب أيضا دورا «أساسيا» في أوقات السلم. ورغم وضوح هذا الأمر الا أنه لم يصبح أكثر ظهورا الا بعد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. نتيجة للتجربة التي مرت بها الدول المتحاربة فانها أصبحت أكثر اندفاعا للسيطرة على الموارد النفطية المعروفة أو المحتملة في العالم. وقد كان في الصراع النفطي ما دفع واضعو الاستراتيجية الأمريكية الى الحرص على أن تظل الموارد النفطية في منطقة الشرق الأوسط تحت الهيمنة المباشرة لشركات النفط الأمريكية. في ذلك الوقت كانت تلك الشركات تتمتع بوضع آمن تماما في الشرق الأوسط حيث كانت تضع يدها على ما يقرب من ٤٢٪ من الاحتياطيات النفطية المعروفة والمقدرة. ومنذ أن أصبح المركز النفطي للشرق الأوسط واحتمالات احتوائه لأضخم احتياطي نفطي عالمي واضحا عملت شركات النفط الأمريكية بنفسها أو بمساعدة وزارة الخارجية ووزارة التجارة الأمريكية على تثبيت أقدامها في المنطقة والحظو بعقود الامتياز في دولها المختلفة.

وخلال العشرينات قبلت العراق ــ كاجراء ودي مع بريطانيا ــ منح امتيازات نفطية لكل من شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey وشركة موبيل Mobil Oil Company. وثمة مزيد من الامتيازات النفطية تم الحصول عليها فيما بعد في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية. وبنهاية الحرب العالمية الثانية اصبحت شركات النفط الامريكية تتمتع بوضع استراتيجي مميز في ميزان صناعة النفط العالمية. اذ انه مع المكانة الجديدة التي اكتسبها نفط الشرق الاوسط في السياسة العالمية أصبح امتلاك الشركات الامريكية للامتيازات النفطية في المنطقة بمثابة أداة دأبت الولايات المتحدة على استخدامها لتحسين مركزها السياسي في اوربا الغربية في وجه الاتحاد السوفيتي والشيوعية الدولية. لذا فقد كان الوصول الى

امدادات النفط في الشرق الاوسط وحماية المصالح الامريكية في المنطقة من اهم الاهداف التي اختصتها الحكومة الأمريكية لنفسها في فترة ما بعد الحرب. وخلال تلك الفترة اصبحت المشكلة الرئيسية امام الولايات المتحدة هي «احتواء الشيوعية الدولية» Containment of International Communism.

فلقد سعت الحكومة الامريكية حثيثا في اوروبا والشرق الاوسط وكوريا ومناطق مختلفة من العالم الثالث لاحتواء تلك «القوة العدوانية التخريبية» التي كانت موسكو تسيطر عليها وتسخرها لتحقيق المطامع السوفيتية في العالم خاصة في الدول حديثة الاستقلال. وخلال عشرين عاما ظهرت مشاريع الدفاع الامريكية المتعددة مثل مشروع مرشال Marshall Plan وحلف شمال الاطلنطي المعروف بـ«ناتو» North Atlantic Treaty Organization (NATO) ومنظمة حلف جنوب شرق اسيا South East Asia Treaty Organization (SEATO) ومنظمة الحلف المركزي Central Treaty Organization (CENTO) التي كانت كلها تشكل جنبا الى جنب مع معاهدات المساعدات العسكرية والاقتصادية المختلفة بمثابة أوجه مختلفة لعملة واحدة هي التطبيق العملي لذلك المبدأ الذي يرمي الى فرض السيطرة الامريكية وتطويق المد الشيوعي وهو مبدأ ترومان Truman Doctrine. وقد لعب نفط الشرق الاوسط دورا جذريا في اخراج هذا المبدأ الى حيز الوجود واعتماده في اولويات السياسة الامريكية الخارجية.

ورغم ان اوروبا الغربية كانت منطقة ذات اهمية كبرى للامن القومي الامريكي الا ان الشرق الاوسط كان موضع اهتمام خاص بالنسبة للسياسة الامريكية في فترة ما بعد الحرب. فلقد كان كل من مبدأ ترومان ومشروع مارشال مرتبطين ارتباطا مباشرا بنفط الشرق الاوسط. وفي هذا المضمار يقول جيمس أ. فوريستول، الذي كان يشغل منصبا اقتصاديا قياديا في حكومة الرئيس ترومان، في مذكرة قدمها الى الرئيس الامريكي مؤكدا اهمية نفط الشرق الاوسط في السياسة الامريكية في اوروبا الغربية:

ان فرص نجاح برنامج الانعاش الاوروبي (مشروع مارشال) دون نفط الشرق الاوسط انما هي فرص محدودة جدا. ولا تستطيع الولايات المتحدة ان تقوم بسهولة بتزويد تلك القارة بما تحتاج اليه مع الوفاء بالمطالب المتزايدة هنا (في الولايات المتحدة). [1]

وقد ذكر الكاتب الامريكي جوستورك في كتابه عن نفط الشرق الاوسط وأزمة الطاقة الاهمية التي كان الحلفاء يضعونها على نفط الشرق الاوسط في الخروج من

الكوارث التي ألمت بدول اوروبا الغربية من جراء الحرب بقوله:

ان مبدأ ترومان بما تضمنه من شروط للمساعدة العسكرية الامريكية لكل من اليونان وتركيا قد لقي تشجيعا كعنصر اساسي لامن كل من أوروبا والولايات المتحدة وذلك بسبب الوضع الجغرافي لكل من اليونان وتركيا بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط ونفطها. وقد تم حذف كافة الاشارات غير الملائمة عن النفط والموارد الطبيعية وذلك من النص النهائي لرسالة ترومان الى الكونغرس وذلك مقابل الفاظ مجردة رنانة مثل «الديمقراطية» و«الحرية» الا أن ثمة مسودة مبدئية لمبدأ ترومان تضمنته هذه الكلمات بقلم كلارك كليفورد «اننا اذا سمحنا، بطريقة الخطأ باختفاء النظام الحر في الدول الأخرى في العالم، فان وجود اقتصادنا نفسه وديمقراطيتنا نفسها سوف تتعرض للخطر بشكل كبير.. ان هذه المنطقة بها موارد طبيعية هائلة ينبغي ان تكون سهلة المنال بالنسبة لكافة الدول وينبغي ان لا تكون تحت السيطرة الكاملة لدولة واحدة.[2]

وهكذا يتبين لنا كيف كانت تجربة الحرب النفطية في رمضان ١٣٩٣هـ مفاجأة شلت تفكير قادة العالم الغربي وأظهرت مدى اعتماد دول الغرب الصناعية على النفط العربي. لذا فليس غريباً أن واجهت الدول الغربية هذه التجربة بقدر كبير من التجاوب للموقف العربي وأدت الى احداث تغيير ملحوظ في السياسة الغربية تجاه القضية الفلسطينية.

---

1. *Memorandum to the President*, in Forrestal Papers (Princeton: Princeton University Press, 1948)

2. Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis*. (New York: Monthly Review Press, 1975), p. 40

١٠ حرب رمضان: النفط العربي في المعركة

في العاشر من رمضان عام ١٣٩٣ هـ الموافق السادس من اكتوبر عام ١٩٧٣ اعلنت كل من مصر وسوريا الحرب على اسرائيل وقامت القوات العربية السورية والمصرية بشن هجوم شامل ضد الكيان الصهيوني. وكان الهدف المعلن من هذه الحرب هو تحرير الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل خلال حرب ١٩٦٧. واستمرت حرب رمضان ثلاثة اسابيع قبل ان تتوصل الامم المتحدة الى اصدار قرار بوقف اطلاق النار. وقد لفتت تلك الحرب الانظار الى حقيقة مؤداها ان الصراع العربي الاسرائيلي هو في الحقيقة شبكة معقدة من العلاقات لا تمثل المواجهة العربية الاسرائيلية الا وجها واحدا فقط منها. وعقب اسبوعين من بداية هذه الحرب فجر العرب قنبلتهم النفطية التي انتشرت مضاعفاتها بسرعة حول العالم.

الا انه يبدو منطقيا ان نقول ان حرب النفط قد بدأت حتى قبل ان يبدأ القتال الفعلي بين العرب واسرائيل في رمضان. ووافقت كل القوى العربية بمختلف تياراتها السياسية على ان اجراء ما ينبغي ان يتخذ قبل انفجار النزاع العربي الاسرائيلي وحذرت هذه الدول ان النزاع هذه المرة لن يقتصر على المنطقة بل قد يشمل العالم بأسره.

ويمكن للمتتبع لتطور الاحداث في منطقة الشرق الاوسط تتبع بداية الاعداد للحرب النفطية قبل عدة اشهر من حدوثها الفعلي. فمع تعذر الوصول الى حل سلمي للمشكلة الفلسطينية وامام اصرار اسرائيل على عدم التخلي عن الاراضي العربية

المحتلة واحجام الولايات المتحدة عن اتخاذ موقف واضح من طرفي النزاع بل وانحيازها التام الى الجانب الاسرائيلي فان قادة الدول النفطية بدأوا في عام **١٩٧٢** وبداية عام **١٩٧٣** في التلميح الى احتمال استخدام العرب لقوتهم النفطية ضد اسرائيل. **وفي الحادي عشر من يونيه ١٩٧٣ قام الرئيس الليبي معمر القذافي بتأميم كافة الشركات الاجنبية العاملة في ليبيا فيما وصفته مجلة النيوزويك الامريكية بانه بداية حرب نفطية بين العالم العربي الغني بالنفط والغرب الصناعي المتعطش الى هذا النفط**. ولربما كان في كلمات الرئيس الليبي الذي ضمها اعلانه عن التأميم ما دعى المراقبين الى هذا الافتراض حيث قال:

لقد حان الوقت الذي يأخذ فيه الامريكيون لطمة قوية على وجوههم المتغطرسة. لقد تجاوزت الامبريالية الامريكية كل حد ... ان التأييد الامريكي لعدونا الاسرائيلي يهدد امننا وذلك بحاملات الطائرات ويهدد الامريكيون من وقت لآخر مياهنا الاقليمية.[1]

وفي اليوم التالي رحب الرئيس المصري أنور السادات بالقرار الليبي ووصفه بأنه «**بداية المعركة مع المصالح الأمريكية بالمنطقة العربية**» وأضاف ان هذا القرار «**بمثابة جزء هام من الصراع الرهيب وهو أيضاً بمثابة الشرارة الأولى لبداية المعركة**».[2]

ولقد اخذت المملكة العربية السعودية زمام المبادرة في حرب النفط. الا انها حاولت أولا ان تلعب دور الوسيط. ولما لم تنجح جهودها في هذا المضمار فانها كانت المحرك لتلك الحرب. ونظرا لأن المملكة العربية السعودية تتمتع بعلاقة صداقة بعيدة مع القوى الغربية فلقد ارتأى الملك فيصل انه لابد له من أن ينصح الغرب بخطورة ما قد يواجهونه اذا ما ظلوا متمسكين بسياستهم في الانحياز الى طرف واحد دون الآخر في مشكلة الشرق الاوسط. لذا فان الفيصل قام في شهر ابريل **١٩٧٣** بارسال فريق من المفاوضين السعوديين مكون من وزير النفط الشيخ احمد زكي يماني ووكيل وزارته سعود الفيصل الى واشنطن لاعطاء الولايات المتحدة التحذير الاول. وهناك، وللمرة الاولى، قام الوزير السعودي بالربط بين النفط والمشكلة العربية ـ الاسرائيلية. وقال اليماني لممثلي الحكومة الامريكية انه **من المستحيل سياسيا ان تقوم المملكة العربية السعودية بزيادة انتاجها النفطي بالمعدل المرغوب الا اذا ما غيرت الولايات المتحدة من سياستها تجاه اسرائيل.**[3] وفي شهر اغسطس من نفس العام بين الامير عبدالله بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وقائد الحرس الوطني في الحكومة السعودية الحالية في مقابلة معه نشرت في مجلة الحوادث اللبنانية أن المجلس الأعلى للبترول، الذي أنشيء في ذلك الوقت، **لا يقتصر عمله على المسائل الاقتصادية البحتة فقط بل ان مهمته هي «الاستفادة القصوى من**

النفط في خدمة القضية العربية» وبالمثل فان الأمير سعود الفيصل وكيل وزارة البترول السعودي في ذلك الوقت، قام في مقابلة له مع الحوادث في ٣١ أغسطس وفي حديث مذاع في وقت سابق بالتأكيد على أن النفط العربي والاحتياطي المالي العربي يمكن أن يستخدما كأداة ضغط سياسية في المواجهة العربية ـ الاسرائيلية. الا أن التحذيرات السعودية لم تؤخذ على نطاق الجد وأثرت حكومة الرئيس نيكسون تجاهلها تماماً.

وفي سبتمبر ١٩٧٣ أصبحت التحذيرات السعودية اكثر حدة. وكان الملك فيصل شخصيا طرفا هاما في حمل هذه التحذيرات. ففي ٣١ اغسطس. وفي مقابلة مع محطة ان. بي. سي .N. B. C الامريكية ثم مرة اخرى في سبتمبر في مقابلة مع مجلة النيوزويك، بيَّن الملك بكل وضوح **ان المملكة العربية السعودية سوف تضطر الى ان تستخدم نفطها كسلاح سياسي اذا استمرت الولايات المتحدة في تأييدها المطلق لسياسة اسرائيل العدوانية ضد العالم العربي**. وفي هذه المقابلة الاخيرة قال الملك فيصل:

ان المنطق يقضي بان لا يتعدى انتاجنا النفطي الحد الذي يمكن لاقتصادنا امتصاصه. واذا ما قررنا ان تتعدى ذلك الحد لتلبية احتياجات الولايات المتحدة والغرب (من النفط)، فان هناك شرطين لابد من استيفائهما. الاول. ان على الولايات المتحدة والغرب ان تقوم بمساعدة المملكة العربية السعودية بشكل فعال لتصنيع نفسها من اجل ايجاد مصادر دخل بديلة. ولمواجهة التضخم الذي سوف نتعرض له نتيجة لزيادة الأنتاج ـ وايضا لكي نتمكن من امتصاص فائض الدخل الذي سوف يتأتى عن مثل هذا المستوى (من الانتاج). (والشرط) الثاني توفر المناخ السياسي المناسب. الذي عكرته ازمة الشرق الاوسط والتطلعات التوسعية الصهيونية.

لذا فانه لم يكن من المستغرب عندما اندلعت الحرب فيما بعد ولم يحدث أي تغيير في السياسة الامريكية تجاه النزاع القائم في المنطقة ان تقوم المملكة العربية السعودية بقيادة بقية الدول العربية الاخرى المنتجة للنفط في جهودها لاستخدام قوتها النفطية كسلاح سياسي في أول حرب نفطية من نوعها.

قرارات مؤتمر الكويت:

في السابع عشر من اكتوبر عام ١٩٧٣ اجتمع اعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط في الكويت ليصدروا قرارهم التاريخي بتخفيض انتاجهم النفطي بنسبة خمسة بالمائة عن انتاج شهر سبتمبر. كما قرروا ان يستمر تخفيض الانتاج بنسبة خمسة بالمائة شهريا حتى يتحقق انسحاب آخر اسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة.

وفي المؤتمر كان هناك اتجاهين رئيسيين في كيفية استخدام القوة النفطية العربية في

الصراع العربي الاسرائيلي. طالب الاول بالتخفيض التدريجي لانتاج النفط العربي، بينما دعا الاتجاه الثاني بتأميم المصالح النفطية الاجنبية، خاصة الامريكية، في العالم العربي وقد عبر وزير النفط المصري السيد عز الدين هلال في كلمته الافتتاحية في المؤتمر عن الاتجاه الاول حينما قال:

ان رسالة الرئيس السادات اليكم هي ان الموقف لا يحتمل أي فشل والا فان النتيجة سوف تكون نكسة سياسية للموقف العربي بما قد يؤدي الى نتائج غير محمودة بالنسبة لمعركتنا ومن المهم الوصول الى قرار جماعي. ومن الضروري على الاقل في هذه المرحلة الحفاظ على القدرات المالية العربية. لذا فان صدور قرار بتنفيذ حظر كامل على انتاج النفط أو تأميمه قد يعطي الاطراف الاخرى (الدول الغربية) مبررا لتجميد الارصدة المالية العربية.

وعبر وزير النفط المصري عن وجهة نظر حكومته بأنه من المهم بالنسبة للعرب الا يحولوا المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الدول الصناعية، ضد العالم العربي في وقت يحتاج العالم كثيرا الى تأييد تلك الدول. كما أكد بأنه من المهم للغاية اقناع الدول الغربية الصناعية بممارسة الضغط على الولايات المتحدة وذلك لتعديل سياستها المنحازة وجعل الولايات المتحدة بدورها تضغط على اسرائيل لقبول تسوية سياسية للصراع. وقد اختتم السيد عز الدين هلال كلمته قائلا:

ان هدفنا هو الوصول الى قرار يمكن تنفيذه على الفور، قرار يكون له تأثير معقول يتزايد بمضي الوقت.

اننا نريد تخفيضا تدريجيا في معدل انتاج النفط العربي يوجه في المرحلة الاولى منه الى الولايات المتحدة ويمتد ليشمل مناطق اخرى بالعالم. وفي نفس الوقت فاننا نريد دعوة الدول التي اعلنت عن حيادها نحو الصراع الدائر لتغيير موقفها نحو قضيتنا.[٤]

اما وجهة النظر الاخرى التي عبر عنها اصحابها في المؤتمر فلقد دعت الى التأميم الكامل لشركات النفط الاجنبية وهي على الاخص الشركات الامريكية التي تعمل في العالم العربي. وكانت كل من العراق وليبيا هما الدولتان الرئيسيتان المؤيدتان لهذا الموقف. وقد عبر الدكتور سعدون حمادي وزير النفط العراقي عن وجهة النظر هذه عندما طالب الدول العربية المنتجة للنفط تبني الاجراءات التالية:

اولا : تصفية المصالح الامريكية النفطية في البلاد العربية وذلك بتأميم كافة الشركات النفطية الامريكية العاملة في الوطن العربي ومصالحها في الشركات الاخرى.

ثانيا : سحب كافة الاحتياطيات والارصدة المالية العربية من الولايات المتحدة.

ثالثا : قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لكل الاقطار المنتجة للنفط مع الولايات المتحدة.

وأصر الوفد العراقي على انه من الضروري ان يتضمن أي قرار يصدر عن المؤتمر حدا أدنى من العقاب للولايات المتحدة بالذات عن طريق فرض الحظر على تصدير النفط اليها. كما اعلن الوفد العراقي عدم استعداده لحضور الاجتماع الختامي والتوقيع على القرارات اذا جاء القرار خاليا من ذلك الحد الادنى.

وبالاضافة الى هذه الاقتراحات التي قدمها وزير النفط العراقي اقترح عز الدين مبروك وزير النفط الليبي التي كانت حكومته تؤيد الموقف العراقي اقترح قطع النفط الخام والغاز الطبيعي وغيره من المنتجات النفطية العربية عن الولايات المتحدة. وخفض انتاج النفط العربي بمعدل ما كان يتم تصديره الى الولايات المتحدة ومحاولة اقناع الدول النفطية غير العربية (ايران، نيجيريا، وفنزويلا) بألا تقوم بتزويد الولايات المتحدة بالاحتياجات النفطية. تعويضا عن خفض الانتاج النفطي العربي. كما اقترح الوزير الليبي سحب الاحتياطيات المالية العربية من الولايات المتحدة وتوجيه خبراء المالية العرب لايجاد وسيلة للاستفادة من هذه الاحتياطيات في اوروبا لهز أو زعزعة الموقف المالي العالمي للولايات المتحدة.[٥]

وبعد ان ناقش المؤتمرون كل الاقتراحات المقدمة من الدول العربية المشتركة قرر وزراء النفط العرب بالاجماع الاخذ بالاتجاه القائل بالتخفيض التدريجي لانتاج النفط. وبهذا اعلن اعضاء الاوابك بانهم سيقومون بتخفيض انتاجهم النفطي بمقدار ٥٪ شهريا (على اساس انتاج شهر سبتمبر ١٩٧٣) الى أن يتمكن اعضاء المجتمع الدولي من اجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة واعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد كان قرار الخفض موجها الى كل الدول التي تقف موقف التأييد مع اسرائيل. الا ان الهدف الرئيسي كان بالفعل الولايات المتحدة الامريكية التي بدأت حينذاك في امداد اسرائيل بالاسلحة. وقد جاء البيان الرسمي الذي صدر عن المؤتمر كما يلي:

ان وزراء البترول العرب المجتمعين في السابع عشر من اكتوبر في مدينة الكويت قرروا ان يبدأو فورا بتخفيض الانتاج البترولي في كل دولة عربية منتجة للبترول بما لا يقل عن خمسة بالمائة من انتاج شهر سبتمبر. وسوف تطبق نفس الاجراءات كل شهر وسوف يخفض الانتاج بنفس النسبة من انتاج الشهر الذي يسبقه حتى يتم الانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلت في حرب يونية ١٩٦٧، وتعود الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[٦]

وقد اعلنت الدول العربية تخفيضات اضافية في الاسابيع التالية. ففي الرابع من نوفمبر في اجتماعهم الثاني في الكويت اعلنت دول الاوابك تخفيض انتاجها بنسبة ٢٥٪ كوسيلة لزيادة الضغط لاجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية، الا انه في نفس الوقت فان بعض الدول صنفت على اساس انها «دول صديقة» إعطيت الحق في معاملة خاصة تؤهلها في الحصول على احتياجاتها العادية من انتاج البترول العربي. ولم يصدر تعريف رسمي بالدول «الصديقة» الا انه كان يعتقد انها بريطانيا، فرنسا، واسبانيا، والهند والباكستان. وبعد ان اعلنت الولايات المتحدة قرارها بتزويد اسرائيل بما قيمته ٢,٢ بليون دولار كمعونة عسكرية فان الدول العربية قررت جميعا وقف ضخ النفط نهائياً الى تلك الدولة. وقد ادى خفض انتاج النفط العربي والحظر الكامل على الولايات المتحدة الى خلق حالة ذعر شديدة أدت الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية الى حد لم تصله من قبل.

ادوات الاستراتيجية العربية

ان الحرب النفطية العربية يمكن ان يقال انها صنفت من ثلاث جبهات رئيسية هي: تخفيض الانتاج النفطي، فرض حظر نفطي كامل على كل من الولايات المتحدة وهولندا، واخيرا رفع اسعار النفط. وهناك جبهة رابعة وهي تأميم الشركات النفطية الاجنبية، الا ان هذه الجبهة الاخيرة لم تجند لها كل الجهود العربية. وسنقوم في هذه الدراسة بالتركيز على الوسائل المشتركة التي اتفقت عليها الدول العربية جميعها بعد اندلاع حرب رمضان.

تخفيض الانتاج:

يعتبر قرار التخفيض الذي اتخذ خلال حرب رمضان المجيدة أول قرار في تاريخ النفط العربي تصل اليه الدول العربية مجتمعة لتدعيم الاهداف السياسية العربية. فبقيادة المملكة العربية السعودية قرر العرب استخدام «سلاح النفط» لخدمة القضية العربية. ومن ضمن الاعضاء العشرة في الاوابك فان العراق وحدها هي التي رفضت الانصياع الى قرارات مؤتمر الكويت وفضلت تأميم المصالح الامريكية اكمالا للخط الذي اتخذته فيما قبل في يونيه ١٩٧٣[7] ولقد كان اقتناع المملكة العربية السعودية وأغلبية دول الاوابك بسياسة التخفيض التدريجي لانتاج النفط العربي راجعة للاسباب التالية:

(١) في ذلك الوقت كانت الجيوش العربية تبدو في موقف جيد عسكريا. لذا فقد فضل غالبية المشتركون في مؤتمر الكويت اتخاذ خطة تتصف بالاعتدال طالما استمر النصر العسكري.

(٢) كانت الحكومة السعودية تأمل في ان تستطيع اقناع الولايات المتحدة بتغيير سياستها المؤيدة لاسرائيل. كما ان جعل قرارات الحظر مبهمة كانت تهدف الى تجنب «نقطة اللا عودة» في العلاقات العربية الامريكية.

(٣) كانت المملكة العربية السعودية ترى في هذه الاستراتيجية «تحرك مبدئي» يعطي للعرب قدراً كافياً من المرونة يمكنهم من اتخاذ اجراءات اكثر شدة اذا ما دعت الحاجة الى ذلك في المستقبل.

(٤) نظرا لان الحرب مع اسرائيل قد تستمر لفترة طويلة فان المجتمعين ارتأوا أن «اسلوب الخفض التدريجي» هو الاسلوب الافضل عن اسلوب الحظر الفوري أو التأميم. كما ان الاسلوب الاول سوف يمكن الدول العربية المنتجة للنفط من تمويل العمليات العسكرية لدول المواجهة.

(٥) ان هذا الاسلوب سوف يتجنب ايذاء الدول «المحايدة» والدول «الصديقة» فكما ردد القادة السعوديون دوما ان الغاية من استخدام سلاح النفط لم تكن ابدا تهدف الى ايقاع الضرر بأي دولة عدا تلك التي تؤيد سياسة اسرائيل التوسعية.

(٦) ان نسبة الخمسة بالمائة المبدئية التي اقرها مؤتمر الكويت ادت فيما بعد الى فرض قرارات اكثر شدة. فقد ازدادت تلك النسبة وفي خلال أيام قلائل وصلت نسبة تخفيض الانتاج الى ٢٥٪ من انتاج سبتمبر. ويوضح جدول رقم (١٢) انتاج الدول النفطية العربية قبل سبتمبر ١٩٧٣ والانتاج بعد قرار التخفيض.

الحظر النفطي :

بالاضافة الى تخفيض انتاج النفط، فإن الدول العربية المنتجة للنفط فتحت جبهة أخرى تتمثل في فرض حظر كلي على الدول التي أيدت السياسة بلا تمييز، وقد وضعت الولايات المتحدة على رأس القائمة الى جانب دول أخرى هي هولندا، البرتغال، جنوب افريقيا وروديسيا.

وقد اتخذ قرار الحظر الشامل من قبل الدول العربية في التاسع عشر من أكتوبر

جـدول رقم (١١)

تخفيض انتاج النفط العربي في نوفمبر ١٩٧٣م

(١٠٠ برميل في اليوم)

الـدولـة	انتاج شهر سبتمبر	الانتاج بعد قرار التخفيض	مقدار التغيير بالكمية	النسبة المئوية للتخفيض
المملـكـة العربية السعودية	٨٥.٤٩٩ [١]	٥٨.٤٩٤	٢٧.٠٠٥	٣١.٥
الـكـويـت	٣٥.٠٦٣ [١]	٢٤.٧٨٨	١٠.٢٧٥	٢٩.٠
الـعـراق	٢١.١١٥	١٩.٥٦٠	١.٥٥٥	٧.٣
أبـو ظـبي.	١٣.٩٨٠	١٠.٤٨٥	٣.٤٩٥	٢٥.٠
قـطـر....	٦.٠٨٦	٤.٥٨٤	١.٥٠٢	٢٥.٠
لـيبيـا..	٢٢.٨٦١	١٧.١٤٦	٥.٧١٥	٢٥.٠
الـجـزائـر	١٠.٥٠٠	٧.٨٧٥	٢.٦٢٥	٢٥.٠
دول أخـرى[٢]......	١١.٠٠٠	٨.٢٥٠	٢.٧٥٠	٢٥.٠
الـمجـمـوع.	٢٠٦.١٠٤	١٥١.١٨٢	٥٤.٩٢٢	٢٦.٧

(١) تقديرات الانتاج للكويت والمملكة العربية السعودية تضم كميات منتجة في المنطقة المحايدة وهي توزع مناصفة بين الطرفين.

(٢) مصر، سوريا، دبي وعمان.

عندما سأل الرئيس نيكسون الكونغرس الأمريكي باقرار مبلغ ٢.٢ بليون دولار كمساعدة عسكرية طارئة الى اسرائيل. وكما أعلن الرئيس الأمريكي حينذاك أن اسرائيل في حاجة الى معونة عسكرية طارئة «لتحقيق توازن القوى وللتوصل الى

الاستقرار» في المنطقة. وقد أدى ذلك القرار الى اثارة حفيظة الدول العربية ولجوئها الى اجراء أكثر شدة ضد الولايات المتحدة.

وكانت الامارات العربية المتحدة هي أول دولة عربية منتجة للنفط تقوم بفرض حظر تام على الولايات المتحدة. فعقب اعلان الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بكميات هائلة من الأسلحة. أعلنت أبو ظبي قرارها بقطع كافة الامدادات النفطية عن السوق الأمريكية. وقد عبر الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير البترول في دولة الامارات عن موقف بلاده بقوله:

إننا نرى في هذه المرحلة الحرجة التي تخوض فيها الأمة العربية معركة شريفة ضد العدو الصهيوني وضد القوى التي تمده بوسائل البقاء، فانه ليس أمام الحكومة خيار غير أن تعلن عن رغبتها في أن تضع كافة امكانياتها في خدمة المعركة.. إننا نعتقد أن استخدام سلاح النفط سوف يؤتي ثماره اذا استخدم العرب كلهم هذا السلاح.
وبالتالي فان حكومة أبو ظبي ينبغي أن تحدد علاقتها مع كافة الدول في ضوء موقفها من المعركة. وقد قررت حكومة أبو ظبي قطع امدادات النفط عن الولايات المتحدة حتى تغير موقفها العدواني ضد الأمة العربية.
وسوف يشمل هذا القرار أية دولة تتخذ نفس الموقف العدائي نحو الأمة العربية في معركة المصير.[٨]

وفي العشرين من أكتوبر أعلنت الحكومة السعودية أنه «**نظراً للدعم الأمريكي الحربي المتزايد الى اسرائيل فان المملكة العربية السعودية قررت أن توقف كل صادراتها من البترول الى الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذها مثل هذا الموقف**».

ورغم صلابة القرار السعودي إلا أنه لم يكن أبداً قراراً متسرعاً إنما كان مبنياً على أسس موضوعية بحتة. فلقد التجأ الملك فيصل الى كل السبل الدبلوماسية الممكنة لتسوية الأمر مع حكومة واشنطن. بل انه حتى عندما وصلته أخباراً عن الدعم الأمريكي الهائل الى اسرائيل فانه فضَّل ألا يتخذ أي قرار حتى يتأكد رسمياً من صحة الأمر. وهذا ما يفسر قرار المملكة العربية السعودية في الثامن عشر من أكتوبر في تحديد اجراءاتها بقطع صادراتها النفطية بنسبة ١٠٪ (بدلاً من نسبة الخمسة بالمائة الاجبارية). كما يفسر عدم لجوئها الى فرض حظر نفطي فوري حينذاك. إلا أنه في نفس الوقت فان الحكومة السعودية دعت الولايات المتحدة الى:

تغيير موقفها الحالي تجاه الحرب الدائرة مع الدول العربية واسرائيل ووقف مساعداتها العسكرية الى اسرائيل. كما أنه إذا لم تفلح الجهود السعودية الرامية الى اقناع الولايات المتحدة من اتخاذ موقف حيادي من أن تؤتي نتائج معقولة فوراً فان المملكة العربية السعودية سوف تضطر الى وقف صادراتها البترولية الى أمريكا.[٩]

ونتيجة للموقف الامريكي المتعنت فما ان جاء يوم ٢٢ اكتوبر حتى كانت الدول العربية الاخرى جميعها قد تبعت الموقف السعودي وقامت بفرض حظر شامل على الصادرات من النفط الى الولايات المتحدة الامريكية، كما ان البعض منها اضاف هولندا الى القائمة. الا ان التأثير الاكبر على الدول المستهلكة جاء حينما ازدادت اسعار النفط بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الصناعة النفطية، وكما اشار جوزيف اس. سيليوتز:

لا شك ان الحظر النفطي الذي تم في اكتوبر ١٩٧٣ قد القى الضوء على مدى قابلية دول الغرب الصناعية [للتأثر بالاجراءات النفطية] الا انه بمضي الاسابيع اصبح عنصر السعر هو العنصر أو البعد البارز. وكما حذر خبراء الاقتصاد من نتائج نظام اسعار جديدة للنفط وذلك بالنسبة للاقتصاديات الوطنية ونظام النقد العالمي (10)

وسوف نناقش اثر الحظر النفطي في فصل آخر من هذا الكتاب، الا اننا سنقوم الآن بالتعرض للبعد الثالث في الحرب النفطية الا وهو ارتفاع اسعار النفط.

زيادة الاسعار:

كانت النتيجة الثالثة والاكثر ضراوة لحرب النفط هي الزيادة المفاجئة التي لم يسبق لها مثيل في اسعار النفط الخام. في السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ اجتمع ممثلو الاوبك في الخليج العربي، وهم جميعا دول عربية ما عدا ايران وقرروا زيادة اسعار النفط بنسبة ٧٠٪ (طالبت ايران بزيادة اكبر من تلك النسبة). ولقد كان هذا القرار في الواقع نتيجة لدعوة مسبقة بين شركات النفط ودول الخليج المنتجة للنفط لمناقشة زيادة الاسعار. وقد ابتدأت المفاوضات فعلا في الاسبوع الثاني من اكتوبر ثم طلبت الشركات اسبوعين تقوم خلالها بالمشاورات مع حكوماتها. وفي ذلك الوقت فان مطالب دول الاوبك كانت كانت تنحصر في رفع السعر المعلن ما بين ٣٥-٥٠ بالمائة. وقد رفضت دول الاوبك طلب الشركات بالتأجيل وقررت ان تجتمع في الكويت في السادس عشر من اكتوبر وقد كانت نتيجة ذلك الاجتماع ان قررت فيما بينها زيادة اسعار النفط بنسبة ٧٠٪ مما كان له صدى ضخم لدى الشركات التي صدمت من قرار الزيادة في الاسعار.

الا ان الدافع وراء قرار تلك الدول اصبح واضحا بعد الاطلاع على البيان الذي صدر عن ممثلي دول الخليج في ١٦ اكتوبر. وقد تضمن البيان مايلي:

حسب القرار المتخذ في فيينا في تاريخ ١٢ تشرين الاول. اجتمعت اللجنة الوزارية في

الكويت يوم ١٦ تشرين الاول وقررت تنفيذ الآتي:

١ ـ حسب قرار «اوبك» رقم ٩٠ وممارسة اعضاء آخرين في المنظمة ـ فنزويلا، اندونيسيا والجزائر ـ تحديد ونشر الاسعار المعلنة للخامات في الخليج.

٢ ـ ان الاسعار المعلنة الجديدة مبنية على اسعار السوق الواقعية في الخليج وفي مناطق اخرى، وهي اسعار مصممة لتعكس فروقات المعيار النوعي والموقع الجغرافي.

٣ ـ منذ هذا التاريخ، ستقرر الاسعار الحقيقية مستوى الاسعار المعلنة بحيث تبقى العلاقة النسبية التي كانت قائمة بين السعرين عام ١٩٧١ قبل اتفاق طهران، وتصحيح الاسعار المعلنة بالرفع أو الخفض يأخذ مجراه كلما تجاوز سعر السوق السعر المتخذ اساسا لتقرير مستويات الاسعار المعلنة بنسبة ١ في المئة والخفض عنه بهذه النسبة.

٤ ـ ان السعر السوق لنفط الـ Arabian Light (النفط السعودي الخفيف) المتناسب مع الأسعار الجديدة المعلنة يساوي ٣,٦٥ دولارات للبرميل وأسعار الخامات الأخرى تحدد بالقياس الى هذا السعر. وهذا السعر يزيد فقط بنسبة ١٧ بالمائة على أسعار بيع هذا النفط الخام مؤخراً. ولهذا سترفع الأسعار المعلنة لكل الخامات للتوصل الى النتيجة ذاتها.

٥ ـ تحدد علاوة السعر لانخفاض نسب الكبريت بالانفراد من قبل كل دولة عضو في المنظمة وذلك على أساس اتجاهات السوق.

٦ ـ تبقى اتفاقيات جنيف نافذة.

٧ ـ تاريخ نفاذ الترتيبات والأسعار الجديدة هو السادس عشر من أكتوبر ١٩٧٣.

٨ ـ اذا رفضت شركات النفط الحصول على الخامات على أساس هذه الترتيبات، ستوفر الدول المنتجة لكل مشتري الخامات المختلفة بأسعار محسوبة على أساس الـ Arabian Light مساوياً لـ ٣,٦٥ دولار للبرميل تسليم مرفأ رأس تنورة.

وكانت هذه هي المرة الاولى التي فرضت من خلالها الدول المنتجة للنفط بطريقة جماعية اسعارها على الاسواق العالمية، وكما قال متحدث باسم الاوبك حينذاك «**ان الحكومات هي التي تقرر الاسعار الآن**» ولقد ادى هذا الاجراء الذي لم يسبق له مثيل من قبل الدول المنتجة للنفط الى زيادة ما تحصله عن البرميل الواحد من البترول من ١,٧٧ الى ٣,٠٥ دولار.

وهكذا استاطاعت دول النفط ان تخرج من الدائرة التي فرضتها عليها شركات النفط ولم يكن امام الاخيرة الا ان تزعن لقرار الدول المنتجة والى تعديل اسعار البيع لديها بما يتفق والقرارات التي اتخذتها دول الخليج. ولم يكن في امكان الشركات ان تتصرف على نحو آخر لان امدادات النفط المتوفرة أو التي كان في الامكان توفيرها في العالم قد انخفضت عن الطلب القائم بنسبة كبيرة. اما قبول الشركات للموقف الواقع انما يعزي الى حد ما الى قرار الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط الذي اتخذته في ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ وهو القرار الخاص بتخفيض الانتاج.

وحتى اوائل السبعينات كانت السيطرة أو التحكم في الاسعار من اختصاص الشركات الكبرى. وعندما انشئت منظمة اوبك عام ١٩٦٠ كان أول ما حققته هو تجميد اسعار النفط عند مستوى عام ١٩٦٠. ولم يكن هذا الامر في ذلك الحين بالسهل تحقيقه حيث كان لاسعار النفط اهمية كبرى بالنسبة للدول المنتجة والدول المستهلكة التي تكون مع شركات النفط سوق النفط الدولية. ومن الامور التي تنطوي على تناقض ظاهري ان الطرفين الاول والثاني لم يكن لهما حتى عهد قريب جدا أية كلمة بالنسبة لمسألة الاسعار. وكانت النظرة الى اسعار النفط على انها اسعار تدير امرها الى حد كبير حفنة قلية من الشركات الصغيرة والشركات الكبيرة التي كانت تعتبر لنفسها الحق المطلق في تقرير الاسعار دون الرجوع الى مرجع آخر أو استشارة الدول النفطية أو المستهلكة على السواء.

وفي الاجتماع الثاني للدول الاعضاء في منظمة اوبك اعلنت الدول المنتجة للنفط في الثالث والعشرين من ديسمبر زيادة في اسعار النفط الخام بمعدل ١٣٠٪ وبذا زادت الاسعار المعلنة من ٥.١٧٦ دولار للبرميل الواحد في أول نوفمبر (١٩٧٣) الى ١١.٦٥ دولار للبرميل في أول يناير (١٩٧٤). وقد أدت هذه الزيادة الى زيادة متحصلات الدول المنتجة الى ٧ دولار عن كل برميل وقد اعلن شاه ايران السابق عن اقرار الزيادة ما يلي:

ان على العالم الصناعي ان يدرك ان نهاية عصر التقدم الهائل والدخول الثروات الهائلة القائمة على النفط الرخيص قد انتهى. وينبغي على الدول الصناعية ان تجد مصادر بديلة للطاقة. واخيرا فان عليها ان تشد الاحزمة.[11]

الا ان ليبيا كالمعتاد نهجت طريقها الخاص. اذ انه على الرغم من انها قد سايرت قرارات اوبك فقد اعلنت عن سعر قياسي عالمي هو ١٨,٧٦٨ دولار للبرميل الواحد من نفطها اعتبارا من أول يناير ١٩٧٤. كما رفعت نيجيريا الاسعار المعلنة لنفطها الى ١٤,٦٧ دولار للبرميل الواحد.

ولا شك ان مشاركة الدول غير العربية الاعضاء في اوبك في زيادة الاسعار لم تدحض بأي شكل الفرض الذي مؤداه ان هذه العملية كانت نتيجة ظروف مؤقتة لم يكن لها صلة بسوق النفط العالمية أو ميكانيكية العرض والطلب. لقد أدت عمليات المقاطعة والخفض والحظر النفطي الى حد بعيد الى الغاء كل قاعدة اقتصادية قائمة. وكما اشار البروفسور والتر ليفي فان العوامل الاقتصادية لم يكن لها دخل في تقرير اسعار النفط.

ولقد حاولت الدول المنتجة للنفط منذ بداية السبعينات ان تدفع بشدة زيادة

الاسعار بل انها قامت بتحديد موعد لعقد مؤتمر في الثامن من اكتوبر، يومين فقط بعد اندلاع حرب رمضان. الا انه تحت الظروف الطبيعية فلم تكن طلبات دول الاوبيك تتجاوز المطالبة بنسبة زيادة ما بين ٣٥—٥٠ بالمائة. ولم يحلم احد قط في ان تبلغ الزيادة النسبة التي وصلت اليها بعد عدة شهور لاحقة. انظر جدول رقم (١٣).

جــدول رقم (١٢)

أسعار النفط الخام في الخليج العربي[١]

(دولار للبرميل)

	يناير ١٩٧١ (قبل مؤتمر طهران)	يناير ١٩٧١ (بعد مؤتمر طهران)	نسبة التغير	فبراير ١٩٧٢ (بعد مؤتمر جنيف)	نسبة التغير ١٩٧١—١٩٧٢	يناير ١٩٧٣ (ما قبل حرب البترول)	يناير ١٩٧٣ (ما بعد حرب البترول)	نسبة التغير ١٩٧٣—١٩٧٤
١ـ السعر المعلن	١.٨٠٠	٢.٢٨٥	+٢٧.٠٪	٢.٤٧٩	+٨.٤٩٪	٢.٥٩١	١١.٦٥١	+٣٥٠,٠٪
٢ـ الريــع[٢]	٠,٢٢٥	٠,٢٨٥		٠.٣١٠		٠,٣٢٤	١,٤٥٦	—
٣ـ سعر الانتاج[٣]	٠,١٠٠	٠,١٠٠		٠,١٠٠		٠,١٠٠	٠.١٠٠	—
٤ـ الضريبة (٥٥٪)(من ١+٣)	٠,٧٧٠	٠,٠٤٥		١.١٣٨		١.١٩٢	٥,٥٥٢	—
٥ـ الدخل الحكومي (٢+٤)	٠,٩٩٥	١.٣٣٠	+٣٣.٦٪	١.٤٤٨	+٨.٨٧٪	١,٥١٦	٧.٠٠٨	+٣٦٢,٠٪

(١) السعر المبين محسوب على أساس الزيت العربي السعودي الخفيف ٣٤ درجة (معهد البترول الأمريكي) وهو الذي يستعمل كمعيار للزيت الخام في الخليج العربي.

(٢) الريع السعودي كان محسوبا على أساس ١٢,٥٪ من السعر المعلن لمعدل سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤. الا أنه ازداد في سنة ١٩٧٥ الى ٢٠٪ من السعر المعلن.

(٣) سعر الانتاج مقدرة بمقدار ١٠ سنتات للبرميل الواحد.

(٤) الضريبة السعودية تحددت على أساس ٥٥٪ من الربح لغرض الضريبة لسنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤. وفي عام ١٩٧٥ ازدادت الى ٨٥٪.

ومما يجدر الاشارة اليه انه بالرغم من ان حظر النفط كان عملا سياسيا بحتا فان زيادة الاسعار كانت عملية اقتصادية الى حد بعيد. الا انه في الواقع لا يمكن ان نتجاهل التداخل بين هاتين العمليتين. فان زيادة الاسعار وصلت في ٢٢ ديسمبر الى

١١,٦٥١ دولار عن البرميل الواحد. ما كانت تحدث بتلك السرعة ما لم يحدث النقص في انتاج النفط الذي نتج عن الاجراءات العربية السابق الاشارة اليها. **لذا فانه يمكن القول ان السعر الحالي هو ميراث للحرب العربية ـ الاسرائيلية ونتيجة لاستخدام النفط كسلاح سياسي في ذلك الصراع.**

1 *London Guardian*, (June 17, 1973).

2. *The Arab Oil Squeere*, Newsweek (September 17, 1973), p. 15.

3. *Washington Post*, (April 19, 1973).

(4) محسن محمد، حرب البترول: المحاضر السرية لاجتماعات وزراء البترول العرب. (القاهرة، المؤسسة العامة للطباعة، ١٩٧٤) ص: ١١٦ ـ ١١٧.

(5) أعلن الوزير الليبي في نفس الوقت استعداد حكومته لتأييد أي قرار عربي يصدر بالاجماع فيما يختص بالسياسات البترولية. غير أنه أصر على أن يظهر الموقف الليبي في السجلات حتى يكون معروفاً لكل العرب.

(6) بيان صـادر عن مجلس وزراء أوابك، أكتوبر ١٩٧٣.

(7) في ذلك التاريخ قامت العراق بتأميم المصالح الأمريكية والهولندية في شركة بترول البصرة.

(8) مقابلة مع صحيفة كويتية منقولة عن:
محسن محمد، حرب البترول، مرجع سابق، ص: ١٣٣.

9. Abdulaziz H. Al-Sowayyegh, "Saudi Oil Policy During King Faisal Era," in Willard A. Beling, Ed., *King Faisal and the Modernization of Saudi Arabia* (London: Croom Helm Ltd., 1980), p. 212.

10. Joseph S. Szyliowicz and Bård E. O'Neill (eds.) *The Energy Crisis and U.S. Foreign Policy* (New York: Praeger, 1975), p. 185.

(11) النيويورك تايمز، ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣.

١١

تأثير حرب النفط في دول الغرب الصناعية

لفترة طويلة من الوقت ظلت الدول الغربية تنظر الى النفط كمسألة مفروغ منها ولم تكن تلق اي بال الى انه قد تجيء الساعة التي قد تواجه فيها نقصا في الامدادات النفطية. لذا فلم يكن غريبا أن جاءت حرب النفط في رمضان ١٣٩٣ هـ مفاجأة اذهلت تلك الدول وأوقعت الفوضى في نظام حياتها وسببت تصدعا شديدا داخل حلف شمال الاطلسي وعجلت في حدوث الاضطراب في الموقف النقدي الدولي وجعلت الولايات المتحدة تسارع الى البحث عن وسيلة لتحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط وقد نجح رث نولز في التعبير عن هذا الموقف عندما قال:

لم يحدث منذ حصان طرواده (وتفجير) القنبلة الذرية ان استطاع سلاح حربي ان يكون فعالا كما كان التأثير الذي نتج عن استخدام العرب لقوتهم النفطية الجديدة المكتسبة.

ورغم ان القوة النفطية للعرب اصبحت فجأة وسيلة للوصول الى هدف غالي في صراعهم الذي دام ربع قرن ضد اسرائيل والصهيونية فان النجاح الذي استطاعوا احرازه (باستخدام هذا السلاح) كان له تأثيرا عنيفا، فلقد كان النفط سلاحاً ذو حدين ــ سياسي واقتصادي. وقد تمكن العرب من أن يذبحوا بكلا الحدين. (1)

وهكذا فان النفط هو شريان الحياة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها وهو يلعب دورا كبيرا في ابقاء الزخم للتقدم الصناعي في الدول الغربية كما ساعد في الماضي في انطلاق هذا التقدم.

وأمام هذه الحقيقة الهامة وغياب البدائل المناسبة للطاقة النفطية وبالنظر الى محدودية الاحتياطي المعروف من الزيت الخام وتركز الموجودات النفطية في المنطقة العربية فانه يبدو من نافلة القول التأكيد على ان دول الاوبك المنتجة للنفط، خاصة الدول العربية منها، هي الوحيدة القادرة على سد الاحتياجات المتزايدة لدول الغرب الصناعية على النفط. ولعل هذا الامر هو الذي زاد من ذعر الغرب والتخوف من احتمالات لجوء الدول العربية الى اجراءات نفطية مثل تلك التي عمدت اليها خلال حرب رمضان في حالة ازدياد حدة الصراع في المنطقة وانفجار الحرب بين العرب واسرائيل.

لقد كانت الولايات المتحدة هي الهدف الرئيسي لحرب النفط العربية في عام ١٩٧٣. وقد حفز الدعم الامريكي الشامل لاسرائيل العرب على استخدام نفطهم ضد الدول المؤيدة لاسرائيل التي كانت امريكا في مقدمتهم. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة ظلت تستورد النفط العربي طيلة ما يقرب من خمسين عاما، فانه خلال الاعوام العشرة الاخيرة كان واحدا من التغيرات الهامة في مجال الطاقة هو ازدياد اعتماد الولايات المتحدة، التي كانت والى وقت قريب المصدر الرئيسي للنفط الى دول الغرب الصناعية، على الامدادات النفطية من الخليج العربي. وكانت النتيجة هي ازدياد الواردات من النفط الاجنبي. وقد شهد وليام سيمون الذي كان يشغل عندئذ منصب وكيل وزارة الخزانة شهد امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ٣١ مايو ١٩٧٣ بأن الطلب المحلي على النفط قد زاد من ١٥,١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧١ الى ما يقرب من ١٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ وبأنه سوف يقفز الى حوالي ٢٥ مليون برميل في اوائل الثمانيات.

وحتى منتصف الستينات كان الانتاج المحلي من النفط الامريكي يتجاوز تقريبا النفط المستورد. الا أن هذا الوضع تغير مع بداية عام ١٩٧٢ عندما قامت ولاية تكساس ولويزايانا وهما من اكبر الولايات المنتجة للنفط بازالة كافة القيود المفروضة على الانتاج. وفي عام ١٩٧٣ انتجت الولايات المتحدة ٩,٢ مليون برميل من الزيت الخام يوميا، بينما كانت تستهلك ١٧,٣ مليون برميل في اليوم. أي انها كانت تستورد ما يقارب ٣٥,٨٪ من احتياجاتها النفطية التي كانت كندا تسد منها حوالي ٦,٤٪ بينما المتبقى أي ٢٩,٤ مليون برميل كان يستورد من دول الاوبك.

ويقدر الخبراء انه خلال السنوات العشر القادمة سيتضاعف الطلب الامريكي على النفط المستورد بشكل لم يسبقه مثيل من قبل حيث ستقوم الولايات المتحدة

بزيادة الكمية المستوردة من احتياجاتها النفطية التي سوف يمثل النفط العربي ما يقارب ٣٤٪ منها. وهذا يعني ان اعتماد الولايات المتحدة على نفط الاوبك العربي على وجه الخصوص سوف ينحو الى الازدياد، رغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة الامريكية لتقليص الاعتماد على النفط المستورد. ولقد اظهرت دراسة انجزت بتكليف من الرئيس الامريكي عن الاعتماد الامريكي على الطاقة المستوردة وذلك باسم The Oil Import Question اي قضية استيراد النفط أظهرت تلك الدراسة الحقائق التالية عن المسألة النفطية:

أولا : ان مخزون النفط في الشرق الاوسط سيبقى الارخص كلفة للانتاج والاوفر كمية حتى اواخر القرن الحالي.

ثانيا : ان الكتلة السوفياتية ستحتاج من اواسط السبعينات الى زيادة مستورداتها من النفط وستصبح مستوردة لا مصدرة للنفط في حدود الـ ١٠٠ مليون طن سنويا في أواخر السبعينات.

ثالثا : ان مصادر النفط في الولايات المتحدة لم تعد تكتشف بنسبة تحفظ الاحتياطي للانتاج بمعدل ٩–١٠ مرات، الامر الذي يعني في الضرورة تدهور معدلات الانتاج في السنين المقبلة وارتفاع اكلافه.

رابعا : ان مصادر فنزويلا والمكسيك وكندا، وهي المصادر التي كانت ولا تزال تصنف انها آمنه بالنسبة الى الولايات المتحدة، ستكون عاجزة عن توفير كميات متزايدة لهذه، الامر الذي حصل بالنسبة الى المستوردات من فنزويلا والمكسيك منذ ١٩٧١، وفي بداية مارس ١٩٧٣ جمدت حكومة كندا صادراتها النفطية الى الولايات المتحدة من دون سماح بزيادتها، وذلك حفاظا على كفاية الحاجات المحلية.

خامسا : ان مخزون بحر الشمال ذو كلفة عالية، وانه بالكاد يكفي عند تطويره ما يوازي ٦٠٪ من حاجة بريطانيا في أواخر السبعينات.

سادسا : ان الطاقة الذرية لا تزال أكلافها مرتفعة الى حد بعيد عن أكلاف النفط في توليد الكهرباء وأن المفاعلات الذرية، كي تحقق وفورات اقتصادية، يجب أن تقام بالقرب من المدن الكبرى الصناعية، حتى تشغل طاقتها بنسبة ٨٠–٩٠٪.

كذلك تعرضت مفاعلات ذرية في الولايات المتحدة وبريطانيا الى حوادث نتج عنها تلوث للعاملين في محطات التوليد النووية وللمياه في المناطق المجاورة.

سابعا : ان نفط الطفال ــ وهو المصدر الوحيد للطاقة في العالم الذي تستخرج منه مختلف المشتقات النفطية ما عدا الشحوم، ويتوافر بكميات هائلة في الولايات المتحدة وبكميات ملحوظة في الاتحاد السوفيتي ــ تبلغ اكلاف انتاجه في ارضه، أي في ولايات كولورادو، ويومنغ ويوتا في الولايات المتحدة لا أقل من ٥ دولارات للبرميل الواحد وذلك في افضل الاراضي، واستخراج كميات كبيرة يستوجب انتاج زيت الطفال من اراضي تبلغ الكلفة فيها ٧-٩ دولارات للبرميل.

ثامنا : ان زيادة العائدات النفطية للدول المنتجة، تؤدي الى دورات انفاقية تفيد الولايات المتحدة بنسبة مرتفعة. اذا تركزت الزيادة في فنزويلا وايران والسعودية في المكان الاول، وعلى النقيض يكون وقع ارتفاع اسعار النفط وعائدات الدول المنتجة سيئا على موازين مدفوعات اليابان والمانيا وفرنسا في شكل خاص.

تاسعا : ان الولايات المتحدة ستضطر الى التخلي عن نظام الكوتا في استيراد النفط، والالتفات الى الاستيراد من الشرق الاوسط بكميات متزايدة، قد توازي سنة ١٩٨٠م العشرين مليون برميل في اليوم أي الالف مليون طن.[2]

هذه الحقائق كان لها الاثر الكبير في توجيه السياسة النفطية الامريكية منذ اوائل السبعينات، والاهتمام بتأمين استمرار الامدادات النفطية دون انقطاع والتخوف من ان يعيد العرب الكرة في حرب نفطية جديدة تعيد الى الاذهان معركة النفط العربية خلال وبعد حرب رمضان المجيدة عام ١٣٩٣ هـ.

لقد كانت استراتيجية النفط العربية استراتيجية رائعة ذات نتائج باهرة. فللمرة الاولى استطاع سلاح النفط ان يتحدى موقف الدول الصناعية الغربية تجاه المشكلة العربية الاسرائيلية. ولقد كانت دول غرب اوربا واليابان اكثر البلدان مقاساة من حرب النفط، وكان رد فعل تلك الدول سريع «وايجابي»، على الاقل من وجهة النظر العربية. وقد سارع اعضاء المجموعة الاوربية الاقتصادية European Economic Community (EEC) واليابان الى اظهار حسن نواياهم تجاه الدول العربية والى انكار أي تعاون مع اسرائيل أو علاقة بالتأييد الامريكي للاسرائيليين.

وقد ظهر الاختلاف بين مواقف الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية بوضوح في

السادس من نوفمبر ١٩٧٣ حينما أصدر ممثلو المجموعة الاقتصادية الاوربية بيانا اعلنوا فيه جميعا، بما فيهم هولندا، ما يلي:

تحث دول السوق بشدة كل من طرفي الصراع في الشرق الاوسط على العودة مباشرة الى المواقع التي كان يمثلها كل طرف في الثاني والعشرين من اكتوبر وذلك وفقا للقرارين ٣٣٩، ٣٤٠ الصادرين عن مجلس الامن.

وتعتقد الدول التسع ان اية اتفاقية سلام ينبغي ان تقوم على النقاط التالية:

(١) عدم الاعتراف بالاستيلاء على الاراضي بالقوة.
(٢) ضرورة قيام اسرائيل بانهاء احتلال الاراضي التي تحت سيطرتها منذ حرب ١٩٦٧.
(٣) احترام السيادة الاقليمية واستقلال كل دولة بالمنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها.
(٤) الاعتراف بانه في حالة اقامة سلام عادل دائم فانه ينبغي ان يؤخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وقد أثبتت حرب رمضان النفطية بما لا يقبل الشك ضعف الموقف الاقتصادي والسياسي لليابان. فعندما وجدت أن حيادها السياسي لا يقنع العرب كثيرا سارعت اليابان باتباع المثل الاوربي في التحرك. في الثاني والعشرين من نوفمبر اعلن مجلس الوزراء الياباني انه قد يعيد النظر في سياسته تجاه اسرائيل. وفي الثالث والعشرين من ديسمبر تخلت اليابان عن موقفها السابق وتوجهت بنداء الى اسرائيل داعية اياها بالانسحاب الى خطوط وقف اطلاق النار التي كانت عليها اسرائيل قبل الثاني والعشرين من اكتوبر كخطوة اولى نحو الانسحاب الشامل من الاراضي العربية المحتلة. ولقد كانت البدائل امام اليابان محدودة جدا. فقد كان عليها اما ان تتبع الولايات المتحدة التي كانت تفضل ان تظل اليابان غير ملتزمة للعرب على ان تتحمل قرار الحظر العربي لعدة شهور دون أي تأكيد بأن تحصل على امدادات اغاثة، أو ان تتجاهل اليابان، التي كانت لديها حينذاك ما يقدر بتسعة وخمسين يوما من المخزون النفطي، الضغط الامريكي وتتجه للتفاوض مع العرب معرضة بذلك التحالف لمزيد من التدهور. وقد اختارت اليابان البديل الثاني .. او ما يمكن القول بانه عملية ماهرة للتملص من التبعية لامريكا. وقد بدأ هذا الاتجاه واضحا حتى قبل ازمة اكتوبر اذ انه في مايو ١٩٧٣ اعلن وزير الصناعة الياباني مستر ناكاسوني في مؤتمر صحفي عقده لدى عودته من جولة بمنطقة الشرق الاوسط:

لقد اصبحت ادرك تماما الحاجة الى فهم ان نفط الشرق الاوسط ليس ببساطة مجرد سلعة يتم تبادلها تجاريا ولكنه بمثابة شيء ما ذو طابع سياسي الى حد كبير. ان النفط مصدر حساس

بالنسبة لليابان ولا يمكن ان تقوم شركات يابانية فردية بالعمليات النفطية أو أن يقوم بذلك تجار بمفردهم بدون دعم الحكومة اليابانية وشعبها. ولم تقم الحكومة اليابانية في الماضي بالدور الكافي. وسوف تنخرط الحكومة اليابانية بنفسها في دبلوماسية النفط القوية المستمرة في المستقبل.

ان الموقف النفطي الدولي يمر بفترة انتقال حيث تبحث الدول المنتجة للنفط عن شركاء بين الدول المستهلكة من اجل عقود نفطية طويلة الاجل. ولا شك ان اقامة علاقة تتسم بالتعاون بين مجموعة اكبر الدول المنتجة للنفط بالعالم واليابان كدولة من اكبر الدول المستهلكة للنفط سوف يكون له تأثير هام على مسرح النفط الدولي. (3)

كان رد الفعل الأمريكي تجاه ما أسمته «**الجنون البترولي الاوربي**»، أن دعت الولايات المتحدة الى عقد مؤتمر للدول المستهلكة للنفط يعقد في واشنطن في الحادي عشر من فبراير ١٩٧٤ لرسم برنامج عمل مشترك. وقد ارسلت الدعوات الى التسعة أعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوربية، وكندا، والنرويج، واليابان، كما دعى الى الاجتماع ايضا الامين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) The Organization for Economic Cooperation and Development التي ينتمي اليها كل الاعضاء.

وفي مقابلة مع الليموند الفرنسية اتهم الرئيس الجزائري بومدين مؤتمر واشنطن بانه «خطة رامية الى منع توقيع عقود بين الدول المصدرة والدول المستورد للنفط». كما حذر بأنه «اذا ما اذعنت الدول الغربية للعصا الامريكية الغليظة فانهم سيعودون مرة اخرى الى هامش التاريخ». (4)

الا ان وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر في الجانب الآخر دعا الى عدم النظر الى المؤتمر كمواجهة بين المنتجين والمستهلكين. وفي السادس من فبراير صرح بانه بعد مؤتمر الدول المتقدمة «سيكون هناك مؤتمر بين جميع الدول المنتجة والمستهلكة». كما قام كيسنجر بالتأكيد على أن:

الولايات المتحدة الامريكية قد دعت الى هذا المؤتمر من اجل غرض رئيسي واحد ـ للتحرك سريعا لحل مشكلة الطاقة على اساس التعاون بين جميع الدول. ان الفشل لتحقيق ذلك يعرض العالم لحلقة مفرغة من المنافسة والوحشية، والصراع والكساد مثل ذلك الذي ادى الى تدهور النظام العالمي في الثلاثينات. (5)

مؤتمر واشنطن للطاقة:

في الحادي عشر من فبراير اجتمعت الدول الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط بحضور ممثلو كل الثلاث عشرة دولة المدعوة. وقد كان من المقرر ان ينتهي اجتماع

هذه الدول في اليوم الثاني للمؤتمر الا ان الخلاف بين فرنسا ودول السوق الاوروبية الاخرى حول ردهم على المشروع الامريكي القاضي بمواجهة مشتركة من قبل جميع الدول الصناعية لمشكلات الطاقة ادى الى تأخير انعقاد الجلسة النهائية للمؤتمر لبعض الوقت.

وقد ادى ظهور اتجاهين مختلفين في المؤتمر الى ظهور استراتيجيات مختلفة لكل دولة مستهلكة فيما يختص بسياستها تجاه الدول المنتجة. وقد اظهر الاتجاهين الرئيسيين اللذين دعتا اليهما كل من فرنسا والولايات المتحدة الى تبنّي استراتيجيات مختلفة في سبيل تحقيق الهدف ذو الشقين ـ تأمين وسعر الامدادات النفطية.

وقد كان الموقف الامريكي الرئيسي يقول بأن قيام منظمة دفاعية للدول المستهلكة تتضمن ترتيبات تجارية ومالية يجب ان تعطي اولوية على غيرها من الامور وان الولايات المتحدة لابد وأن تأخذ زمام المبادرة في انشاء مثل تلك المنظمة. كما ان الدخول في مفاوضات جماعية مع الدول المصدرة لم يستبعد تماما من قبل الولايات المتحدة، الا ان المسئولين الأمريكيين فضلوا تأجيل مثل هذا الموضوع حتى تستطيع الدول المستهلكة تقوية تنظيمهم والسيطرة على استهلاكهم وربما امكنهم التوصل الى مصادر طاقة بديلة.

وكان الموقف الفرنسي الرئيسي يقول بأن فكرة انشاء منظمة للدول المستهلكة يجب ان تستبعد لانها انما تعني الخضوع للقيادة الامريكية. وقد عبر وزير الخارجية الفرنسي جوبرت عن هذا بقوله **بأن امور الطاقة كانت «ستارا» يخفي السبب الرئيسي للمؤتمر وهو الرغبة «السياسية» للولايات المتحدة لتقييد حرية الحركة لدول أوروبا الغربية واليابان وابقائهم تحت النفوذ الأمريكي**. وقد احتج الوفد الفرنسي بأن منظمة المستهلكين التي يريدها الامريكيين سوف تثير عداء الدول المنتجة للبترول وقد تكون ذات نتائج عكسية. ودعا الفرنسيون الى سرعة الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول المنتجة للنفط.

وقد عبر جون مادوكس عن موقف فرنسا على النحو التالي:

ان اعتراضات فرنسا على المشاركة ـ في منظمة المستهلكين تعتبر هامة وتستحق الاحترام. وجوهر القضية هو ان المصلحة الوطنية لفرنسا سوف تتحقق على خير وجه من خلال ضمان امدادات دائمة من الطاقة حيث انه خلال عشرة الأعوام التالية فان نفط اوبك يعد أساسيا، وان خير وسيلة لضمان تلك الامدادات هو توثيق الروابط مع الدول المنتجة للنفط بما يتعدى الاجراءات السياسية التي تم وضعها في الماضي. (6)

وقد وافق المجتمعون في المؤتمر (عدا فرنسا) على الحاجة الى برنامج عمل شامل يركز جهود السياسات الداخلية للدول المجتمعة على المناطق التالية:

(١) الاقتصاد في استخدام الطاقة وتقييد كمية الطلب؛
(٢) وضع نظام لتوزيع الامدادات النفطية في اوقات الازمات أو النقص الشديد؛
(٣) الاسراع في تطوير موارد اضافية للطاقة لغرض تنويع المصادر، واخيرا؛
(٤) التعجيل في خطط بحوث الطاقة وتطوير البرامج من خلال جهود دولية جماعية.[7]

وبالرغم من الاعتراض الفرنسي فان الدكتور كيسنجر رأى أن المؤتمر كان ناجحا وقال بانه ربما كان خطوة جوهرية تجاه «المعالجة الجماعية للمشكلات العالمية».[8]

وفي الواقع فان المؤتمرات قبل أن يولد. فبالرغم من ان اتفاقية مؤتمر واشنطن دعت الى رفض المعاملات التجارية الثنائية التي تتخطى شركات النفط العالمية والتي تتضمن اتفاقيات على تبادل المواد الصناعية بالنفط، فان ما ان انتهى المؤتمر حتى سارعت عدة دول اوربية الى توقيع عقود ثنائية مع دول الاوبك تبودلت فيها التكنولوجيا الغربية بامدادات النفط. الا ان الضربة الكبرى جاءت في اوائل مارس حينما اعلنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (E.E.C.) عن خطتها الى عقد مؤتمر رفيع المستوى لتنمية التعاون الاقتصادي والفني والثقافي الطويل المدى بين اوربا والعالم العربي. ولم يتضمن الاعلان اي اشارة الى المسألة السياسية للنفط. وقد اعترضت الولايات المتحدة رسميا على الخطة الاوربية بدعوى انه لم يكن هناك مشاورات مسبقة بين المجموعة الاوربية والولايات المتحدة حول هذا الامر. وكما قال المندوب الامريكي ان الولايات المتحدة مازالت مستمرة في «التساؤل عن مدى صواب وصمود الاتفاقات الثنائية التي تهدف الى ربط كمية معينة من النفط مقابل كمية من البضائع والمشروعات ان هذا سوف يؤدي الى زيادة الاسعار».[9]

الا انه بعد حوالي شهر، وفي الثامن من يونيه ١٩٧٤، قامت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقية ثنائية بينها وبين المملكة العربية السعودية اتفقت الحكومتان على «التوسع واعطاء قدر اكبر» من الاهتمام الى مصالحهما المشتركة.[10]

وبناء عليه فان الدول الاوربية الغربية احتجت بأن الولايات المتحدة كانت متناقضة مع سياستها المعلنة التي ترفض الاتفاقات الثنائية فيما يختص بامدادات

النفط. الا ان الولايات المتحدة، في نفس الوقت الذي كانت فيه تتناقش مع السعوديين، انكرت انها هدفت الى الحصول على امدادات محددة من النفط. فكما قال ناطق امريكي في هذا الشأن:

نحن لا نعمل في مناقشاتنا مع السعوديين للحصول على مركز مميز فيما يختص بشراء النفط السعودي .. ان الولايات المتحدة سوف تستمر في الدعوة الى الحلول الجماعية لمشاكل العالم النفطية. [11]

اما فيما يختص بالجوانب الاقتصادية لحرب النفط فان النتيجة الاكثر وضوحا كانت اعادة توزيع الثروة. بينما غرقت الدول الصناعية في موجة كساد ــ رغم ان النفط لم يكن هو السبب الوحيد الذي ساهم في ذلك ــ فان الدول المنتجة للنفط وجدت نفسها فجأة تتمرغ في النقود. **ومع تحول الثروة حدث تحول للقوة. فلا شك هناك بأن «سلاح النفط» مثل تحديا لميزان القوى بين العرب واسرائيل** الا انه من الخطأ ان نقيس هذا التغيير في القوة بالمقاييس العسكرية.

الا انه مهما كانت النتائج الاقتصادية للمشكلة النفطية على الدول الصناعية، فانها ذات نتائج محدودة. فالمشكلات الاقتصادية يمكن معالجتها بشيء من الفعالية. الا ان التأثير السياسي هو الجانب الاكثر بروزا، بل انه يمكن ان يعتبر «نقطة تحول في تاريخ اوربا المعاصر[12]». وكما يقول الكاتب ولتر ليكور:

ان الاجراءات النفطية لن تستمر للابد. فعلى المدى الطويل سيكون لها رد فعل طيب يدفع العالم الصناعي لمواجهة المشكلة التي اهملها لمدة طويلة ... ان الضحية الحقيقية للازمة في اوربا لا تتمثل في معدل النمو والرخاء، بل في اكذوبة الوحدة والقوة الاوربية. فقد بدا فجأة ان اوربا الغربية التي تمتلك ٤٠٪ من احتياطي الذهب في العالم و٣٠٪ من تجارته الخارجية و٢٠٪ من انتاجه الصناعي و١٠٪ من سكانه لم تعد تساوي شيء فيما يختص بالقوة السياسية. [13]

وسوف يتطلب الامر جهدا كبيرا من جانب التحالف الغربي لكي يستعيد القوة التي كان عليها قبل اندلاع هذا الصراع الكبير. ولا شك ان حرب رمضان ومشكلة الطاقة قد زادتا من صعوبة استمرار التحالف الغربي في العمل. الا انه يظل هناك سؤال هام ينبغي الاجابة عليه: هل غيرت الولايات المتحدة من موقفها ازاء الصراع العربي الاسرائيلي؟

1. Ruth S. Knowles, *American Oil Famine*. New York: Conard, McCann & Geoghega, Inc., 1975. p. 107.

(2) نقلا عن:

مروان اسكندر، **الدعم النفطي العربي: من مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ الى مؤتمر الكويت ١٩٧٣**
(بيروت: مؤسسة الاستشارات الاحصائية للشرق الاوسط، ١٩٧٣) ص: ٨٣-٨٤.

3. Makota Momoi, "The Energy Problems and Allaince Systems: Japan". *Adelphi Paper*, N°. 115, (The International Institute for Strategic Studies, 1975), p. 26.

4. *MEES*, February 8, 1974.

5. Quoted in S. Manoharan, *The Oil Crisis: End of an Era* (New Delhi: S. Chand & Co. (PVT) Ltd., 1074), p. 98.

6. John Maddox, *Beyond the Energy Crisis: A Global Perspective* (New York: McGraw-Hill, 1975), p. 131.

7. U.S. Department of State, *Washington Energy Conference* Communique. Dec. 17, Rev. 2 (February 13, 1974).

8. "The Middle East, U.S. Policy, Israel, Oil and the Arabs" 2nd ed., *Congressional Quarterly*, October 1975, p. 35.

9. "U.S. - Saudi Agreement Seen Good Omen for Oil, "*The Oil and Gas Journal* (April 15, 1974).

10. Washington Post, April 6, 1974. (Text of Joint Statement on Cooperation, June 8, *The Dept. of State Bulletin*, June 1, 1974.

11. "U.S. - Saudi Agreement Seen Good Omen for Oil," The Oil and Gas Journal (15 April, 1974).

12 Edward Friedland, et. al. *The Great Detente Disaster*. (New York: Basic Books, Inc., 1975), p. 3.

13 Walter Laqueur. *Confrontation: The Middle East and World Politics*. New York: Quadrangle Books, 1974), pp. 267-8.

١٢ النفط والعلاقات العربية - الأمريكية

للشرق الأوسط والعالم العربي بشكل خاص أهمية بالغة للولايات المتحدة وحلفائها لثلاثة أسباب رئيسية يمكن الاشارة اليها بايجاز بأنها، النفط، الأمن، وتسوية الصراع العربي الاسرائيلي. فنفط المنطقة يعتبر عصب الاقتصاد لدول الغرب الصناعية المتقدمة. ويوفر النفط نصف اجمالي الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة التي تستورد ما يقارب ٥٠٪ من النفط المستهلك من الخارج. ويأتي ثلث الواردات من الخليج العربي (٨٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة). «وباستطاعة أمريكا أن تبقى اذا فقدت كل مصادر النفط الأجنبية، ولكن من المحتمل أن تخلق المشكلات الاقتصادية والاجتماعية اضطراباً داخلياً، وتدهوراً في الأمن، وأن يتغير أسلوب حياتنا القومية تغييراً دائماً اذا استمر النقص»[1]. لذا فإن استمرار تدفق النقط العربي هو أمر يأتي في أولويات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فلا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة بسقوط أراضي المنطقة وشعبها ومصادر ثروتها ـ التي هي حاسمة للتوازن العالمي بين الاتحاد السوفيتي والغرب ـ تحت هيمنة سوفيتية.

إلا أن مبدءاً ظلَ يطغى على بقية الأهداف والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وهو «الإلتزام الأمريكي تجاه اسرائيل». وقد ظل هذا الالتزام أمراً جوهرياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ورغم ان هذا الالتزام لم يوضع بشكل رسمي فان هذه القضية يبدو أنها لا تقل عن الالتزامات الأخرى التي تدخل فيها الولايات المتحدة في اتفاقيات رسمية مع الدول الأخرى.

وقد خلق التأييد الأمريكي الساحق لاسرائيل نوعا من الفتور في العلاقات العربية الأمريكية وكان السبب الرئيسي خلف قرار الحكومة السعودية لاستخدام النفط السعودي كسلاح سياسي خلال حرب رمضان. وفي هذا الشأن يقول الدكتور غازي القصيبي وزير الصناعة السعودي في خطاب له امام المجلس الامريكي للعلاقات الخارجية في نيويورك:

ان هذا التأييد الذي لا يتفق مع أي قواعد منطقية منع الصداقة السعودية ـ الامريكية من ان تصل الى غاياتها القصوى، ففي عام ١٩٦٧ ومرة اخرى في عام ١٩٧٣ ادى الى فتور العلاقات تقريبا الى نقطة الانكسار. وفيما عدا هذا العامل الوحيد فان الصداقة السعودية ـ الامريكية كان يمكن أن تصبح مثالا يحتذى لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الدول الكبرى والدول الصغرى.[2]

وقد كان ادراك القيادة السعودية للعلاقة «الخاصة» بين اسرائيل وأمريكا هو الدافع للعمل لتحقيق هدف هام وهو «تحييد» الموقف الأمريكي تجاه المشكلة العربية ـ الاسرائيلية. وفي نفس الوقت، وبعد حرب يونيه ١٩٦٧، كان هناك اقتناعا لدى الحكومة المصرية آنذاك بانه لا يمكن ايجاد حل للمشكلة العربية ـ الاسرائيلية دون المشاركة الأمريكية. لذا فان فكرة تحييد الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ازمة الشرق الأوسط اصبحت هدف العرب الرئيسي. وقد رأى السيد محمد حسنين هيكل، الداعي الرئيسي لسياسة التحييد، أن تحييد الولايات المتحدة ضرورة أساسية للمعركة المحتومة مع اسرائيل. فكما يرى السيد هيكل:

انه لا يمكن لأية مشكلة في الشرق الأوسط ان تحل من دون اشتراك فعلي من جانب القوتين العظمتين. وبالتالي فليس هناك ما يبرر أن يصبح النزاع العربي ـ الاسرائيلي مستقطبا بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وفي حين كان علينا أن نقبل أن مصالح امريكا متصلة اتصالا وثيقا باسرائيل، فان علينا أن نعمل دائما حتى لا تصبح هذه المصالح متطابقة مع بعضها تماما. وعلينا كذلك ان نسعى لكي تبقى هناك فجوة بين المصالح والسياسات الأمريكية والاسرائيلية، وأن نحاول العثور على مكان في تلك الفجوة للمناورة والضغط على اسرائيل. اننا نستطيع أن نعتمد في تحقيق هذه الأهداف على امكانات عدة من بينها قدرتنا على شن حرب محدودة، وعلاقتنا الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي (بشرط أن يظلوا دائما على علم بنوايانا) وسلاح البترول، وتضامن الدول العربية الأخرى.[3]

ولقد كانت مصر متلهفة لايجاد مخرج من الأزمة التي أعقبت حرب يونيه ١٩٦٧ وقد أدركت تماما ـ بعد تجارب مريرة ـ أنه لا يمكن أن يكون هناك حلا للصراع العربي الاسرائيلي الطويل دون اشتراك الولايات المتحدة. الا أن الحكومة المصرية آنذاك كانت لا تثق في جدية ادارة الرئيس جونسون في التوصل الى حل عادل للمشكلة نظرا للدور الذي لعبه في حرب يونيه وتحيزه الواضح مع اسرائيل. لذا فانه

بمجرد ان تم اختيار خلفه ريتشارد نيكسون للرئاسة ارسل اليه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر برقية تهنئة لكي يكسر جمود العلاقات بين واشنطن والقاهرة ويعيد قنوات الاتصال بين العاصمتين مرة اخرى. وعقب برقية التهنئة قام الدكتور محمود فوزي بزيارة لواشنطن عام ١٩٦٩ كمبعوث خاص وذلك لتشييع جنازة ايزنهاور، ثم تمت زيارة سيسكو في ابريل ١٩٧٠، ثم مبادرة روجرز، وزيارة اليوث ريتشاردسون للقاهرة للمشاركة في تشييع جنازة ـ المغفور له ـ جمال عبد الناصر. وكانت كل هذه الوقائع، فضلا عن الاتصالات الدبلوماسية العادية التي استمرت على الرغم من العلاقات بين البلدين، كانت مقطوعة رسمياً وذلك منذ حرب يونيو ١٩٦٧.

وقد أكد الرئيس أنور السادات، الذي خلف عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠، على أهمية الدور الأمريكي حينما قال: «كل الأوراق في هذه اللعبة هي في يد الولايات المتحدة ... لأنها تمد اسرائيل بكل شيء وهي الوحيدة التي تستطيع ان تمارس الضغط على اسرائيل». كما تحرك السادات لتحسين علاقات مصر مع الدول العربية الأخرى، خاصة تلك التي تسمى «دول المواجهة» (سوريا، لبنان، الاردن)، الا ان الدول العربية المنتجة للنفط خاصة المملكة العربية السعودية كانت في أول قائمة الرئيس السادات. وقد كانت العلاقات المصرية ـ السعودية بعد مغامرة عبدالناصر في اليمن تتصف بالفتور، لذا، عندما تبوء السادات منصب الرئاسة كان متحمسا لفتح فصل جديد في العلاقات المصرية ـ السعودية. وبعد مشاورات حثيثة مع الملك فيصل، الذي أصبحت بلاده ذات نفوذ لايمكن انكاره في السياسة العربية استطاعت القاهرة والرياض أن تلعبا دوراً قيادياً في العالم العربي. وعندما اندلعت حرب رمضان فقد كانت تلك الدولتان، بالاضافة الى عضو جديد هو سوريا التي أظهرت الوحدة العربية بجلي معانيها خلال وبعد تلك الحرب المجيدة.

وقد كان السادات يخطط لتغيير مسار مصر تجاه الاقتصاد الحر أو ما أطلق عليه «سياسة الانفتاح الاقتصادي»، وبذلك ربط مصر بالولايات المتحدة بدلا من الاتحاد السوفيتي. ونظرا لان العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة كانت مقطوعة بعد حرب ١٩٦٧، فان هدف السادات كان العمل لجعل الأمريكيين أكثر تفهما للموقف المصري الجديد.

ولم تكن الولايات المتحدة أقل تحمسا لاعادة العلاقات الطبيعية مع العالم العربي. فمنذ الأيام الأولى لحكم الرئيس نيكسون، ابدت ادارة الرئيس نيكسون اهتمامها بمسألة الشرق الأوسط وخطرها على السلام العالمي. بل حتى قبل تسلم

نيكسون الرئاسة رسميا فانه قام بارسال مبعوثه الشخصي ويليام سكرانتون، الى الشرق الاوسط لكي يظهر رغبته في اعتناق سياسة موضوعية متوازنة تجاه الاطراف المتنازعة. وفي مقابلة له مع الصحفيين في السابع والعشرين من يناير عام ١٩٦٩ وصف الرئيس نيكسون الوضع في الشرق الاوسط بانه «برميل بارود» متفجر يمكن اذا لم تنزع فتيله ان يؤدي الى مواجهة بين الدول النووية، وهو ما يحاول ان يتجنب حدوثه. وقد اشار وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر في خطاب له في الثالث والعشرين من يونيه ١٩٧٥ الى ان «الدوز الأمريكي النشط هو حقيقة لا يمكن تجاهلها في الشرق الاوسط ويمكن ان نعيد ذلك الى عدد من العوامل لعل أهمها:

(١) الالتزام التاريخي والاخلاقي للولايات المتحدة ببقاء وأمن اسرائيل وازدهارها.

(٢) المصالح الأمريكية الهامة في المنطقة العربية التي حباها الله بثروة نفطية هائلة حيث يتربع فيها اكثر من ١٥٠ مليون شخص على أكبر احتياطي للبترول في العالم.

(٣) ان خطورة المشكلات التي تتعرض لها المنطقة سوف يؤدي الى فتور العلاقات الامريكية مع حلفائها في اوربا واليابان (خاصة مع تغير مواقف الحلفاء تجاه المشكلة العربية ـ الاسرائيلية مع بقاء التحيز الأمريكي كما هو).

(٤) ان استمرار عدم الاستقرار في المنطقة قد يؤدي الى خطر نشوء مشكلات دولية جديدة فيما يختص بالاقتصاد العالمي يخيب فيها أمل العالم من حدوث انتعاش اقتصادي مما يؤثر ليس فقط على ازدهار الدول الصناعية بل دول العالم اجمع.

(٥) ان ازدياد حدة الصراع في الشرق الأوسط يزيد من احتمال حدوث مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وقد أدى ازدياد حدة الصراع فعلا الى مثل هذه المواجهة من قبل مع ازدياد الخطر مع كل مشكلة منذ البدء.[4]

لذا فان حرب رمضان والمشكلة النفطية التي أعقبتها قد أتاحت «فرصة ذهبية» لصانعي السياسة الأمريكية. وكما قال أحد المعلقين السياسيين:

«لقد أتاحت الحرب الفرصة (لاثبات عجز الاتحاد السوفيتي) .. بينما قدمت الدليل لاول برهان لما تستطيع الولايات المتحدة ان تفعله».[5]

فقد كانت حرب رمضان بداية تغير في السياسة الامريكية حيال ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط أو الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ونلاحظ انه قبل هذه الحرب كانت الولايات المتحدة قد اتجهت لزيادة التقارب مع الاتحاد السوفيتي بهدف تحقيق

تسوية مشرفة للحرب الفيتنامية، وقد عرف هذا التقارب بسياسة الوفاق Detlente وكنتيجة لهذه التسوية أيضا. وفي أول بيان صدر عن الوفاق الدولي أثر اجتماع نيكسون ـ بريجنيف في موسكو في مايو سنة ١٩٧٢، وردت اشارة الى ملامح سياسة وفاقية بشأن الشرق الاوسط. فقد تضمن البيان دعوة كل من الدولتين الى ما اسمياه تحقيق مزيد من الاسترخاء العسكري في منطقة الشرق الاوسط.

وقد وجهت هذه الدعوة بتشكك كبير في الدول الصديقة للاتحاد السوفيتي في المنطقة على اساس ان مشاركته في هذه الدعوة تعني عدم موافقته على دعمها بالاسلحة لشن حرب تحريرية ضد المحتل الاسرائيلي. وقد قرنت هذه الدعوة بالفعل بتشديد الحظر على امداد الدول العربية بالاسلحة السوفيتية الامر الذي أخذ يعني بالنسبة لهذه الدول اقرار السوفيت بنتائج عدوان سنة ١٩٦٧، خاصة وان اسرائيل لم تكن قد أبدت أي قبول للتسوية السلمية العادلة.

وعقب عودة الرئيس «نيكسون» من اجتماعه مع «بريجنيف» في «موسكو» صرح بأن على الولايات المتحدة ان تعترف بالمصالح السوفيتية في مصر. وقد فسر هذا التصريح الى جانب الدعوة الى الاسترخاء العسكري على ان الولايات المتحدة اصبحت على استعداد للاعتراف بالنفوذ السوفيتي في مصر وبعض الدول العربية الاخرى مقابل اعتراف السوفيت بحق اسرائيل في امنها وفقا لنظرياتها المعروفة في هذا الخصوص والتي تربط الامن بالارض.

وقد اعتبر الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون ان حرب رمضان انما هي «انتصار للوفاق». وقد اكدت مقالة افتتاحية نشرتها صحيفة النيويورك تايمز انه خلال حرب رمضان ادرك كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ان مصلحتها تكمن بشكل اكبر في الوفاق: «فبدون الوفاق كان في الامكان ان تحدث مواجهة كبيرة في الشرق الاوسط، ولكن بالوفاق فلقد تلافينا تلك المواجهة». وقد وصف جوزيف سيلوتيز الموقف الامريكي خلال حرب رمضان بقوله:

لقد كان التزام الولايات المتحدة تجاه الوفاق قويا لدرجة انه حقق فيها ملموسا لافعال السوفيت. وقد اشار بعض المسئولين في وزارة الخارجية الى انه في الوقت الذي وافق فيه الاتحاد السوفيتي بشكل واضح على الخطر النفطي العربي يلقي بالا الى قطع النفط. وفضلا عن هذا فان خبراء الشئون السوفيتية الامريكيين اصبحوا على قناعة بأن موسكو كانت متيقظة للقوة الجديدة التي اصبحت لدى دول الشرق الاوسط والتي كان لدى الاتحاد السوفيتي نفوذ قليل عليها. كما كانت متيقظة لفكرة التعاون الغربي المتزايد ازاء ازمة النفط. وأخيرا فان وزارة الخارجية رأت ان اعتماد موسكو على التقنية الغربية في خططها الانمائية الداخلية جعل من غير المحتمل ان تقوم

بانتهاج سياسات لا تشجع التجارة والاستثمار بواسطة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى.[6]

ولقد كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو اعادة الهيمنة والنفوذ الامريكي السياسي والاقتصادي على المنطقة عن طريق تشجيع خط «الاعتدال» بين الدول العربية. فالاستقرار في المنطقة، كما يعتقد كيسنجر، يجب ان يقع على عاتق الانظمة المعتدلة ذات الاساس السياسي القوي. كما ان المأزق العربي الاسرائيلي ـ في رأي صانعي السياسة الامريكية ـ يجب ان يحل بشروط تعطي تلك الانظمة المعتدلة حصة، اقتصاديا وسياسيا، وبشروط تتيح الدفاع ضد العناصر الراديكالية في الداخل وفي غيرها من المناطق في العالم العربي.[7]

وفي السادس من سبتمبر عام ١٩٧٣ قام الرئيس الامريكي نيكسون ولاول مرة بشكل علني بربط الاحتياجات الامريكية من النفط بالسياسة الامريكية في الشرق الاوسط. ففي مؤتمر صحفي له تكلم عن أهمية ان يعمل الكونغرس على دراسة مشاريع الطاقة المحلية. حيث قال:

اذا لم يتجاوب الكونغرس مع هذه المقترحات ـ التي تهدف الى زيادة الامكانيات المحلية للولايات المتحدة لانتاج احتياجاتها، فان هذا يعني اننا وسوف نبقى تحت رحمة منتجي البترول في الشرق الاوسط ... ان المشكلة التي بين ايدينا هو انه فيما يختص بالدول العربية، تلك التي لها علاقة هنا، هي انها مرتبطة مع النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وهذا ما استدعانا الى وضع تحقيق بعض التقدم تجاه ايجاد حل للمشكلة في اوائل قائمة اهتمامنا.[8]

وفي السادس من اكتوبر ١٩٧٣، وبعد حوالي شهر واحد فقط من المؤتمر الصحفي للرئيس الامريكي، وبعد اسبوعين فقط من تولي كيسنجر لمنصب وزير الخارجية الامريكي، اندلعت الحرب العربية ـ الاسرائيلية وانفجر «برميل البارود» في النهاية. وقد برهنت حرب النفط التي تبعت حرب رمضان كيف ان لها التأثير في جعل الولايات المتحدة تسارع في عرض جهودها لتحقيق السلام في المنطقة.

ورغم ان الولايات المتحدة اعلنت ان سياساتها الخارجية لن تتغير نتيجة للضغط العربي فان تأثير الاجراءات النفطية العربية على السياسة الامريكية اعترف بها حتى روبرت تكر، الذي دعا الى فكرة استخدام القوات العسكرية المسلحة لاحتلال حقول النفط العربية. فقد قال البروفسور تكر:

ورغم أن الاقحام المفاجيء لسلاح النفط لا يمكن ان يقال انه قدم التعزيز المبدئي للسياسة الأمريكية الجديدة. فانه ليس هناك من شك من أنه أعطى تلك السياسة باعثاً اضافياً ومنطقاً أكثر قوة. لأن الدرس الذي يستقى من الخطر العربي والذي استثير عن طريق حرب اكتوبر هو

أن حرباً مستقبلية بين اسرائيل والدول العربية سوف تؤدي وتحت كل الاحتمالات الى اثارة أزمة أخرى أكثر خطورة.[9]

وبينما ان الولايات المتحدة لم تكن ترغب في ان تتخلى عن التزامها تجاه اسرائيل، فانها لا ترغب في ان تخسر المبادرة في ان تلعب دورا جديدا يؤدي الى اعادة ثقة العرب بصدق الجهود الامريكية. وفي نفس الوقت، فان تكوين الوفاق الامريكي ـ السوفيتي يجب ان يحافظ عليه. لذا فان الامريكيين تحركوا في اتجاهين: تأييد كاسح لاسرائيل لكي تجعل لديها القدرة على القتال، وعن طريق تحقيق وقف اطلاق النار بين الطرفين لا يجعل أي منهما في وضع عسكري افضل، بحيث تخلق موقفا تستطيع به ان تدير الحوار الذي يؤدي الى اتفاقية فض الاشتباك أولا بين مصر واسرائيل ثم بين سوريا واسرائيل. وقد وصف الدكتور كيسنجر هذه السياسة الأمريكية التي تدعى «اليد المتساوية» Even handed policy في الخامس والعشرين من اكتوبر ١٩٧٣ عندما قال:

ان الظروف التي نتجت عنها هذه الحرب كان لا يمكن تحملها من جانب الدول العربية ... وفي عملية المفاوضات فانه يصبح من المهم ابداء تضحيات كبيرة.[10]

لذا فلقد جاءت حرب النفط العربية بتغييرات جذرية ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط بل تعدى مداها ليشمل العالم أجمع. وبالطبع كانت الولايات المتحدة هي الهدف الرئيسي من وراء الاجراء النفطي لتأييدها المطلق لاسرائيل. وكما اعترف دانكوارت أ. روستو أحد مستشاري البيت الأبيض «لقد ظلت الولايات المتحدة أمداً طويلاً هي القوة الوحيدة التي تملك الضغط على اسرائيل. وكان هذا على وجه التحديد هو السبب في استخدام العرب لسلاح النفط ضدنا»[11].

وانطلاقاً من الحقيقة السابقة ونتيجة لاعتماد الولايات المتحدة وحلفائها المتزايد على النفط العربي فقلد أصبح ايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي في مقدمة الأهداف الأمريكية في المنطقة بعد حرب رمضان وان لم يتغير مثلث الاهتمام الأمريكي السابق والمتمثل في النفط، الأمن، وتسوية الصراع. إلا أن عنصراً جديداً برز أكثر من قبل وهو تقليص النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط إن لم يكن انهاء ذلك الوجود نهائياً. وعلى ضوء تطورات السياسة الأمريكية في المنطقة منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن يمكننا أن نناقش هذه الأهداف ومدى ما صادفها من نجاح أو قصور على النحو التالي:

أولاً : تأمين امدادات النفط

أصبح من الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط في فترة ما بعد حرب رمضان قد تأثرت الى درجة لا سابق لها بمشاكل الطاقة العالمية. فالنفط الأجنبي كما ذكرنا من قبل يشكل ٥٠٪ من الاستهلاك

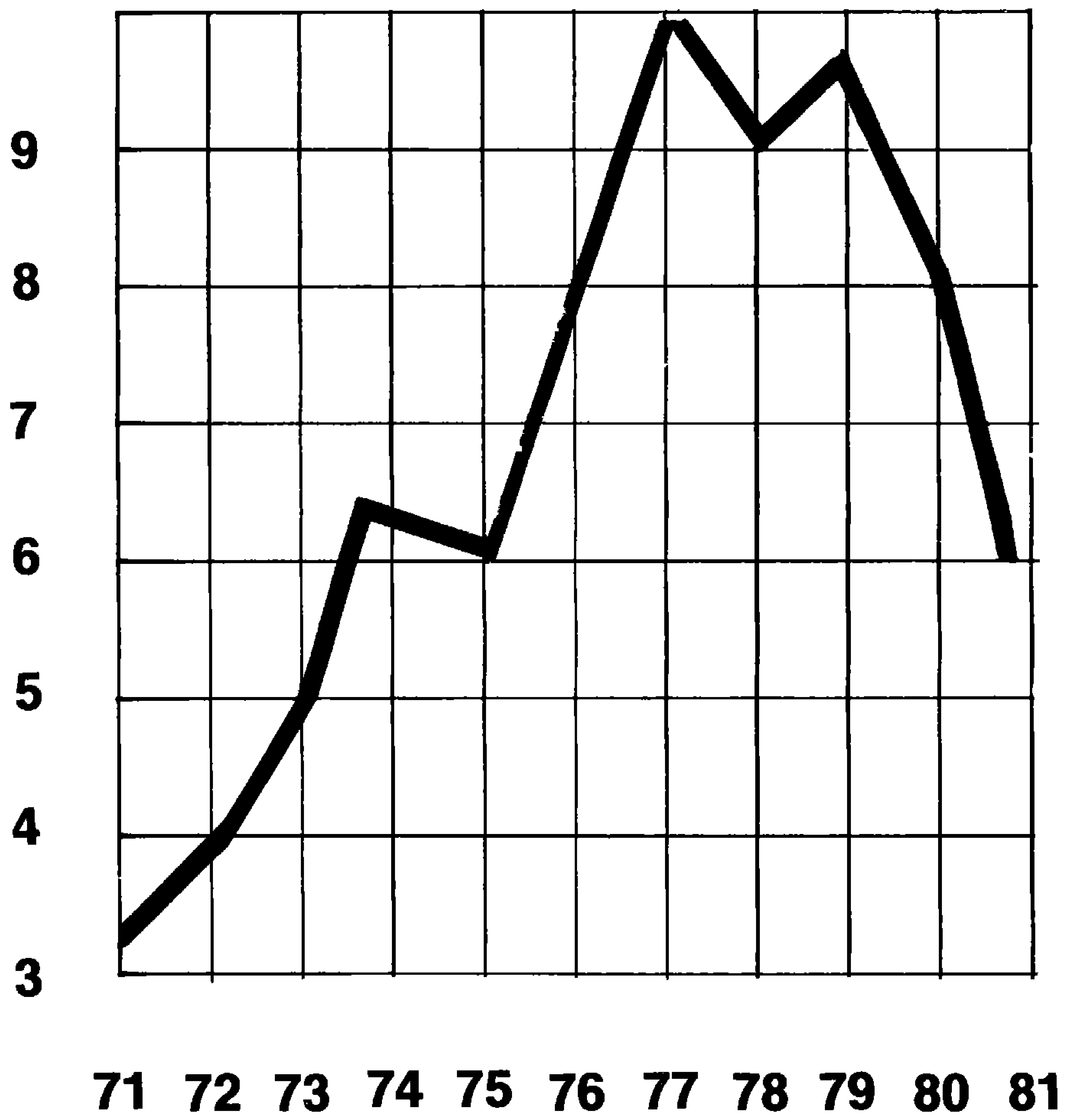
١٩٧٧	الولايات المتحدة	اوربا الغربية	اليابان
النفط كنسبة مئوية من اجمالي الطاقة المستهلكة	٤٧	٥٥	٧٣
النسبة المئوية للنفط المستورد	٤٩	٩٦	١٠٠
النسبة المئوية للنفط المستورد من الخليج العربي	٣٤	٦١	٧٢
نفط الخليج العربي كنسبة مئوية من اجمالي الطاقة المستهلكة	٠٨	٣٢	٥٣

الأمريكي. وتزداد حاجة دول غرب اوربا (حلفاء الولايات المتحدة) الى واردات النفط وتشارك اليابان في هذه التبعية الاستراتيجية. ومن المتوقع أن يستمر ارتباط أمريكا وحلفائها بهذه المشاكل الى ما بعد الثمانيات. وقد أشار الرئيس الأمريكي السابق الى مدى الاعتماد الأمريكي والعالمي على النفط العربي بقوله:

ثمة أدلة على اعتماد العالم أجمعه على نفط الخليج العربي سيتزايد مستقبلاً واذا واجهنا أو واجه غيرنا رفض توريد النفط فان ذلك يهدد أمننا ويثير أزمة اقتصادية ذات خطورة أشد بكثير من الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت قبل ٥٠ سنة، ويتطلب الحظر المزدوج المحدق بتدفق النفط هذا ـ نتيجة عدم الاستقرار في المنطقة وكذلك نتيجة خطر الاتحاد السوفيتي المحتمل ـ يتطلب منا ثباتاً في الدفاع عن مصالحنا ذات الأهمية الحيوية في حالة تعرضها للتهديد.

وأمام حقيقة تزايد الاعتماد الغربي على النفط العربي قد اختلفت ردود الفعل تجاه احتمالات انقطاع هذا المصدر الهام للطاقة أو توقفه المؤقت نتيجة لأي طارىء وأصبح هاجس امكانية حدوث حظر نفطي عربي أو تهديد لمنابع النفط من قبل قوى معادية أمرا يقوض مضاجع قادة العالم الغربي. فقد تجلى رد الفعل الغربي بشكل رئيسي باتجاهين رئيسيين يرى الأول أن مفتاح تأمين الامدادات النفطية يكمن في

شكل رقم (٤)
الواردات النفطية الأمريكية



سياسات قومية ودولية خاصة بالطاقة من جانب البلدان الصناعية التي عليها أن تعمل تدريجياً على تقليص اعتمادها على وارداتها النفطية من الشرق الأوسط عن طريق الحد من استهلاك وترشيد استخدام النفط بحيث تكون هذه الفترة مرحلة انتقالية ستجعل من الممكن خلالها اجراء مفاوضات عملية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة من أجل تطوير مصادر بديلة. ويعتمد هذا الرأي على عدد من الحقائق عن طبيعة النفط ومدى امكانية توفيره من مصادر انتاجه تتلخص فيما يلي:

١ ـ أن نفط الشرق الأوسط ضروري للاقتصاد العالمي. وسيكون كذلك لزمن آت، لهذا فان الولايات المتحدة والبلدان الأخرى المستهلكة له تحتاج لتأمين امكانية الحصول عليه للمساعدة على تلبية احتياجاتها الجوهرية من الطاقة.

٢ ـ أن وضع الاعتماد الراهن على نفط الشرق الأوسط هو وضع قابل للانجراح بدرجة خطيرة، لأن القرارات ، سواء بشأن الوصول (الى النفط) أو بشأن أسعاره، ليست في أيدي الولايات المتحدة وحلفائها، ولهذا يتعين عليهم أن يخفظوا درجة اعتمادهم عليه بأسرع وقت ممكن.

٣ ـ أن الطريقة الوحيدة المضمونة لتأمين امدادات وافية من الطاقة هي سياسة شاملة، يتم انتهاجها كمسألة أولوية قومية، تهدف الى تطوير بدائل لنفط الشرق الأوسط، واستخدام الطاقة بما يسمح بالحفاظ عليهاالى أقصى درجة ممكنة. ويتعين على الولايات المتحدة أن لا تضيع وقتاً ثميناً لتبني استراتيجية مشتركة يتم وضعها مع اوروبا واليابان.

٤ ـ تخفيض الاعتماد على نفط الشرق الأوسط مما يزيد من قدرة الدول المستهلكة على المساومة في تعاملها مع البلدان المصدرة للنفط.

٥ ـ امكانية الوصول الى نفط الشرق الأوسط ستعتمد خلال العقد القادم على مجمل العلاقات بين البلدان المنتجة في المنطقة والبلدان المستهلكة في الغرب. ومن الجانب الاقتصادي فان هذه في جوهرها مساومة يتم بها بيع النفط لأسواقه الطبيعية في الغرب، ويقدم الغرب بدوره سلعاً أخرى، ومعدات للتنمية، وفرصاً للاستثمار. وهكذا يحل التعاون محل الصراع بين أطراف المعادلة النفطية.

وفي الجانب الآخر فان هناك من يرى أن الطريقة الوحيدة لمجابهة الدول المنتجة والحد من التهديد المسلط على أعناق الدول المستهلكة هو المواجهة ـ أي مواجهة التهديد بالتهديد. وفي هذا المضمار اقترح البعض أن تتعاون الدول المستهلكة للنفط فيما بينها وأن تحظر تصدير قطع غيار معدات انتاج النفط وكذلك المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية التي تُصدر الى الدول المنتجة للنفط. أي أن تقوم الدول

المستهلكة بمحاربة الدول المنتجة للنفط بنفس أسلحتها.

وعلى نفس المنهج الهجومي هذا يرى البعض الآخر أن العلاج المثالي الناجح هو اللجوء الى السلاح التقليدي الذي يمكن اللجوء اليه في مثل تلك المواقف ألا وهو اللجوء الى استخدام القوة العسكرية المسلحة. غير أن هذا السلاح وان أمكن استخدامه بنجاح في الماضي السحيق، فان استخدامه في العصر الحاضر يكتنفه كثير من المصاعب يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ العامل الأوروبي المعنوي، فنحن نعيش في زمن انحسر فيه الاستعمار عن معظم أنحاء المعمورة، هذا الزمن لم يعد الرأي العام يقبل فيه بفكرة اللجوء لاستخدام الوسائل العسكرية أو التهديد المسلح.

٢ ـ والعامل الثاني يتصل بالعامل الأوروبي الأول وهو أن أي دولة تلجأ لاستخدام القوة العسكرية لاعادة الوضع الاستعماري واخضاع دولة ما لسيطرتها سوف تخاطر بالمواجهة الداخلية المتمثلة في حرب العصابات وغيرها من وسائل الدفاع الأخرى.

٣ ـ ردة الفعل العالمية التي يمكن أن يثيرها اعتداء دولة ما على دولة أخرى. وقد أصبح لهذا العامل أهميته في أعقاب استخدام سلاح النفط ألا وهو الترابط بين الأحداث السياسية والعسكرية، بمعنى أن القيام بحملة عسكرية ضد دولة نفطية منذ خمسين عاماً لم يكن ليحدث الا ردود فعل عالمية ضئيلة جداً. أما اليوم فان ما يحدث في الشرق الأوسط لا يمكن أن يعد أمراً محلياً يقتصر ردود فعله ومضاعفاته على ذلك الاقليم الجغرافي المعين بل يمتد ليكون له مضاعفات عالمية قد تفوق رد الفعل الاقليمي. ففي الايام الأخيرة من حرب رمضان الأخيرة اقتربت الأمور من حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وشهد العالم وضعاً لم يشهده منذ أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢.

وهكذا فان تأمين الامدادات النفطية الى الولايات المتحدة وحلفائها التي تزايد اعتمادهاعلى النفط المستورد هو من أولويات السياسة الأمريكية في الثمانيات. غير أن الدول النفطية حريصة على أن تكون علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الغرب الصناعية علاقات تعاون متبادل، فبينما تحتاج الدول الصناعية الى النفط لاستمرار تقدمها والحفاظ على معدل النمو فيها فان الدول النفطية التي تنخرط معظمها في دائرة الدول النامية هي في حاجة شديدة للتكنولوجيا الغربية والمنتجات الصناعية المتطورة للحاق بقافلة النمو وتحقيق الرخاء والتقدم الاقتصادي الذي سبقتها اليه دول الغرب الصناعية. وهكذا فان المجال الوحيد أمام كلا الفريقين هو التعاون المشترك. وكما يقول أحد المحللين السياسيين:

ان السبيل العسكري لا يجدي في حل مهمة ضمان توريدات النفط من الشرقين الأدنى والأوسط ومن دول الخليج العربي، أما السلام في هذه المنطقة والتخلي عن التدخل في الشئون الداخلية لدول الشرقين الأدنى والأوسط والعلاقات المتكافئة والعادلة مع منتجي النفط، فهي ـ وهي بالذات ـ الشروط العملية الكفيلة باستمرار توريد الطاقة الى مستهلكيها في الدول الرأسمالية والنامية. وان حل مشكلة الطاقة شأنها شأن غيرها من مشاكل الخامات يحتاج الى سلام وتعاون اقتصادي متبادل النفع، وليس الى مغامرات عسكرية طائشة.(١١)

ثانياً : الحفاظ على أمن المنطقــة

وترتبط مسألة الأمن بشكل مباشر ورئيسي مع قضية التواجد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط. لذا فان من أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة هو مواصلة بذل جهودها لتقليص النفوذ السوفيتي ان لم يكن انهاء هذا النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. ورغم تسليم القادة الأمريكيين بأن النفوذ السوفيتي في المنطقة حقيقة واقعة وان هناك صعوبة شديدة ان لم يكن استحالة في استبعاده، فإن السياسة الأمريكية تهدف في حدها الأدنى الى ابقاء هذا النفوذ داخل حدود لاتهدد مصالح أمريكية ـ وغربية حيوية مثل الحصول على نفط الشرق الأوسط.

وتعتمد الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط على أربع محاور للعمل هي: (١) المحور الاسلامي: ويقع ضمن هذا المحور الدول الاسلامية غير العربية الواقعة على طول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي (تركيا وايران وافغانستان)، (٢) محور الصراع العربي ـ الاسرائيلي: حيث تقع في هذا المحور دول المواجهة الرئيسية سوريا والاردن ومصر، (٣) محور الخليج العربي: وتقع ضمن هذا المحور دول النفط الخليجية في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، (٤) محور شمال افريقيا: وتعتبر ليبيا أهم الدول التي يوليها الاتحاد السوفيتي أهمية كبرى في هذا المحور.

وقد تطور التواجد السوفيتي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية منه على وجه الخصوص نتيجة لأخطاء السياسة الأمريكية منذ منتصف الخمسينات والتي بدأتها صفقة السلاح الى مصر في عام ١٩٥٦. كما ثبتت أقدام السوفييت في مصر والمنطقة نتيجة لحرب يونية ١٩٦٧ التي أثبتت الوقائع أنها كانت نعمة لموسكو فقد مهدت الطريق لمنحها امتيازات لم تكن تحلم بها نتيجة لاعتماد مصر عليها لاعادة قدرات الجيش المصري القتالية. وقد تقلص النفوذ السوفيتي في المنطقة بشكل كبير بعد حرب رمضان (اكتوبر ١٩٧٣) حيث «ازدرى السادات حليفه السوفيتي وتحول

صوب واشنطن. ومع حلول ربيع ١٩٧٦ تمت ازالة آخر المواقع العسكرية السوفيتية في مصر.. وفي أقل من خمس سنوات انتهى تماماً ماكان من قبل وجوداً هائلاً». [12]

الا أنه وان خرج السوفيت من مصر الذي كان تواجده فيها يشكل رأس حربة الى العالم العربي وافريقيا، الا أنه استطاع استغلال سوء العلاقات الغربية مع الدول العربية والافريقية ليثبت أقدامه في تلك الدول معوضاً بذلك خسارته لمصر وواضعاً نفسه في وضع الوثوب لاقتناص أول فرصة للعودة الى المراكز التي فقدها من قبل. وهو احتمال أو خطر ـ في رأينا ـ ليس بعيداً عن الوقوع مرة أخرى.

وهكذا فان الأمل الوحيد أمام الولايات المتحدة لحسر النفوذ السوفيتي عن المنطقة العربية وانهاء هذا النفوذ جملة وتفصيلاً يأتي فقط بتطوير العلاقات الأمريكية العربية الى مستوى جيد. ولا يتأتى هذا الا بازالة كل العوائق التي تقف عقبة أمام تطوير هذه العلاقة وفي مقدمتها الصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي يشكل الطرف الثالث في مثلث الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط.

ثالثاً : تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ويعتبر ما نسميه مشكلة الشرق الأوسط أو الصراع العربي الاسرائيلي العقبة الرئيسية نحو تطوير العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة، بل ان هذه المشكلة تظل أمراً مركزياً لتطور الشرق الأوسط برمته. لذا فان لأمريكا دورا رئيسيا لابد وأن تلعبه للوصول الى تسوية مقبولة من الأطراف المتنازعة وفي مقدمة هؤلاء الطرف الفلسطيني. فرغم ما تمثله اسرائيل ـ تبعاً لوجهة النظر الأمريكية من أهمية للمصالح الغربية في المنطقة (وهو أمر مردود عليه)، فان مشكلة الفلسطينيين هي التي سوف تقرر المصالح الغربية في المنطقة العربية وبدون الوصول الى تسوية مقبولة منهم فان المصالح الأمريكية الغربية بوجه عام ستظل معرضة للأخطار، كما أن العلاقات العربية الأمريكية لن تدخل أبداً مرحلة الاستقرار.

وان كان للماضي أن يقدم بعض الارشادات للمستقبل فمن الواضح أن الولايات المتحدة، في حالة استمرار استفحال النزاع العربي الاسرائيلي وعدم ايجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني، ستواجه انحسارا شديدا في المراكز المتقدمة التي وصلت اليها في المنطقة وستجد أن الوضع الحالي هو الاستثناء من القاعدة وأن خطر عودة النفوذ السوفيتي هو خطر حقيقي يخيم على المنطقة وينتظر للعودة واقتناص أخطاء

السياسة الأمريكية في المنطقة. وطالما بقيت الولايات المتحدة منحازة اسرائيل تدعم سياستها العدوانية في المنطقة فان الأخطاء الأمريكية التي حدثت في الماضي لاشك أنها ستحدث في المستقبل واضعة بذلك نهاية لأي أمل في تحسين العلاقات العربية الأمريكية. وكما جاء في تقرير مجموعة العمل الخاصة بالشرق الأوسط التي أنشأها «المجلس الاطلسي للولايات المتحدة» والتي ضمت ٣٠ خبيراً أمريكياً في الشئون الاستراتيجية العسكرية والأمنية والديبلوماسية في الولايات المتحدة:

إن مناقشات ومفاوضات المستقبل بشأن المسألة الفلسطينية، وجوانب أخرى من المشكلة الاسرائيلية ـ العربية، ربما ستخضع العلاقات الأمريكية الاسرائيلية لتوتر كبير. وينبغي أن لا يكون هناك دعم أمريكي تلقائي لمواقف اسرائيل، لأن سياسات التعدي من جانب اسرائيل ـ شأنهاشأن تلك من جانب العرب ـ يمكن أن تتنافى مع المصالح الأمريكية في المنطقة. ونحن نعتقد أنه يتعين على الولايات المتحدة أن لا تدع مجالاً للشك في التزامها تجاه أمن اسرائيل واستقلالها ولا في عزمها على جعل هذا الالتزام ـ بالاضافة الى الترتيبات الأمنية الضرورية التي يمكن أن تكون جزءا من التسوية نفسها ـ مسلمات للموقف الأمريكي. كما نعتقد أن على الولايات المتحدة أن تعلن بالدرجة نفسها من الوضوح تمسكها بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ وقناعتها بأن أمن اسرائيل يمكن خدمته على نحو أفضل بالسلام مع العرب، بمن فيهم الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، أكثر منه باستمرار الحرب والارهاب. مع ذلك فانه ينبغي موازنة الالتزام الأمريكي بأمن اسرائيل مع مصلحتها الحيوية في قيام علاقات طيبة مع البلدان العديدة في العالم العربي. فينبغي أن لا يضحي بواحد منهما للآخر.(13)

وبرغم ماتعلنه الادارة الأمريكية الجديدة من معارضة لمنظمة التحرير والدولة الفلسطينية. الا أن تصريحات بعض كبار المسئولين في الحكومة الأمريكية التي بدأت بالسناتور بيرسي زعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس والتي تسربت الى الصحافة وذكر فيها أن الولايات المتحدة تؤيد انشاء دولة فلسطينية بزعامة ياسر عرفات وانها تريد أن ترى حلاً للقضية الفلسطينية، وانتهاء بزبنيو برزنسكي مستشار الأمن القومي السابق الذي دعا فيها الى اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية واقامة حوار مباشر معها، لعل في كل هذه التصريحات الى جانب التطورات التي طرأت في المنطقة مايدفع الحكومة الأمريكية الى التحرك للوصول الى تسوية سلمية شاملة للمشكلة الفلسطينية.

ونأمل ان تكون الادارة الامريكية الجديدة قد ادركت ان افضل السبل لتحقيق هذا هو تبني سياسة عادلة تحظى بموافقة الشعوب في المنطقة. وتزيح السدود القائمة بينها وبين التعاون الوثيق مع السياسة الامريكية في المنطقة .. غير انه مهما يكن من أمر ومهما كان اتجاه الادارات الامريكية الجديدة فان التحرك القادم يجب ان يكون من جانب العرب الذين عزلوا انفسهم من اتفاقية كامب ديفيد فامامهم فرصة

للتحرك خارج اطار كامب ديفيد الذي ارتبط بالرئيس جيمي كارتر .. والرئيس الجديد لا يريد ان يدور في حلقة الرفض العربي التي واجهها سلفه كما انه يبدو مقتنعا ان مصر لم تعد الركيزة الاساسية للسياسة العربية كما انه يطمع في انجاز مبكر في بداية ولايته. انجاز يحمل اسمه. غير أن مبادرة العرب بالتحرك سيكون لها دافعا اكبر من انتظار المبادرة الامريكية الجديدة.

ولعل في التصريح الأخير الذي أدلى به صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية بعض الأمل في أن تسترشد الولايات المتحدة بما جاء فيه من اقتراحات يمكن أن تكون المخرج لها من المأزق الذي قد وجدت نفسها فيه من جراء اتفاقية كامب ديفيد ويفتح لها باب جديد للتعاون مع الدول العربية الرافضة لكامب ديفيد ولايجاد تسوية مناسبة للمشكلة الفلسطينية. ففي الثامن من شهر أغسطس ١٩٨١ قال سموه:

اننا غير راضين عن مجمل السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط خاصة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني. وانني اشير الى ان هذه المشكلة هي وجه الخلاف الرئيسي بين المملكة والحكومة الأمريكية. وهذا الاختلاف قمنا بإبلاغه لجميع الإدارات الأمريكية المتتابعة. وهو خلاف يجب الا يأخذ ببساطة لأنه مرتبط مباشرة بأمن واستقرار منطقتنا. كما انه مرتبط أيضاً بالمصالح الأمريكية في المنطقة ... ومازلنا نأمل أن تعترف حكومة الرئيس ريغان بعدم صلاحية اتفاقية كامب ديفيد كاطار لتحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، وان تقوم بتغيير شامل لسياستها في الشرق الأوسط يؤدي إلى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولقد وضع ولي العهد السعودي عدد من المباديء الرئيسية لتحقيق اي تسوية لمشكلة الشرق الأوسط وهذه المباديء هي:

أولا: الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧م بما فيها القدس.

ثانيا: ازالة جميع المستوطنات التي اقامتها اسرائيل بعد عام ١٩٦٧.

ثالثا: ضمان حرية العبادة لجميع الديانات في القدس.

رابعا: حق الشعب الفلسطيني في العودة الى أرضه وتعويض اولئك الذين لا يرغبون في العودة.

خامساً: اشراف الأمم المتحدة على غزة والضفة الغربية لفترة انتقالية لا تتعدى بضعة أشهر قبل الانسحاب الاسرائيلي النهائي.

سادسا: اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

سابعا: ضمان حق الشعب الفلسطيني للعيش في سلام.

ثامنا: حق شعوب المنطقة في العيش في سلام.

ويمكن في ضوء التصريحات التي صدرت حتى الان عن الرئيس الامريكي الجديد رونالد ريجان ومستشاريه ان تستخلص بعض المباديء العامة بالنسبة لسياسة ادارة ريغن الجديدة بالنسبة لازمة الشرق الاوسط :

أولا : ان اسرائيل هي قاعدة استراتيجية للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط وان بقاءها أمر جوهري وتدعيمها وحفظ امنها التزام امريكي اساسي.

ثانيا : يجب تحسين علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية المنتجة للنفط. فالنفط هو في مقدمة المصالح الامريكية ـ في المنطقة ـ ويرى مستشاري الرئيس الجديد ان حماية هذه المصالح هي في دعم وتأكيد العلاقات الامريكية مع الدول النفطية خاصة العلاقات الامريكية ـ السعودية التي ينظرون اليها انها علاقات خاصة.

ثالثا : لتحقيق الهدفين الاولين اي الالتزام ببقاء وأمن اسرائيل والحفاظ على علاقات جديدة مع الدول العربية النفطية. فلابد من خلق نوع من المؤثرات بين هذين الهدفين. وبذلك سوف تحاول الادارة الامريكية الجديدة الفصل بين اسرائيل كقاعدة حليفة يجب حمايتها وبين توسع اسرائيل أي الالتزام بحماية الامن دون تأييد التوسع. وكذلك بين العلاقة مع اسرائيل من جهة وبين العلاقة مع الدول النفطية من جهة اخرى بحيث لا تطغى احدى العلاقتين على الاخرى.

رابعا : لتحقيق الهدف الثالث والذي يتوقف عليه نجاح الهدفين الاولين فانه يجب التوصل الى تسوية للمشكلة الفلسطينية بشكل مقبول لدى الاطراف المتنازعة ترضى به في المقام الاول منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الاخرى. وهذا الامر يعني تخطي النظام المصري والتعامل مع الدول النفطية والعربية الاخرى. والدولة العربية المرشحة حاليا لتصدر المفاوضات الجديدة هي الاردن غير أن الاخيرة لن ترضى بان تكون بمعزل عن الدول العربية بعد أن رأت ما حدث لمصر لذا فان الحل القادم هو حل عربي شامل اي يجب ان يتم بموافقة الدول العربية مجتمعة.

---

1. U.S. Congress House, Committee on Foreign Affairs, *Proposed Expansion of U.S. Military Facilities in the Indian Ocean.*

2. Ghazi Algosaibi, "American-Saudi Relations", a talk to the Council on Foreign Relations, New York, 7 April, 1976.

3. Mohammed Heikal *The Road to Ramadan* (New York: Quadrangle Books, 1975), *p. 115.*

4. Henry Kissinger. *Speech delivered in Atlanta, Georgia, June 23, 1975.*

5. Robert W. Tucker, *"Israel and the United States: From Dependence to Nuclear Weapons. "Commentary* 60 (Nov. 1975), p. 29.

6. Joseph S. Szyliowiez and Bard E. O'Neil, *The Energy Crisis and U.S. Foreign Policy* (New York: Praeger 1975), p. 197.

7. Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis*. (New York: Monthly Review Press, 1975), pp. 236-7.

8. Quoted in Ruth S. Knowles, *America's Oil Famine*. (New York: Cowared, McCann & Geojhega, Inc., 1975).

9. Tucker, op. cit., p. 29.

(10) النيويورك تايمز، (٢٦ اكتوبر ١٩٧٣).

(11) أ. فاسيليف «النفط والآمال الامبريالية الباطلة: وجهة نظر سوفيتية»، ترجمة بالعربية عن صحيفة البرافدا السوفيتية.

(12) الفن ز. روبنشتاين، «نشوء وتطور الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط»، **دراسات استراتيجية** رقم ٢٣. نشرة دورية تصدر عن دار نعمان للثقافة ودار غسان للطباعة والنشر (المجلد الأول ١٩٨٠، ص: ٦).

(13) «النفط والاضطراب: الخيارات الغربية في الشرق الأوسط»، **دراسات استراتيجية** رقم ٥، اعداد «مجموعة العمل الخاصة بالشرق الأوسط» في «المجلس الأطلسي للولايات المتحدة».


القسم
الخامس

تقـويم القوة النفطية العـربيـة

تقويم القوة النفطية العربية

مـقـدمـــة

ان أي موقف سياسي لابد وأن يتضمن عناصر ضعف ومصادر قوة .. الاولى هي التي تمثل قنوات تقود الى الهزيمة، اما الثانية فهي تعبر عن المسالك التي تسمح في حالة المواجهة بين خصمين بأن يتفوق احدهما على الآخر. فأما عناصر الضعف فتعمل الدولة على تقليصها وتصغير تأثيراتها. وأما مصادر القوة فتسعى الدولة الى تنميتها وزيادة فعاليتها[1]. والموقف السياسي البترولي، أو ما يمكن ان نسميه «بالبتروبوليتكس»، Petropolitics[2] لا يختلف عن أي موقف سياسي آخر، لذا فان له عناصر ضعف ومصادر قوة. وكما يرى الدكتور حامد ربيع، فالواقعية ترفض امكانية التبسيط وتصور أن عنصرا معينا وحيدا ومنفردا يسمح بالنصر أو الهزيمة. كذلك رغم ان نواحي الضعف أو نواحي القوة تتدرج وتختلف أنواع كل منها من حيث مدى فاعليتها كعنصر حاسم أو أساسي في الهزيمة أو في النصر، الا ان أولى قواعد النشاط السياسي تدور حول كيفية معالجة هذه العناصر ليس فقط بالنسبة للذات السياسية بل وكذلك بالنسبة الى الخصم موضع المصادمة. ويقوم د. ربيع بتلخيص هذه القواعد في مباديء خمسة رئيسية هي:

أولا : القدرة على التمييز بين عناصر القوة وعناصر الضعف في الموقف السياسي.
ثانيا : استغلال عناصر القوة الى حدها الأقصى.
ثالثا : شل عناصر الضعف الذاتية وتحويلها الى مصادر قوة ان أمكن ذلك.
رابعا : استغلال عناصر الضعف في الخصم الى أقصى حد ممكن.
خامسا : تحويل عناصر القوة في الخصم الى عناصر ضعف.

والنفط العربي .. كعامل في السياسة الدولية، لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار هذه المباديء الخمسة الرئيسية التي تحيط بأي موقف سياسي في المجتمع الدولي. لذا فاننا سنعمد في هذا الفصل الى تقصي كل من الايجابيات والسلبيات في استخدام النفط كسلاح سياسي كأداة للضغط على الدول الصناعية. ولكي يمكن تحليل كل من

عوامل الضعف وعوامل القوة في السلاح النفطي يجب ان نجيب على الاسئلة التالية :

- هل حدث أي تغيير في القوى من الدول الصناعية المتقدمة الى الدول النفطية النامية؟ واذا ما صح ذلك فما مدى حقيقة القوة التي اكتسبتها الدول المنتجة للنفط؟
- ما هو مدى القوة النفطية والتغيير في القوى من الدول الصناعية الى الدول المنتجة للنفط؟ والى متى يمكن للدول العربية ان تستمر في استخدام سلاح النفط؟
- ما هو مركز النفط بين مصادر الطاقة الاخرى؟ وما هو مستقبل النفط كمصدر رئيسي للطاقة؟

(1) حامد ربيع . التعاون العربي والسياسة البترولية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٤ ، ص: ٢١

(2) هذا المصطلح وضعته للتعبير عن الجانب السياسي الذي يتعلق بالشئون البترولية التي هي اصلا أمورا اقتصادية بحته . ولم الاحظه في أي مرجع اطلعت عليه ، لذا فان مناسبته أو عدم مناسبته ترجع كليا لي شخصيا.

١٣

طبيعة وأسس القوة النفطية العربية

تلعب القوة دورا كبيراً في العلاقات الدولية. فمنذ خلق الانسان فان مسعاه للحصول على القوة كان عاملاً هاماً في الحياة البشرية وفي علاقة الانسان بأخيه الانسان فكانت القوة هي التي تصور العلاقة بين الامم. ان حب الانسان للحياة وتعلقه بها ورغبته في السيادة والتسلط شيء مشترك وطبيعة البشر. لذا فان الصراع حول السلطة هو مبدأ عالمي ولا يمكن ابدا انكاره. فالدبلوماسية تعتبر في رأي البعض بأنها انما تخصص في السياسة الميكيافيلية. وفي رأي البروفسور هانزجي مورجانثو، الذي يعتبر من أبرز علماء العلاقات الدولية وزعيم المدرسة الواقعية في السياسة، فان **القوة** يمكن أن تعرف على أنها «**سيطرة الانسان على عقول الآخرين وأفعالهم**» مهما كانت الغاية النهائية لصانعي السياسة فان كسب القوة والتسلط هو هدفهم المباشر. وباختصار فان البرفسور مورجانثو يعتبر القوة هي العامل الجوهري، ان لم يكن الوحيد، في العلاقات الدولية، وكما يقول:

ليست السياسة الدولية كغيرها من السياسات الا صراعا على القوة والقوة هي دوما هدفها الفوري، مهما كانت اهدافها النهائية البعيدة. وقد ينشد الساسة والشعوب الحرية والأمن والازدهار، أو القوة نفسها. وقد يحددون اهدافهم على اساس المثل الدينية أو الفلسفية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد يأملون في تحقيق هذه المثل عن طريق قواها الذاتية أو تدخل الهي، أو من خلال التطور الطبيعي للشئون البشرية. وقد يحاولون ايضا تحقيق تلك الاهداف بوسائل لا سياسية كالتعاون الفني مع الدول الاخرى، أو مع المنظمات الدولية. ولكنهم عندما يحاولون تحقيق اهدافهم عن طريق السياسة الدولية، فانهم يفعلون ذلك في سبيل الحصول على القوة. [1]

ومن غير أن نؤيد هذا الاتجاه تأييدا مطلقا، فاننا يجب ان نعترف بما لعامل القوة من تأثير خلال كل حياة الانسان التاريخية والمعاصرة، وبأن مبدأ القوة لا شك يعتبر مفتاح دراسة السياسة الدولية.

ويجب على كل ان نفرق بين القوة السياسية والقوة بمعنى الممارسة الفعلية للعنف Force فالجانب الفيزيقي من القوة باشكاله المختلفة يعتبر عنصرا جوهريا في السياسة. وعندما يتحول العنف الى واقع أي الى حرب فان ذلك يعني التخلي عن القوة السياسية في خدمة القوة العسكرية أو شبه العسكرية، ونحن لا نهتم في هذه الدراسة الا بالجانب السياسي للقوة (القوة السياسية) لذا فلا دخل لنا بالجانب العسكري مطلقا لان ذلك سينتج عنه معطيات أخرى وتتأتى منه نتائج مختلفة.

والقوة السياسية علاقة نفسية بين الذين يمارسونها وبين الذين تمارس عليهم، فهو يمنح الأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم. وهذا النفوذ يتأتى من ثلاث مصادر: توقع المنفعة، الخوف من الضرر، الاحترام أو حب النظام. وقد يمارس هذا النفوذ عن طريق الأمر أو التهديد أو الاقناع أو مزيج من اثنين أو أكثر من هذه الوسائل.[2]

ولا تنجح هذه العلاقة بين الدولة صاحبة النفوذ وبين الدولة أو الدول التي يمارس عليها هذا النفوذ الا اذا أثمرت هذه العلاقة في نتائج ايجابية بالنسبة للدولة صاحبة النفوذ والا لما اعتبر هذا النفوذ قوة سياسية اطلاقاً. ومثالا على ذلك اننا نجد أن الولايات المتحدة تمارس قوتها السياسية على بورتوريكو طالما ان سكان هذه الجزيرة ينفذون القوانين الامريكية ويسيرون بموجبها. وعندما نتحدث عن قوة الولايات المتحدة السياسية في امريكا الوسطى فاننا نعني بذلك انسجام ما تقوم به حكوماتها من أعمال مع رغبات الحكومة الامريكية. وهكذا عندما يقال بأن (أ) من الناس يمارس أو يرغب في أن يمارس قوته السياسية على (ب) فان هذا يعني أن (أ) قادر أو يريد أن يكون قادرا على السيطرة على بعض ما يقوم به (ب) من أعمال عن طريق التأثير على عقله وتفكيره.

وضمن هذا الاطار فان مصدر القوة النفطية العربية يعتمد على القوة السياسية المتأتية للعرب والتي تعتمد بدورها على الوضع الاقتصادي الذي تشغله الدول العربية المنتجة للنفط في العالم، فرغم ان النفط سلعة اقتصادية والتبادل التجاري البترولي هو عملية اقتصادية بحته، فان هذه السلعة والعملية التجارية الناتجة عنها قد سخرا لغرض سياسي بحت، فالقوة الاقتصادية التي ترتكز على وضع احتكاري يتمتع به البائع أو المشتري تحمل في طياتها قدرا كبيرا وفي بعض الاحيان قدرا حاسما من النفوذ

السياسي. لذا فانه من الضروري عند بحث موضوع السياسات الاقتصادية في الشئون الدولية، التمييز بين السياسات الاقتصادية التي تتبع لنفسها لا لهدف آخر وبين تلك التي تتبع كأدوات لسياسة معينة، أو تكون اهداف هذه السياسة الاقتصادية مجرد وسيلة لتحقيق غاية وهي السيطرة على سياسات دولة أخرى.

وتكون السياسة الاقتصادية أو المالية التي تتبع لنفسها عرضة للتقويم على ضوء معاييرها الخاصة بها. ترى هل تكون نافعة من الناحية الاقتصادية أو المالية؟ ما أثر رفع رواتب الموظفين على كمية الادخار أو على زيادة الانفاق؟ ماذا يمكن أن تكون نتائج رفع الضرائب الجمركية عن السلع المستوردة على مستوى الاسعار ... الخ، ولا شك في أن القرارات التي تتخذ بصدد هذه السياسات انما تتخذ بصورة خاصة على صعيد مثل هذه الاعتبارات الذاتية. اما عندما تهدف هذه السياسات الى زيادة نفوذ الدولة التي تتبعها على غيرها من الدول، يصبح من الواجب الحكم على هذه السياسات واهدافها بصورة أولية من وجهة نظر اسهامها في القوة الوطنية National Power لتلك الدولة. وقد تتبع سياسة اقتصادية نتيجة ارتباطها بسياسة معينة، بالرغم من عدم وجود ما يبررها من الناحية الاقتصادية البحته.(3)

ولا تخرج القوة النفطية العربية عن هذا الاطار السابق. ان جوهر القوة النفطية العربية ينبع من حقيقة اقتصادية بسيطة وهي حركة قانون العرض والطلب، فهو يعتمد على العلاقة التجارية بين الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط. وكما أوضحنا من قبل فإنه منذ أوائل السبعينات حدث تغيير كبير في ميزان التجارة بين هاتين الفئتين من الدول. وأصبح واضحا ان القوة في السوق الدولية للنفط قد انتقلت من ايدي شركات النفط العالمية والدول المستوردة الكبرى الى ايدي حكومات الدول المصدرة للنفط. ولم يكن كلا الجانبين، لا شركات النفط ولا الدول المستوردة الرئيسية، على علم بما يخبئه المستقبل لهم ولا كيف ستكون عليه سياستهم في هذا الوضع السريع التغيير. لذا فقد اصبحت الدول المستهلكة غير محصنة للمستقبل خاصة دول اوربا الغربية واليابان. في عام ١٩٧٤ استوردت دول اوروبا الغربية ٨٥٪ من احتياجاتها النفطية من منطقة الشرق الاوسط، بينما استوردت اليابان ٩٠٪ من احتياجاتها من نفس المنطقة، أما الولايات المتحدة فقد كان استيرادها من مصادر عربية يقدر بحوالي ٢٨٪ من الاحتياجات الامريكية بينما كان في بداية عام ١٩٧٤ فقط ١٨٪ من الاحتياجات العامة. لذا فان الطلب المتزايد على النفط اتاح استعمال العلاقة التجارية لاغراض سياسية. والفعالية المنبثقة من تلك العلاقة التجارية غير المتوازنة تنبع من القدرة على اعاقة التجارة واستعمالها

سياسيا. فكلما كان الضرر من ايقاف تجارة النفط اكبر على المستورد منه على المصدر، أي على الدول الصناعية منه على الدول المنتجة للنفط، كلما ازدادت فعالية استعمال النفط كأداة ضغط سياسية.

وبالاضافة الى تفاعل قانون العرض والطلب، فان زيادة اسعار النفط التي وصلت الى حوالي اربعة اضعاف بعد حرب رمضان المجيدة عام ١٩٧٣، جعلت الدول النفطية قوة مالية كبيرة في المجتمع الدولي. في عام ١٩٧٤ وصل دخل النفط لاعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) الى ٥٥.٣ بليون دولار مقارنة بمبلغ ٥.٣ بليون دولار عام ١٩٧٠ ومبلغ ٢,٣ بليون دولار عام ١٩٦٠ (انظر جدول رقم ١٤). بالاضافة الى ذلك فانه حتى عام ١٩٧٤ كانت الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الاوسط قد كونت احتياطي نقدي بلغ قدره حوالي ٢٨ بليون دولار، كاحتياطي غير ذهبي غالبيته من الدولارات الامريكية والعملات الصعبة الاخرى وهو مقدار يزيد عن العشرين بليون دولار وهي موجودات الاحتياطي لثمان دول من دول السوق الاوربية المشتركة.

وبشكل عام فان هذا الموقف هو في الحقيقة عكس ما كانت عليه الحال في وقت سابق، ففي الماضي فان الدول الغربية الصناعية كمجموعة كانت دوما تحافظ على فائض في ميزان مدفوعاتها في حساباتها الجارية بحيث تؤهلها في تغطية رؤوس الاموال المستخدمة المعونات والاستثمارات الخارجية. وما قد يحدث من عجز مؤقت في حساباتها المجتمعة فان هذا العجز يقوم بتعديله تدفق الاستثمارات الخارجية للدول الغربية. الا ان هذا كله تغير الآن. فالدول الغربية المستوردة للنفط تعاني الأمرين لحفظ توازن ميزان مدفوعاتها وحساباتها الجارية. وتحت هذه الظروف الجديدة اصبح مركز الدول العربية المنتجة للنفط مركزا متميزا. غير أن السؤال الذي ربما مازال في حاجة الى مزيد من التوضيح هو: ما هي حدود القوة النفطية العربية، وما هي حقيقة هذه القوة؟

القوة النفطية: حقيقة أم خيال؟

اذا ما استخدمنا التعريف التقليدي للقوة على أساس أنها القدرة في التأثير على قرارات الدول الاخرى، فان النفط اذا ما استخدم كأداة ضغط Leverage يصبح القوة الاقتصادية التي بموجبها تستطيع حكومة ما ممارسة بعض النفوذ على سياسات الحكومات الاخرى في وقت معين. ولكنها قاصرة عن القوة العسكرية (العمل العسكري) فان القوة النفطية يمكن النظر اليها كأداة دفاعية وليس كأداة هجومية.

جـدول رقـم (١٣)

دخل الدول العربية من تصدير النفط الخام ومشتقاته ١٩٧٠ - ١٩٧٩

(بملايين الدولارات)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
تونس (١)	٢٩	٣٥	٦٥	١٠٠	٢٤٠	٢٧٣	٢١٦	٢٧٥	٣٢١	
الجزائر	٢٧٢	٣٢١	٦١٣	٩٨٨	٣٢٩٩	٣٢٦١	٣٦٩٩	٤٢٥٤	٤٥٨٩	
العراق	٥٢١	٨٤٠	٥٧٥	١٨٤٣	٥٧٠٠	٥٧٠٠	٨٥٠٠	٩٦٣١	٩٨٠٠	
سوريا (٢)	٢٢	٤٥	٥١	٧٤	٤٠٧	٦٠٢	٦٥٥	٦١٦	٦٥٤	
الجماهيرية الليبية (٣)	١٦٤١	٢٠١٩	١٧٤٧	٢٢٥٦	٥٩٩٩	٥١٠١	٧٥٠٠	٨٨٥٠	٨٦٠٠	
مصر (٤)	–	–	–	–	٣٢	–	٣٨١	٥٢٠	٧٥٠	٩٠٠
الكويت (٥)	١٠٣٩	١٢٣٩	١٧٧٣	١٨٥٨	٨٣٣٧	٥٩٠٤	٧٣٨٨	٨٠١٦	٨٠٣٤	
الامارات العربية	٢٣٣	٤٣١	٥٥١	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٩٠٣٠	٨٠٠٠	
البحرين (٦)	٢٥	٣٠	٥٩	٧٤	٢٦٢	٢٨١	٣٩٦	٤٥٨	٤٠٩	٤٠٧
قطر (٧)	١٢٥	٢٠١	٢٥٠	٤٦٣	١٨٤٩	١٦٨٤	٢٠٩٢	١٩٩٤	٢٠٠٠	
السعودية	١٢١٤	١٨٨٤	٢٧٤٤	٤٣٤٠	٢٢٥٧٣	٢٥٦٧٥	٣٠٧٥٤	٣٦٥٣٨	٣٩٠٧٤	
عمان (٨)	٢٢٠	٢٢٠	٢٢١	٢٧٥	١٢١٢	١٤١٥	١٥٧٨	١٥٨٥	١٥١٤	
مجموع	٥٣٥١	٦٢٦٤	٨٦٤٩	١٣١٧١	٥٥٣٤٦	٥٧٦٩٥	٧٠١٥٩	٨١٧٦٧	٨٣٧٤٥	

ملاحظات: الارقام تشمل الصادرات ـقص الوارِدات ومصدرها التقارير الاحصائية السنوية للاوبك باستثناء الملاحظات التالية:

(١) تونس: المصدر: **الاحصائيات الدولية المالية** (صندوق النقد الدولي).

(٢) سوريا. الدولار = ٣.٩٥ ل. س. العدد: **نشرة المصرف المركزي**.

(٣) الجماهيرية الليبية. اعتبر الدينار = ٣.٤٠ دولار قبل ١٩٧٤.

(٤) مصر. المصدر: **تقرير البنك الدولي** (١٩٧٨) ـ ح. م. = ٢.٥ دولار (١٩٧٧)

(٥) الكويت: السنة هي من ٤/١ – ٣/٣١ السنة التالية. اعتبر سعر التحويل د. ك = ٣.٥ دولار قبل ١٩٧٧.

(٦) البحرين: دينار = ٢.٥٢٦ دولار. المصدر **التقرير الاحصائي ـ الاوبك والتقرير الاقتصادي للبنك الدولي**. ارقام ٧٠ و ٧١ مقدرة.

(٧) قطر: اعتبر الجنيه الاسترليني = ٢.٤٥ دولار قبل سنة ١٩٧٣.

(٨) عمان: قدرت ارقام ١٩٧٠و١٩٧١ احتسب الريال = ٢.٩ دولار. المصدر: **تقرير البنك الدولي عام ١٩٧٩**.

فالنفط هو الطاقة والطاقة هي الثروة والثروة هي السيطرة والسيطرة هي القوة. وباستخدام التعريف السابق فان القوة الاقتصادية للنفط تستخدم لتحقيق أو للتأثير، للهيمنة والسيطرة على الآخرين. على أي حال فباستبعاد القوة العسكرية فان القوة الاقتصادية يمكنها أن تؤثر بطريقة مباشرة وفعالة.

اننا اليوم نعيش في عالم متكامل يعتمد بعضه على البعض الآخر. فرغم اختلافات الدول الايدلوجية نظمها السياسية أو الاقتصادية فانها مازالت في حاجة الى التعاون لخير الطرفين. فنجد ان أكثر الدول عداوة وتنافرا هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي يسعيان الى تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما رغم ان كل منهما على طرفي النقيض، فالاحتياجات التي لا يمكن أن تسد من داخل الحدود الوطنية تودي الى نشوء الاعتماد على الدول الاخرى. وكما يقول البروفسور كي. جي هولستي:

ان درجة الحاجة هي عنصر جوهري في الممارسة الناجحة للنفوذ في السياسة الدولية، ونظرا لان الموارد الاقتصادية كثيرا ما تكون نادرة، مع ضرورتها لتحقيق القيم والاهداف الوطنية، فالحاجات في العالم الحديث غالبا ما تحول بسهولة الى نفوذ سياسي. انها الحاجة للمواد الاولية الرئيسية من قبل القوى الصناعية هي التي تفسر كيف ان الدول «الضعيفة» باستخدام المقياس العسكري أو الاقتصادي لمقدراتها، يمكن ان تؤثر على نشاطات (الدول) «القوية» فالموارد الاقتصادية تعتبر ضمن العوامل الهامة التي يمكن ان تسخر لخدمة الاغراض السياسية.

فاذا ما أمكن ممارسة النفوذ بالاعتماد على الحاجة الاقتصادية فمن الضروري أن تكون الحاجة حقيقية.

والمنزلة الفريدة التي يحظى بها النفط اليوم تنبع من كون ان هناك حاجة «حقيقية» من قبل الدول الصناعية لهذا المصدر الحيوي للطاقة. ويعود اعتماد الدول الصناعية الكبرى في غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان على النفط العربي كمصدر رئيسي للطاقة الى عدد من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: الانخفاض الهائل في أسعار النفط بالمقارنة بأسعار مصادر الطاقة الأخرى. فبالاضافة الى اكتشاف مصادر هائلة من احتياطي النفط الخام في منطقة الشرق الأوسط في منتصف وأواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات، فان سعر النفط المنخفض يمكن أن يعتبر العامل الجوهري الذي شجع هذا التحول الى زيادة الاعتماد عليه كمصدر أساسي للطاقة.

والمثال الواقعي لهذا هو أن سعر النفط انخفض بمقدار ثلاثين بالمائة ما بين

عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٠ مما شجع على زيادة استهلاك الطاقة النفطية وقلص من الحافز للاستثمار الصناعي في المنتجات وأساليب الانتاج التي تهدف الى تقليل استهلاك الطاقة. وقد أثر السعر أيضاً على تثبيت تفوق النفط على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة.

ثانياً : سيطرة الشركات العالمية الكبرى للنفط على السوق النفطية الدولية خارج الكتلة الشيوعية فيما يختص بالاحتياطي والانتاج والتكرير والتسويق. هذه الشركات الغربية التي كانت تحظى باحتكار مصادر النفط الرئيسية وبمساعدة دولها الأصلية، نجحت في تحويل «توازن القوى البترولي العالمي» بعيداً عن الدول المنتجة لصالح الدول الغربية الصناعية، وبسيطرتهم المطلقة على مصادر النفط العالمية فان الدول الصناعية لم تفكر قط بأنها ستفقد في يوم من الأيام المركز القوي الذي تحظى به. وبالتالي فان هذا أدى الى اعتمادها الكلي على النفط كمصدر جوهري للطاقة تعتمد عليه صناعاتها.

ثالثاً : وهذا العامل يرتبط بالعامل السابق ويتلخص في المركز المتسلط للولايات المتحدة على المعسكر الرأسمالي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فبتبوؤها هذا المركز القوي، الذي كان يتمتع به حلفاؤها من الدول الأوروبية قبل الحرب، فان الولايات المتحدة والشركات العالمية للنفط ـ خمس منها هي شركات أمريكية ـ استخدمت هذه الفرصة لكي تقوم عملياً بصب النفط ذو السيطرة الأمريكية في حلوق دول العالم.

وأخيراً : ابتداء من منتصف الستينات، فان ازدياد الاهتمام بالاعتبارات البيئية، خاصة في الولايات المتحدة، أعطت للنفط دفعة جديدة لكي يتقدم على الفحم كمصدر للطاقة، وبالتالي، ورغم مجهودات حكومات أوروبا الغربية واليابان لاعطاء تعويضات واصدار القوانين لحماية الصناعة الفحمية، فان انتاج الفحم انخفض بشكل تدريجي وتصدر النفط كل المصادر الأخرى للطاقة حيث حظي بثلثي مقدار الازدياد في استهلاك الطاقة.

وقد ساعدت ثورة اكتوبر النفطية الى ترسيخ هذا النمط من الاستهلاك. وقد شعرت دول العالم الغربي بمدى خطورة اعتمادها الكلي على النفط وفكرت بجدية كبيرة في اعادة تقييم مركزها ومحاولة ايجاد مصادر بديلة للطاقة.

إلا أنه وحتى الوقت الحاضر فلا يبدو أن هناك بديل عن النفط لتلك الدول ـ كما

سنناقش فيما بعد ـ وهذا مما يؤدي الى ازدياد الأهمية العالمية للنفط كسلعة دولية ذات أبعاد سياسية بالغة الخطورة. فاليابان تعتمد اعتماداً مطلقاً على الاستيراد، وأوروبا الغربية حالياً ليست في وضع مختلف كثيراً (والانتاج من بحر الشمال لن يؤدي الى انقاص احتياجات هذه المنطقة بالشيء الكثير) والولايات المتحدة تعتبر في وضع متفوق بالقياس بحليفاتها من الدول الغربية الأخرى، رغم أنها مازالت في حاجة الى استيراد كمية هائلة من النفط، وهذا كله يشير الى حقيقة لا يمكن نقضها اليوم وهي أن النفط أصبح قوة رئيسية في العلاقات الدولية. وكما يقول هانز مول:

إن الاعتماد المطلق على استيراد النفط يزيد من امكانية الضرر [الذي ينتج عن وقف ضخه] كما أن الاعتماد النسبي يوضح قوة الضغط التي تتمتع بها الدول العربية تجاه أوروبا، اليابان والى حد أقل... الولايات المتحدة

ونظراً لما للطاقة من أهمية قصوى لاستمرار عمل المجتمعات ذات الاقتصاد الصناعي بمختلف مظاهرها، فان قوة الضغط العربية جديرة بالاعتبار ـ عدا ما لو تمكنت الدول المستوردة من التكيف لاحتمال ايقاف ضخ النفط بشكل يمكنها معه من أن تحول دون حدوث اضطراب خطير، وبينما نجحت [هذه المجتمعات] في التكيف والحصول على احتياجاتها من النفط بكلفة منخفضة نسبياً في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧، فان الوضع عام ١٩٧٣ اختلف بشكل جذري. (5)

ولكن ماذا يحدث لو فقد النفط ـ في المستقبل ـ هذه المنزلة الخاصة التي يتمتع بها اليوم؟ يعتقد بعض المراقبين السياسيين والاقتصاديين أن تطوير مصادر بديلة للطاقة قد يؤدي على تقليص الأهمية الحالية التي يحظى بها النفط، ومن ثم تقليص القوة السوقية للدول المنتجة للنفط، فكما يقول البروفسور نازلي شكري:

إن المصادر البديلة للطاقة سوف تغير بشكل جذري بناء السوق النفطية العالمية وسوف تؤدي الى ادخال مشاكل جديدة في التجارة العالمية للطاقة (6)

غير أن السؤال الوارد هنا هو هل هناك أي أمل في تطوير مصادر بديلة للنفط في المستقبل القريب؟ إن الاجابة على هذا السؤال تستدعي نظرة سريعة على المصادر البديلة للنفط.

1. Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations*. (5th Ed) (New York: Alfred A. Knopf, 1973), p. 28.

2. *Ibid*.

(3) قد تكون الطبيعة غيرالمربحة وغيرالمضمونة لقرض يقدم الى دولة أجنبية حجة سليمة ضد اعطاء هذا القرض على اسس مالية خالصة. ولكن هذه الحجة قد لا تكون مناسبة اذا كان القرض ـ مهما كان تقديمه ـ امرا يفتقر الى الحكمة من وجهة النظر المصرفية البحتة، يخدم أغراض الدولة المقرضة السياسية اي انه مقدم لاغراض سياسية بحتة (التأثير السياسي المحتمل لهذا القرض) حتى لو تأتى منه خسارة مالية.

4. K.J. Holsti, *International Politics* 2nd Ed. (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc. 1972), pp. 240-241.

5. Hanns Maull, "Oil and Influence: The Oil Weapon Examined". *Adelphi Papers*, No. 117 (The International Institute of Strategic Studies 1975), p.3

6. Nazli Choucri, *International Politics of Energy Interdependence* (Lexington, Mass.: Lenxington Books, 1976), p. 21.

١٤ النفط ومصادر الطاقة البديلة

يتميز المجتمع الصناعي الحديث بأنه مجتمع مستهلك للطاقة استهلاكا «مكثفا» ويعود ذلك في واقع الامر الى الرفاهية المادية والبيولوجية التي خلقت نمطاً استهلاكياً مميزاً للمجتمعات الصناعية بل انه يمكن ان نعزي التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة في مختلف الميادين الفكرية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية الى حد كبير الى سهولة حصولها على الطاقة بسعر رخيص لفترة طويلة من الزمن.

والطاقة هي وقود أي نظام انتاجي، والانتاجية سواء كانت انتاجية مواد غذائية أو معدات أو أية مواد خام أخرى انما تمثل مفتاح الوصول الى هذا الهدف. ولكي يتسنى اشباع حاجات حتى اكثر الدول بدائية وتخلفاً فانه لابد من زيادة القدرة الانتاجية لذلك البلد ومن توفر موارد للطاقة. والفشل في توفير الموارد المطلوبة سيؤدي الى خلق توترات دولية قد تقود على المدى البعيد الى تعريض العالم باسره الى خطر أشد مما قد يحدثه انفجار أي مفاعل نووي عن طريق الصدفة. لذا وكما يقول جاري ابين فانه:

... من الافضل لنا ان نبحث بشكل جدي عن كل سبيل معقول لانتاج الطاقة. ان معرفة الجوانب الفنية والاثار الاجتماعية لبديل من البدائل الممكنة للطاقة ليس هو الامر الحاسم الذي يفصل في المسألة: بل من الضروري معالجة هذا الامر على اكمل وجه ممكن لان كل بديل له مشكلاته. ولا يمكن أن يكون هناك اختيار عقلاني بين البدائل [المتوفرة] الا باستعراض كافة المشكلات استعراضا كاملا. [1]

وهناك عدد من السياسات البديلة التي يمكن عن طريقها تخفيض الطلب العالمي على النفط وذلك في المدى القصير، المتوسط، والطويل. وكلمة بديل تعني: مجموعة من البرامج المستقلة يختار أحدها تبعا لاسس منطقية. ولو اقتنعنا بفكرة أنه سيكون من الضروري توفير كميات اكبر من الطاقة فانه يمكن لنا حصر البدائل المتاحة للطاقة في خمس فئات رئيسية هي:

١ ـ الاقتصاد في استخدام الطاقة Conservation

٢ ـ المصادر العضوية التقليدية للطاقة Bio-organic Sources of Energy

٣ ـ الطاقة الشمسية والمصادر الحرارية الناتجة من جوف الأرض Solar and Geothermal Energy

٤ ـ الطاقة المستخرجة من زيوت الاحافير المتحجرة أو ما يمكن أن نطلق عليه الوقود الحجري Fossil Fuels

٥ ـ التقدم المفاجيء في التكنولوجيا لتطوير مصادر بديلة للطاقة (الطاقة النووية) Nuclear Energy

الاقتصاد في استخدام الطاقة

ان الاقتصاد في استخدام الطاقة خيار جذاب جدا لتوفير الطاقة، وهذا العامل يتألف من شقين يتعلق الشق الاول بسبل خفض استهلاك الفرد من الطاقة وتقليل الفاقد منها. أما الشق الثاني فيتعلق بطرق استخدام مصادر الطاقة المتاحة استخداما يتسم بقدر اكبر من الكفاءة والترشيد، بمعنى آخر يستهدف ذلك الشق تقليل الفاقد من الطاقة المهدرة.

وبينما ان الشق الاول اجتماعي فان الشق الثاني هو تكنولوجي بالدرجة الاولى. والشق الاجتماعي لسياسة الحفاظ على الطاقة وترشيد استخدامها ينطوي على عدة جوانب تثقيفية واقتصادية وسياسية، فهو يحتاج للقيام بمهمة كبرى لتوعية الناس بضرورة تغيير عاداتهم بشكل يحقق الاقتصاد في استخدام الطاقة. وعلينا هنا أن نتعلم كيف نستخدم مواد الفاقد Waste materials من أجل انتاج الطاقة وبالتالي ندخر قدرا أكبر من الطاقة. من ذلك مثلا أن المواد العضوية المهدرة والفاقدة يمكن أن تكون مصدرا هاما من مصادر الطاقة. ومعروف ان تلك المواد العضوية الفاقدة والمهدرة يمكن ان تكون مصدرا هاما لانتاج الاسمدة.

وبينما ان هذا البديل هو بلا شك اسرع الطرق لتقليص حجم الاعتماد على

استيراد النفط الخارجي[2] ـ كل دولة مستهلكة لديها برنامج خاص بها لتقليل الاعتماد على النفط المستورد ـ فان البدائل الاخرى تحتاج الى وقت ومجهود كبيرين، كما انها ذات تكلفة باهظة، أو أن هناك عوائق فنية بيئية تحددها، فكما يشير البروفسور ريتشارد ل. غوردون:

ان الاقتصاد المركب ببساطة لا يستطيع ان يجري تغييرات سريعة في العمليات الاساسية مثل نظام استهلاك الطاقة. فتطوير تكنولوجية جديدة يحتاج الى عديد من السنوات لاختبار واعادة اختبار (مدى صلاحية تلك التكنولوجيا). وبعد ذلك فان عدة سنوات اضافية سوف تستغرقها عملية بناء مجموعة من المصانع ذات الاحجام الهائلة والكفاءة العالية. لذا فقد يتطلب ثلاثين عاما لتصميم الادوات المناسبة للتشغيل التجاري. ثم ان انشاء المصانع (ذات الطاقة) التجارية قد يستغرق ـ هو الاخر ـ خمس سنوات على الاقل.[3]

المصادر العضوية التقليدية

لعل أول مصدر عضوي حيوي للطاقة عرفه الانسان هو الطعام. فعندما كانت عضلات الحيوان والانسان هي المصدر الوحيد للطاقة كان الطعام هو الوقود الوحيد. ولما كانت احتياجات الانسان من الطعام أقل من احتياجات الحيوان والدواب عامة التي كانت توفر نفس القوة العضلية، كان رق الانسان وعبوديته أمرا اقتصاديا لتوفير الطاقة الاقتصادية الرخيصة في وقت من الاوقات. وعندما عرف الانسان اللجام الذي يضعه على فم الحيوان استطاع ان يحصل منه على قدر أكبر من العمل يفوق ما يستطيع ان يقدمه عدد من الرجال يتناولون نفس كمية طعام الحيوان. وكان العامل الاقتصادي يحبذ الكف عن الرق والعبودية. وبذلك يمكن القول ان اختراع اللجام كان أول تقدم تكنولوجي عرفه الانسان في مجال الطاقة.[4]

بعد ذلك يجيء الخشب كمصدر عضوي للطاقة وقد استخدم كمصدر لتوليد الحرارة في باديء الامر ثم تطور فأصبح يستخدم لانتاج الطاقة المتولدة عن البخار. وبالرغم من ان الخشب لا يمكن في الوقت الحاضر اعتباره بديلا معقولا من بدائل الطاقة مستقبلا فان تخمر المواد النباتية والخضروات والمواد العضوية الاخرى من أجل انتاج غاز الميثان Methane غاز المستنقعات والمناجم، يعد مصدراً للطاقة ذو مستقبل طيب. ومعروف ان غاز الميثان له نفس خواص الغاز الطبيعي وهو وقود نظيف وذو كفاءة عاليه، بل انه يعد من انظف وأكفأ أنواع الوقود على الاطلاق.

الا ان هناك مشكلات تكنولوجية سواء في ابتكار اساليب وطرق فعالية للتخمير أو للتعجيل بنمو المادة النباتية العضوية، ولكن جانبا كبيرا من مشكلة الاستفادة من

المواد العضوية، ولا سيما الفاقد منها ومخلفاتها، يمكن اعتبارها مشكلة تنظيمية اكثر منها تكنولوجية.

ومن الاستخدامات الاخرى للمواد العضوية التي هي قيد البحث والدراسة في الوقت الحاضر استخدامها في انتاج الهيدروجين بواسطة التركيب الضوئي Hydrogen by Photosynthesis (والتركيب الضوئي هو تركيب الهيدروكربونات من ثاني اوكسيد الكربون والماء بواسطة ضوء الشمس والكلوروفيل). ومعروف ان الهيدروجين مصدر هائل القوة كوقود ويمكن استخدامه مثلا كوقود للطائرات النفاثة، بيد أنه عنصر كيماوي ضروري لانتاج بعض انواع الوقود الاخرى، فهو يستخدم كعنصر لاسالة الفحم أو تحويله الى غاز. وبالتالي فان تطوير تركيب ضوئي عضوي مناسب لانتاج الهيدروجين من الماء سوف يوفر طريقة غير مباشرة لاستغلال الطاقة الشمسية.

الطاقة الشمسية والجوفية

كانت الشمس هي أول مصدر أصلي للطاقة اسهمت في خلق الحياة ذاتها كما كانت حتى وقت قريب المصدر الهام الاول للطاقة الانتاجية على وجه الارض. وادراكا منا بأن كمية الطاقة التي تصل الى الارض من الشمس لا حدود لها فلا عجب ان نجد الكثير منا يتجه الى هذا المصدر الطبيعي لعلاج كافة المشكلات التي تنجم عن استخدام مصادر صناعية وغير طبيعية لانتاج الطاقة.

ويمكن تقسيم الاستخدامات الممكنة للطاقة الشمسية الى قسمين اساسيين: التدفئة والتبريد، وانتاج الطاقة الكهربائية.

وفيما يتعلق بكل جوانب استخدام الطاقة الشمسية نجد ان مشكلة تخزين تلك الطاقة أمر حيوي لان الشمس مصدر متقطع للطاقة بمعنى ان الشمس غير موجودة ليلا ونهاراً أو طوال العام. وعلى ضوء المشكلات العديدة التي تكشف عند بناء العديد من محطات الطاقة العاملة بالطاقة الشمسية يمكن الاعتماد على الشمس كمصدر هام واساسي للطاقة قبل مرور سنوات عديدة، فما زالت كافة التجارب في هذا المضمار في أولى خطواتها.

وتعتبر الارض ايضا مصدراً هاماً للطاقة اذ انها تختزن في باطنها كميات هائلة من الطاقة وهي مصادر داخلية حرارية نشأت منذ تكوين الكرة الارضية. ومصادر الطاقة النامية من باطن الارض عبارة عن بعض البخار، أو كميات كبيرة من المياه

الساخنة، وكميات من الصخور الساخنة.

والبخار القادم من باطن الارض يمكن استخدامه مباشرة في الاماكن التي يمكن استخراجه منها كبخار جاف ذو درجة حرارية عالية. واستخلاص الحرارة من البخار المشبع بالرطوبة، والماء الساخن والمياه المالحة ينطوي على عدد من المشكلات الفنية. والنوعان الاخران يحتاجان لمحركات مصممة للعمل بدرجات حرارية منخفضة. ولا ينبغي اغفال المشكلات المصاحبة لعملية التخلص من كافة سبل التلوث في المياه الساخنة والمياه المالحة. هناك قدر كبير من الحرارة تختزنها الصخور الساخنة بيد أنه لم يتم حتى الآن تطوير أية وسائل اقتصادية لاستخلاص تلك الحرارة.

وتبذل الجهود حاليا للتوصل الى حلول ناجحة لكل تلك المشاكل. لكن حتى لو أمكن حلها بالشكل المناسب فسوف تبقى مشكلة وهي ان الطاقة على هذا النحو ستكون مقيدة مكانيا وجغرافيا الا اذا أمكن حل مشكلة نقل تلك الطاقة.

الوقود الأحفوري

ان تطور استخدام الخشب كوقود وكمادة صناعية ربما كان من الامثلة الحية للتدرج العضوي. ومما يجدر الاشارة اليه ان تكنولوجية استخدام الخشب كوقود لم تلق الاهتمام الواجب في الماضي كما لم تعالج معالجة جادة. من ذلك نجد ان تكنولوجيا استخدام الفحم الحجري كوقود لم تحظ بالاهتمام الذي يتساوى مع الامكانيات التي يوفرها الفحم كوقود. وعلى العكس من ذلك نجد جهدا تكنولوجيا كبيرا قد بذل لتطوير استخدام النفط لان النفط يحتاج الى التنقيب والاستخراج ثم التكرير حتى يصبح صالحا للاستخدام. وكان من نتيجة هذا الاهتمام ان اصبحت امكانيات الشركات على البحث عن النفط وتطويره وتكريره امكانيات حديثة متقدمة للغاية.

لذا فقد عمدت الدول الغربية الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة معتمدة على التقدم التكنولوجي الذي وصلت اليه في صناعة النفط الى محاولة اكتشاف مصادر نفطية جديدة. الا انه على الرغم من الاحاديث حول تطوير مصادر نفطية جديدة في مناطق توصف بأنها مأمونة ومحايدة سياسيا فانه لا يبدو في الافق أي اكتشافات جديدة. ويتزايد الاهتمام لاستكشاف النفط في مياه المناطق القطبية الشمالية وفي سواحل امريكا الجنوبية وفي أواسط افريقيا وفي مناطق استراليا وجاوة

جـدول رقـم (١٤)

تقديرات مصادر الوقود الاحفورية القابلة للاستخراج في العالم

الـوقـود	الـقـدر	طاقة كل وحدة	المحتوى الطاقي ($١٠^{٢١}$ جول)	النسبة المئوية
الفحم الحجري	$٧,٦ \times ١٠^{١٢}$ (طن متري)	$٣,٠٥ \times ١٠^{١٠}$ (جول / طن متري)	٢٣٢	٨٨,٩
السوائل النفطية..........	$٢,٤ \times ١٠^{١٢}$ (برميل)	$٥,٩١ \times ١٠^{٩}$ (جول / برميل)	١٤,٢	٥,٤
الغاز الطبيعي	$١٢,٤ \times ١٠^{١٥}$ قدم مكعب	$١,٠٩ \times ١٠^{٦}$ (جول/قدم مكعب)	١٣,٥	٥,٢
الرمال الغازية والاحجار النفطية........	٢٠٠×١٠^{٩} (برميل)	$٥,٩١ \times ١٠^{٩}$ (جول / برميل)	١,٢	٠,٥
مجمل الطاقة الكامنة			٢٦١	١٠٠,٠

وكذلك داخل الولايات المتحدة وتحت شواطئها في خليج المكسيك والاطلسي. وهناك بعض التقديرات التي تشير بأن لدى الولايات المتحدة احتياطيا لم يكتشف بعد ويمكن انتاجه ويقدر بحوالي (٤٤٠) مليار برميل من البترول و(٢٠٠٠) مليار قدم مكعب من الغاز أي ما يعادل ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي المعروف حاليا واكبر من الاحتياطي المكتشف في الشرق الاوسط، وأن معظم هذا الاحتياطي موجود في المناطق البحرية. كما يثار القول عن اكتشافات هائلة في المكسيك وفي مناطق اخرى بين الحين والآخر.

الا انه رغم كل ذلك فليس هناك ما يدل على صحة هذه الاقوال التي اقل ما يمكن أن توصف مجرد تخمين بحت، يخرج عن نطاق البراهين العلمية الثابتة. كما انه في اعتقادنا جزء من الحملة الاعلامية التي تثار على الدول العربية النفطية بشكل خاص في محاولة لاضعاف مركزها الاقتصادي وزعزعة ثقتها في نفسها وتفتيت تماسك دول الاوبك كما انه مع ازدياد الحاجة الى النفط في الدول الصناعية نجد ان هناك اهتمام بالثروة النفطية العربية، فالحاجة الى النفط ورخص انتاجه في البلاد

العربية وعدم وجود احتمال قوي باكتشافات كبيرة خارج المنطقة العربية ستبقي للنفط العربي ميزات اقتصادية لا تتوفر لغيره، بل كما يرى مساعد مدير «برتش بتروليوم» فانه لا أمل هناك من اكتشاف شرق أوسط جديد حيث تعتبر معظم المناطق في العالم باستثناء سيبيريا والمناطق القطبية ممسوحة. **وعلى هذا فان العالم سيظل يعتمد على الاحتياطيات المتوفرة لدى دول الاوبك وفي مقدمتها الدول العربية لزمن قادم.**

وهكذا فانه امام حقيقة محدودية الاحتياطي النفطي العالمي، فان الحاجة تزداد لتطوير البحوث والدراسات للتوصل الى تكنولوجيا تكفل تطوير البدائل الممكنة التي يمكن احلالها محل النفط. ومن بين البدائل التي يمكن التفكير فيها: الفحم، الغاز الطبيعي، الزيت الصخري، الرمال النفطية وكلها متوفرة بكميات هائلة، بيد أن استخدامها سوف يحتاج لتكنولوجيات خاصة جدا يستلزم توافرها وتطويرها سنوات ليست بالقليلة.

ويعتبر الفحم البديل الاول للنفط كمصدر للطاقة اذ يعادل احتياطيه ما يزيد عن عشرة أضعاف احتياطي النفط. ويقوم الكثيرون بترشيحه لاحتلال مكان النفط في حالة عدم حدوث تطور تكنولوجي غير متوقع في الطاقة النووية. ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى وفرة احتياطات الفحم لا سيما في الدول المستهلكة للطاقة التي تتوفر لديها التكنولوجيا الكافية التي تجعله المصدر الاحتياطي للطاقة في حالة نقص احتياطي النفط والغاز. ورغم ان هناك احتياطيا هائلا من الفحم يقدر بحوالي ٨٩٦٠ بليون طن متري كما يقدر الخبراء بان كميات كبيرة أخرى سوف يتم اكتشافها في المناطق غير المستهلكة مما قد يوصل مجموع الاحتياطي العالمي الى حوالي ١٥,٠٠٠ بليون طن متري، الا ان نصف هذه الكمية فقط هي القابلة للتنقيب وهذه موزعة كما في الجدول رقم(١٥).

ويشك بعض الخبراء من توفر تلك الكميات من الاحتياطي من الفحم، بل ان البعض منهم يقولون بأنه من غير المؤكد انه يمكن ان تتسع اسواق الفحم في المستقبل القريب. بل أن منهم من يذهب الى القول بأن الفحم قد يفقد ما تبقى له من الاسواق الحالية، بالاضافة الى ذلك فهناك عدد غير قليل من المشاكل التي تواجه تطوير الفحم كبديل للنفط منها ما يتعلق بالموانع البيئية Environmental Restrictions وهي تعتبر من العوامل الرئيسية التي تقف في طريق تطوير مناجم الفحم وزيادة تنقيبه واستخراجه من مكانه، ويقود البيئيون The Environmentalists حملة واسعة النطاق ضد أي مجهودات من هذا القبيل خاصة في الولايات المتحدة، وتتعلق المشكلات الاخرى بالتكاليف الباهظة التي

جـدول رقـم (١٥)
تقديرات احتياطي الفحم العالمي بمليارات الاطنان

الـدولـة	كميات مقاسة	كميات مقدرة	مجموع الكميتين	النسبة ٪ للاحتياطي
الاتحاد السوفيتي	٢٥٠	٥٣٧٧	٥٦٢٧	٦٣,٠ ٪
الولايات المتحدة	٨١	١٤٢٥	١٥٠٦	١٧,٠ ٪
الـصـين....................	٧٥	٩٣٦	١٠١١	١١,٠ ٪
بريطانيا....................	١٢٧	٢٨	١٥٥	١,٧ ٪
الـهنـد	١٣	٩٣	١٠٦	١,٢ ٪
جنوب افريقيا....................	٣٧	٣٥	٧٢	٠,٨ ٪
كـنـدا....................	٤٣	١٨	٦١	٠,٧ ٪
استراليا	٤٩	٤٧	٩٦	١,٠ ٪
المانيا الغربية	٦٢	—	٦٢	٠,٧ ٪
بلدان أخرى	—	—	٢٦٤	٢,٩ ٪
المجموع	٧٣٧	٧٩٥٩	٨٩٦٠	١٠٠ ٪

المصدر: عالم النفط ١٩٧٣/٧/٢٨.

تتطلبها عملية التنقيب والنقل للمستخرج من الفحم مما يجعل عملية استخراج الفحم غير اقتصادية على الاطلاق.

ولذا فان التغلب على هذه المشاكل هي الهدف الرئيسي للجهات المعنية لتطوير استخدام الفحم الا انه يبدو أن لا مناص هناك من الانتظار سنوات قبل تحقيق نجاحات هامة في هذا المجال.

ويعتبر الغاز الطبيعي مصدرا هاما من مصادر الطاقة ويغطي حاليا جزءا كبيرا من استهلاك الطاقة في العالم وخاصة في الولايات المتحدة حيث بلغ نسبة مساهمة الغاز من استهلاك الطاقة الاجمالية في الولايات المتحدة الامريكية، التي تعتبر اكبر مستهلك للغاز في العالم، حوالي ٣٣٪. وهذه النسبة تعتبر عن استهلاك يقدر بـ٢٢,٥ تريليون في عام ١٩٧٣ ويتوقع ان تزداد هذه الكمية لتصبح ٤٦,٧ تريليون قدم مكعب في عام ١٩٩٠.

ورغم ان الاحتياطي العالمي المعروف من الغاز الطبيعي في تصاعد مستمر (انظر جدول رقم (١٦) لكن حتى الوقت الحاضر مازال يمثل كمية صغيرة بمقارنة الاحتياطي المعروف من النفط أو الفحم.

جدول رقم (١٦)

الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عربيا وعالميا

(تريليون قدم مكعب)

القطر	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الولايات المتحدة	٢٤٧,٣	٢٥٠,٠	٢١٥,٠	٢٢٠,٠	٢١٠,٠
كندا	٥٠,٣	٥٢,٥	٥٣,٤	٥٦,٠	٥٨,٠
الاتحاد السوفيتي	٧٠٦,٠	٨١٢,٠	٨٠٠,٠	٩١٨,٠	٩٢٠,٠
الصين	٢٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٠
هولندا	٩٢,٠	٩٤,٨	٧٠,٠	٦١,٩	٦٠,٠
المملكة المتحدة	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٣٠,٠	٢٩,٠
النرويج	٣٣,٠	٢٤,٧	٢٥,٠	١٨,٥	٢٠,٠
استراليا	٣٧,٧	٢٨,٠	٣٢,٥	٣٢,٣	٣٢,٠
المكسيك	١١,٠	١٥,٠	١٢,٠	١٢,٠	٣٠,٠
باكستان	١٠,١	١٦,٠	١٦,٤	١٥,٨	١٥,٥
الدول العربية في أوبك	٣٧٨,٥	٤٤٥,٠	٤٣٨,٣	٤٥٣,٢	٦١٥,٤
فنزويلا	٤٢,٠	٤٣,٠	٤٢,٠	٤٠,٧	٤١,٠
الاكوادور	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١٢,٠	٥,٠
نيجيريا	٤٠,٠	٤٥,٠	٤٤,٣	٤٤,٠	٤٣,٠
اندونيسيا	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	٢٤,٠	٢٤,٠
ايران	٢٧٠,٠	٣٣٠,٠	٣٢٩,٥	٣٣٠,٠	٥٠٠,٠
الغابون	٦,٥	٧,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٤
دول عربية	٢٨٠,٢	٤٢١,٦	٣٦٦,٥	٣٦٤,٤	٣٧٩,٤
الامارات	١٣,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥
أبو ظبي	١٢,٥	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠
دبي	١,٠	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
الشارقة	١,٥	١,٥	١,٥	١,٠	—
العراق	٢٢,٠	٢٧,٥	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٨,٠
الكويت	٣٦,٥	٣٥,٨	٣٥,٦	٣٤,٢	٣٤,٠
السعودية	٥٤,٩	٥٨,٨	١٠٦,٨	٨٦,٠	٨٧,٥
عمان	٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٠
قطر	٨,٠	٨,٠	٧,٥	٢٧,٥	٤٠,٠
البحرين	٤,٠	٦,٦	٥,٥	٣,٠	٣,٠
سوريا	٠,٧	٠,٧	١,٢	١,٢	٣,١

القطر	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الجزائر	١٠٥,٩	٢٢٩,٠	١٢٦,٠	١٢٥,٨	١٢٥,٠
مصر	٤,٢	٣,٥	٤,٠	٢,٨	٣,٢
الجماهيرية الليبية	٢٧,٠	٢٦,٥	٢٦,٣	٢٥,٨	٢٥,٧
تونس	١,٥	١,٥	١,٥	٦,٦	٦,٤
دول أخرى	١٢٧,٣	٣١٠,٥	١٢٨,٠	١١٧,٢	١٢٥,٤
المجموع	٢٠٣٣,٤	٢٥٥٥,١	٢٢٣٢,١	٢٣٠٣,٨	٢٥١٩,٧

* صححت وزارة النفط السعودي احتياطيها ليصبح ٨٦ تريليون قدم مكعب.
المصدر: عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، دراسات مختارة في الصناعة النفطية «الكويت ١٩٧٩».

والمشكلة الرئيسية التي تواجه استخدام الغاز الطبيعي كمصدر يعتمد عليه للطاقة يتمثل في عدم وجود الطريقة العلمية ذات التكاليف المعقولة لنقله الى الدولة المستهلكة. وحتى الحرب العالمية الثانية فقد أدت مشكلات النقل والتكاليف المرتفعة لنقل الغاز الطبيعي الى أقصى استخدامه على المناطق القريبة من مصادر انتاجه، غير انه في العشرين سنة الاخيرة فان التقدم في وسائل النقل والمواصلات وبناء الانابيب التي تمد عبر القارات جعل مسألة توفره أكثر احتمالا. وقد شاهدت فترة الستينات انشاء العديد من انابيب الغاز العالمية كتلك التي تمتد بين ايران والاتحاد السوفيتي، كما ان التطور التكنولوجي ساعد ايضا في تكثيف الغاز الطبيعي ونقله عن طريق الصهاريج في الناقلات الضخمة المعدة لذلك، وقد فتح التطور التكنولوجي في وسائل النقل وانشاء الانابيب افاقا جديدة لمناطق جديدة في انتاج الغاز مثل الشرق الاوسط، خاصة في منطقة الخليج العربي التي كانت كميات كبيرة من الغاز الطبيعي فيها تحرق في الهواء أو يعاد حقنها في الآبار دون ادنى استفادة عملية منها نظرا لعدم توفر الاسواق الاستهلاكية الغربية.

والدول المنتجة الرئيسية للغاز اربع، هي الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، كندا وهولندا، حيث تنتج حوالي ٧٥٪ من الانتاج العالمي للغاز، وبلغ انتاج الولايات المتحدة وحدها حوالي ٤٠٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٧٦ مع انها كانت تنتج حوالي ٤٨٪ منه عام ١٩٧٣، اذ استمر انخفاض انتاجها في الاعوام

الثلاثة الماضية اما الاتحاد السوفيتي فتزايد انتاجه في السنوات الثلاث الماضية، بنسبة ٣٤٪ في عام ١٩٧٦ مقارنة بعام ١٩٧٣.

وبالنسبة لمدى كفاية احتياطيات الغاز بمقارنة انتاج عام ١٩٧٣ واحتياطيات ذلك العام فانها تكفي لمدة ٤٢ سنة، وفي عام ١٩٧٦ تكفي لمدة ٤٦ سنة، واذا استثنينا الدول الشيوعية فالاحتياطيات كانت تكفي لمدة ٣٥ سنة في عام ١٩٧٣ و٤١ سنة في عام ١٩٧٦.[5]

أما **زيت السجيل أو الزيت الصخرى** Shale Oil فانه يستخرج من صخور المرل (صخور غنية بكربونات الكالسيوم) وتؤخذ من هذه الصخور اكبر نسبة من الرواسب العضوية في العالم. واكثر من نصف احتياطيات العالم الفعلية من الزيت الحجري يوجد في كولورادو في الولايات المتحدة ويومينخ ويوتاه.

ويقدر الخبراء حجم النفط الذي يمكن أن يستخرج بهذه الطريقة بأكثر من ٦٠٠ بليون برميل من انقى انواع الخام، وهذه الكمية تمثل ما يساوي كل احتياطي العالم الفعلي من النفط الطبيعي. وهذا النوع من النفط يتم الحصول عليه بطريقتين: الأولى: من الزيت الصخري الذي يستخرج من سطح الارض. والثانية: بواسطة التحليل الحراري للكيروجين وضخ النفط الى السطح، والطريقة الأخيرة تتجنب العمليات الميكانيكية والتي ترتبط باستخراج الصخور وتخزين الفضلات. ولم يتم التوصل الى حل مرضي لمعظم المشكلات التي ترتبط بطريقة الحصول على النفط بواسطة المعوجات (التسخين الحراري).

ومن الصعب تقدير الفائدة التجارية التي يمكن الحصول عليها من انتاج الزيت الصخري وذلك بسبب ارتفاع التكاليف. وعلى سبيل المثال فان شركة أركو اضطرت الى تأجيل مشروع ضخم لاستخراج الزيت الصخري في كولورادو بسبب ارتفاع التكاليف. وهنالك ايضا شك كبير بالنسبة لاسعار هذا النفط.

والمعلومات المتوفرة عن معدل تكاليف انتاج الزيت الصخري تشير الى أن انتاج البرميل الواحد يتكلف ما بين ٣,٧٤ دولار الى ٤,٧٥ دولار. وبصفة عامة فان التقديرات الحالية لتكلفة الانتاج ما بين ٥ دولار للبرميل في المناطق الغنية بالاحتياطي و٩ دولار في المناطق التي بها نسبة أقل. وبالاضافة الى ذلك نجد ان هنالك مشكلات فنية خطيرة في عملية انتاج الزيت الصخري.

وهنالك ثلاث عمليات ضخمة في عملية الحصول على الزيت الصخري بطريقة المعوجات وهي:

(١) استخراج الصخور من المناجم؛
(٢) تكسير وسحق الصخور؛
(٣) التسخين في المعوجات.

وبعد ذلك اما ان يتم تكرير الزيت الصخري مباشرة وشحنه الى الاسواق او يعامل بالتسخين ويضخ في الأنابيب الى مصانع التكرير.

ويمكن الحصول على كل منتجات النفط المعروفة من الزيت الصخري بواسطة العمليات الميكانيكية المعقدة باستثناء زيوت التشحيم. الا انه تظل عدة صعوبات في الحصول على الزيت الصخري منها الكميات الهائلة من الصخور والتي تجري عليها العمليات لاستخراج النفط والصعوبات المالية التي ترجع الى التكاليف الضخمة التي تتطلبها هذه العمليات وتبقى ايضا صعوبات بالنسبة لسوق التصدير، اذ ان الزيت الصخري على الرغم من انه متوفر بكميات كبيرة فان التكاليف الباهظة تقف عائقا امام عملية انتاجه وبالاضافة الى ذلك انفاق عدة بلايين الدولارات اذا كان هنالك ناتج فعلي يمكن الحصول عليه.

الطـاقـة النـوويـة:

أصبح شيئا متعارفا عليه اليوم ان الطاقة النووية تحمل في طياتها للعالم الصناعي مستقبلا زاهرا ومصدرا لا نهائي من الطاقة. الا انه حتى الان مازالت عملية استخدام هذا المصدر من الطاقة في مرحلة التجارب، وعلى هذا فانه مازال بعيدا عن أن يشكل أي منافسة جدية للنفط أو للمصادر التقليدية الاخرى للطاقة وقد كانت مساهمتها في نسبة الاستهلاك من مصادر الطاقة المختلفة لا تتعدى واحد بالمائة[6] وتتركز استخداماتها الرئيسية لتوليد الكهرباء، وكما يقول جيمس كونور، مدير مكتب التخطيط والتحليل السابق لوكالة الطاقة النووية الامريكية:

ان حاضر الطاقة النووية يمكن ان يشاهد من عدة وجهات: بأنه حد فاصل في تطور الصناعة النووية. فعلى سبيل المثال فان كمية الطاقة المنتجة في الولايات المتحدة من محطات توليد الطاقة النووية لا تعادل حتى الان تلك التي تنتج عن طريق الاخشاب ومن وجهة النظر هذه، فان الطاقة النووية هي بوضوح يمكن أن تصنف كصناعة طفلة، الا أن الطفل في صحة جيدة ... وفي خلال عقد واحد من الان فان الامريكان سيستمدون نصيبا من الطاقة الكهربائية عن طريق محطات التوليد النووية.[7]

وتشير لجنة الطاقة الذرية الامريكية الى أن قدرة الطاقة النووية سوف تمثل نسبة ٢٣٪ من اجمالي القدرة الكهربائية للولايات المتحدة في عام ١٩٨٠. وسوف تصل

هذه النسبة في عام ١٩٨٥ الى ٣٢٪ وحوالي ٥٠٪ في نهاية القرن الحالي. ويتوقع مجلس البترول الوطني الامريكي ان تمثل الطاقة النووية نسبة ١٧٪ من اجمالي استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة من عام ١٩٨٥. وقد أدى أول تطوير للطاقة الذرية في الولايات المتحدة كسلاح ودورها العسكري الى القاء ظلال من الشك على الاستخدام السلمي لتلك الطاقة. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في صناعة الطاقة النووية التجارية اليوم فان ثلاثين سنة بعد حادثة هيروشيما ونجازاكي لا زالت تمثل عامل خوف وتردد الرأي العام بالنسبة للطاقة النووية. وقد أشار المستر فيكتور جالينسكي عضو لجنة التنظيم النووية الى ذلك بقوله:

في النهاية سنجد ان القضية الحقيقية في الخلاف بين مؤيدي ومعارضي استخدام الطاقة النووية هو السلامة في استخدام الطاقة النووية ... ولذلك يجب أن نحل هذه القضية بطريقة معتدلة حتى يمكن أن نقنع الرأي العام باننا نعمل ما يمكن عمله للتأكيد على أن المفاعلات النووية غير مضرة... [8]

وهكذا فان العامل الرئيسي لسياسة نووية ناجحة يعتمد على الطريقة التي تتم بها هذه الصناعة وهي ترتبط بثلاثة انواع من المشاكل البارزة. والمشكلة الاكثر شيوعا لتوسيع أي صناعة جديدة هي عدم قدرتها على مواجهة المتطلبات. وقد أظهرت هذه الدلائل نفسها بوضوح في الصناعة النووية خلال السنوات القليلة الماضية.

ان صعوبات التركيب والانتشار قد أسيء تقديرها، وكذلك الحال بالنسبة للبرامج المحددة والتكاليف والوقت اللازم لمثل هذه المشروعات. ولم تحمل هذه التقديرات ايضا حقيقة قدرة عملية التصنيع التي أجهدها اندفاع المتطلبات. ويمكن القول بأن المساهمة الفعلية التي يمكن أن تقدمها الطاقة النووية خلال العشر سنوات القادمة تعتمد ولمدى كبير على القدرة الصناعية لتوائم النمو السريع.

والمشكلة الاخرى الملفتة للنظر هي ارتفاع تكاليف الطاقة النووية وأسباب ارتفاع هذه التكاليف كثيرة ومتنوعة منها الانتاجية البسيطة وعوامل البيئة ووسائل الامان والسلامة المطلوبة من جهة الحكومة وسلامة الصحة العامة واذا مالت زيادة التكاليف الى الاستمرار فان هذا سيؤدي الى تناقص حاد في نمو الطاقة النووية والتحول الى المصادر الاخرى البديلة للحصول على الطاقة.

ويعتبر الرأي العام بطريقة غير مباشرة مصدرا لاحد المشكلات الاكثر تعقيدا والتي تواجه الصناعة النووية خلال العشر سنوات القادمة ومثال على ذلك محاولة تطوير نظام فعال للحفاظ على الصحة العامة والسلامة بدون فرض تكاليف باهظة أو تأجيل للمشروعات باسم المحافظة على الصحة العامة.

ويوضح الجدول رقم (٩٧) توقعات وتطورات الطاقة النووية في المستقبل في العالم سنوياً بالنسبة لعدد المفاعلات النووية أو طاقتها، فنجد أنه حتى نهاية عام ١٩٧٣ كان هناك ١١٧ مفاعلاً نووياً بطاقة ٤٢ ألف ميغاوات، وفي نهاية ١٩٧٦ أصبحت ١٧٧ مفاعلاً بطاقة حوالي ٨٧ ألف ميغاوات فزادت في خلال ثلاث سنوات ٦٠ مفاعلاً وزادت طاقة المفاعلات العاملة بذلك الى أكثر من الضعف خلال هذه الفترة القليلة، وإذا أضفنا المفاعلات تحت الانشاء يتوقع أن تكون المفاعلات العاملة في بداية الثمانينات عددها ٣٢٨ مفاعلاً وطاقتها حوالي ٢١٥ ألف ميغاوات أي أنها ستزيد الى أكثر من الضعف مرة أخرى خلال بضع السنوات القادمة.

وتشير هذه التطورات الى أن الطاقة النووية تزيد ويتسع استعمالها في العالم رغم الضجة المثارة حولها مما تشير الى أنها ستكون في السنوات القادمة مصدراً هاماً للطاقة.

ومما سبق يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

١ ـ ان الطلب على الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص هو في تزايد مضطرد ويتوقع أن يستمر هذا التزايد حتى عام ١٩٨٥. فالتقديرات المستقبلية الجديدة للطلب على الطاقة تشير الى أن الدول الصناعية ستزيد من حجم وارداتها من نفط الأوبك ولا سيما النفط العربي، وبالتالي يتوقع أن يزيد انتاج دول اوبك بالنسبة لزيادة الطلب عليه بحوالي تسعة ملايين برميل يومياً في عام ١٩٨٥، أي أن انتاجها سيصل حينذاك الى ما يزيد عن ٣٩ مليون برميل يومياً وفق التقديرات الأخيرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي من التقديرات المستقبلية المتحفظة بهذا الصدد.

٢ ـ ان تطويرالبدائل للنفط من مصادر جديدة للطاقة مازالت في مراحل نظرية لا يمكن الاعتماد عليها في المدى القريب أو المتوسط كما أن هناك الكثير من المشاريع التي لا تعتبر ذات انتاجية اقتصادية كمشاريع تطوير نفط السجيل أو رمال القار رغم احتياطاتها الكبيرة. لذا فلقد تأجلت أو غض النظر عنها في الوقت الحاضر. إلا أن هذه المصادر عموماً تضم بينها مصادر غير محددة الامكانيات وتعتمد على تطوير تكنولوجيا جديدة بالدرجة الأولى كالانصهار النووي والطاقة الشمسية، وعندما تصبح امكانية انتاجها اقتصادية، فإن هذه المصادر ستكون لها آثار بعيدة على نمط الطاقة واستخداماتها وعلى النفط بالذات.

جـدول رقـم (١٧)
تطور عدد المفاعلات النووية وطاقتها عالميا (بالميغاوات)

القطـر	المفاعلات العاملة حتى نهاية عام ١٩٧٦		المفاعلات المنشأة من بداية ٧٤ حتى نهاية عام ١٩٧٦		مجموع المفاعلات العاملة وطاقتها حتى نهاية عام ١٩٧٦		المفاعلات المعلن انجاز جزء من بنائها حتى نهاية عام ١٩٧٦		مجموع المفاعلات العاملة وتحت الانشاء حتى نهاية عام ١٩٧٦	
	عدد	الطاقة	عدد	الطاقة	عدد	الطاقة	عدد	الطاقة	عدد	الطاقة
الولايات المتحدة ...	٣٤	١٩٧٧٦	٢٩	٢٥١٤٣	٦٣	٤٤٩١٩	٥٧	٥٩٢٩٤	١٢٠	١٠٤٢١٣
الاتحاد السوفيتي	٩	٢٧٥٥	٣	١٨٨٠	١٢	٤٦٣٥	٦	٤٢٥٠	١٨	٨٨٨٥
اليابان	٥	١٧٤٩	٨	٥٤٢٥	١٣	٧١٧٤	٨	٧٥٣١	٢١	١٤٧٠٥
المملكة المتحدة	١٨	٥٣٣٠	٥	٢٧٥٠	٣٣	٨٠٨٠	٦	٣٧٠٠	٢٩	١١٧٨٠
المانيا الغربية	٦	٢١٤٣	٣	٢٧٢٢	٩	٤٨٦٥	٥	٤٨٦٧	١٤	٩٧٣٢
فرنسا............	١٠	٢٨١٨	–	—	١٠	٢٨١٨	١٥	١٣٧٠٥	٢٥	١٦٥٢٣
السويد	١	٤٤٠	٤	٢٧٢٩	٥	٣١٦٩	٥	٤١٨٠	١٠	٦٦٩٦
كندا	٦	٢٥١٢	–	—	٦	٢٥١٢	٦	٤١٨٤	١٢	٦٦٩٦
اسبانيا	٣	١٠٧٣	–	—	٣	١٠٧٣	٦	٥٤٤٠	٩	٦٥١٣
سويسرا.........	٣	١٠٠٦	–	—	٣	١٠٠٦	١	٩٢٠	٤	١٩٢٦
المانيا الشرقية........	٢	٥١٠	١	٤٤٠	٣	٩٥٠	٤	١٧٦٠	٧	٢٧١٠
بلغاريا..........	–	—	٢	٨٨٠	٢	٨٨٠	٢	٨٨٠	٤	١٧٦٠

٣ ـ فيما يتعلق بانتاج النفط خارج دول أوبك فإنه حتى الوقت الحاضر ليس هنالك دلالات على أي اكتشافات جديدة من النفط رغم ما يثار في الأوساط الغربية من اكتشافات وهمية هنا وهناك تهدف في جملتها الى مجرد اثارة البلبلة في دول الأوبك لخلخلة موقفها الموحد داخل المنظمة.

من المناقشة السابقة يمكن لنا القول أن النفط كمصدر من مصادر الطاقة مازال وسيظل، على الأقل حتى نهاية هذا القرن، ذو أهمية قصوى في ميزان الطاقة العالمي.

ومن بين البدائل المتاحة للنفط في الوقت الحاضر ليس هناك الا اتباع سياسة المحافظة على الطاقة وترشيد الاستهلاك. فهي الوسيلة العملية الوحيدة أمام الدول الصناعية الغربية التي تعتمد اعتماداً مطلقاً على النفط في سد احتياجاتها من الطاقة.

وكما يقول الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي السابق في خطاب له أمام نادي الصحافة الوطني في فبراير ١٩٧٥ :

انه ببساطة لا يوجد بديل عن [سياسة] الحفاظ على [الطاقة]. فبدائل الطاقة الاخرى لن تكون متوفرة قبل خمس أو عشر سنوات. وفي السنوات القليلة القادمة فان [سياسة] الحفاظ على [الطاقة] هي الوحيدة القادرة على مواجهة ضريبة الارتفاع الحالي لتكلفة الطاقة والبدء في اعادة توازن العلاقات بين المنتجين والمستهلكين.

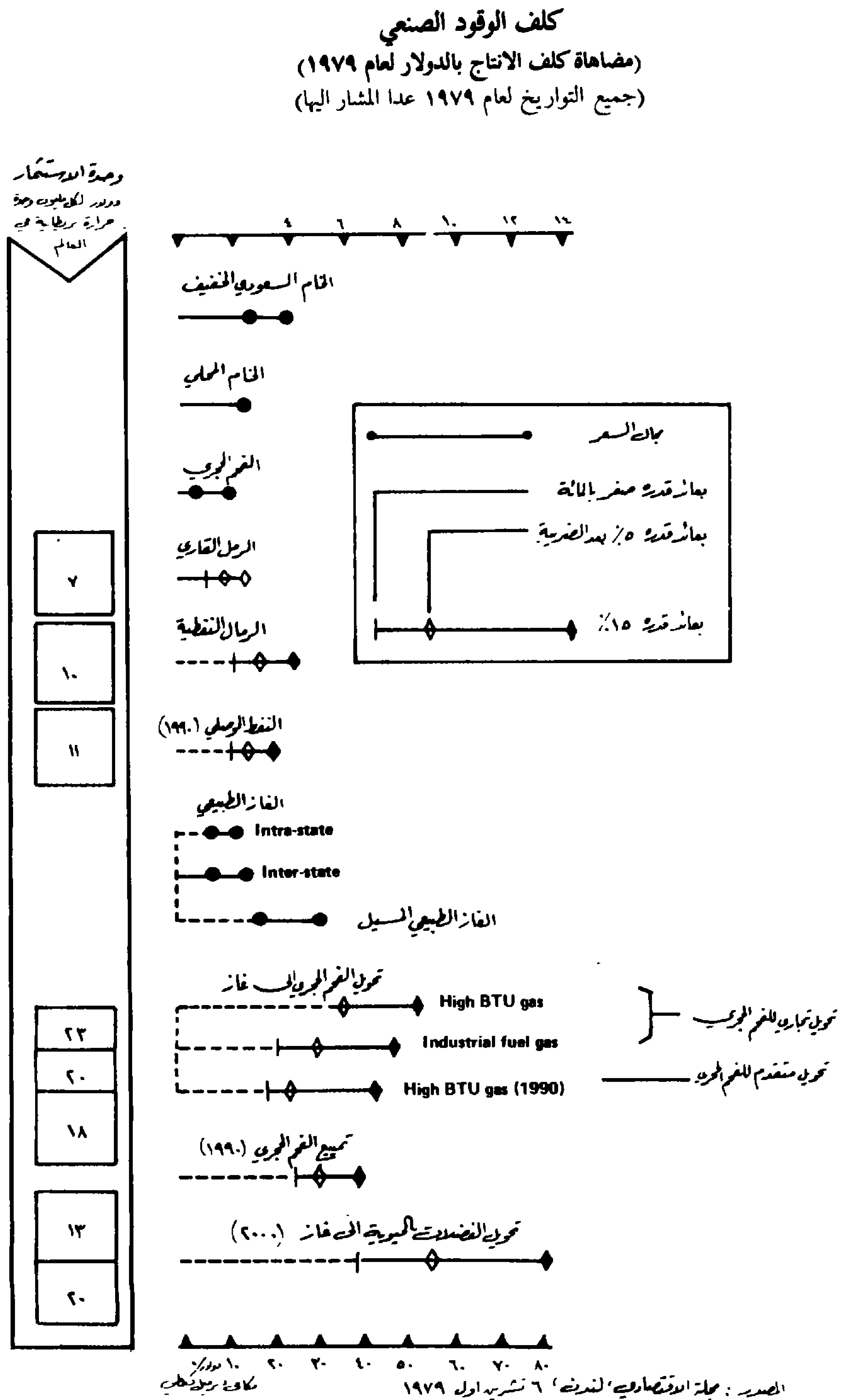
فقط عن طريق برنامج جدي للحفاظ على [الطاقة] يمكننا نحن وشركائنا ان ندلل ان لدينا الارادة لرفض الضغوط. واذا لم تستطع الدول الصناعية ان تبذل هذه التضحية الجزئية التي تقتضيها [سياسة] الحفاظ على [الطاقة] فستصبح حينئذ مصداقية كل مجهوداتنا ووسائل دفاعنا الاخرى معرضة للتساؤل. (9)

الا انه على الرغم ما لمبدأ الحفاظ على الطاقة من أهمية فانه يستطيع بمفرده أن يؤدي الى احداث تخفيض ملحوظ في مدى اعتماد الدول الصناعية على النفط. لذا فان الدول المنتجة للنفط سيظل لديها القدرة في أن تحتفظ بعنصر ضغط كاف تجاه الدول المستهلكة للنفط.

وعلى ضوء كل تلك النتائج يمكن ان نخلص الى القول **أن الاتجاه الراهن هو زيادة الاعتماد على النفط ولا سيما النفط العربي** كما حدث في الفترة التي سبقت ١٩٧٣ خاصة وان احتياطيه يشكل ما يقارب من نصف الاحتياطي العالمي للمؤكد وأكثر من ضعفي الاحتياطي النفطي للدول غير العربية في الاوبك. لذا يمكن القول انه **في المدى القصير، بل وحتى في المدى المتوسط، سيظل العرب يحتفظون بمركزهم كقوة نفطية كبرى وبالتالي «بقوة الضغط» السياسية التي مارسوها خلال معركة النفط في رمضان عام ١٣٩٣ هـ.**

شكل (٥)

كلف الوقود الصنعي
(مضاهاة كلف الانتاج بالدولار لعام ١٩٧٩)
(جميع التواريخ لعام ١٩٧٩ عدا المشار اليها)



1. Gary Eppen (ed.), *Energy: The Policy Issue* (Chicago: The University of Chicago Press, 1975), p. 3.

(2) بلغ معدل الانخفاض في استهلاك الطاقة في الدول الصناعية نتيجة لسياسة الحفاظ على الطاقة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٦ حوالي ٢,٧٪ مع انه لم يتم شيء من ذلك في الولايات المتحدة، بينما يقدر انخفاض استهلاك الطاقة عموما في ١٩٧٥ بما يعادل ١٤,٤٪ بالنسبة لعام ١٩٧٣.

الا أن معظم انخفاض الطلب على الطاقة كان في الواقع نتيجة للوقود الاقتصادي وحلول الطقس المعتدل عامي ٧٤، ١٩٧٥ وبنسبة اقل بسبب سياسة الحفاظ على الطاقة. وبشكل عام فان اجراءات الحفاظ على الطاقة تناولت اجراءات ميسورة كتخفيف سرعة السيارات وتعديل درجات حرارة البيوت وغيرها من الاجراءات التي لم تتطلب اجراءات اقتصادية وتكنولوجية لتوفير الطاقة.

انظر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، النفط ومصادر الطاقة البديلة الكويت (نيسان / ابريل ١٩٧٧) ص. ٢٨.

3. Richard L. Gordon, "Alternative to Oil and Natural Gas", in Robert H. Connery and Robert. Gilmour, (eds.) *The National Energy Problem* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1974) pp. 74-75.

4. Robert G. Sachs, "Options - So What Else is New?" in Garry Eppen, ed., *Energy: The Policy Issues* (Chicago: the University of Chicago Press, 1975), p.9.

(5) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، النفط ومصادر الطاقة (الكويت: نيسان / أبريل ١٩٧٧)، ص ٤٥.

6. Robert H. Connery. and Robert S. Gilmour (eds.) *The National Energy Problems* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1974), p. 54.

7. Ibid., p. 63.

(8) النيوزويك (١٢ ابريل ١٩٧٦) ص. ٧٢.

9. Henry A. Kissinger, "Energy: The Necessity of Decision, "The Atlantic Community Querterly 13 (Spring 1975), pp. 11-12.

١٥ خاتمة

كانت الفكرة الرئيسية التي برزت من ثنايا هذا الكتاب هي **أن النفط والسياسة في منطقة الشرق الاوسط هما متغيران يؤثر احداهما على الآخر ولا يمكن فصلها أو استبعاد احدهما عند بحث قضايا المنطقة. فالنفط هو مفتاح فهم السياسة بمنطقة الشرق الاوسط** وتتمثل دقة هذه الحقيقة بوضوح في واحدة من أهم قضايا المنطقة وهي القضية الفلسطينية أو ما اصطلح اليوم على تسميته بقضية الشرق الاوسط. ولقد قضت حرب رمضان المجيدة في عام ١٩٧٣ على أي شك يدور حول هذه الحقيقة.

لقد ظل النفط ولردح طويل من الزمن خلف الكثير من الاحداث في المنطقة العربية ورغم انه لم يبرز الى الميدان الا حديثا الا انه لا يمكن تجاهل تأثيره على صنع وتوجيه الاحداث التي تعرضت لها المنطقة منذ اكتشاف هذه الثروة. ومن الواضح ان تأخر بروز النفط كعامل هام في السياسة الاقليمية والدولية يعود الى أن المنطقة العربية ظلت، ولفترة غير قصيرة من الوقت، تحت نفوذ القوى الكبرى كما أنه، ومنذ اكتشاف النفط في الأرض العربية، استطاعت شركات النفط الاجنبية العاملة في المنطقة أن تسيطر على شئون النفط سواء فيا يختص بانتاجه أو تسويقه أي العملية التجارية أو هيمنة الدول الكبرى صاحبة هذه الشركات أي في الجانب السياسي للشئون النفطية.

الا أنه ورغم سيطرة شركات النفط الدولية على صناعة النفط الاقليمية والعالمية وهيمنة الدول صاحبة هذه الشركات السياسية وتوجيهها للسياسة الدولية فانه لم يخف على قادة ومفكرو الدول النفطية أهمية ثرواتهم النفطية وما يمكن أن يتأتى عنها من قوة سياسية يمكن أن تغير معطيات السياسة الدولية وتحسن من مركز تلك الدول في المجتمع الدولي. غير أن عدم خبرة تلك المجتمعات النامية بامور الصناعة النفطية حال بينها وبين أن تأخذ المبادرة في اخضاع الصناعة النفطية الوطنية لسيطرتها المباشرة وهكذا فان تلبية واشباع الحاجات النفطية ظل يعتمد ولمدة طويلة على شركات النفط الأجنبية، وبالتالي ظلت سيطرة الدول التي تتملك هذه الشركات مستمرة ولو بشكل غير مباشر من خلال تحكمها في سياسات الانتاج والتسويق والتسعير. ورغم انه يمكن القول ان هذه الحالة لم تكن وليدة خطة منسقة، بل انها تأتت عن مجموعة من الظروف التي عاشتها الصناعة النفطية. الا انه لا يمكن ان نستبعد ان النظام كان يقوم ايضا على خدمة مصالح شركات النفط الدولية الكبرى بما يتوائم مع المصالح القومية للدول صاحبة تلك الشركات وهي الدول الكبرى التي تمتلك النصيب الاكبر من شركات النفط العاملة في المنطقة العربية.

وهكذا فما ان استطاعت الدول المنتجة للنفط التحكم في مقدراتها الوطنية نتيجة للتطورات التي واممت الصناعة النفطية في اوائل الخمسينات واستقلال معظم الدول النامية في اوائل الستينات ونتيجة لضعف النفوذ الغربي بالمنطقة ـ وقد كان من قبل يسيطر على مصادر النفط فيها ـ فان دور شركات النفط الكبرى وسيطرتها على الصناعات النفطية الوطنية والعالمية الى حد كبير بينما بدأ نفوذ الدول المنتجة في صناعة النفط الدولية في الازدياد وتمثلت ذروة هذا في انشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وتجلى بشكل بارز من خلال التغيرات التي حدثت في الفترة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٣ التي تكللت بحرب النفط العربية خلال حرب رمضان المجيدة عام ١٣٩٣ هـ.

وقد اعطت القضية الفلسطينية المثال الواقعي لمدى تأثير النفط على السياسة في المنطقة العربية. فلقد ظلت تلك القضية الشغل الشاغل للساسة والمفكرين العرب منذ انشاء الدولة الصهيونية في فلسطين، ولقد أثرت مشكلة فلسطين على شكل العلاقات السياسية والاقتصادية للمنطقة وجعلت منها منطقة توتر دولي نظرا لما تشكله اسرائيل من خطر مستمر للامة العربية. ومع تزايد التأييد الغربي للدولة الصهيونية لم يكن امام العرب الا استخدام مقدراتهم الذاتية فيما اعتبروه معركتهم المصيرية. ولقد كان النفط يطرح دوما من قبل المفكرين والساسة العرب كقوة

اساسية لابد وان تستخدم في المعركة التي تخوضها الامة العربية.

لقد استخدم العرب النفط كقوة ولعبت تلك القوة دورا رئيسيا ليس فقط على المستوى الاقليمي، بل ايضا على المستوى الدولي. واشترك سلاح النفط في الصراع العربي الاسرائيلي ثلاث مرات في اقل من عشرين عاماً وذلك في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧. الا ان ما جعل النفط قوة يحسب لها حساب هو اشتراكه في حرب رمضان المجيدة بشكل قلب كل موازين القوى المحلية.

وهكذا كانت المشكلة الفلسطينية هي العامل الجوهري ان لم نقل الوحيد وراء تسخير النفط كأداة سياسية واصبح بعدها النفط والسياسة توأمان لا ينفصلان كما كان الاستخدام الناجح لاداة النفط وراء اعادة تقويم كثير من الدول لسياستها تجاه تلك القضية واتخاذها مواقف اكثر ايجابية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي.

فقبل حرب رمضان النفطية كان الكثير من خبراء النفط والخبراء السياسيون يشكون في انه يمكن ان يكون للنفط كأداة اقتصادية أي أثر فعال على سياسة الدول الغربية نحو اسرائيل. وقد اشار هؤلاء الخبراء الى محاولات العرب السابقة الفاشلة لفرض حظر نفطي حقيقي على شحنات النفط وذلك خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية في يونيه عام ١٩٦٧ والانقسامات فيما بين الدول العربية نفسها كعائق امام جبهة عربية موحدة بالنسبة لمسائل النفط.

وجاءت حرب اكتوبر النفطية كصدمة للعالم الصناعي، رغم ان المسئولين العرب حذروا مرارا من احتمال هذا الاجراء قبل اكتوبر ١٩٧٣ بشهور كثيرة. الا أنه، وكما اشرنا في الصفحات السابقة، كانت هناك تطورات سياسية وغير سياسية كثيرة ساعدت في استخدام النفط كأداة قوية في السياسة العالمية. وكان التطور الكبير الذي شهدته صناعة النفط الدولية هو ذلك الذي وقع في اوائل الخمسينات وكان بمثابة مساهمة حيوية في الاستخدام الفعال للنفط كقوة سياسية. كما كانت نقطة التحول الكبرى في شئون النفط هي خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٣ ومع ذلك فلقد استغرق الامر قرنا من الزمان لتحقيق هذا الهدف في النهاية. ويمكن تقسيم تاريخ النفط الى أربع مراحل رئيسية:

(١) **المرحلة التمهيدية ١٨٥٩–١٩٥٠**: وخلال هذه المرحلة كانت السوق النفطية تحت السيطرة المطلقة لتحالف (كارتل) شركات النفط الدولية وكانت السبعة اخوات الكبار تسيطر على مسرح النفط الدولي. واعضاء هذه المجموعة هي الشركات التالية: اكسون، شل، بريتش بتروليام البريطانية،

تكساكو، جولف، سوكال وموبيل. ويضاف الى هذه المجموعة ايضا شركة (C.F.P.) الفرنسية، ولو ان قوتها الاقتصادية لا تضارع قوة أي من الشركات الاخرى. وكانت هذه الشركات الكبرى تسيطر فيما بينها على العمليات الثلاث الرئيسية: الانتاج، التكرير والتسويق.

(٢) **مرحلة الوعي النفطي ١٩٥٠-١٩٧٠**: وخلال هذه المرحلة اجتاحت الدول المنتجة للنفط موجة من التأميم نجم عنها تكوين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) عام ١٩٦٠. لم يحدث خلال تلك الفترة أي تغير جوهري الا انها كانت ذات أثر هائل على التطورات اللاحقة. وكانت المحصلة الرئيسية لانشاء اوبك هو الاحساس بوحدة المصير ووحدة القرار في وجه شركات النفط الكبرى ذلك الاحساس الذي تولد بين الدول الاعضاء في منظمة اوبك.

(٣) **مرحلة الانطلاق ١٩٧٠-١٩٧٣**: وقد نجم عن هذه الفترة تحولا في ميزان النفط العالمي من شركات النفط والدول المستهلكة الكبرى الى الدول المنتجة للنفط. ومن ليبيا بدأ المد ـ النفطي ـ في النهاية ليصل الى كل ركن في الدول المنتجة للنفط وكان ثالوث طرابلس ـ طهران ـ طرابلس هي المعادلة التي استخدمتها الدول المنتجة لتحقيق مطالبها.

(٤) **الثورة النفطية عام ١٩٧٣**: وكانت حرب رمضان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير حيث كانت صدمة التطورات الجديدة قوية بدرجة لا يمكن مقاومتها، وأخيرا حققت الدول المنتجة للنفط ما هدفت اليه. وتحول ميزان القوى بشكل أساسي، واصبح للدول المصدرة للنفط الآن اليد العليا في شئون النفط الدولية. ولقد كان للدور السعودي الفضل الأكبر في تحقيق هذه المرحلة التي أدت الى انطلاقة الدول النفطية لتحقيق الاستقلالية التامة فيما اعتبر حقاً ثورة على النظام القديم لصناعة النفط الدولية

ولقد أسهم القالب الجديد للتضامن العربي الذي افصح عن نفسه لاول مرة خلال حرب رمضان كان بمثابة مساهمة هامة في الاستخدام الناجح «لسلاح النفط» وفي الوقت الذي ادت فيه دول المواجهة العربية في الصراع العربي الاسرائيلي (وهي مصر وسوريا والأردن) الدور الهام في المجال العسكري، فان الدول العربية التي تعد بمثابة الخط الثاني ـ في المواجهة مع اسرائيل (وهي دول الخليج العربي ودول شمال افريقيا) لعبت دورا هاما على جبهتي النفط والمال. وكانت المملكة العربية السعودية القوة المحركة وراء تسخير الامكانيات النفطية العربية حيث لعبت دورا قياديا في

استخدام النفط العربي كسلاح سياسي من الطراز الاول.

وهكذا نجد أن مسألة تسييس النفط قد ارتبطت فعلا بالقضية الفلسطينية بشكل خاص وبالاطماع الاستعمارية في المنطقة بشكل عام. فلم يكن من قبيل الصدفة ان يواكب تاريخ النفط في المنطقة العربية تحرك الدول الغربية بواسطة شركاتها العاملة في المنطقة لتنسيق سياساتها ازاء دول وشعوب المنطقة العربية. وتعتبر اتفاقية الخط الاحمر التي وقعت بين تلك الشركات في عام ١٩٢٨ مثالا بارزا في هذا المضمار. فلقد اجتمعت شركات النفط في ذلك الحين لتقسيم مناطق النفط العربية فيما بينها، وقد وصف احد الكتاب الغربيين هذه الاتفاقية بانها «مثل بارز على وجود رباط محدود من اجل التحكم في امدادات النفط العالمية» وكان بلا شك انعكاسا للمصالح الغربية في المنطقة. ولم يكن خلق اسرائيل في اعتقاد بعض المفكرين السياسيين الا حلقة في سلسلة التآمر الاستعماري الغربي للاستيلاء على ثروات المنطقة العربية والهيمنة السياسية على مقدراتها. فاسرائيل تمثل حسب قول الرئيس الجديد رونالد ريجان «الزخر الاستراتيجي الوحيد الذي بقى (للولايات المتحدة) في المنطقة»، فلا عجب اذن ان ظلت العلاقات العربية ـ الامريكية بشكل خاص والغربية ـ العربية بشكل عام رهينة «بالمسألة الاسرائيلية»، ولا غرابة أن يعمد العرب بعد أن أعيتهم الحيل في تحسين العلاقات مع الغرب ومحاولة تحييد الموقف الغربي تجاه القضية العربية بالطرق السلمية، الى استخدام قوتهم النفطية للضغط على الدول المؤيدة لاسرائيل لتغيير مواقفها المتحيزة تجاه القضية الفلسطينية. ولقد اثمرت القوة النفطية من خلال معركة النفط في رمضان في احداث تغيير ملموس في مواقف دول اوربا الغربية تجاه النزاع العربي الاسرائيلي.

ولقد أدت شدة تأييد دول غرب اوربا للموقف العربي وادانتها لاسرائيل الى خلق توترات شديدة في العلاقة الامريكية الاوربية. والحقيقة ان التوترات في العلاقات الامريكية الاوربية قد بدأت تتزايد حتى قبل حرب رمضان وقد زادت الحرب من تدهور هذه العلاقات. وقد أدى عجز الولايات المتحدة على تزويد اوربا بالنفط الى زيادة اعتماد دول غرب اوربا على نفط اوبك وبالتالي اتساع الهوة في العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها في غرب اوربا. ومن ثم فان حرب رمضان وحرب النفط قد اثارتا ازمة الى مدى أبعد مما يمكن ان يتوقع أي انسان. ففي الوقت الذي تقدمت فيه الدول الاوربية لاجراء اتفاقات من جانب واحد كانت الولايات المتحدة في وضع افضل كثيرا بالنسبة لاحتياجاتها من النفط العربي، وقد اصرت على انها لن تخضع للابتزاز بالتهديد وطالبت باسلوب أو نهج جماعي في مواجهة ازمة

النفط. وبالنسبة للولايات المتحدة كقوة عظمى لم يكن من السهل ان تغير موقفها بين يوم وليلة. الا ان التغير حدث فعلا ولو انه حدث بشكل تدريجي.

اما التوتر في العلاقات الامريكية العربية الذي تحول الى عداء خلال وعقب حرب ١٩٦٧ فلقد تسبب في ازعاج واقلاق واضعي السياسة الامريكية. اذ انه حتى قبل حرب رمضان أعربت ادارة نيكسون عن رغبتها في انتهاج سياسة غير منحازة نحو الصراع العربي الاسرائيلي. وبالنسبة للرئيس نيكسون كانت المنطقة بمثابة «برميل بارود» يمكن ان يتفجر قبل أن يتحول الى حرب كبرى قد تؤدي الى وقوع مواجهة بين القوتين العظمتين. لذا فلقد اعتبرت حرب رمضان بمثابة فرصة «ذهبية» لاستعادة النفوذ الامريكي في الشرق الاوسط. ولم تكن تلك هي رغبة الولايات المتحدة وحدها في اعادة «تطبيع» العلاقات مع الدول العربية .. فلقد كانت مصر ما بعد عبد الناصر هي الاخرى تسعى الى تحقيق نفس الهدف. ومن ثم فانه بناء على دعوة مصر تم الاعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كل من مصر والولايات المتحدة وذلك في اوائل نوفمبر عام ١٩٧٣ بعد أول زيارة يقوم بها كينسجر للشرق الاوسط. وكانت استراتيجية السادات تهدف الى تمهيد الطريق نحو تفاهم امريكي مصري جديد.

كما القت حرب النفط الضوء على العلاقة بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كل منهما بالآخر وبدول الشرق الاوسط. والسبب في بحث الاتحاد السوفيتي عن تسوية لمشكلة الشرق الاوسط ولنظام عالمي مستقر بالطبع هو سبب واضح. فالاعتقاد بأن قبول السوفيت بتوازن استراتيجي جعل استمرار المناقشات أمرا ممكنا، وقد حددت ادارة نيكسون هدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة في علاقاتها بالاتحاد السوفيتي هو خلق مصالح أو اهتمامات مشتركة في الحفاظ على البنيان الدولي وتنميته على اساس ضبط النفس لتحقيق المصلحة الوطنية.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين القوتين العظمتين قد وصلت الى نقطة حرجة خلال حرب رمضان فان الموقف الكلي لكل من الحكومتين كان يتمثل في التنسيق المسبق وضبط النفس. وكان للتشاور السوفيتي الامريكي اثره الايجابي على نجاح وزير الخارجية الامريكي كيسنجر في مبادرته للسلام في الشرق الاوسط. وفي الوقت الذي لم يحرز فيه الوفاق نجاحا كاملا فان منطقة الشرق الاوسط لم تكن ابدا على وشك ان تصبح كوبا اخرى حتى في احلك لحظات الصراع. وكما ذكر الاستاذ كلوس نور:

فان بداية الوفاق جاءت مخيبة للتوقعات المتطرفة بالولايات المتحدة، ولو ان القادة السوفيت اوضحوا ان علاقة تتسم بالعداء كانت اقرب الى الاستمرار. وكان الموقف العدائي لكل من القوتين العظمتين في الشرق الاوسط خلال احداث ١٩٧٣ هو الذي اسهم في صقل الافكار الامريكية المتعلقة بحقائق الوفاق. وتعنت رغبة كل من الطرفين في الوفاق قائمة. الا ان ادراك الامريكيين لامكانياتهم اصبح اكثر واقعية.[1]

واخيرا، فانه عند تقويم امكانيات وحدود قوة النفط فان ثمة حقيقة هامة ينبغي تأكيدها هنا وتتمثل في **أن جوهر القوة النفطية انما ينبثق من التفاعل الاقتصادي البسيط بين كل من العرض والطلب**. وهو قائم على العلاقة التجارية بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة، ولا شك ان درجة اعتماد الدول المستهلكة للنفط على النفط الاجنبي تحدد مدى تعرض الدولة للخطر من جراء السياسات النفطية. **فكلما زادت الحاجة الى الواردات النفطية كلما زادت القوة التي تمارسها الدول المنتجة للنفط بالنسبة للدول المستهلكة له**. ولما كان النفط ذو أهمية بالغة لتشغيل كافة الجوانب في الدول والمجتمعات الصناعية. فان قوة الدول العربية المنتجة للنفط كانت عظمية ـ الا انه لا شك في أن توفير مصادر بديلة للطاقة يمكن انتاجها بصورة اقتصادية قد يقلل من أهيمة النفط وبالتالي قوة السوق لدى الدول المنتجة للنفط. غير انه وحتى الآن ليس هناك ما يشير الى امكانية ايجاد أي بديل للنفط كمصدر جوهري للطاقة تعتمد عليه دول العالم الصناعية وحتى وجود ذلك البديل سيظل النفط قوة سياسية هامة في الساحة الدولية.

غير انه ينبغي أن نلفت الانتباه الى ان القوة التي تتمتع بها أي دولة تجاه غيرها من الدول لا تتأتى فقط من مجرد وجودها ولكن من امكانية استخدامها بمهارة كافية ودراية لا تعرض الدول الى ردود فعل غير مرغوبة وتتأتى ايضا من ايجابية النتائج المترتبة من استخدامها. لذا فربما يكون السؤال عن مدى ايجابية النتائج التي تأتت من جراء استخدام العرب لسلاح النفط هو الذي يحدد القوة الحقيقية للنفط كأداة ضغط.

ان السؤال فيما اذا كان استخدام سلاح النفط خلال حرب رمضان المجيدة عام ١٣٩٣ هـ كان مؤثرا في تحقيق كل اهداف العرب هو ليس بالسؤال الذي تسهل الاجابة عليه بالنفي أو الاثبات، خاصة في الظروف الحالية. الا أنه يمكن القول انه قد حقق فعلا واحدا من هذه الاهداف وهو لفت انتباه الدول الصناعية الى التحول في القوة الاقتصادية الدولية والى التوقع العربي بأن هذا التحول لابد أن يؤدي الى النظر بعين الاعتبار الى الاهداف العربية في الصراع بينها وبين اسرائيل. وان

استخدام سلاح النفط جنبا الى جنب مع الحرب العسكرية وضح للجميع الحاجة الماسة لحل سريع للمشكلة المعلقة وبازدياد عزم العرب على الالتزام بقضيتهم الاولى.

الا انه يجب الاشارة الى انه على الرغم من أن القوة الاقتصادية التي مارسها العرب في حرب النفط العربية عام ١٩٧٣ كانت ذا تأثير عظيم فان هذا لا يمكن ان يعني، كما يناقش البعض بأن القوة الاقتصادية اصبحت ذات أهمية مطلقة في تشكيل العلاقات الدولية أو انها جاءت لتحل محل القوة العسكرية. فحتى لو أن استخدام القوة العسكرية لم يصبح له الدور المتعاظم في كل المشكلات الدولية، فانه ليس هناك سبب منطقي يدعو الى القول أن القوة الاقتصادية يمكن ان تحتل المكان الذي خلفه تقلص استخدام القوة العسكرية. فمن المحتمل ان نقول أن الدول اصبحت اليوم اقل استجابة للتهديد بالمقارنة بالماضي، مهما كان نوع التهديد (عسكري، اقتصادي ... الخ). الا انه لا يمكن ايضا تجاهل ازدياد أهمية المركز الاقتصادي في زيادة نفوذ الدولة، لذا فانه يمكن ان نقول **أن القوة الاقتصادية تسير جنبا الى جنب مع القوة العسكرية لتقرير مركز الدولة في المجتمع الدولي. وقياسا على ذلك فان النفط كقوة اقتصادية له فعالية كبرى في تقرير النفوذ التي تتمتع به الدول المنتجة للنفط في السياسة الدولية.**

الا ان بعض الحقائق عن القوة العسكرية المطلقة قد تعطي بعض الشيء نوعاً من الغلبة للقوة النفطية كحقيقة مجسدة. فانه ربما كان الشيء الجدير بالاعتبار عن حرب النفط العربية في عام ١٩٧٣ هو غياب رد الفعل العسكري من جانب الدول الغربية. وان عقد مقارنة بسيطة لما حدث عندما أمم الرئيس المصري جمال عبدالناصر قناة السويس في عام ١٩٥٦ وما استتبعه ذلك من رد فعل الدول الغربية ذات العلاقة المباشرة (بريطانيا وفرنسا)، الذي تمثل بالعدوان العسكري وغياب مثل هذا العمل العسكري في رمضان ١٣٩٣هـ انما يشير الى بعض معطيات جديدة استجدت في السياسة الدولية يمكن تلخيصا فيما يلي:

أولا : أن ايام التدخل العسكري المسلح التقليدي أو ما يسمى بدبلوماسية القوارب المسحلة Gunboat Diplomacy قد ولت دون رجعة، فكما يقول كلوس نور:

ان التهديد المدعم بالقوة العسكرية لن يرعب بعد الآن أي حكومة عربية ويجعلها تغير سياستها، ولن تستطيع حملة عسكرية صغيرة أن تغزو دولة عربية وتستطيع بسرعة ان تضع في القيادة حكومة جديدة مطاوعة ثم تنسحب، لكي يتم فتح واحتلال أي واحدة من دول النفط وحمايتها من حرب العصابات سوف يحتاج قوة كبيرة ولمدة زمنية غير محددة. فحتى الدول الصغرى في الخليج العربي ربما تكون اهدافاً صعبة.(2)

ثانيا : باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فلم تعد أي واحدة من الدول الصناعية الكبرى تملك قوات عسكرية تناسب عمليات حربية كبيرة الحجم فيما وراء البحار، فاليابان ليس لديها الا قوة متواضعة لغرض الدفاع، اما الدول الرئيسية في حلف شمال الاطلسي (ناتو NATO) فليس لديها الا قوات مخصصة فقط للردع النووي والدفاع عن اوربا الغربية. لذا فانه ليس هناك أي من الدول الصناعية المعرضة لسلاح النفط العربي تملك القدرة للقيام برد عسكري. بل انه من المشكوك ان كانت للولايات المتحدة تلك المقدرة في عام ١٩٧٣.

ثالثا : هناك عدة عقبات على استخدام القوة كانت سوف تطرح نفسها حينذاك، فبعد الاحداث التي اعقبت تورط الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية، فان التدخل العسكري في الشرق الاوسط لم يكن سيحظى بتأييد شعبي مناسب، كما ان حلفاء الولايات المتحدة كانوا سيقفون ضد اثارة مثل هذه الحرب. وأخيرا فان احتمال وقوف الاتحاد السوفيتي الى جانب الدول العربية في حالة تعرضها لهجوم غربي، عن طريق مدها بالاسلحة اللازمة وربما ايضا بالتدخل المسلح الى جانبها، هو أمر وارد.[3]. وان احتمال تدخل الاتحاد السوفيتي ربما كان له أثر كبير في تبديد أي مطالبة أو اقتراح للقيام بعمل عسكري[4] فعندها لن تكون المنطقة فقط هي مركز العمليات الحربية بل قد تمتد نطاقها لتشمل العالم كله مما يهدد السلام والامن العالمي ويجعل شبح الحرب العالمية الثالثة جاثما على كل تفكير.

كل هذه العوامل السابقة الذكر تدعم من القوة الاقتصادية العربية المتمثلة في النفط وتجعله سلاحاً فعالاً وقوة حقيقية في السياسة الدولية، لذا فان النتيجة النهائية التي نتجت عن حرب النفط في عام ١٩٧٣ كانت بلا شك احداث تغير جوهري في النظام الدولي واثبات اهمية العالم العربي كقوة دولية لا يستهان بها.

ملاحظات ختامية

يفضي بنا التحليل السابق للتفاعل بين النفط والسياسة الى عدد من الاستنتاجات الرئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا : هناك ترابط بين كل من الصراع العربي الاسرائيلي وتسييس النفط. وسوف يكون حل الصراع بمثابة تطور مواتي في التخلص من السبب الذي ادى بالعرب الى استخدام «سلاح النفط» كأداة سياسية. ورغم أن تسوية الصراع العربي الاسرائيلي لن تضع نهاية لازمة الطاقة التي هي

في الواقع ازمة استهلاك في المقام الاول، كما انه لا يمكن الركون اليها لاحدث تخفيض جوهري في اسعار النفط. الا ان ايجاد تسوية مقبولة للصراع العربي الاسرائيلي سوف يؤدي الى تخفيض التوتر الكبير في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية يمكن ان يخلق جوا أنسب للمفاوضات المتعلقة بامدادات واسعار النفط. وكما يقول السناتور الامريكي السابق وليم فولبريت:

ان حل مشكلة الشرق الاوسط يعد بمثابة طريق الى أي حل للازمة الاقتصادية والسياسية العالمية المتزايدة. وعلى الرغم من انه لا يمكن التنبؤ بشكل يقيني، فان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة سوف يؤدي الى خفض جوهري في اسعار النفط بما يعطي الغرب والدول الاخرى الوقت الذي هم في أمس الحاجة اليه للتكيف أو المواءمة مع موقف الطاقة العالمي الجديد. (5)

ثانيا : ينبغي ان تتضمن اية تسوية للصراع العربي الاسرائيلي حل المشكلة الفلسطينية. وما لم يكن هناك حل «عادل» يعيد حقوق الشعب الفلسطيني فان احتمالات الحرب ستظل قائمة بدرجة اكبر. ومرة اخرى نعود الى ما قاله السناتور فولبريت وهو الخبير في السياسة الامريكية وذو اطلاع كبير على ملابسات القضية الفلسطينية من خلال عمله كرئيس للجنة الشئون الخارجية في امريكا لسنوات طويلة حيث يقول:

ان للشعب الفلسطيني الحق في وطن تماما مثلما الحال بالنسبة للشعب اليهودي. اننا معشر الامريكيين ـ الذين طالما اعترفنا بالتمسك بمبدأ تقرير المصير ينبغي ان نكون أول من يقدر ذلك. الا انه عندما صوتت الجمعية العامة للامم المتحدة في ٤ اكتوبر ١٩٧٥ بـ١٠٥ صوت مقابل ٤ أصوات وغياب ٢٠ بالنسبة للسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشة الجمعية حول فلسطين فان الولايات المتحدة كانت بين الاقلية التي ضمت اربعة مع اسرائيل، بوليفيا وجمهورية الدومينكان.

وبذلك وقع معظم المسئولين لدينا كلية تحت السيطرة الاسرائيلية لدرجة انهم لم ينكروا فقط شرعية الشعور الوطني للفلسطينيين، بل ان افرادا يميلون الى الاعتدال في التفكير مثل هؤلاء المرشحين الحاليين لمنصب سناتور عن ولاية نيويورك اشتركوا في حوار ساخن ابدى فيه احدهما بقوة انه يعارض قيام دولة فلسطينية. (6)

ثالثا : ان اشراك الاتحاد السوفيتي في أية مفاوضات قادمة تتعلق بالسلام في منطقة الشرق الاوسط بين الدول العربية واسرائيل أمر جوهري. فالاتحاد

السوفيتي حقيقة موجودة بقوتها في المنطقة وهو قوة عظمى لها مصالحها الاستراتيجية ولا يمكن لاي كان اغفال الحضور السوفيتي. كما انه وعلى المدى الطويل لا يمكن لأية تسوية ان تتم في الشرق الاوسط دون موافقة ومباركة الاتحاد السوفيتي. ويعترف غالبية المسئولين الامريكيين بأهمية ان يكون الاتحاد السوفيتي حاضرا في أي محادثات أو اتفاقيات تختص بالسلام في الشرق الاوسط كشريك اساسي له مصالح وله تأثير على مجريات الامور في المنطقة وفي هذا المجال يؤكد السناتور الديمقراطي ادوارد كيندي الذي كان من اقوى المرشحين في سباق الرئاسة الأخير في الولايات المتحدة على انه:

ينبغي علينا (الولايات المتحدة) ان نشرك الاتحاد السوفيتي في عملية السعي نحو نهاية للحرب والصراع. الا انه ينبغي على الروس ان يبدوا عند كل خطوة انهم على استعداد للتحرك نحو السلام وتأييد أمن اسرائيل وكذا جاراتها من الدول العربية. (7)

غير انه وفي نفس الوقت ربما يصعب حاليا دخول الاتحاد السوفيتي «طرفا مباشرا» في مفاوضات السلام في المنطقة لان الولايات المتحدة ــ رغم الرفض العربي للدور الحالي الذي تقوم به في مفاوضات السلام المصرية ــ الاسرائيلية ــ هي الدولة المقبولة من العرب ومن العدو الصهيوني. وثانيا لان الاتحاد السوفيتي قد شرخ باعتدائه على افغانستان ــ الصورة التي تكونت لدى بعض الدول العربية من انه دولة محبة للسلام فأصبح اليوم غير مهيأ لأن يؤدي دورا اساسيا في أي مفاوضات جدية للسلام في المنطقة. وعلى موسكو ان تظهر انها مهتمة بالسلام العالمي حتى يمكن لها ان تمارس الدور المطلوب كداعية للسلام في الشرق الاوسط. وبالاضافة الى هذين العاملين فان عدم تقبل بعض الجهات العربية للدور السوفيتي يجعل الدبلوماسية السوفيتية مقيدة الحركة وهي بهذه الصورة لا تستطيع ان تكون مؤثرة وفعالة في ايجاد سلام شامل وبناء بين العرب واسرائيل.

رابعا : ان خطر نشوب حرب عربية ــ اسرائيلية خامسة هو أمر لا يمكن استبعاده في حالة فشل مباحثات السلام الحالية، واذا ما نشبت مثل هذه الحرب فانها سوف تحمل في طياتها احتمال استخدام النفط كسلاح سياسي. ولم يستبعد المسئولون العرب هذه الحقيقة الا انه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ان نجاح الدول النفطية العربية في استخدام سلاح النفط

ابان حرب رمضان المجيدة لا يعني انهم سينجحون بنفس القدر في استخدام نفس الاسلوب في حرب قادمة. فرغم احتفاظ القوة النفطية العربية بنفس القدر من مكانتها السابقة فان المعطيات الجديدة في الساحة الدولية قد تغيرت عن تلك التي كانت عليه في حرب رمضان الماضية. فظروف جديدة استحدثت تدعو الى اعادة النظر في الاستراتيجية التي يمكن أن تستخدم في حالة نشوب حرب جديدة، فمعظم الدول الاوربية التي كانت لم تقرر بعد سياسة محددة تجاه المشكلة العربية الاسرائيلية اصبحت اليوم اكثر اعتدالا ووضوحا تجاه القضية. بل ان الولايات المتحدة نفسها ابدت تفهما لا يمكن انكاره، وان كان مايزال معرضا للضغوط الداخلية من قبل «اللوبي» الصهيوني لذا فان استراتيجية جديدة يجب ان تتبلور بحيث تعني بالمتغيرات الدولية الجديدة.

خامسا : ان الفكرة التي تتضمن ان الولايات المتحدة يمكن ان تحمي مصالحها في الشرق الاوسط بواسطة اسرائيل تقوم على افتراضات خاطئة حول النفط العربي والسياسة العربية. والطريقة الوحيدة امام الولايات المتحدة والدول الغربية للحفاظ على مصالحها التي تأتي المصالح النفطية في أولها هي عن طريق الدول العربية انفسها وعن طريق الاعتراف المتبادل من قبل كل من الطرفين بالمصالح المشتركة، وعلى الرغم من المتحصلات أو العوائد النفطية الوفيرة لدى العرب، فان العالم العربي لا يزال في طور النمو ولكي يحقق العالم العربي مستقبله المرجو فانه في حاجة الى التعاون مع دول الغرب الصناعية ويتطلع العرب الى ان يحققوا خلال ١٥–٢٠ عاما ما حققته الدول الصناعية خلال ١٠٠–٢٠٠ عاما. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك تتمثل في التعاون مع دول الغرب الصناعية، ومن ناحية اخرى فان دول الغرب الصناعية تحتاج الى العالم العربي لانها تعتمد الآن على النفط العربي من اجل رخائها الاقتصادي ورفاهيتها المستمرة على الرغم من انها عازمة على خفض اعتمادها على المدى الطويل. وتشير هذه الحقائق الى مجالات ذات اهتمام مشترك تكمن وراء الصراع بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له. ولا شك ان رفاهية الدول المنتجة للنفط انما تتوقف في النهاية مع رفاهية الدول المستهلكة له. وتتأكد هذه الحقيقة في النتائج التي خرجت بها السيده

اليزبيث مونرو في مناقشتها للعلاقة بين المنتجين والمستهلكين حيث تقول :

ما لم يستمر الاقتصاد العالمي في النمو فيما يتعلق بالابعاد التي كانت سائدة قبل ان تبدأ ازمة النفط ... فان ما يعود على الدول المنتجة للنفط من مكسب سوف يكون أقل من خسارة الدول المستهلكة والمحصلة أو النتيجة ذات طابع سلبي.[8]

وفضلا عن هذا فانه في الوقت الذي تعتبر فيه العلاقات العربية الامريكية ذات فوائد متبادلة، فان العلاقة الامريكية الاسرائيلية، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، تعد «عائقا» وهي بمثابة خصومات من جانب واحد بالنسبة للولايات المتحدة والغرب. وكما وصفها احد الكتاب الامريكيين: «**ان اسرائيل مثل رجل ذو رئة صناعية تؤثر محاولات الابقاء على حياته تأثيرا ضارا على الخزانة الامريكية**»[9]. ويذهب الكاتب الامريكي جون ديفز الى وصف العلاقات الامريكية الاسرائيلية وتأثيرها على المصالح الامريكية بالعبارات التالية :

ان مصلحة امريكا في بقاء اسرائيل انما تقوم كلية على التزام وليس على حاجة. والحقيقة ان الالتزام المرتبط ببقاء اسرائيل يؤثر تأثيرا ضارا بشكل مباشر على مصلحة امريكا نفسها في انها تجعل من الصعب الحصول على النفط العربي وممارسة انشطة اقتصادية مع الدول والشعوب العربية. واذا قدرنا الامور على أسس اقتصادية وتجارية فان اسرائيل تعد خسارة بينة وهي عبء يمكن ان يجعل الولايات المتحدة في المستقبل في حاجة الى قدر كاف من الطاقة من اجل استمرار دولاب الصناعة بها واستمرار بيوت شعبها دافئة ودفاعها العسكري قويا. وما هو اكثر خطورة هو ان التزام امريكا نحو اسرائيل قد يؤدي كذلك الى مواجهة عسكرية بين القوتين العظمتين مما يهدد بتدمير العالم أجمع.[10]

سادسا : رغم اهمية المركز الاقتصادي الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للنفط والذي ظهر عمليا خلال حرب رمضان المجيدة وما يستتبعه ذلك من قوة سياسية تتمثل في جعل السلاح الاقتصادي نوعاً مغرياً من أدوات الضغط فان هذا لا يعني ابدا ان القوة العسكرية لم يصبح لها اعتبار في السياسة الدولية. فرغم ان استخدام القوة العسكرية كأداة للردع قد تضاءلت بعض الشيء الا ان هذا لا يعني استبعاد استخدامها اطلاقا.

ان استخدام القوة الاقتصادية كأداة للضغط السياسي ليس عملا وديا، ومن بين كل اشكال القوة، فان القوة العسكرية اعتبرت تقليديا السلاح القاطع، القادر على كل الاسلحة الاخرى.

ولقد اشار عدة مسئولين امريكيين، وعلى رأسهم الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر بانه يعتبر مثل هذا العمل هو عمل عدواني بل عمل حربي مطلق An act of war[11] وقد اشار وزير الدفاع الامريكي السابق شيلسنجر، أن الدول العربية قد تعرض نفسها لخطر استخدام العنف اذا ما استخدموا سيطرتهم على مصادر النفط لغرض شل جماهير الدول الصناعية في العالم، كما انه اضاف أن هناك مخاطرة بأن يؤدي الحظر العربي للنفط الى خلق ضغوط داخلية في الولايات المتحدة تطالب باستخدام القوة ضد العرب. وقد تكرر هذا التهديد بعد ذلك كثيرا من قبل المسئولين الامريكيين.

سابعا : ربما كان القول الفصل الذي ننهي به تقويمنا للقوة النفطية العربية ولاهمية النفط كأداة سياسية هامة يمكن ان تجعل من العرب قوة رئيسية في السياسة الدولية، هو استعراض ما جاء في تحليل المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في عرضه لاهم احداث عام ١٩٧٣ جاء فيه ما يلي:

ان نجاح استخدام سلاح النفط من قبل الدول العربية خلال حرب اكتوبر نتج عنه صدمة عظيمة واحساساً (بحلول) فترة جديدة (اكثر) من أي حدث في السنوات الحديثة .. فالتغير (كان) عنيفا ليس فقط بالمقاييس الحاضرة، بل ايضا والى حد ما بمقاييس القرنين اللذين عقبا الثورة الصناعية .. هذه كانت المرة الاولى التي تحتم فيها على الدول الصناعية الرئيسية الخضوع للضغوط من قبل دول غير صناعية .... فالانتصار العربي جاء ليقلب ترتيب القوة ... وفتح الباب امام امكانية نشوء موازين سياسية جديدة. وفوق ذلك فانها كانت الى حد بعيد امتدادا حقيقيا على الساحة السياسية الدولية منذ الثورة الصينية.[12]

1. Klaus Knorr, "The Limits of Economic and Military (1) Power "Daedlus (Fall 1975), pp. 241-242.

(2) نفس المرجع السابق Ibid 234

(3) لا شك ان مثل هذا العمل من قبل الاتحاد السوفيتي انما يجيء أولا وأخيرا في اطار مركزه كدولة عظمى وما تفرضه ذلك من التزامات تصل الى حد قبول التحدي الغربي أو الامريكي لاثبات التفوق والمكانة الدولية للاتحاد السوفيتي.

(4) بينما ان القوات الامريكية في البحر المتوسط ربما تكون كافية للقيام بمثل هذه العملية الا ان مقدرتهم لتعزيز تلك العمليات كان أمرا معرض للتساؤل في ضوء كارثة حرب فيتنام ولعدم دراية الجنود الامريكيين بالطبيعة الصحراوية وحرب الصحراء. ولعل التجربة الامريكية الفاشلة لانقاذ الرهان في ايران تجعل القادة الامريكيين اكثر تردد في اتخاذ اي اجراء مماثل في المنطقة.

5. J. William Fulbright, "The Clear and present Danger, "*The Atlantic Community Quarterly* 12 (Winter 1974-75), pp. 422-424.

6. Ibid., p. 421.

7. Fred W. Neal (ed.), *American Soviet Detente, Peace and National Security* (Santa Barbara, CA: The fund for peace and the center for the study of Democratic Institutes, 1976), pp. 19-20.

8. Elizabeth Monroe and Robert Mabro, *Oil producers and consumers: Conflict or Cooperation* (New York: American Universities Field Staff, Inc., 1974), p. 69.

9. Harry Trimborn, "Egypt's New Dependence on U.S. could give leverage for peace, "*Los Angeles Times,* 21 March 1976.

10. John H. Davis, "*America's Stake in the Middle East.*" The Link 9 (Summer 1976), p. 1.

(11) الرئيس كارتر في مؤتمره الصحفي يوم الخميس الموافق ١٣/١٠/١٩٧٧ Voice of America رغم ان ايام دبلوماسية القوة التقليدية يستبعد ان تعود في الوقت الحاضر فاننا لا يمكن أن نستبعد اطلاقا عملا متهورا نتيجة لشدة الحاجة فكما يقول البروفسور كلوس نور «ان التدخل الغربي المسلح هو احتمال بعيد الحدوث. ولكن اذا ما حدث فعلا فان خطره يجب الا يعتبر انه عملا اجوف تماما» Knorr, Op. Cit, p. 237.

الا انه رغم ذلك فان كثير من المسئولين العرب اعلنوا بوضوح بأن العرب مستعدون لمثل هذا الاحتمال اذا ما اجتاحت أي دولة اجنبية حدودها لغرض تأمين موارد البترول.

12. International Institute for strategic Studies, Strategic Survey, 1973, London: International Institute for Strategic Studies, (1974), P. 1.

المحتويات

رقم الايداع

A FALCON PRESS PRODUCTION
Printed in Italy by TIPOGRAFICA POMPEI - Pompei (Napoli)

أصدر بعض المؤلفات منها: أزمة الطاقة: الى أين؟، و«حدود وامكانات القوة البترولية العربية»، و«السياسة النفطية السعودية في عهد الملك فيصل»، والأخيرين بحثين الأول نشر في مجلة كلية العلوم الادارية ١٩٧٨، والثاني نشر باللغة الانجليزية في كتاب بعنوان: الملك فيصل وتنمية المملكة العربية السعودية. من منشورات كروم هيلم في لندن ١٩٨٠.

ساهم أيضاً في الكتابة في العديد من الصحف والمجلات السعودية.

تصميم الغلاف:

TRANSWORLD PUBLICITY LTD

يطرح الكتاب قضية هامة أثارت الجدل لفترة طويلة من الزمن بين المفكرين والساسة العرب وهي العلاقة بين النفط والسياسة. فقد ظلت هذه العلاقة يتجاذبها تياران فكريان رئيسيان.. الأول ينظر الى النفط على أنه سلعة تجارية بحتة لابد من الافادة من قيمتها، وهو بهذا يطالب بالفصل بين النفط والسياسة أما الثاني فيرى أن النفط سلاح سياسي فعال يجب تسخيره لخدمةالقضية العربية مثله في ذلك مثل المدفع والقنبلة وهو بهذا يؤيد تسييس النفط بل ويضعه في مقدمة المقدرات العربية، وقد انتهت هذه المواجهة بين التيارين نهائياً بتلاحم السلاح العسكري مع السلاح النفطي في حرب رمضان المجيدة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣ التي أثبتت بلا أدنى مجال للشك أن النفط سلاح سياسي من الطراز الأول.

عبر هذا الطرح يقدم الكاتب عرضاً مفصلاً لفكرة استخدام النفط كسلاح سياسي وارتباط هذا الاستخدام بالمشكلة الفلسطينية بتتبع المحاولات العربية السابقة لاستخدام ثروتهم النفطية منذ اغتصاب الدولة الصهيونية لفلسطين وحتى فجر العرب قنبلتهم النفطية خلال حرب رمضان المجيدة. وكيف تواءم تسييس النفط العربي مع ذلك التاريخ.

كما يستعرض الكتاب الاستراتيجية النفطية العربية ورد فعل دول الغرب الصناعية على معركة النفط وتأثير تلك المعركة على العلاقات العربية ـ الأمريكية بوجه خاص وموقف الولايات الأمريكية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما يناقش طبيعة وأسس القوة النفطية العربية الضعف والقوة فيها مع الأخذ في الاعتبار مصادر الطاقة المنافسة ومستقبل النفط كمصد للطاقة.

